

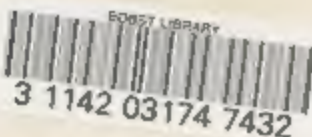
كتاب التفسير

المعجم الكبير في تفسير القرآن الكريم

المجلد الأول

١٩٩٩ - ١٤٢١ هـ

مكتبة دار الفقه الإسلامي



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

**Return to Off-Site
Place on Off-Site Return Shelf**

DO NOT COVER

New York University
Bobst, Circulation Department
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

Web Renewals:
<http://library.nyu.edu>
Circulation policies
<http://library.nyu.edu/about>

THIS ITEM IS SUBJECT TO RECALL AT ANY TIME

	<p>DUE DATE SEP 06 2009 BOBST LIBRARY CIRCULATION</p>	
	<p>DUE DATE RETURNED SEP 09 2009 MAY 18 2011 BOBST LIBRARY CIRCULATION</p>	

NOTE NEW DUE DATE WHEN RENEWING BOOKS ONLINE

81 - 960416

Imām al-Ḥaramayn al-Juwaynī, Abd

al-Malik ibn

جماعة الأزهري للنشر والتأليف

Abd Allāh

Kitāb al-Irshād

كتاب الإرشاد

إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد

للإمام أبي الحسين البخوي

٤١٩ - ٤٧٨ هـ

حققه ، وعلق عليه ، وقدم له ، وأهمله

علي بن عبد المنعم عبد الحميد

المدرس في الأزهر الشريف

معهد القاهرة

الدكتور محمد يوسف موسى

أستاذ في كلية أصول الدين

بالأزهر

الناشر

مكتبة الخانجي

١١ شارع عبد العزيز - مصر

ويطلب من مكتبة المتى بغداد

BP

166

IT 57

1950

C. 1

جميع حقوق الطبع محفوظة

١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

استهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين • الرحمن الرحيم • مالك يوم الدين • إياك
نعبد وإياك نستعين • اهتنا الصراط المستقيم • صراط الذين أنعمت
عليهم • غير المغضوب عليهم • ولا الضالين .

الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا برهيم يعدلون .

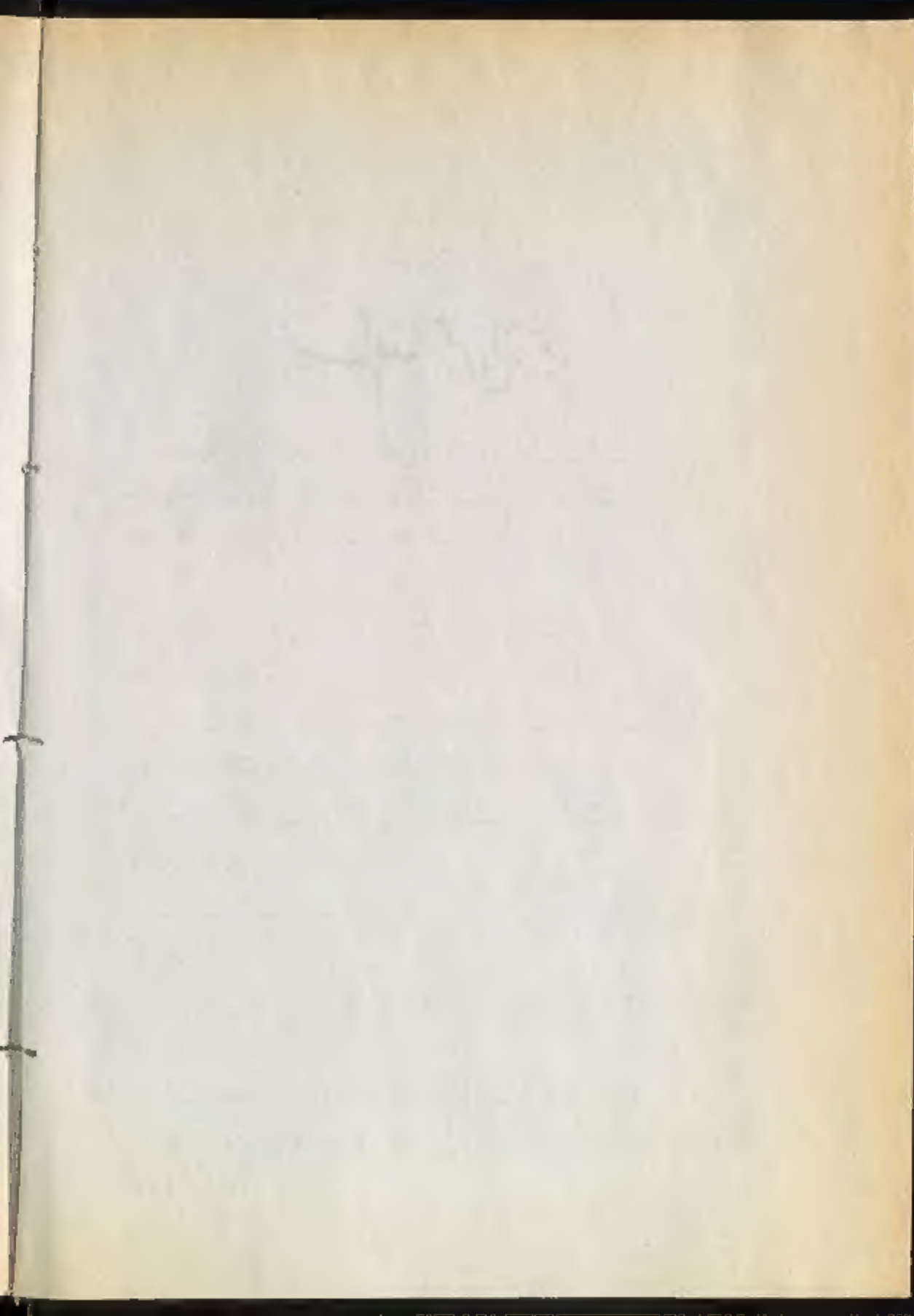
شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله
إلا هو العزيز الحكيم • إن الدين عند الله الإسلام .

أقفر دين الله يفتنون وله أسلم من فى السموات والأرض طوعاً وكرها
وإليه يرجعون .

هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله
وكفى بالله شهيدا .

زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى ليعنن ثم لتنبؤن بما عملتم
وذلك على الله يسير .

فآمنوا بالله ورسوله والنور الذى أنزلنا والله بما تعملون خبير .
إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه
وسلموا تسليماً .



تقديم

روح العصر — المؤلف — رأى في دواية علم الكلام^(١) — الكتاب

إمام الحرمين أبو المعالي الجويني ، صاحب كتاب « الإرشاد » الذي تقدمه اليوم للقراء ، عاش حياته كلها في القرن الخامس في ظل الدولة العباسية . علينا إذاً ، قبل أن نتكلم في هذا التقديم عن الكاتب والكتاب ، أن نحلو في إيجاز صورة هذا العصر الذي عاش فيه من التاجين السياسية والعقلية^(٢) وذلك لتعرف ما قد يكون للبيئة التي اضطرب فيها من أثر في تاجه العلمي ، ومن هذا التناج كتاب الإرشاد .

روح العصر

١ — كان اصطلاح المعتصم باقته الخليفة العباسي (٢١٨ — ٢٢٧ هـ) للأتراك ، يرجوهم المنعة والعزة ، مؤذناً يده ظهور الضعف وزوال هيبة الخلفاء ، عندما أحس هؤلاء الغلبان بأنهم عدة الخلفاء وقوتهم ؛ ومن ثم أخذوا في الاستئثار بالسلطان ، حتى تحكموا في الخلافة وأمورها والخلفاء وحياتهم .

وقد كان لهذا الضعف في الخلفاء ، ولهذه المنزلة التي انحطت إليها الخلافة ،

(١) اعتمدنا في رسم هذه الصورة على كتابنا : فلسفة الأخلاق في الإسلام وصلاتها بالفلسفة الإغريقية (الطبعة الثانية مفعلة ٥٨ وما بعدها) ، وعلى للراجع الأمية التي رجينا إليها فيه .

الأثر الطبيعي المحتوم : استقلال كثير من أمراء الأطراف ، فكان من ذلك
غير قليل من الدويلات كالحداثة بالجزيرة ، والسامانية فيما وراء النهر ، وفساد
كبير في الإدارة جر إليه ضعف ولاية الأمور الشرعيين وشراسة أصحاب
السلطان المتغلبين .

وكان من الطبيعي ، والأمر كما ذكرنا ، أن يكثر الجور ، وأن تنتشر الفتن ،
وأن لا يجد أصحاب الآراء الضالة ما يمنع من إذاعتها والدفاع عنها ، وأن شعر
الناس شعوراً واضحاً بالخرج والضيق لهذا كله ، وأن يحس أصحاب
الكفايات الخاصة من العلماء شعوراً قوياً بما عليهم من واجب جدال أصحاب
الباطل والدفاع عن الحق الذي يمتقدون .

٢ - ولكن إذا رأينا ضعف سلطان الخلفاء ، وفساد الإدارة ، وما إلى
ذلك بسبيل من العوامل الأخرى ، قد جر إلى ضعف الأخلاق واضطراب
الحياة الاجتماعية في ذلك العصر ، لارتباط هذا بذلك ، فلا يصح أن نفهم
الأمر كذلك فيما يتصل بالحياة العقلية ، بل كان الأمر بالعكس ، فقد كان
ضعف الخلفاء ، وضياع سلطانهم ينعكس وما والاها ، وظهور كثير من
الدويلات في جسم الدولة الإسلامية - نقول ، كان هذا عاملاً قوياً في ازدهار
العلم ، ومعاوضة الأمراء للعلماء في تلسم الأيام .

حقيقة ، نستطيع أن نقرر بأن ذلك العصر كان أزهى العصور الإسلامية
في الشرق علماً ، وأنه أكثر فيه التبعة في كل علم وفن . وهذا بعد أن أخذ
المسلمون ، ومن أظههم الإسلام برأيه من غير المسلمين ، في هضم العلوم
والفلسفة الإغريقية والتفكير الهندي والفارسي ، وبعد أن مزجوا هذا كله
بالدين والثقافة الإسلامية ، فكان من ذلك ما يعرف في تاريخ الفكر
بالفلسفة الإسلامية .

ويكفي أن يحيل من يريد نظره في فهرست ابن النسيم ، و تاريخ الحكماء ،

القفطى، ووطقات الأطباء، لأن أبى أصيبعة، وتاريخ بغداد، لابن الخطيب، ونحو هذه المؤلفات من كتب التراجم، ليعلم أى عصر كان ذلك العصر فى العلم والعلماء !

والسبب فى هذا واضح التماسه ومعرفة . ذلك بأن الدولة العباسية عرف حلفاؤها بتشجيع العلم على اختلاف ألوانه، حتى النظر الحر والفلسفة . وحين جاء المتوكل وهى عن النظر، وحصر على أرباب المقاتلات، صادف هذا التحول فى السياسة العلمية ابتداء ضعف سلطان الخلفاء، ثم تلاه تجزئة الدولة الإسلامية إلى دول صغيرة . وكان هذا من أساس نفاك الأمراء فى تشجيع العلم، بل وفى تقوية عودهم بالعلماء والأدباء والتأنيين . ويضاف إلى هذا أن هؤلاء العلماء والمفكرين كانوا يجدون حماة من أمراء ملك المالك الناشئة، كما كان من الفاراب وسيف الدولة الحمداني، وكان الواحد منهم إذا حشى على نفسه أميرا من الأمراء انتقل عنه إلى غيره . كما كان من سينا (١) .

٢ - وثمة سمة أخرى كانت مما تميز به ذلك الزمن . ذلك أن هذه البيئة، بلاد العراق وما إليها، بما اجتمع فيها من ثقافات أمم عديدة ومختلفة : العرب، فارس، الروم، اليونان، الهند، كانت تربة صالحة - أبنا إصلاح - ازدهر فيها مذاهب مختلفة فى كبريات المسائل الدينية والمشاكل الفكرية . وكان من هذا أن صار لكل مذهب رؤساء ونهراء يتحاربون له إلى أقصى حدود التعصب، وأن أحدث هذه المذاهب تصطرع فيما بينها وتتارع البقاء، وتثور من هذا فتن كبار كان لها صحابا كثيرون وعجزت الدولة عن إخمادها فى أحيان غير قليلة .

(١) يرجع إلى « طقات الأطباء » لأن أبى أصيبعة - ٤ : ٥ - ٦ ، ولدى مروج من القدماء اليهودية والخرية » للسفريق مونت من ٣٢٤ من الأصل القريش، ولدى البارون د كارادى مؤ « فى كتابه : « ابن سينا » من ١٣٩ - ١٤٠ من الأصل القريش .

حقاً لقد كان في ذلك العصر شيعة يدعون الناس لإمام اضطرب للاختفاء وإليه يرجع العلم ومنه تنقسم المعرفة ؛ ومعتزلة يرفضون التقليد ، ويعجذون العقل ، مدعونه مكاناً علياً ؛ ورافضة يعملون على قلب كل نظام ، وحقن الناس في أمر مريب ، ليصلوا وسط هذه العوصى إلى الحكم والسلطان ؛ وبلاسة عابيه وكدم بث فلسفات لم تكن تهيأت لها العقول بعد كما يجب ، وحنائلة تشبه ديون في غلو في الدين ، ويشودرون لهذا على السلطة أفاضة حيا وعلى المتكلمين حيا آخر ؛ وبحاج كل هؤلاء حمماً عند الأشاعرة من المتكلمين الذين يرون أهم وحدهم أهل السنة ، والقوام على دين الله وتأبيده ، والدعاة للعقائد الدينية الحقة ، والدلون أقصى الجهد في الاستدلال لما وتمكينها من القلوب والعقول

جمع الله في هذا العصر عدداً كبيراً من سعة العباد في الأصناف ، المروج والفلسفة والتصوف ، وسر ذلك من ألوان العلوم التي تمت وأحسنت في ذلك العصر ، وكان من أحداث ذلك تسحاب المذهب ، في هذا الأمر أو ذلك ، بعضهم بعض ، ومن رجع كل منهم في نظرة مذهبه وإعلانه ، على حساب غير أن كثرت المضطربة والفتن التي رأت بين هذه المذاهب فتن دامية ، وجماع أسباب هذه الفتن هو المصنعة في غير حق ، وعجز الدعاة عن الهيمنة على الأمر ، ثم نظرة بعض الخفاء أو الأمراء لهذا المذهب أو ذلك على مخالفه .

٤ من أوائل العلماء الأعلام ، شير ، في علم الكلام ، إلى نقاض أني بكر بن الطيب البهلافي المتوفى في عام ٤٠٣ هـ ، سبب السنة وأوحد وقته في فقهه . ويدكر ابن تيمية عنه أنه أفضل المتكلمين المسيير إلى الأشعرى ، وليس فيهم مثله لاقبله ولا بعده^(١)

و هو القاضي عبد الجار بن أحمد أبو الحسن الهمداني المعتزلي المعروف ، صاحب التصانيف ، المتوفى عام ٤١٥ . ويقول عنه ابن قاضي شبيه في طيفاته بأنه كان قاضي الزيد وأعمالها وشافعي المذهب ، ومع هذا كان شيعي الاعتزال^(١)

و منهم أيضاً أبو اسحق الإسفراييني^(٢) ، إبراهيم بن محمد ، المتوفى عام ٤١٨ ، الأصولي المتكلم ، أحد الأعلام وصاحب التصانيف كما كان شيخ أحرارهم في زمانه^(٣) .

ومنهم الإمام الكبير والمعصر المعروف ، حجة المتكلمين ، أبو المظفر الإسفراييني المتوفى بطوس سنة ٤٧١ ومن مؤلفاته التي نشرت حديثاً بالقاهرة كتابه التصدير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ، ودرر معانيه الأستاذ الحليل المحقق الشيخ محمد راغب الكوثري ؛ فقد عرف بالكتاب وترجم للمؤلف ، وعلق حواشيه .

وأخيراً ، في هذه الناحية ، نذكر ابن المعلم المعيد أبا عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان العدادي ، عالم الشيعة وأمام الراضية ورئيس الكلام والفقه والحدل ، ومن ثم كان يناظر إمام كل عقيدة^(٤) ، وقد توفى عام ٤١٣ .

٥ — أما الفن التي كانت تقوم كثيراً بين أهل السنة وبين الشيعة أو

(١) شفراته ٣ : ٢٠٣

(٢) سنة إلى إسفران في طيبة ناحية جبور على متصب الطريق من حرمان ، ح ٢٠٣
منها جماعة من العلماء في كل من . القاموس في الأسماء لابن الأثير ١ : ٤٣ . من طبعه همداني
بالقاهرة عام ١٣٥٧ هـ

(٣) فيه ٣ : ٢٠٩

(٤) ح ٣ : ١٩٩ - ٢٠٠

الراضية ، أو بين الحاملة وبين عامة من يحاطونهم في الرأي . أو من غير هؤلاء . وأولئك من أصحاب المذاهب والمقالات . والتي ماروع المسلمون بها إلا لضعف الخلافة وسوء الإدارة - أما فيما يصل هذه القس . فحسبنا أن نشر إلى ما ذكره ابن العباد^(١) إلى أنه في سنة ٤٠٨ هـ وقعت منه عطية بين أهل السنة والشيعة قتل فيها طائفة من العريفيين . وعمر صاحب شرطه عن التأثيرين المتقابلين كما نعت في العام معه خليفة العباسي العادر بالله . وكان صاحب سنة ، إلى السلطان محمود بن سبكتكين بأمره نكث السنة في حرمان ، جعل ذلك في مبالغة نعم . لقد بالغ حتى قد جماعه في كثير من خصوم أهل السنة ، أي من المعتزلة والراضية والإسماعيلية والجمعة والمشيئة . كما أمر بلعنهم على المنابر

فلإن هذا الخليفة تقدر الله يرسل معه إلى معركة أحلاف بين المذاهب ، يؤلف كتابا يصر فيه مذهبا على آخر . لقد كان هذا الخليفة دينا مديما ليهجد كما يقول ابن العباد ، لكن هذا لم يمنعه من أن يصنف كتابا فيه يكفر المعتزلة العاديين بخلق القرآن ؛ وكان هذا الكتاب قرأ كل جمعة . ويحصره الناس مدة من الزمن^(٢) .

٦ - من ذلك - ومثله كثير - نستطيع أن نصور مقدار غثابة كل صاحب مقالة أو مذهب بنصرة مذهبه تأليفا وماظرة

وسوف أن حجة الإسلام الغزالي لما رأى استئراء الباطنية ، انبرى للرد عليهم ؛ كما أنه ، حين تحقق كثرة المذاهب والنحل ، حمل نفسه على الفحص عنها وبيان صحيحها من ريفها ، كما قص ههنا بنعمه علينا في كتابه المتقدم من الضلال .

لاحرم إداً ، أن يجد إمام الحرمين يشعر هذا الواجب ، ولا يقصر فيه ، واحب نظرة مدحه ماطره وتألبها ، وأن يكتب في هذا أكثر من كتاب ومن هذه الكتب كان كتاب الإرشاد ، الذي رأيت من آخر إخراج له عيسى عم الكلام والعلم الإسلامية ، من الأساتذة الطال .

المؤلف

٧ مؤلف كتاب الإرشاد ، هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (١) . ووالده هو أبو محمد الجويني عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية ، بمشائير تحت : أولاً من مصمومة مشددة ولثانية مفتوحة ، شيخ الشافعية . ومن شبه في طيفاته يدكر أنه كان يلقب بركن الإسلام . وأنه كان دوماً في التفسير والمفه والأدب . وبلغ من ورعه ونهواه ، وحده ووقاره ، أن عبد الواحد بن أبي تمام المشيرى صاحب الرسالة يذكّر أن المحققين يفتقدون فيه من الكمال أنه لو جاز أن يبعث الله نبياً في عصره لما كان إلا هو (٢) . وقد توفي عام ٤٣٨

هذا هو الجويني لأب . أما الآن فهو أبو المعالي عبد الملك ، لملك نصيبا . النيس ، البساسوري ، والمعروف بإمام الحرمين

٨ . وهو . كما ترجم له ابن حنبل (٣) . أعلم المأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق . المجمع على إمامه . المتفق على غرارة مادته وتعمته في العلوم من الأصول والعروع والأدب وغير ذلك

(١) نسبة إلى جوين ، ناهية كده من جوين بباور شمال على مري كثيرة . وسبب لها جماعه من لطاء أطهر شعرات الذهب لأن العباد في ترجمه والده إسمه الحرمين . ٣ - ٢٦١ . والباب في الأسانيد لأثر طمة النفس « قاهرة » ١ : ٢٥٦

(٢) شعرات الذهب ٣ : ٢٦١ - ٢٦٢

(٣) وقيل الأعيان ، الصفة الأميرة بالقاهرة ، ١ : ١٠٢ - ٨

تفقه في صباه على والده أبي محمد ، وآل على جميع مصنعاته ، وتصرف فيها حتى راد عليه ولما توفي والده أعتد مكانه للتدريس ، وهو في نحو العشرين من عمره ، وهو مع ذلك من الأئمة المحققين كما يقول ابن تقي الدين السبكي (١)

وتخرج في هذا العلم ، علم السكلام على أبي محمد عبد الحارث بن علي الأسفرايني ، تلميذ أبي اسحق إبراهيم بن محمد الأسفرايني ، المتخرج على أبي الحسن الماهلي ، تلميذ إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري (٢)

ولما ظهر العصب بين الفريقين الأشاعرة والمعتزلة ، واضطرت الأمور خرج إلى الحجاز حاجاً ، وجاور مكة وأدينته أربع سنين يدرس ويعلم ، ولهذا قبل له إمام الحرمين . ثم عاد إلى نيسابور بعد أن استغرت الأحوال ، في أوائل ولاية السلطان ألب أرسلان ، والورور يومئذ نظام الملك ، فبقي له هذا الورور مدرسة النظامية ، وأفتقد للتدريس بها ، وبقي على هذا نحو ثلاثين سنة غير مرح ولا مدفع . وكان يقعد بين يديه لتلقي العلم نحو من ثمانمائة من الأئمة وأعيان الطلاب (٣) .

واستمر إمام الحرمين على هذه الوجاهة في الدين والدنيا ، والرياسة في العلم الأصول منه والفروع ، حتى لحق به عام ٤٧٨ عن تسعة وخمسين عاماً ، إذ كانت ولادته عام ٤١٩

٩ — وقد ترجم له كثيرون ممن عوا بالترجمة لأعلام الإسلام . منهم ، كما رأينا . ابن حلكان في وفيات الأعيان ، ١ - ٤٠٧ - ٤٠٨ ، وابن السبكي

(١) طبقات الشافعية الكبرى ، المجلد الأول المجلد خمسة ، طبعه في القاهرة ، ٢٠٢ : ٢٠٢

(٢) الشيخ الكوثري ، من تلميذات الفقيه الطائفة منه ، طبعه في ١٩٤٨ صفحة ٦

(٣) ابن حلكان ، وفيات الأعيان ، ١ - ٤٠٧ - ٤٠٨ ، ابن السبكي ، طبقات الشافعية ،

في طبقات الشافعية الكبرى ٣: ٢٤٩-٢٨٢ ، وأبو المحاسن في النجوم
الراهم ٥: ١٢١ من طبعة دار الكتب المصرية ، وابن العماد الحنبلي في
شذرات الذهب نشر القدسي بالقاهرة عام ١٣٥٠هـ ٢: ٣٥٨-٣٦٢ ، والحافظ
أبو عساكر في تبيين كذب المفتري ص ٢٧٧-٢٨٥ ، نشر القدسي بدمشق
سنة ١٣٤٧ ، وغير هؤلاء مؤرخون كثيرون احتفلوا أيضاً بترجمته .

وليس هناك من فرق كبير بين المتقدم من هؤلاء المترجمين لإمام الحرمين
والمؤخر ، إلا أن يكون زيادة بسط أو تركيز وإجمال . وكل هذه الترجمات
تنطق بما كان له من وجاهة في الدنيا ، وحلالة في العلم ، حتى قد رعاية
الأصحاب ورياسة العلامة .

١٠ - علي ذلك لا يمتنع من أن يورد هذا ترجمه صاحب كتاب المتفق من
تاريخ الإسلام للذهبي . . هو أحمد بن الملا الحنبل . وهذا الكتاب بالخراتمة
الأحمرية تحت رقم ١٢١ ، والجزء الذي فيه الترجمة هو شامس من الكتاب
وسبعة حطب هذه بخط المؤلف نفسه . ونور هذه الترجمة بعبارة المؤلف
دنه ، اختصار سير في مواضع ميلة (١) قال بن الملا

إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية
أبو المعالي . ابن الإمام أبي محمد الجويني العميد الملقب بنباه الدين ، رئيس
الشافعية ببنيسابور . قال أبو سعيد السمعايني كان إمام الأئمة على الإطلاق ،
المجمع على إمامته شرقاً وغرباً . لم ترأى له من مثله . ولد سنة ثمان عشرة وأربع مائة
في المحرم ، وتوفي على والده وأتى على جميع مستغناه . وتوفي أبوه وله عشرون

(١) أمدام هذه الترجمة البقية مذكورة للعالم الأبد رشيد عثمان ص ١٢٠ بإشارة ثقافية بأمانة
الجامعة العربية . ويريد أن يبينها أن غيره الموجود من كتاباته انتهى بنار الكتب لمصرية
ليس فيه ترجمة إمام الحرمين . وقد نقلها الأستاذ رشيد عيسى عن كتابه على : قاله
تأليف الشكر

سنة فأفند مكانه للتدريس إلى أن ظهر لشعب من الفريقين واضطرت
الأحوال . واضطر للسفر عن بسبور . فذهب إلى المعسكر ثم إلى بغداد ،
وصحب أبا نصر تكندري وزيره . بطوف معه وابتقى في حصريه بالأكابر
من العلماء وباطرم . وتحلث بهم حتى تم في سطر وشاع ذكره . ثم خرج
إلى الحجاز وحاور عمكة أربع سنين . يدرس ويهني ويجمع صرف المذهب ،
إلى أن رجع إلى بسبور بعد مضي نوبة التنصب . فأفند للتدريس
سطمية ببسبور واستقامت أمور الطلبة ، وبقي على ذلك قرىاً من ثلاثين سنة
عمر مراحمة ولا مدافع . مسلم لد المحراب والممر والخطبة والتدريس ومجلس
الوعظ يوم الجمعة . وظهرت تصديقه . وحضر دروسه الأكار . وكان يقعد
بين يديه كل يوم نحو من ثمانمائة رجل . وكان مع تخرجه في الفقه وأصوله
لا يدري الحديث

وقال في كتاب السادة الطاهية : اختلف مسائل العلماء في الطواهر التي
وردت في الكتاب واسمه وامسح على أهل خواصها خواصها . رأى بعضهم
أولها . وشرم ذلك في أي الكتاب وما يصح . الس . ودعت أئمة السلف
إلى الاستكفاف عن التأويل . وإحراق الطواهر على مواردنا وتقويض معانيها
إلى الرب تعالى والذي رتبته رأياً . وبدين الله به عقدا . اساع سلف الأمة ،
فالأولى الانتاع وترك الانداع . والدليل السعي التقاطع في ذلك . أن إجماع
الأمة سنة متبعة . وهو مستند معظم الشريعة . وقد درج أصحاب الرسول
صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها . وهم صفوة الإسلام
ولمشتعلون بأعباء الشريعة . وكانوا الأبالون جهداً في صسط فواعد الملة . والتواصي
يحفظها . ويعلم الناس ما يحتاجون إليه منها . فلو كان تأويل هذه الطواهر
مسوعاً أو محتوماً . لأوشك أن يكون اهتمامهم فوق اهتمامهم . مردوع الشريعة .
إذا تصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل . كان ذلك

قاطعا بأنه الوجه المتبع . بحق على ذى الدين أن يعقد شره الرب تعالى عن صفات المحدثات ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ، وبكل معناه إلى الرب ، **الحسين الاستواء والمحى** وقوله : كما خلقت ندى ، وسنى وجه ربك ، ويجرى بأعينا ، وما صنع من أحبار الرسول كحبر التوراة وغيره ، على ما ذكرنا .
و**تأسي** لمعالى من النصارى . كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب ، وهو كتاب حليل في نمية مخلدات . وكتاب الإرشاد في الأصول . وكتاب الرسالة النظامية في الأحكام الإسلامية . وكتاب الشامل في أصول الدين ، وكتاب الرهان في أصول الفقه . وكتاب عباث الأمم في الإمامة ، وكتاب مفت الخلق في اختيار الإحق .

هذا ، وذكره الباهرى في ديبته . فضل . فالفقه فقه الشافعى ، والأدب أدب الأصمعى ، وفي بصره بالوعظ الحسن النصرى ، وكيف ما هو . وهو إمام كل إمام . إلى آخر مقال .

توفى أبو المعالى في الخامس والعشرين من ربيع الآخر عام ١٢٧٨ هـ ، وكسر منبره في الجمع ، وأعلنت الأسواق .

١١ — ومن هذه المراجع التى عُنيت بحياة أبى المعالى وتعرف نشاطه العلمى ومؤلفاته ، نستطيع أن نذكر من هذه المؤلفات .

١ — الشامل في أصول الدين

٢ — الإرشاد ، وهو تلخيص طيب للشامل

٣ — العقيدة النظامية (١)

(١) نشرت بالقاهرة عام ١٩٤٨ بمطبعة الأول ، سنة وتهدى العلامة الشيخ الكوثرى ، ومبارك ربح عن آراء له ذكرها في الشامل ثم في الإرشاد .

- ٤ - نهاية المطلب في دراية [أو رواية] المذهب . وهو كتاب لم يؤلف في الإسلام مثله في رأي ابن حنكلا وابن السبكي وابن العباد
- ٥ - البرهان في أصول الفقه
- ٦ - الورقات .
- ٧ - غياث الإمام في الإمامة
- ٨ - معيذ الخلق في اختيار اللاحق ^١ [أدنى راجع مذهب الشافعي]
- ٩ - محصر الهابة .
- وراد بروكلمان في كتابه . تزييع الأدب العربي . كتابا ورسائل أخرى منها .

- ١ - المنع في أصول الدين
- ٢ - رسالة في إثبات الاستواء
- ٣ - شعفاء الخليل في بيان ما وقع في الوراثة والإحسين من التبديل
- ٤ - هذا ويعتمد آ. سوع : إمام الحرمين . وكثافة ما كتب في علم الكلام بالظرفه التي رأها وسار عليها . وبخاصة كتابه . اشامل والإرشاد ، كان بداية عصر جديد في علم الكلام ^(٢)

إن من أنصار مذهب الأشعرى الأعلام . الذين عملوا على بصيرة المذهب وإداعته في مشرق الإسلام ومغرب . لإمام 'عاصي الملاقبي الذي سقت الإشارة إليه هذا العلم الكبير . الذي صار لإمام المذهب بعد أن تناوله بالتهذيب . وضع لمسائل العلم وقصاياه المقدمات العقلية التي تتوقف عليها

(١) نشر عام ١٣٦٦ - ١٩٤٦ م . منشع الكوثري رسالة مطبوعة في الرد على هذا الكتاب ، سماها إحقاق الحق بإمام . حل في بحث الخلق ، مصدق الأمور

(٢) يسري أن أدكر أنه بعد أن تكون لي هذا الرأي ، رأيت منشع العلامة الكوثري ذكره من قبل في مقدمة لكتابه 'عناية صحبه ٣ - ٤

الأدلة ؛ وذلك مثل إثبات الجوهر العرذ والمخلأ ، وأن العرص لا يقوم بالعرص ، وأن العرص لا يبتى زمانين . ثم بعد ذلك ، كان من هذا الإمام ، على ألبته ، أن جعل هذه القواعد تبعاً للقائد الديني في وجوب اعتقادها لنوف تلك الأدلة - في رأيه - عليها ، ولأن هذان الدليل يؤذن - فيما يقوله - سلطان المدلول (١)

وهكذا صبق القاضي ومن معه على الناس ، ولم يوغلوا في الدين برفق . ولست شعري ما يرون في إيمانهم أنهم قل ذلك ، وفي إيمان الصحبة وعامة المسلمين الذين يحملون هذه الأدلة من قل ومن بعد (٢)

و يمكن أن من حسن جد الإسلام والسلب أن مع . بعد النافلاي . أنه . الحمة ، سنده الأشهر أنه حامد الم إلى لقد صار كل منهما إماماً في وفته لذلك . لم يعتقدوا ومن نعمهم - كما رأى النافلاي من قل - بصلان المدلول إداً من الدليل . وهذا انفك الحجر عن الناس في الاستدلال

هــ امره عرفت نظريه المناحرين . ولا زال منعه حتى هذه الأيام في دراسة علم الكلام . وهي ممتاز أيضاً بإفصاح بجان أريد في مؤلفات هذا العلم على الفلاسفة ومن إليهم ، فيأدهوا إليه مما لا يتفق والدين في رأي المسكلمين ، وكان هذا سبب خلط مذاهب الفلاسفة بعلم التوحيد .

وبرى العلامة المؤرخ ابن خلدون في مقدمته ص ٣٦٩ ، ونسعه في هذا الرأي حالاً العلامة المرحوم الشيخ حسين والي . أن الغرالي أول من كتب في علم الكلام على هذه الطريقة ، يعنى الطريقة التي تهدف أيضاً للرد على الفلاسفة ، وهذا رأي نعتقد أنه غير رقيق .

(١) ابن خلدون ، المقدمة مطبعة التقدم بالقاهرة سنة ١٣٢٢ هـ ، صفحة ٣٦٩

(٢) الشيخ حسين والي كتاب التوحيد المطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٩٠٩ م ص ١٠٤

إليه بالرجوع إلى بعض مؤلفات إمام الحرمين ، مثل كتاب الإرشاد ،
 يتبين أن العرالي أفاد منها في الرد على الفلاسفة في المسائل التي أخذها عنهم
 في كتابه التهاوت . ويكفي أن ينظر الباحث في محث القول في العالم ومبحث
 إثبات العلم بالصانع ، ليعلم مقدار ما أفاد العرلي من شيوخه وأتباعه في الرد
 على الفلاسفة . وإدراكاً ، لا بذكر صحة الإسلام أول من أدخل في مصنفاته في
 هذا لعلم الرد على ما ذهب إليه الفلاسفة ولا يتفق والدين في رأيه . وأيضاً
 لا يكون صحيحاً إذا ما يقول في كتابه المفضل من اضلال : ، ولم أر أحداً من
 علماء الإسلام صرف عابه بهتة إلى ذلك ،^(١) أي إلى دراسة فلسفته ليعرف
 منه من فساد وعائلته .

على أن لا يسكن أن له إلى أن هو المحمدي في هذا المجال . وشهد له
 كفاءه الخبيران : مقاصد الفلاسفة ، تهافت الفلاسفة . وما كان لها من أثر سوى
 لا أن ملحوظاً حتى هذه الأيام

الكتاب

١٢ - وكتاب الإرشاد ، على ما مر ، كتاب قصدمنه مؤلفه إمام الحرمين
 بيان العقائد الدينية والاستدلال لها . ثم الدفاع عنها ومناهضة أصحاب المقالات
 والمذاهب المخالفة للدين . هذه المقالات والمذاهب التي كان العالم الإسلامي
 في زمنه يموح بها موجاً ، وكل ذلك في أسلوب قوي واضح ومركرر في غير تعقيد ،
 وليس بالمطول الذي يدعو للبلل والسآمة ، ولا بالموجز في مبالغة فيكون عنه
 لس أو إلهام . وهو إلى هذا فيه من أصالة الرأي واستقلال الفكر ، ما يجعله
 أحق بأن يدرس رسمياً في الأزهر من الكتب التي بيد الطلاب .

وهنا نود أن ألفت النظر بصفة خاصة إلى أن هذا الكتاب ، شأنه في ذلك شأن الكتب ألفت في هذا العلم في ذلك العصر ، يعتبر بحق إحدى الصور التي تمثل لما ذلك "العصر" ونجمه ندى كان يحيط به ، والمذاهب والمقالات التي دبت سبيلها للحياة والصراع في سبيل "الحق" ، فهو كتاب حتى يصور الحياة من نواحي الزمن الذي كتب فيه .

وبعد شرح هذا الكتاب كما ذكر صاحب كشف الغطاء ، تليد امام الخميني أبو القاسم حسين [أو سليمان] بن ناصر الأنصاري المتوفى سنة ٥١٢ هـ ثم شرحه من بعده الإمام أبو اسحاق ابراهيم يوسف بن أوس لمشرح من المحدثين . وهذا شرح نوح عنه نسخة بدار الكتب المصرية رقم ٦٦٠٠ ح ١٠٠٠ بحفا ٧٣٩ هـ وهو في خمسة مجلدات بمجموع أوراقها قراءة تسعة مائة صفحة . ولا تشمل كتب الإمامة الذي هو آخر كتاب لا شاد

رأى في دراسة علم الكلام

١٣ وهذا أرائ من قبل ما إلى التقدم برأى في علم الكلام ودراسة ، حسب الأوضاع التي عرفها في هذه البلاد .

علم الكلام ، كما يقول ابن خلدون في مقدمته ، " علم يتضمن الحجاج عن اعتقاد لا يمانه بالأدلة العقلية ، والرد على المستدعين المحررين في الاعتقادات عن مذاهب اسلف وأهل السنة ، أو معارضة أخرى ، هو علم يهدف إلى بيان " العقائد الدينية كما ورد بها "الكتاب" والصحيح من السنة ، وإلى الاستدلال لها ، والدفاع عنها ؛ وأخيراً إلى الرد على الغرق الصالة بمبادئها في هذه العقائد

ومعنى هذا أن هذا العلم يجب أن يلاحظ فيه أمران :

١ - أن يقوم على أدلة تتناسب وعقليات من تتوجه اليهم من صنوف الناس المختلفة في الفهم والادراك وطرق الوصول اليقين .

٢ - الرد على الفرق المخالفة لهذه العقائد . الفرق التي لها وجود صلا في الزمن الذي نعيش فيه .

بعد هذا نقول

إن الأدلة التي كان يحصل بها تسليم أو اقباع فيما مضى من الألمان ، قد لا يحصل بها هذا في الزمن الحاضر بعد تقدم العلم ، وبخاصة العلوم الطبيعية الذي لا يسلم إلا بما يقع في دائرة التجربة والاختبار .

وإن الشاب اليوم الذي ضم إلى ثقافته اشرفه أو الاسلاميه طرعا من علم العرب الطبيعي المادى ، ليس من العقل أو العدل أن يصطع فقط في الحجاج معه . كان أسلافنا يصطلمو . من الأدلة في الجدل مع معاصريهم في ذلك الزمن بعيد ، أيام كان لاسلام قوى الاسر وفي شدة عنيموانه

ومن العجب والعراة ممكن ، أن نكف على حود قوه لاسكاد نحس لهم ركزا ، وترك أمثال القاديانية والبهائية ولم من النشاط الدينى ومن الدعاوة لمدهم ماهو معروف في أوروبا وأميركا !

١٤ - إن على علماء الكلام أو التوحيد . على الأهر وكنية أصول الدين ، أن يطيروا لده الإلحاد الذي يقوم كما يرى أصحابه ، على أساس من علم العصر والذي راه استشرى بين كثرة من العلماء ومن الشبان المثقفين ثقافة علمية عاله . وإني لأعرف عدداً كبيراً من هؤلاء الشبان ، عرفتهم في باريس لندن وعرفتهم هنا في مصر . يقولون بأنه لم يبق لديهم الدليل على وجود الله ، ويرون أن تفسير الوجود أو العالم ميسور دون اللجوء إلى فرض وجود الله . وإذا سألتهم عن الشبهات التي قامت منذاً بعينهم وبين اليقين بوجود الله ، وإذا

أحدث في الجدل معهم مستمناً بكل ما عرفت من كتب علم الكلام وأدلتها في هذا السبيل ، لم تصل مهم إلى ما تريد ، وطالبون بأدلة تستند إلى حقائق أو مقررات العلم الحديث .

ولسا يريد بهذا أن ندعو لعدم دراسة علم التوحيد ، ذلك ، بعد أن بدور منا بالبال . بل المراد من هذا أن ندلل على وجوب تطور هذا العلم بوجه عام ، وذلك بأن نجد في كتبه أدلة ومشاكله وفي الفرق التي يرد عليها ؛ حيث يكون أداة لا بد منها ، أداة يكون منها حير كثير في تثبيت عقائد الدين وهداية الضالين .

إن اكتتب علم التوحيد القديمه قيمة تاريخية كبيرة في تصوير العصور التي كتبت فيها ، وبيان جهود مؤلفيها — أسلافنا الأعلام — في التدليل لمعتقد الدينية والرد على الزنادقة وأرباب المقالات الأخرى وهي . مع هذا كله تصيد الخاصر في كوها بعض المراجع التي لا يستعنى بها للتأليف في هذا العلم ولكن على أن تكون دراستها مقدمة ، ومقدمة فقط ، لدراسة أخرى تناسب روح العصر الحالي ومشاكله .

١٥ — هذا ، وقد كان نشر هذا الكتاب أمية لي منذ سنوات طويلة وقد رغب في ذلك وشجع عليه كثير من رجال الأهر المعنيين بالدراسات العقلية ، وبخاصة دراسة علم الكلام . وقد أراد الله أن يكون رملي في هذا العمل تليذ الأمل وصديق اليوم الأستاذ الشبح على عبد المنعم عبد الحميد المدرس بالقسم الثانوي بالأهر . لقد عرفت هذا الأستاذ منذ كان طالباً بكلية أصول الدين ، وعرفت فيه حب الدرس والتماس المريد من العرفان . كل ذلك في خلق طيب ، وتواضع محمود ، وإخلاص نادر في هذا الزمن ، مما جعله محبباً إلى زملائه وموضع تقدير عارفيه .

وقد اعتمدنا في نشر هذا الكتاب على أربع نسخ^(١) كاملة جده :

١ - نسخة المشرق العربي لوسيان Luciani التي نشرها عام ١٩٢٠م بخط معري ، معتمداً على نسخة باريس ونسخة الجزائر ونسخة تونس . وهي في ٢٤٤ صفحة من القطع الكبير .

وقد أنست هذا المشرق اختلافات المسح كالعماد ، إلا أنها لا حظاً له يختار أحياناً من نسخة ويترك من نسخة أخرى هو في رأينا أحق بالاحتياط . وقد أشرنا إلى هذه النسخة بحرف « ل » .

٢ - نسخة دار الكتب المصرية رقم ٨١٩ توحيد وهي غلم معتاد بحط عبد الحلق بن أبي القاسم بن أحمد الأملوني عام ٥٦٢ هـ في ٢٩٨ ورقة . ومسطرتها ١٧ سطراً ومقاسها ١٣ × ٥ سم وقد رمزنا لها بحرف « م » .

٣ - نسخة أخرى بدار الكتب المصرية ، بحط معري وأصح رقم ١١٧٩ توحيد في ١٠٨ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطراً ومقاسها ١٦ × ٢٢ سم وقد وصلت إلى الدار عن مكتبة المرحوم أحمد الخبيبي ك . ولذلك رمزنا لها بحرف « ح » .

٤ - نسخة المكتبة الأحمدية بحلب ، رقم ٧٦٤ توحيد وتاريخ نسخها سنة ١٢٨٢ هـ وهي في ١٠٦ ورقة ، وكل صفحة ٢٢ سطراً ، وبحط نسجي قديم ، وناسخها هو أحمد بن علي بن محمد بن أبي السعود الحميدي وعلى الصفحة تعليقات أربعة . وهي وقف على المدرسة الأحمدية . وكان الانتفاع بها بفضل الإدارة الثقافية بأمانة الجامعة العربية بالقاهرة ، وقد رمزنا لها بحرف « د » .

(١) على أن نسخة لوسيان ، التي جعلها أصلاً ، تحمل نسخ من رجالها من الأربعة ؛ وذلك لما أنست من اختلاف نسخ الثلاث إلى رجع إليها ، فبعضها بذلك تحت أيدينا ، وأمكن لنا الموازنة بينها وبين النسخ الأخرى ، ثم الاختيار لما رأيناه « صحيح » .

مطبعة السعادة عام

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله .

الحمد لله باري النسم ، وحجي الرمم . ومقدر القيسم ، ومفرق الأمم إلى الهداية للطريق الأمم ، والخذلان باقتراف الرلل ولأمم . موصح الحق واصحات الدلائل ، ومزهق الكمر والباطل ، ومتمت الرسول صلى الله عليه وسلم ، على حين صلال من الخلق وقود من الحق ، بشيراً وندراً ، وداعياً إلى الله يادنه وسراجاً منيراً

هذا ، ولما رأينا أدلة التوحيد عصاماً للتسديد ، ورباطاً لأسباب التأييد ؛ وألقينا الكتب المبسوطة المحتوية على القواطع الساطعة ، والبراهين الصاعدة ، لا نهمض لدركها هم^(١) أهل هذا الزمان ؛ ومصادوا المتقدمات عريّة عن قواطع البرهان ؛ رأينا أن نسلك مسلكاً يشتمل على الأدلة القطعية ، والقضايا العقلية ، متعلّياً عن رتب المتقدمات ، منحطاً عن حلة المصنفات . والله وليّ الإغاثة والتوفيق ، وهو بالفضل حقيق .

(١) لا هم : هم ، والزيادة عن ح .



باب في أحكام النظر

أول ما يجب على العاقل السالغ ، استكمال من البلوغ أو الحلم
شرعاً ، القصد إلى النظر الصحيح لنقصي إلى العلم يحدث^(١) العالم
والنظر في اصطلاح الموحدين ، هو الفكر الذي يطلب به من قام
به علماً أو عامة طرئ ثم يقسم النظر قسمين^(٢) : إلى الصحيح ، وإلى
الفساد . والصحيح منه كل ما يؤدي إلى الثور على الوجه الذي منه
يدل^(٣) الدليل ، والفساد ما عداه . ثم قد يفسد النظر بحديثه عن من
الدليل أصلاً ، وقد يفسد^(٤) مع استناده للساد أولاً لطروء قاطع
من بين قد أنكرت طائفة^(٥) من الأوائل إصاء النظر إلى العلم ،
ورحموا أن مدارك العلوم الحواس ، فكيف السبيل إلى مكالمهم ؟
قلنا : الوجه أن نقسم الكلام عليهم . فقول هل زعمون أنكم عالمون
فساد النظر ، أو^(٦) نتركون فيه ، فإن قطعوا عساد النظر ، فقد
ناقضوا من مذهبهم في حصر مدارك العلوم في الحواس ، إذ العلم
فساد النظر خارج عن قبيل المحسوسات

ثم تقول : أعلمتم فساد النظر ضرورة ، أم علمتموه نظراً ؟ فإن زعموا

(١) م : يحدث (٢) ح : قسم - قسم (٣) ح : قسم - بدل
(٤) ل : يقصر ، والذي أنشأه عن ح (٥) م : سوطشون ، اليونان . ومن
سير رحله بروتاجوراس التولى عام ٤١٦ قبل الميلاد ، ومطابقه : دهرحاس ، التولى عام
٣٨٠ ق م (٦) ح : ب . أم

أنهم عموم ضرورة كانوا مباحين . ثم لا سمحوا^(١) بمقالة دعواهم
بنقصها . وإن رعموا أنهم أدركوا فساد النظر بالنظر ، فقد ناقضوا^(٢)
كلامهم . حيث هو اجملة النظر وفضوا بأنه لا يؤدي إلى العلم . ثم
عسكوا نوع من النظر ، واعترفوا بكونه مقصي إلى العلم^(٣) .

وإن قالوا : أنتم إذا أثبتم النظر ودعيتهم أداه إلى العلم ، أتسدون
دعواكم إلى الضرورة . أو تسدونها إلى النظر ؟ فإن ادعيتهم الضرورة
لزمكم ما ألزمنوها واسكن عليكم صرامكم ؛ وإن^(٤) حكمتم صحة النظر
بالنظر فقد أثبتم الشيء بنفسه ، وذلك مستحيل فلما : كلامكم هذا
يهدكم شيئا ، أو لا يهدكم شيئا أصلا ، فإن رعموا أنه لا يهدكم شيئا ولا
يجاب حكما ، فقد اعترفوا بكونه لغوا ، وكفوا بمنزلة الجواب

وإن رعموا أنه يهد لهم هساد دليلا ، فقد عسكوا بصرف من
النظر في سياق إنكار جميعه . وإن قالوا : عرصا بمقابلة الفاسد
بالماسد ، رددا عليهم التقسيم ، قلنا : معارضة الفاسد بالماسد من
وجوه انظر ثم تقول . لا بُد في إثبات جميع أنواع النظر بنوع منها
يثبت نفسه وعيره ، وهذا كالعالم^(٥) يتعلق بالمعلومات ويتعلق بنفسه ،
إذ بالعالم يُعلم العلم ، كما به يُعلم سائر المعلومات

وإن قال السائل : لست قاطعا بطلان النظر بجزء على تقييده .

(١) ح من (٢) ح : فقد تناقض (٣) د اسم ، ردد ، و

(٤) ل من (٥) ر د أدى ، و د كره كل من ح . .

وإنما أنت مستريب مسترشد؛ فالوجه أن يقال لمن أم إرشاداً سيذك
أن تنظر في الأدلة نظراً قوياً، ونهج فيها سحاً مستقيماً - فهذا سمع
ملك النظر، واستدّت^(١) منك العبر، أفضت بك إلى "المع" وإن نظر
كما رسم له، وأسكر أداء صحيح النظر إلى العلم، فقد درس عناده،
وسقطات شاده

فصل

[في مصادره انظر العلم، والجهل، والثبات]

انظر مصاد العلم بالمطوريه، ومصاد الجهل به، والثبات فيه.
فوجه^(٢) مصادته للعلم أنه بحث عنه^(٣) وابتغاء توصل إليه، وذلك يناقض
محقق العلم، إذ الحاصل لا يتنى. وسبيل مصادته للجهل، أن الجهل
اعتقاد يتعلق بالمتقيد على خلاف ما هو، ووصوف به مصمم عليه،
وذلك يناقض التطلب والبحث والتشكك تردد بين معتقدين، والنظر
بنية الحق. فهو إذاً مصاد للعلم وجملة اصداده

(١) استد الفاعل : نظام . واستخدم جاء متلماً : استقامت

(٢) ح : ووجه (٣) ل : عليه ، وما أشتد عن م : ح

فصل

[بالنظر يحصل العلم]

النظر الصحيح يدسم على سداده ، وم تعقبه ^(١) آفة تافى العلم ،
 حصل ^(٢) العلم بالمنظور فيه على الاتصال بتصرُّم النظر ولا يتأتى
 من الناظر جهل بالمدلول عقيب انظر مع ذكره له ، ولا يولد النظر
 اليه ، ولا يوجهه إيجاب ملة معلولها ^(٣) ورعت المعتزلة ^(٤)
 أنه يولده ووافقوه على أن يذكر النظر لا يولد العلم . وب كان
 تصمه . وسيرد اصل التولد في مودعه إن شاء الله عز وجل

فإن قالوا ^(٥) : إذا كان النظر لا يولد العلم ، ولا يوجهه إيجاب ملة
 معلولها ، ف معنى تصمه له ؟ فما المراد بذلك أن انظر الصحيح
 إذا استيق ^(٦) . وانتفت الآفاق بعده ، فيقتس ^(٧) عقلا ثبوت العلم
 بالمنظور فيه : فتوهمها كذلك حكم من غير أن يوجب أحدهما الثاني
 أو يوحده أو يولده ، فسيلهما ^(٨) كسبل الإرادة لشيء ^(٩) مع أنه قد

(١) م : يفتنه (٢) له د ح م : يحصل (٣) م : على ما بين اللامين

(٤) يذكر أبو انظر الإسفري في تصحيحه أن واسل بن عمار ، ابن ، أدوى ١٣١
 هو رأس المعتزلة . وأول من هذا المذهب في دعوه ، ومن أتبعه بعده ، على أنهم - من
 أهل مدن وتوحد .

(٥) م : فإن قيل (٦) م : إذا سبق (٧) م : فحين (٨) م : ح : وسيلهما

(٩) م : الشيء

إذ لا تتحقق رادة الشيء من غير علم به ثم تلازمها^(١) لا يقضى بكون أحدهما موجداً، أو موجباً، أو مولداً^(٢).

فعل

[النظر الصحيح والظر الفاسد]

النظر الصحيح يتضمن العلم كما سبق، والنظر الفاسد لا يتضمن علم، وكما لا يتضمنه^(٣) فكذلك لا يتضمن جهلاً ولا صدأً من صدأ العلم^(٤) سواء كان النظر الصحيح يعلم الساطع على وجه الدليل المقتضى^(٥) للعلم بالمدلول وإدراك فساد النظر بمصادفه الشبهة، وليس للشبهة وجه متعلق باعتقاد على التحقيق، إذ لو كان للشبهة وجه متعلق، اعتقد على التحقيق^(٦)، لكان^(٧) دليلاً، ولكان الاعتقاد علماً.

ومما يوضح ذلك، أن الدليل لم دل بصفته النفسية، دل كل من أحاط به علماً على مدلوله، فلو كان للشبهة وجه أيضاً، لقاد العلم بحقيقته الشبهة إلى الجهل، وليس الأمر كذلك.

(١) ح رداً، كذلك (٢) م نفس، أو مولد (٣) ح عارته لا يتضمن علماً
(٤) م : العلوم (٥) م : يقتضى (٦) م : ح : فإذا
(٧) م : نفس : على التحقيق (٨) م : لكانت

فصل

[في الأدلة]

الأدلة هي التي يتوصل بصحيح النظر فيها إلى ما لا يعلم^(١) في مستقر "مادة اضطراب آ"، وهي تنقسم إلى العقلي والسمعي

فأما العقلي من الأدلة، مما دل بصفة لازمة^(٢) هو في نفسه عليم، ولا يتقرر في العقل تقدير وجوده غير ذات على مدلوله، كالحادث الدال بخوار وجوده على مقتضى يخصه بالوجود الحاضر، وكذلك الاتفاق والتخصص الدالان على علم المتقن وإرادة المختص

والسمعي، هو الذي يستند إلى خبر صدق أو أمر يجب إسماعه

فصل

[وحووب النظر شرعاً]

النظر الموصل إلى المعارف واجب، ومدرث وحوبه الشرع، وحمل أحكام التكليف مستفاد من الأدلة السمعية والفضايا الشرعية

ودهبت المعتزلة إلى أن العقل يتوصل به إلى درك واجبات، ومن جعلها النظر، فيعلم وجوبه عند عدم عقلا، وستأني المسألة إن شاء الله

(١) م عارته : إلى علم ما لا يحصى - ص ٢٠ - صفة فيه

عروجاً ، ولكنا نذكر منها مرفأً يختص بالضرر

فإن قالوا : إذا نصيتم مدرك^(١) وحوب النظر عقلاً ، فهو مصيركم إلى ذلك بإبطال تحدى الأنبياء عليهم السلام ، والاحتمام سبيل الاحتجاج^(٢) : فإنهم إذا دعوا الخلق إلى ما ظهر من أمرهم ، واستدعوا منهم النظر فيما أبدوه^(٣) من المعجزات . وخصّصوا به من الآيات ، فيقال لهم لا يجب النظر إلا شرعاً مستقراً ، وتكليف ثابت مستمر ، ولم^(٤) يثبت بعد عدنا شرع تلقى^(٥) منه الواجبات : فيحملهم هذا الاعتقاد على الإضراب عن الرشاد ، والتمادي في^(٦) الجحد والناد

فلا . هذا الرأى الذى الرمنونا في الشرع المنقول ينعكس عليكم في قضايا العقول ، فإن الموصل إلى العلم بوجوب النظر من مجارى العلم ، وعندكم أن العاقل يخطر له تحوير صانع يطلب منه معرفته وشكره على صمه^(٧) ، ولو عرفه لنجا ورحا الثواب الحزيب ، ولو كفر واستكبر لتصدى لاستحقاق العقاب الويل^(٨)

(١) م . معمر در . (٢) لم تصح . وردن . عن معلاء . وم . عنهم

(٣) م . أبدوه . (٤) ل . ونا . (٥) ل . منى . م . ينسى . وما أبتناه عن ح

(٦) ل . على الجحد . والذى أبتناه عن م . (٧) ل . صمه . والذى أبتناه عن م

(٨) م . معمر . م . ن .

فإذا تقابل عنده الحائزان، وتعارض دمه لأحماله، وهو توفيق
في التمسك بأحد، تعرض للقيم المقيم، ويرى في ملاسته ثبات
سبحان عذاب الأليم، فاعقل بقصص اختيار سبيل^(١) الحياة، وإيثار
نفس المهلكات، فإذا كان السبيل المتقضى في عمله يوحى لظن
الإلحاح الخواص في السبيل، وتعارض الحائزان في الخدس، فمن دهن
من هذه الخواص، وحسن من عنده الصبار، فلا يكون^(٢) عالما بوحوش
البحر

ويلزم الخصوم في مدرك العقول، عند مقابلة والده، مما أوردوا
في معنى الشرح له، وما أوردوا من مريض "الكلام عند" عدم
أنه صير في طرادته، هو مع دمه المعجزة، فلهذه العكس وهو
يلزم^(٣) ما قالوه، فإن المعجزة إذا ظهرت وتكس ما من دركها،
كانت عثاته جريان الحاصرين على رءه الخضم، فإذا^(٤) الحرب، فإمكان^(٥)
الضر في اختيار أحدهم، كما كان البصر في المعجزة عند ظهورها

ثم تقول شرط الوحوش عندنا، ثبوت لسمع الدال عليه، مع
تفكر المكلف من الوصول إليه، فإذا ظهرت المعجرات، ودلت^(٦)

(١) م نفس سئل (٢) م. ولا يكون (٣) م. في عنده (٤) م. ودمه
والذي أنشأه عن (٥) م. بدنه (٦) م. يمكن
(٧) م. ودل

على صدق الرسل الدلالات . فقد تقرر اشرع^(١) واستمر السمع .
 المبني . عن وحب الواجبات وحصر المحظورات . ولا يتوقف وحب
 الشيء على علم المكلف به ، ولكن الشرط تمكن المحاطب من
 تحصيل العلم به .

فإن قيل ما الدال^(٢) على وحب النظر والاستدلال من جهة
 الشرع ؟ قلنا أجمعت الأمة على وحب معرفة تبارى تعالى . واستند
 بالعلم أنه لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر . وما
 لا يوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب

(١) - نفس . الشرع (٢) - ل ما قدس . وليس عن م .

باب حقيقة العلم

العلم معرفة لما هو به وهذا أولى في رتبته وتحديد العلم
من أنقاط مأثورة عن مصنفينا في حد العلم ؛ منها قول بعضهم
العلم تبيين المعلوم على ما هو به ؛ ومنها قول شيخنا^(١) رحمه الله : العلم
ما أوجب كونه محله ثابتاً ؛ ومنها قول طائفة : العلم ما يصح من أن يثبت
به أحكام العمل وإتمامه

فأما قول من قال : هو " تبيين المعلوم على ما هو به " ^(٢) . ثم عرفت
عنه ، إذ التبيين ينشأ عن الإحاطة بالمعلوم عن جهل أو غفلة
من علم ما لم يكن عالماً به قد تبيينه ، وعرفت من الحدس كـ
على العلم القديم والحادث

ولا يرتضى^(٣) ما حدس^(٤) العلم بأنه الذي أوجب^(٥) محله كونه عالماً
فإن الغرض من الحدود تبيين المقصود ، وهذا فيه إجمال ، وقد^(٦)
يخرى عروضة ومثله في كل معنى يسأل المرء عن حده

ولا يصح أيضاً تحديد العلم بما يصح من الموصوف به الإحكام ،
فإن علم^(٧) المستحيلات والقديم والوحدانية لما فيه ، لا يصح من

(١) م راد : ابن الحسني (٢) م نفس : هو (٣) م نفس : على ما هو (٤) م نفس : تحديد
(٥) م ح : بوح (٦) م نفس : قد (٧) ح : المعلوم

الموصوف بها الإحكام ، وإنما يندرج تحت ما قاله هذا القائل ضرب واحد من العلوم ، وهو العلم بالإتقان والإحكام
وأما أوائل المعزلة فقد قالوا في حد العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به مع توطئ النفس فأصل عليهم عدم اعتقاد المقلد ثبوت الصانع ، فإنه اعتقاد المعتد^(١) على ما هو به مع سكوت النفس إلى المعتد ، ثم هو ليس بعلم فراد الحارون فقالوا^(٢) هو اعتقاد الشيء على ما هو به . مع توطئ النفس إلى المعتد^(٣) إذا وقع ضروره أو نصراً وهذا يطرأ عليه لا شريك لله تعالى ، والعلم بالمستحيلات ، كاحتياج المفسدات ونحوها ، فهذه ونحوها^(٤) علوم . ومست علومنا .
إد شيء . هو الموجود عندنا ، وهو الموجود والعدم الذي لا وجود له عندنا ، فقد شذت علوم عن الحد

فصل

[العلم قديم وحادث]

العلم ينقسم إلى القديم والحادث . فالعلم القديم صفة الباري تعالى القديم بذاته ، المتعلق بالمعلومات غير المتناهية ، الموجب لرب سبحانه وتعالى حكم الإحاطة المقدس عن كونه ضرورياً أو كسبياً
والعلم الحادث ينقسم إلى الضروري ، والبدهي ، والكسبي

(١) اعتقاد المعتد (٢) ح وقالوا (٣) ل . م قصا : إلى اللغز ، وهو مذكورة في ح
(٤) نفس ونحوها (٥) ح : القاء

فالضروري هو العلم بالحادث^(١) غير [مقتدور للعقد مع الاقتراح ضرر
وحاجة، والبدیهی كالضروري غير أنه لا يقرب سرر ولا حاجة،
وقد يسمى كل واحد من هذين القسمين باسم الشيء. ومن حكم
الضروري في مستقر العادة أن يتوالى فلا تأتي الانفكاك عنه والشكك
فيه. وذلك كالعلم بالمدرجات، وعلم المرء نفسه، والعلم استحالة اجتماع
مصادات ونحوها. وعلم الكسبي هو العلم بالحادث المقدور. لقدرة
لحده ثم كل علم كسبي نظري، وهو الذي يتصممه النظر الصحيح
في الدليل

هذا. ما استمرت به العادة، وفي المقدور إحداث سم وحدث
القدرة عليه من غير تقديم نظر، ولكن العادة مستمرة على أن كل علم
كسبي نظري

فصل

[العلوم وأصداها]

للعلوم أصدا تحصى، وأصدا تضادها وبصا غيرها. فأما الأصدا
الخاصة، فسمي الجهل. وهو اعتقاد المتقد على خلاف ما هو به. ومنها
الشك، وهو الاستدانة في معقدين فصاعداً من غير ترجيح أحدهما

(١) ح. غيره. لا علم ضروري حادث. ح.

على الثاني : ومنها الظن ، وهو كالشك في التردد ، إلا أنه يترجح أحد
المعتقدين في حكمه . والأصداق العامة كالموت ، واليوم ، والنقطة ، والعشية ^(١) ؛
فهذه المعاني تضاد العوم ، وتضاد الإرادة ^(٢) ، وتضاد أصدادها ^(٣) .

فصل

[العقل علوم ضرورية]

العقل علوم ضرورية ^(٤) والدليل على أنه من العلوم الضرورية ^(٥) .
استحالة الإتصاف به مع تقدير الخلو عن جميع العلوم
فإن قيل المانع ^(٦) من كون العقل حالياً عن العلوم كونه
مشروطاً بثبوته بنبوت ضروب منها ، كالإرادة المشروطة بالعالم بالمراد
قلنا عرصة أن تعرض للعقل شروط في التكليف ، إذ العارى منه
لا يحيط علماً بما يكاف . فإذا امتنع التكليف إلى إحاطة المكلف بما
كلف ، ولا يحيط بذلك إلا بعد حصول علوم معلومات هي أصول
النظر ، ولا يتقدم الوصول إلى العلم بالتكليف دونها ، فقصدنا بسط
تلك العلوم التي تشترط تفهيمها على ابتدء الخط . وسميها عقلاً ؛ وتبين

(١) - عرسه وعنده وميتة (٢) - الإرادة

(٣) - مذهب . وتضاد أصدادها . والإرادة عن ج (٤) - مدارج العقل

مربوب من علوم ضرورية

(٥) - قد علمت ضرورية (٦) - نفس من قوله " على قيل للسان " - إلى

لونه " وليس من لغة - معرفة "

المرض من العقل يدرك السؤال . ولما تنكر كون العقل من الألفاظ
المشتركة المنقسمة إلى مبادئ ، وعرضاً منه ما ذكرناه .

وليس العقل من العلوم النظرية ، إذ شرط ابتداء النظر تقدم
العقل . وليس العقل حملة العلوم الضرورية ، فإن الصيرير ومن لا يدرك
يتصف بالعقل مع اتقاء علوم ضرورية عنه . فاستبان بذلك أن العقل
مفرد^(١) من العلوم الضرورية ، وليس كلها

وسيل تمييزه والتفصيل عنه أن يقال كل علم لا يتجاوز العاقل
منه^(٢) . سد الذكر فيه^(٣) . ولا يشاركه فيه من ليس بعاقل ، فهو العقل
ويخرج من مقتضى الأمر أن العقل علوم ضرورية بتجويز^(٤) الحائزات
واسعالة المسجلات كالمعلم استحالة اجتماع المتصادات ، والعلم بأن
المعلوم لا يخلو عن^(٥) "الشيء" والاشات . والعلم بأن الموحود لا يخلو عن
الحدوث أو القدم

(١) م ١ ح ١ ص ١ : جزئ . (٢) م ٢ : عنه . (٣) م ١ ح ١ ص ١ : فيه

(٤) م ٢ ح ١ : يجوز . (٥) م ١ : من

باب

القول في حدث العالم

اعلموا أرشدكم الله^(١) أن الموحدين تواطئوا^(٢) على عبارات في أغراضهم، ابتغاء منهم بلجج المعاني الكثيرة^(٣) في العبارات الوجيزة فما يستعملونه، وهو منطوق به لغة وشرعاً، العالم، وهو كل موجود سوى الله تعالى وصفة ذاته^(٤) ثم العالم جواهر وأعراض، فالجواهر هو المتحيز وكل ذي^(٥) حجم متحيز؛ والعرض هو المعنى القائم بالجواهر، كالألوان والظنوم والروائح. والحياة والموت، والعلوم والإرادات والقدر، انقانة الجواهر

وبما يطلقونه الأكوان؛ وهي الحركة والسكون والاحتجاج والافتراق^(٦)، ويحدهما ما يخص الجواهر بمكان أو تقدير مكان والجسم في اصطلاح الموحدين المتألف^(٧)؛ فإذا^(٨) تألف جوهراً كان جسماً^(٩)، إذ كل واحد^(١٠) مؤلف مع الثاني.

ثم حدث الجواهر يبنى على أصول؛ منها إثبات الأعراض؛ ومنها إثبات حدثها، ومنها إثبات استحالة تمرى الجواهر^(١١) عن

(١) م (١) : (م أرشدكم الله - ٢١) م، ج. نواصوا. (٣) م قصير : الكثيرة.
(٢) م (٢) : ج عطف. وصلة ديه. (٥) د قصير : ذي، وثبتت عن م (٦) م، ج عبارتها وهي لاجتماع والافتراق والحركة والسكون.
(٧) ج عبارته : هو المتألف.
(٨) م (٨) : م، ج : وإذا.
(٩) م (٩) : ج عبارتها : كانا جسمين
(١٠) ل : الجواهر : والجواهر عن م، ج
(١١) م (١١) : ل : الجواهر : والجواهر عن م، ج

ثبات رائد على الجوهر ، لم يخل من أن يكون مثلاً له أو حلقاً .
ويصل أن يكون مثلاً^(١) له فإن مثل الجوهر جوهر ، ولو اقتضى
جوهر اختصاصاً لجوهر غيره بجهة لاستعمال اختصاصه بتلك الجهة ،
مع تقدير^(٢) انقضاء الجوهر الذي قدر مقتضياً ، وإيس الأمر كذلك
ثم ليس أحد الجوهرين بأن يكون مقتضياً اختصاصاً أولى من لثاني .
وإذا ثبت^(٣) المقتضى رائد على الجوهر ، وتقرر أنه خلافه^(٤) .
لم يخل من أن يكون فاعلاً مختاراً ، أو معي موحداً ، فإن كان معي
موجباً ، تدعى قيامه بالجوهر المختص بجمته ، إذ لو لم يكن له
احتمال لما كان إيجابه الحكم له أولى من إيجابه لغيره^(٥) . والله
وصفه هو العرض الذي انقضاء

وهو قدر مقدّر المخصص فاعلاً^(٦) ، والكلام في جوهر مستمر
الوجود ، كان ذلك محالاً ، إذ الباقى لا يعمل ، ولا بد للفاعل من فعل
خرج من مضمون ذلك ثبوت الأعراض ، وهو من أم^(٧) الأغراض
في إثبات حدث العالم .

والأصل لثاني ، إثبات حدث الأعراض ، والعرض من ذلك

(١) م : مثله (٢) م : نفس : تقدير .

(٣) ل : راد : أن . و : كما م : ح (٤) م : حلال (٥) م : نفس من إجماع لغيره

(٦) م : راد : ح (٧) م : عارضة من أحق ، و : ح : عارضة من أدق

يترقب على أصول . منها إضاح استحالة عدم القديم ، ومنها ^(١) استحالة عدم قيام الأعراض بأنفسها واستحالة انتقالها ، ومنها الرد على القائلين بالكون والظهور . والأولى أن نطرد دلالة ^(٢) في حدث الأعراض .

ونورد هذه الأصول في معرض الأسئلة ، وثبت المقاصد منها في معرض الأجوبة ، فنقول :

الجوهر الساكن إذا تحرك فقد طرأت عليه الحركة ، ودل طروءها على حدوثها ، وانتفاء الكون بطروءها يقضى بحدث الكون إذ لو ثبت قدمه لاستحال عدمه

فإن قيل لم تنكرون ^(٣) على من يزعم أن الحركة كانت كاملة في الجوهر ، ثم ظهرت وانكمن لظهورها ^(٤) الكون . قلنا : لو كان كذلك لاجتمع الضدان ^(٥) في المحل الواحد ، وكما نعلم استحالة كون الشيء متحركاً ساكناً ، فكذلك نعلم استحالة اجتماع الحركة والسكون .

ثم لو ظهرت الحركة والسكون مرة واستكنّت أخرى . لسكان ذلك اعتوار حكيم عليه ، وذلك يتضمن ثبوت معنيين . يقتضى

(١) ح ٤ م عارنها : ومنها قدر استحالة . الخ (٢) مكنا . دلالة في الأصول كلها

(٣) م عارته . م تنكر . (٤) ظهورها (٥) م عارته : لاسمع صدان

أحدهما كون الحركة بادية ، وقضى الآخر كونها مستكنة خافية ،
فإن الدال على إثبات الأعراض تناوب الأحكام وتعاقبها على الخواهر .
ثم يلزم لو قدرنا الظهور والكمون^(١) معنيين ، ظهورهما عند
ظهور أثرهما ، ككونهما عند كمن^(٢) أثرهما ، ويتسلسل القول في ذلك .
ثم الحركة توجب كون محبها متحركاً لئنها ، ولو جاز ثبوتها من غير أن
توجب حكمها للزم تجويز ذلك أبدأ فيها ، وذلك يقلب حكمها ، ويحيل
حقيقة نفسها

فصل (٣)

[في الدليل على استحالة عدم القديم]

فإن قيل : ما الدليل على استحالة عدم القديم ؟ قلنا : الدليل عليه^(١) أن
عدمه في وقت مفروض يستحيل أن يكون واجباً ، حتى يتبع تقدير
استمرار لوجود الأثر فيه ، وهذا معلوم بطلانه^(٢) بيده المقل
فلو^(٣) قدر في وقت مفروض عدم جائز ، مع تجويز استمرار الوجود
بدلاً عنه من غير مقتض ، كان ذلك محالاً^(٤) ؛ إذ الجائر يقتضي إلى
مقتض ، والعدم في محض يستحيل تعليقه^(٥) بفاعل محض .

(١) م عاربه " كمن والظهور (٢) ح ٤ ل عاربهما : وكونها عند حصول
أثرهما ، وعاربه " أ . م عاربه " الدليل على ذلك (٥) م نفس . حلاله
(٣) م نفس " نفس (٤) م عاربه " تلك محال ، و ح عاربه " كان ذلك محالاً .
(٦) ح ١ م : ولو (٧) م عاربه " تلك محال ، و ح عاربه " كان ذلك محالاً .
(٨) م عاربه " تلك

ويستحيل أيضاً حمل المدم على طريان ضد ، فإن الطارئ ليس هو ^(١) بمصادره القديم أولى من القديم بجمع ما قدّر ضدّاً له من الظروف ولا يجوز اسناد عدمه القديم إلى انتفاء شرط من شرائط استمرار وجود القديم ، إذ لو فآر لوجود القديم شرط لكان قديماً مفقراً لعدمه أو قدّر إلى مقتضى ، ثم يتسلسل القول

فإن قيل - أحد أركان الدليل على حدث الأعراض منى على مع انتقالها ، فالدليل على مع انتقالها ^(٢) ؟ إذ للقاتل أن يقول : الحركة الطارئة ^(٣) على جوهر مستترة به من جوهر آخر ^(٤) . وجواب أن الحركة حقيقياً الانتقال ، فيسمى أن تقتضى ما أحدث انتقال جوهرها ، ولو انتقلت من جوهر إلى آخر للزم صريان حاله عليها لا يكون فيها ^(٥) انتقالاً ، وذلك نسب لحسها ، واقتلاب الأجاس محال ؛ ولو انتقل الانتقال لافتقر إلى انتقال ، ثم كذلك القول في الانتقال المتقل إلى الانتقال ، وذلك يفصى إلى ما لا يسامى فقد ثبت بتجموع ما ذكرناه حدث الأعراض والأصول المرتبطة به

وأما ^(٦) الأصل الثالث . فهو تبين استحالة لمرى الجوهر عن

(١) م نفس : هو

(٢) م نفس : فالدليل على مع انتقالها ؟

(٣) ل نفس : الطارئة ، وهي مستترة في ح ٤ م (٤) م عبارة من جواهر أحد

(٥) م : أما

(٦) ح : بها

الأعراض ، فالذي صار إليه أهل الحق - أن الجوهر لا يخلو عن كل
 جنس من الأعراض ^(١) وعن جميع ^(٢) أصداده ، إن كانت له أصداده ،
 وإن كان له صد واحد ، لم يخل الجوهر عن أحد الضدين ، فإن ^(٣) فُذِّرَ
 عرض لأصداله ، لم يخل الجوهر عن قبول واحد من جنسه

وحورت الملعنة حاو الحواهر عن جميع الأعراض والجواهر
 في اصطلاحهم نسمى الهيولى ^(٤) والأعراض نسمى 'صورة' ^(٥) وحوور
 الصالحى ^(٦) الخلو عن جملة ^(٧) الأعراض أصداء ومع المصريون من
 المعتزلة ^(٨) المرو عن الأكواف ، وحوروا الخلو عن ما عداهما ، وقال

- (١) - من أصداده به هل على أن جوهر لا يخلو عن ... من أصداده
 وحده ... (٢) - عاربه أحد جميع أصداده .
 (٣) ح ٤ م (٤) - ١٥٠ - ١٥١ د (٥) - ١٥١ - ١٥٢ د
 (٦) - ١٥٢ - ١٥٣ م (٧) - ١٥٣ - ١٥٤ م (٨) - ١٥٤ - ١٥٥ م

(٦) هو صاحب 'مشرق' ... كان خارج ومن مظاهر المعركة . وأتبعه في مذهبه ...
 'صالحية' (أمره من مرقا عبادي ٩٦ نشر مخطوطة لطائف بصره ١٩١٠) ومختصر
 هذا الكتاب للرسالة من ٩٠ أصلاً ومختصره ... خلال عصر ١٩٢٤ تحقيق بسبب حي ، وقد
 حل عام ١٩٦٠ كما ذكر لاسراييلي في كتابه سمير

(٧) ح ٥ م : جملة ؟ وم عبادته : المرو عن جملة ... الخ

(٨) بعد أيام الملاحظ للقول عام ٢٥٥٠ هـ انتمست المعركة إلى فرع بصره ، ومن أعلامه
 أبو هديل الخلاف ، والقاسم ، والملاحظ ، وأبو علي الخافي ، وأبو هاشم ... ثم فرع بغداد . ومن
 أعلامه خير بن لمصر ، ونعمته بن الأنبرس ، وأبو الحسين الخياط صاحب كتاب الانتصار
 ويذكر أبو الحسين اللقي أن أولاً ظهوره ، لا يستدل كان بصره . وأن معتزلة بعدد
 أصداء عن معتزلة بصره ، وأولهم خير بن لمصر . أظهر التشبه والرد على أهل الأهواء ،
 والبدع طبع بصره عام ١٩٤٩ م ٢٤ - ٤٣

الكسبي ومتعموه^(١) يجوز الخلو عن الأكوان ويمتنع العروة عن الألوان
وكل مخالف لنا يوافقنا على امتناع العروة عن^(٢) الأعراض ، بعد قبول
الجواهر لها . فيفرض لكلام مع الملحدة في الأكوان ، فإن القول
فيها يستند إلى الضرورة ، فإننا يندبه العقل^(٣) نعلم أن الحواهر القابلة
للإجتمع والافرق لا عقل غير متماسة ولا متباينة

ومما يوضح ذلك ، أنها إذا احتتمت فيما لم يزل^(٤) فلا يتقرر في
العقل اجتماعها إلا على امراق سابق ، إذا مر لها الوجود قبل الاجتماع ؛
وكذلك إذا طرأ الالاتاق عليها . اضطرب إلى العدم بأن الامتاق
مسبق واجتماع

وعرضاني روم إثبات حدث عالم يتصح بنبوت^(٥) الأكوان
فإن^(٦) حاولنا ردًا على الممتزلة فيما خالفوا فيه نسكنا مكتسبين : إحداهما
الإمتشهاد بالإجماع^(٧) على امتناع العروة عن الأعراض بعد الاستئناف
بها

فنقول كل عرض باق ، فإنه ينتهي عن محله بطردان صدقيه^(٨)

(١) م : أساع عدته . أحمد بن محمد بن علي العروبة : أن الله كسبي وهو
مؤلف كتابه « للفتاوى » المشهور ، وأحمد الأعرجي عن أبو الحسن : أنه وكان يدعى
الكليل . ولم يصل إلى خلافة سي . في اليوم . توفي في عام ٣١٩ هـ . هذا النصير الاستدائي
٥١ - ٥٢

(٢) م : من (٣) ح : م : عارضا : بها صدقيه يقول

(٤) ح : م : عارضا : بها لا يزال

(٥) م : نفس : ثبوت (٦) ح : م : وإن (٧) م : اجتماع (٨) م : نفس : منه

مطلابه أوائل العقول . فإن عرض القول في مورد التي نحن فيها
 ونقول من أصل المحدث ، أنه انقضى قبل الدورة التي نحن فيها
 دورات لا نهاية لها ، وما انفتحت^(١) عنه النهاية يستحيل أن تصرف
 بالواحد على إثر الواحد ؛ فإذا انصرفت الدورة^(٢) التي قبل هذه
 الدورات ، أذن انقضاؤها وانتهائها منتهى ، وهذا بقدر كافٍ
 في عرضنا .

فإن قيل . مبهم أهل الحد مؤيد مسرمد ، وهذا لم يحدث
 حوادث لا آخر لها ، م يعمد إثبات حدوث لا أول لها .
 المستحيل أن يدخل في الوجود ما لا ينتهى آحاداً على م . و س
 في وقع الوجود في الاستقبال والمآل نص ، ب وجود ما لا ينتهى ،
 و مستحيل أن يدخل في الوجود من مقدمات المآل ما لا ينتهى
 عدد ولا يحصيه أمد والذي يحتمل ذلك أن حقيقة الحدث ماله و ب ،
 وإثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض ، وليس من حقيقة الحادث
 أن يكون له آخر^(٣)

وحسب المحصلون مثاليين في اوجهم ، فقالوا : مثال إثبات
 حوادث لا أول لها^(٤) ، قول القائل لمن نحاطبه لا أعطيك درهمي إلا

(١) ن . و . مشهور ونحوه عند كورد على ج . م . (٢) م قص : الدورة

(٣) له عارته ، وليس من حقيقة الحدث مآل ولا مآل . وأصلها على ج . م

(٤) ج م . رد = قبل كل حدث

وأعطيك قبله ديناراً ، ولا أعطيك ديناراً إلا وأعطيك فله درهم .
 يتصور أن يعطى على حكم شرطه ديناراً ولا درهماً
 ومثال ما أرمونا ، أن يقول القائل : لا أعطيك ديناراً إلا
 وأعطيك بعده درهماً ، ولا أعطيك درهماً إلا وأعطيك بعده ديناراً ،
 فيتصور منه أن يجري على حكم الشرط .

فإذا ثبت عما ذكرناه^(١) ، الأعراض وحدوثها ، واستحالة تسمى
 الجواهر عنها ، واستنادها إلى أول ، فيخرج من مضمون هذه الأصوب
 أن الجواهر لا تسبقها ، وما لا يسبق الحوادث حادث على الإصطرار من
 غير حاجة إلى نظر واعتبار

وهذه اللمع كافية في إثبات حدث الجواهر والأعراض ، و - -
 بعد ذلك نوضح الطريق الموصل إلى العلم بالصانع ، وبالله التوفيق

باب القول في إثبات العلم بالصانع

إذا ثبت حدث العالم، وتبين أنه مفتوح الوجود، فالحادث حائر
وجوده وانتفاءه^(١)، وكل وقت صادفه وقوعه كان من انحوزات تقدمه
عليه بأوقات، ومن الممكنات استنعار وجوده عن وقته بساعات فإذا
وقع الوجود الحائر ندلاً عن استمرار العدم المحور، فثبت متون
سداهتها بافتقاره عن محصل حصصه^(٢) بالوقوع وذلك أرشدكم^(٣) الله
مستبين على الضرورة، ولا حاجة فيه إلى سبر العبر والتمسك بسبيل لظفر
نم إذا وصح افتقار^(٤) الحادث إلى محصل عن الجملة، فلا يحاو
ذلك المحصل من أن يكون موجبا^(٥) لوقوع الحدوث ثم انه لملة
لوحية معلولها، وإما أن يكون^(٦) صيغة كما صدر إليه الطائفتان،
وإما أن يكون فاعلا مختاراً^(٧)

وباطل أن يكون حارياً محري لعلل، فإن العلة بوجوب معلولها على
الافتقار، ولو قدر المحصل علة لم يحل من أن تكون قديمة أو حادثاً،

(١) م ع من وبتدؤه (٢) حصصه * وانسان أسسه عن ج ، م
(٣) م عارية * رسيده * (٤) ح ، م عارية * إدومه - فضاء حادث محصاً
(٥) ح عارية * من أن يكون فاعلاً مختاراً أو محري موجبا (٦) - أو يكون الخ
(٧) م ع من - وإن أن يكون فاعلاً مختاراً * و ج قدس عن موصفا * كما أشير إليه
في رتبة ٥ من عدد الجمل

فإن كانت قديمة فيجب أن توجب وجود العالم أزلاً ، وذلك يفضي إلى القول بقديم العالم ، وقد أقننا الأدلة على حدوثه ؛ وإن كانت حادثة افتقرت إلى محصل ، ثم ينسلس القول في مقتضى المقتضى .

ومن زعم أن المحصل طبيعة فقد أحال فيما قال . فإن الطبيعة عند منبثها توجب آثارها إذا ارتفعت الموانع ، فإن كانت الطبيعة قديمة ، فلتقتض بقديم^(١) العالم ، وإن كانت حادثة ، فلتكن مفتقرة إلى محصل . وهذا القدر كاف في الرد على هؤلاء ، ولما نرد على الطبايعيين مد ذلك إن شاء الله عز وجل .

فإن^(٢) يقال أن يكون محصل الحادث علة توجبه^(٣) ، أو طبيعه توحده بنفسها لأعلى الاختيار ، فيتميم بعد ذلك القطع أن محصل الحوادث فاعل لها على الاختيار . محصل إشاعها بمص الصفات والأوقات

وإذا أحاط العاقل بحدث العالم ، واستبان أن له صاسا ، ويتميم عليه بعد ذلك النظر في ثلاثة أصول ، يحتوي أحدها^(٤) على ذكر ما يجب لله تعالى من الصفات ، والثاني يشتمل على ذكر ما يستحيل عليه ، والثالث ينطوي على ذكر ما يجوز من أحكامه^(٥) وتنصرم بذلك هذه الأصول^(٦) قواعد المقائد إن شاء الله

(١) م عارنه . فلتقتض بقديم (٢) ح ٤ م : فإد (٣) م نصر . بوجه

(٤) ح ٤ م عارنها . أحدها يشتمل

(٥) ح راد . سبحانه وتعالى ، م راد . تعالى

(٦) ح نصر . الأصول

نكرو^(١) على من يقدر الصانع عدماً^(٢) قسماً^(٣) لعدم عندنا^(٤) نقي محض
وليس المعدوم على صفة من صفات الإثبات ، ولا فرق بين صانع مني ،
وبين تقدير الصانع مشياً^(٥) من كل وجه ؛ بل نقي الصانع وإن كان
باطلاً بالدليل القاطع ، فمحول به^(٦) متناقض في نفسه ، والمصير إلى
إثبات مع مني متناقض ، وإنما يرم القول بالصانع المعدوم المعزلة ،
من حيث أثبتوا للمعدوم صفات الإثبات ، وقضوا بأن المعدوم على
حد من الآخر

وأنوجه^(٧) رضى^(٨) أن لا معدوم وجود من الصفات ، فإن الوجود
نفس الذات ، وليس ثباته^(٩) لغير جوهر ، فرب لغير صفة رائدة على
ذات الجوهر ، ووجود الجوهر عند نفسه من غير تقدير مريد
والأتمه رضى الله عنهم موسعون في عدم الوجود من الصفات ، والعلم به
على بالذات

فصل^(١٠)

الدليل على قدم الباري تعالى

فإن قيل ، ما الدليل على قدم الباري تعالى بعد ثبوت العلم بوجوده ،

(١) م . نكر (٢) م . نكر (٣) م . نكر (٤) م . نكر

(٥) م . نكر (٦) م . نكر (٧) م . نكر (٨) م . نكر (٩) م . نكر

(١٠) م . نكر (١١) م . نكر (١٢) م . نكر (١٣) م . نكر

(١٤) م . نكر (١٥) م . نكر (١٦) م . نكر

وما حقيقة القدم أولاً ، قلنا : ذمب بعض الأئمة إلى أن القديم هو الذي لا أول لوجوده

وقال شيخنا^(١) : رحمة الله عليه : كل موجود استمر وجوده وتقدم زمناً متطاولاً ، فإنه يسمى قديماً في إطلاق اللسان ، قال الله تعالى : « حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْشُونِ الْقَدِيمِ »^(٢)

وعرضنا نصيب الدليل على أن وجود القديم غير مفتوح ، والدليل عليه أنه لو كان حادثاً لافتقر إلى محدث ، وكذلك القول في محدثه ، ويساق ذلك إلى إثبات حوادث لا أول لها . وقد سبق إيضاح بطلان ذلك

فإن قيل في إثبات موجود لا أول له : ثبتت أوقات متعاقبة لا نهاية لها ، إذ لا يعقل استمرار وجود إلا في أوقات ، وذلك يؤدي إلى إثبات حوادث لا أول لها . قلنا : هذا زال ممن طه ، فإن الأوقات يصبر بها عن موجودات تتأرجح موجوداً ، وكل موجود أضيف إلى مقارنة موجود به فهو وقته ، والمستمرة في الماديات^(٣) التعبير بالأوقات عن حركات الفلك ، وتعاقب الحديد

(١) ذكرنا في المقدمة أن موسى مخرج في علم كلام على أبي القاسم عبد الحارث بن علي الإسعري تلميذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسعري ، مخرج على أبي الحسن الناهلي . تلميذ إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري

(٢) يس ٣٦ . ٣٩ وس الآية الكريمة : (والفرقد رماه زوارج حتى عاد كالعُرشون القديم)

(٣) ج ١ م : في المادة

فإذا تبين ذلك في معنى الوقت ، فليس من شرط وجود الشيء أن يقارنه موجود آخر ، إذا لم يتعلق أحدهما بالثاني في قضية عقلية ، ولو افتقر كل موجود إلى وقت ، وقدرت الأوقات موجودة ، لافتقرت إلى أوقات ، وذلك يجر إلى جهالات لا يتحملها عاقل ، والبارى سبحانه^(١) قل حدوث الحوادث منفرد بوجوده وصفاته ، لا يقارنه حادث .

فصل

[قيام الله تعالى بنفسه]

البارى سبحانه وتعالى قائم بنفسه ، متعال عن الافتقار إلى محل يحمله أو مكان يقبله . واحتضت عبارات الآئمة رحمهم الله تعالى ، في معنى القائم بالنفس : ففهم من قال : هو الموحود المستغنى عن المحل ، والجوهر على ذلك قائم بنفسه ؛ وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق رحمه الله^(٢) : القائم بالنفس هو للوجود^(٣) المستغنى عن المحل والمخصص ؛ وذلك يخص عنده بالبارى تعالى ، إذ الجوهر^(٤) وإن لم يفتقر إلى محل يحمله ، فقد افتقر وجوده ابتداءً ، إلى مخصص قادر .

(١) ج والبارى تعالى : م - والبارى سبحانه .

(٢) هو الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهزيب الإسفراييني ، اللقب بركن الدين ، الله نفسه الشافعي القائل بالأموري ، له التمام للحلية ، التي سماها الكبر الذي سماه جامع الخلق في أصول الدين والرد على الملحدين ، في خمسة مجلدات . توفي يوم عاشوراء سنة ٤١٨ هـ بياض ، ودفن بقرية إسفرايين . عن ابن حنبل .

(٣) م نفس - هو الوجود (٤) م : الجوهر .

والعرض المسمى من هذا الفصل ، هو إقامة الدليل على تقدس الرب
سارك وتعالى عن الحاجة إلى محل والدليل عليه أنه لو حل محلاً ، واقتصر
وجوده إليه ، لكان المحل قديماً ، ولكان هو صفة له ، إذ كل محل
معدوم بما قام به ، والصفة يستحيل أن تتصف بالأحكام التي توحدها
الأمور وسدين وحب اتصاف الباري بكونه حاكماً قادراً

فصل

[من صفات الله المحامدة للحوادث]

من صفات حسن التقديم على مخالفته للحوادث ، فالرب تعالى لا يشبه
شيئاً من الحوادث ، ولا يشبهه شيء منها
ولا بد في صدر هذا الفصل من التنبيه على حقيقة المثاليين والحلافيين .
فالمثالان كل موجودين سداً أحدهما مسداً الآخر ، ورغم ما قيل في أحدهما
هما الموجودان اللذان يتوحدان فيما يحب ويجوز ويستحيل ، والأولى
لعارة الأولى . والمختلطان كل موجودين ثبت لأحدهما من صفات النفس
ما لم يثبت للثاني .

وذهب أن الحاقى " ومتأخرو الممتزلة إلى أن المثبتين هما الشيطان

(١) هو عبد السلام بن محمد أبو حاتم ابن الحارث ، وأتباعه يسمونهم الشيشة . توفي عام
٣٢١ هـ . وذكر صاحب التكملة من ٥٣ أن أكثر المعركة اليوم على مذهبه ، لأن لصاحب
إسماعيل بن عماد وروى أن بويه كان يدعو إلى مذهبه . ويسمى أصحابه أيضاً بالنسبة ، لتعوير
كون العدد مستطافاً للثمن والظن على ما لم يفعل

المشترك في أخص الصفات . ثم قالوا : الاشتراك في الأخص يوجب
الاشتراك فيما عداه من الصفات غير المعللة ؛ وعلى هذا المذهب نوا
كثيراً من الأهواء ، وهو باطل . فإن الأخص لو أوجب الاشتراك
فيه الاشتراك في سائر الصفات النفسية ، لامتنع مشاركة الشيء خلافه
في صفات السموم ، إذ هما غير مشتركين في الأخص ، فإذا قللت المعللة
لزم انتفاء المملول . وقد علمنا أن السواد^(١) المخالف للحركة بالأخص
مشارك لها في الحدث والوجود والرمزية وغيرها ، فيبطل تعليل التماثل
في الصفات بالاشتراك في الأخص . ومما يبطل ذلك ، أن الشيء عند
تماثل مثله بما يخالف به خلافه . ثم العلم بخالف للقدرة في كونه علماً
على الصرورة ، ومنكر ذلك جاحد لها ، وذلك يبطل المصير إلى أن
المخالفة والمماثلة قعان بالأخص .

فالوجه^(٢) بمبطلان اعتبار^(٣) الأخص لتعليله ، أن قول : لا بد
من رعاية جمع صفات النفس في تعيين المماثلة ، وقد بطل التعليل بشيء
منها ، فلا وجه إلا ذكر جميعها . وقد تقضت المنزلة أصلها ، حيث
أثبتوا للبارئ سبحانه وتعالى إرادة حادثة ، يستحيل عليها القيام بالمحال ،
وقضوا بأنها مثل لإرادتنا القائمة بالمحل ، وهذا اعتراف بالاشتراك في
الأخص من غير وجوب الاشتراك في سائر الصفات .

فصل

[في المثليين والخلافين]

وبن قيل . هل يجوز أن يستبد أحد المثليين بحكم عن مماثله ؟ أم هل يجوز أن يشارك أحد الخلافين في حكم ما يخالفه ؟ قلنا : هذا السؤال يشتمل على مسألتين

فأما الأولى ، فالجواب عنها أن الشيء لا يستند بصفة نفس عن مثله . ويجوز أن يبرر بصفة معنى وقوعه بجوار مثله على مماثله . وبيان ذلك بانثال أن الجواهر متماثلة لاستوائها في صفات الأنفس ، إذ لا يستند جوهر عن جوهر بالتميز وقبول الأعراض ، إلى غير ذلك من صفات الأنفس ، وقد يخص بعض الجواهر بصروب من الأعراض بجوار أمثالها في سائر الجواهر . خرج من ذلك أن اختصاص الشيء ببعض الصفات الجائرة على مماثله لا يقدح في مماثلته له ، فإن الشيء مماثل ما يماثله لنفسه ، فبراعى في حكم المماثلة صفات الأنفس . «طواري»^(١) الجائرة لا تحيل صفات الأنفس .

وأما^(٢) المسألة الثانية التي تضمنها السؤال ، فالوجه فيها^(٣) أن لا يتمتع^(٤) مشاركة الشيء لما يخالفه في بعض صفات العموم ؛

(١) ج ١ م ١ : والطواري . (٢) عن ج ١ م ١ : وفيه . فأما (٣) م ١ . (٤) ج علوه : أنه لا يتمتع ، وم أن لا يتمتع .

قال سواد^(١) وإن خالف البياض فإنه يشاركه في الوجود ، وكوبها
عرصين لونين ، إلى غير ذلك .

وغرضنا من التعرض لهذه^(٢) المسألة الرد على طوائف من الباطنية^(٣) ،
حيث قالوا : لا يثبت للبارئ ، تعالى عن قوهم ، صفة من صفات
الإنسان . وزعموا أنهم لو وصفوا القديم^(٤) بكونه موحوداً دائماً^(٥) ،
إمكان ذلك تشبيهاً منهم له بالحوادث ، إذ هي ذوات موحودات
وسلكوا مسلك النفي فيما يسألون عنه من صفات الإثبات فإذا^(٦)
قيل لهم الصانع موحود ، أو أدلك ، وقالوا إنه ليس بمعدوم .

وهذا الذي قالوه لا تحقيق له . فإذا تقول : باصطراح يعلم أنه
ليس بين الانتفاء والثبوت درجة ؛ وهو لا ، إن نقوا الصانع أقيمت
عليهم الدلائل^(٧) في إثبات العلم به ، وإن أمتنوه لهم من إثباته

(١) ح ٢٠ م بين السواد (٢) م في حده (٣) باطنية جامعة ترى أن لكل
ظاهر دماء ، ولكل سرع تأويل ، كما يذكر لشرستان ورعمون مع هذا أنهم أصحاب
الصالح ، والمخصوصين بالآداب من الإمام المعصوم ، كما يذكر لمرال في المنقذ من الضلال
ومن عرفها إسماعيلية ، والفردوس ، والرافعة ، ومن الشيعة وهي من لطائف أبي
لعبس من الإسلام وإن كانت إليه ، كما يذكر الرسمي في مختصر كتاب الفرق بين الفرق ،
من ١٤٠ ، ١٧٠ ، ١٨٠ وأخرى أمل ظهورها وعظم حصرها على جمع الأدباء من ٨٣
وما بعدها من التفسير في أدب اللاهوت ، نشر عرفت انظار المحققين في سنة ١٩٤٠ م

(٤) م عبارته : لو وصفوه بكونه موجوداً

(٥) ح عبارته : كونه دائماً موحوداً (٦) ح : فإن

(٧) ح : الدلائل القاطعة ؛ م : القواطع ، وتقص : الدلائل

ما حاذروه ، هذا الحوادث ثابتة تتضمن إثباته^(١) . فإن^(٢) زعموا أن الصانع ثابت ولكن لا سميته ثابتاً ، لم يفتهم ذلك ؛ فإن التماثل والاختلاف يتعقبان عما يثبت عقلاً ، دون ما يطلق في اللغات والتسميات . ثم يلزمهم أن يصعوا الرب تعالى بالوجود ، ويعتصموا من^(٣) وصف الحوادث به ، ففي^(٤) ذلك حصول عرصهم ؛ فبطل ما قالوه من كل وجه .

فإن قيل : فهل تطلقون القول بأن الله تعالى يماثل الحوادث في الوجود ، أم تأتون ذلك ؟ قل : هداماً لا سبيل إلى إطلاقه ؛ فإن القائل إذا قال الرب تعالى يماثل الحوادث ، فقد وصف ذاته بالمماثلة ، وإعما يشاركه في حكم واحد ، فلا وجه لإطلاق التشبيه والتشليل معهما ، ثم رده إلى خصوص بل الوحده أن يقال : حقيقة الوجود تثبت على وجه واحد شاهداً وغائياً ، فيقع التمرض لما فيه الاشتراك دون ما عداه .

فإن قيل : أليس تطلقون كونه مخالفاً لخلقه ، وإن كان مشاركاً للحوادث في الوجود ؟ قلنا : المخالفة بين المختلفين لا تجري مجرى المماثلة ؛ فإن المماثلة من حقيقتها تساوي المثليين للوصوفين بها في جميع صفات النفس ، والمخالفة لا تقتضي الاختلاف في جميع الصفات . إذ لا تتحقق المخالفة

(١) ح ٤ م قضا تضمن إثباته

(٢) ح ٤ م ول

(٣) ح ٤ م ول

(٤) ح ٤ م ول

إلا بين موجودين ، فمن ضروره إصلاق المحالفة التعرض لاشتراك
المختلفين في الوجود . فلما اقتضت المماثلة تعميم الاشتراك في صفات
النفس لم يطلقها ، والاختلاف ليس من موضوعه التباين في كل الصفات .

فصل

[فيما يتحيل انصاف الله به]

فإن قال قائل قد ذكرتم أنه لا يتمتع اشتراك اقدم والحدث
في بعض صفات الإثبات ، فمصلوا ما يختص بالحوادث^(١) من الصفات ،
وهي تستحيل في حكم الإله . فلنا - نذكر أولا ما يختص بالخواهر به
فما يختص بالخواهر به التحيز ، ومدح أهل الحق فاصلة أن الله^(٢)
سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيز والتخصيص بالجهات
ودعت الكرامة^(٣) وبمعن الخشوة^(٤) إلى أن الباري ، تعالى
عن قولهم ، متحيز مختص بمجهة فوق ، تعالى الله عن قولهم ومن الدليل

(١) ح ٤ م عبارتها : ما يختص بالحوادث به من الصفات

(٢) ح ١ م عبارتها : أن القديم يتعالى عن التحيز .

(٣) الكرامة درجة عابسة في التعظيم ، رغم أن الله سبحانه وأفعاله ، وأنه يتعزى
وعلى ورع هذه لفظة محدثين كرام من سبحانه وقد ضل به كثيرون . توفي
عام ٢٥٥ أو ٢٥٦ هـ وقد رسم له ماسح ابن عساكر .

(٤) الخشوة طائفة من المصدقين بالتواقي لإبراء الآلام والأعذار ، التي قد يجرى بها
التشبه ، على ظاهرها ، فوضوا في التعظيم التليظ ، حتى أجتوا قد تعالى حسب وأجلها

على فساد ما اتحلوه أن المحتص بالجهات يحور عليه المحازاة^(١) مع
الأجسام، وكل ما حارى الأجسام لم يخل من أن يكون مساوياً لأقدارها،
أو لأقدار بعضها، أو يحارها منه بعضه، وكل أصل قاد إلى تقدير الإله
أو تبغيضه هو كفر صراح ثم ما يحارى الأحرار يحور أن يماسها،
وما جاز عليه ممسه الأجسام وما يفتها كان حادثاً، إذ سبيل الدليل على
حدث الحواهر قولها الصماسة واللبابة على ماسق وإن سردوا دليل
حدث الحواهر، رماة صا، يحدث ما أثبتوا منجبراً؛ وإن تقصوا الدليل
فما الرموز، الجسم الطريق إلى إثبات حدث الحواهر

فإن استمدوا بظاهر قوله تعالى «الرحمن على العرش استوى»^(٢)،
فألوجه ممارستهم بأي يساعدوا على تأويلها، منها قوله تعالى «وهو
معكم أيما كنتم»^(٣)، وقوله تعالى «أمن هو قائم على كل نفس بما
كسبت»^(٤)، فسانتهم عن معنى ذلك؛ فإن حموه على كونه معاً
بالإحاطة والعالم، لم تقع ما حمل الاسواء على القهر ولعله، وذلك
شائع في اللغة، إذ العرب تقول استوى فلان على المماث إذا احتوى
على مقاليد الملك واستعلى على الرقاب، وفائدة تحميس العرش بالذكر

(١) ح ٤ م: المحاذيات

(٢) سورة ٢٠ - ٥

(٣) ح ٥٧ م: ٤

(٤) الرعد م ١٣ ٣٣ وهذه الآية غير مذكورة في م

(٥) ح ٤ م: سايع (بالعين للهبة ونسب لعمه)

أنه أعظم المخالافات في ظن البرية ، فنص تعالى عليه تنبيهاً بذكره^(١) على ما دونه .

فإن قيل : الاستواء بمعنى المنة يعني عن سبق مكافئة ومحاولة ، قلنا : هذا باطل ، إذ لو أننا الاستواء عن^(٢) ذلك لأنما عنه القهر ثم الاستواء بمعنى الاستقرار بالذات يعني ، عن^(٣) اضطراب وأحواج سابق ، والقرام ذلك كهر ولا يعد حمل الاستواء على قصد الإله إلى أمر في العرش^(٤) ، وهذا أويل سريان الثوري رحمه الله^(٥) واستشهد عليه بقوله تعالى « ثم استوى إلى السماء وهي دخان »^(٦) ، معناه قصد إليها .
فإن قيل : هلا أحرتم الآية على طاهرها من غير تعرض للتأويل ، مصير آ^(٧) إلى أنها من المنشآت التي لا يعلم تأويلها إلا الله ، قلنا إن رام السائل إحراء الاستواء على ما ينبغي عنه في ظاهر اللسان ، وهو الاستقرار ، فهو القرام للتجسيم^(٨) ، وإن شكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم ، وإن قطع باستحالة الاستقرار ، فقد زال الطاهر ، والذي دعا إليه من إحراء الآية على طاهرها لم يستقم له .

(١) عبارة : سبحانه على : دونه . (٢) (٣) ل على : وما أشبهه من ج . م .

(٤) ج : نفس العرش (٥) ذكر أن حليكان أنه كان إلهما في علم الحديث وغيره ، وأجمع الناس على أنه وورعه ورحمته ونعمه ، وهو أحد الأئمة الخمسة . وقال إنه كان رأس الناس في زمانه ، كما كان كذلك عمر من الخطب في زمانه توفي بالسر سنة ٤٦٦ هـ وقد أراد الهدى الناس على صماء الكوفة فأس . (٦) صفح : ٤١ : ٩١ .

(٧) ج : راد : منك (٨) ج : عبارة : فهو القرام التجسيم

وإذا أزيل الظاهر قطعاً فلا بد بعده في حمل الآية على تحمل مستقيم في
 المقول^(١) مستقر في موجب الشرع . والإعراض^(٢) عن التأويل حذراً
 من موافقة محذور في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام ، واستزلال
 المواقف ، وتطريق الشبهات إلى أصول الدين ، ونرى بعض كتّاب
 الله تعالى لرجم الظنون والمعنى بقوله تعالى « وأخر ممشاهات »^(٣)
 الآية ، مراجعة منكبرى البعث لرسول الله صلى الله عليه وسلم في
 استمجال^(٤) الساعة ، والسؤال عن منتهائها وموفعها ومرساها . والمراد
 بقوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله »^(٥) ، أي وما يعلم مآله إلا الله ،
 وشهد لذلك قوله تعالى : « هل يظنون إلا تأويله » الآية^(٦) ، والتأويل
 فيها يحمل على الساعة في احدى الحاجة

فصل

[في أن الله ليس جسماً حلقاً للكراميه]

صرحت طوائف من الكرامية بنسبية الرب تعالى عن قولهم جسماً ،
 وسبيل مفاتحتهم بالكلام أن قول : الجسم هو المؤلف^(٧) في حقيقة

(١) ج : م عارضها على عمل قويم في القول مستقر في موجب الشرع

(٢) ج : أو الإعراض - - - الخ (٣) آل عمران ٣ : ٧

(٤) ل : استمجال ، وفيه أختلاف عن م (٥) آل عمران ٣ : ٧

(٦) الأعراف ٧ : ٥٣ (٧) المؤلف

اللة ، ولذلك يقال في شخص فضل شخصاً بالمبالغة ^(١) وكثرة تألف
الأجزاء إبه أجسم منه وإبه جسيم ، ولا وجه لمثل المبالغة إلا على تألف
الأجزاء . فإذا أثبتنا المبالغة المأخوذة من الجسم على ^(٢) زيادة التأليف ،
فاسم الجسم يجب أن يدل على أصل التأليف ؛ إذ الأعم لما ذل على مرية
في العلم ، دل العالم على أصله

ثم نقول . إن سميتم الباري تعالى جسماً وأنتم له حقائق الأجسام ،
فقد تعرضتم لأمرين : إما نقص ^(٣) دلالة ^(٤) حدث الخواهر ، فإن مناهها
على قبولها للتأليف ^(٥) والماساة والمباية ؛ وإما أن تطردوها وتقصوا
قيام دلالة الحدث في وجود الصانع ^(٦) وكلاهما حروح عن الدين ،
وانسلاال عن ربة المسلمين ^(٧) .

ومن رعم منهم أنه لا يثبت للباري تعالى أحكام الأجسام ، وإنما ^(٨)
المعنى بسميته جسماً الدلالة على وجوده ؛ فإن قالوا ذلك ^(٩) قيل لهم . لم
تحكمتم بتسمية ركم باسم يبي عما يستحيل في صفته ، من غير أن يرد
به شرع أو يستقر فيه سمع ، وما الفصل بينكم وبين من يسميه جسداً ،

(١) لعل المعد من كل شيء . والمبالغة الصحابة (٢) ح ٤ م عن

(٣) ح ٤ م عبارتها : إما أن تقصوا (٤) م : دلالات

(٥) ح عبارته : قبولها للتأليف (٦) ح عبارته : عوارف بالمدح وهو دلالة

الحدث في وجود الصانع

(٧) ح م قصا : وانسلاال عن ربة المسلمين . (٨) ح م عبارته : حبر وانما

(٩) ح م قصا : فإن قالوا ذلك ؟ وانقضى أنجلاء من

ثم نحمل الجسد على الوجود ؛ فإن قيل : إذا لم يتمتع تسمية الإله نفساً ، كما
دل عليه قوله تعالى : « تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك » ^(١) ، فلا
يتمتع أيضاً بتسميته جسماً ، قلنا : لا يسوغ القياس في إثبات أسماء الرب
سبحانه وتعالى ، إذ لو ساع ^(٢) ذلك لساغ مثله في الجسد على أن النفس
يراد بها ^(٣) الوجود ؛ ولذلك يحسن قول القائل : هس العرض والعرض
نفسه ، ولا يصح ^(٤) أن يقال : ^(٥) جسم العرض ، ثم الأصل اتباع الشرع

فصل

أ. عدم قول الله للأعراض ، أ

نما ' ' بخالف الجوهر ^(٦) فيه حكم الإله قول الأعراض وصحة
الانصاف بالحوادث ، والرب سبحانه وتعالى يتقدس عن قول الحوادث
ودهست الكرامية إلى أن الحوادث تقوم بدات الرب تعالى عن قولهم :
ثم رجموا أنه لا يتصف عما تقوم به من الحوادث ، وصار إلى جهالة لم
يسبقوا إليها ، فقالوا انقول الحوادث يقوم بدات الرب سبحانه وتعالى ،
وهو غير قائل به ، وإعما هو ^(٧) قائل بالقائية

(١) د. ٥٠ ١١٦ (٢) ح. وشاع الشعب المعصية (٣) ح. هـ

(٤) ولا يحسن (٥) ح. م. قول (٦) م. وم

(٧) ن. جوهر ، وما أنشأه عن ح. هـ

(٨) ن. د. م. وإعما هو عن قائل بالقائية ؟ وما أنشأه عن ح. هـ

وحقيقة أصلهم أن أسماء الرب لا يحور أن تجدد ، ولذلك وصفوه بكونه خالقاً في الأول ، ولم يتحاشوا من قيام الحوادث به ، وتذكروا^(١) عن^(٢) إثبات وصف جديد له ذكرًا وقولا .

والدليل على بطلان ما قالوه ، أنه لو قبل الحوادث لم يخل منها ، لما سبق تقريره في الجواهر^(٣) ، حيث قضينا باستحالة تمريرها عن الأعراض ، وما لم^(٤) يخل من الحوادث لم يسبقها ، وينساق ذلك إلى الحكم بحدث الصانع

ولا يستقيم هذا الدليل على أصول المعترلة مع مصيرهم إلى تجوير خبر الجواهر عن الأعراض ، على تفصيل لهم أشربا إليه ، وإثباتهم أحكاماً محددة لذات الاري تعالى من الإرادات الحادثة^(٥) القائمة ، لا محال على رعمهم . ويصدم أيضا عن طرد دليله^(٦) في هذه المسألة ، أنه إذا لم يتمتع بتحدد أحكام للذات من غير أن تدل على الحدث ، لم بعدد مثل ذلك في اعتوار أنفس الأعراض على الذات

و . ول للكرامية مصيركم إلى إثبات قول حادث مع هيكم اتصاف الاري به تافص ، إذ لو أجاز قيام معنى محتل غائبا من غير أن

(١) وسكروا ؛ وما أثبتاه عن ج م
(٢) ج عبارته في الجواهر من حيث الخ
(٣) ج عبارته سالي عن الإرادة الحادثة
(٤) ج عبارته عن طرد دليل .. الخ
(٥) م غص عن
(٦) ج عبارته : ولو يخل . الخ

يتصف بحكمه ، لجار شاهداً قيام أقوال وعلوم وإرادات بحال من غير أن تتصف المحال بأحكام موجبة عن المعاني ، وذلك يخلط الحقائق ويحجر إلى جهالات . ثم نقول لهم : إذا جورتهم قيام صروب من الحوادث بذاته ، فما المانع من تجوير قيام ألوان حادثة بذاته على التعاقب ، وكذلك سبيل الإلزام فيما يوافقونا على استحالة قيامه به سبحانه^(١) من الحوادث ، ومما يلزمهم تجوير قيام قدرة حادثة وعلم حادث بذاته ، على حسب أصلهم في القول والإرادة الحادثيين^(٢) ، ولا يحدون بين ما حوروه وامتصوا منه وصلاً

و نقول أيضاً إذا^(٣) وصفتم الرب تعالى بكونه متحيراً ، وكل محير جمع وحرم ، فلا يتقرر^(٤) في المقول خلو الأجرام عن الألوان^(٥) ، فما المانع من تجوير قيام الألوان^(٦) بذات الرب . ولا يحيص لهم عن شيء مما ألزموه

فصل

في الدليل على استحالة كون الرب تعالى جوهرًا

والتنصيص على نكبت في الرد على النصارى

الحوهر في اصطلاح المتكلمين هو المتحيز ، وقد أوضحنا الدليل

(١) له م قصا: سبحانه ، ولثبت عن ح (٢) ل م الحادثين ؟ ولثبت عن ح

(٣) م . قد (٤) ح : ولا يتقرر م : ولا يتقرر

(٥) ل . على الألوان ، م . عن الألوان ؟ ولثبت عن ح

(٦) ح : قيام ألوان ، م : قيام الأكوان

على استحالة كون الناري تعالى منحيزاً وقد يحد الحوهر بالقابل
للأعراض ، وقد تبين استحالة قول الباري سبحانه وتعالى للحوادث
ومن وصف الناري تعالى بكونه جوهرًا ، قسم الكلام عليه ، وقيل له :
إن أردت تسميته جوهرًا اتصافه بمحاصن الحواهر ، فقد سبق
الأدلة^(١) على استحالة ذلك عليه^(٢) وإن أردت التسمية^(٣) من غير
وصفه بحقيقته وخاصيته ، فالتسميتان تتأق من الجمع ، إذ العقول لا تدل
عليها ، وليس يشهد لهذه التسمية دلالة صالحة ، ولا يسوع^(٤) في^(٥)
شيء من المال التحكم بتسميته الناري تلقياً^(٦)

ودعت السبيل إلى أن الناري ، سبحانه وتعالى عن قولهم ،
جوهر ، وأنه^(٧) ثالث ثلاثه ، وعوا بكونه جوهرًا أنه أصل
للأقاييم^(٨) ولأقاييم عديم ثلاثة الوجود ، والحياة ، والعلم . ثم
يعبرون عن الوجود بالآب ، وعن العلم بالكلمة ، وقد يسمونه آباء^(٩) ،
ويعبرون عن الحياة بروح القدس . ولا يعنون بالكلمة الكلام ، فإن
الكلام مخلوق عديم^(١٠) .

-
- (١) م الدلالة (٢) م استحاله عليه (٣) م . سبه
(٤) ل ، ح ولا يسوع بالمصادفة ، والكت من م (٥) ح عسر - ن
(٦) م : تلقيا (بالياء الموحدة) (٧) ح ، م قضا : وأنه
(٨) ح ، م عارثها : أصل الأقاييم (٩) ح عارته : يسمونه الآب
(١٠) ح عارته عديم مخنون

ثم هذه ^(١) الأقاليم هي الجوهر عند بلا مريد ، والجوهر واحد ^(٢) والأقاليم ثلاثة ، وليست الأقاليم عند موجدات بأعضائها ، بل هي للجوهر في حكم الأحوال عند مثبتتها من الإسلاميين . والحال مثل التحير للجوهر ، وهو ^(٣) حال رائدة على وجود الجوهر . ولا تتصف ^(٤) الحال بالعدم ولا بالوجود . ولكنها صفة وجود ، والأقاليم حالة ^(٥) محل الأحوال عند النصارى .

ثم رعموا أن الكلمة احدث بالمسيح ، وتدرعت بالناسوت منه ^(٦) ، واحتلف مداهم في تدرع اللاهوت بالناسوت : فزعم بمصهم أن المعنى به حلول الكلمة جسد المسيح ، كما يحل المرض محله ، وذهب الروم ^(٧) إلى أن الكلمة مارحت جسد المسيح ، وغالطته مغالطة الحجر اللين .

هذه أصول مداهم ، فقول لهم ^(٨) : لا معنى لحصركم الأقاليم فيما ذكرتموه ، وهم نكروا على من يرعى أن الأقاليم أربعة ، منها

(١) م . وهذه (٢) م . د . عدم

(٣) م . هي حالة . ح . هو . م . (٤) م . تصف (٥) م . من حالة

(٦) ح . من . م . (٧) كبار من نصارى ثلاثة ملكاته والسطورية واليقوية . والملكاته أصحاب ملكات من صير روم وولعها . ومطهر الروم ملكاته . وجول جسمه بأن الكلمة مارحت جسد المسيح كما يتأرجح الحجر إلى أولياء الله . شهرستان . اللؤلؤ والتحلج ١ عند عن الكلام النصارى (٨) ح . م . تصف له

القدرة ، وليس إخراج القدرة من الأقانيم أولى من إخراج العلم وكذلك
إن ساع المصير إلى أن الوجود أقنوم ، فلا يمتنع عذ البقاء أقنوماً ،
ويلزمون السمع والبصر علي نحو ^(١) ما تقدم ^(٢) .

وتقول لهم : إذا زعمتم أن الكلمة تدرع بالمسيح ^(٣) ، وفسرتموه
بالخلول ، قيل لكم العلم المسمى كلمة ، هل يفارق الجوهر أم لا ^(٤) ،
فإن زعموا ^(٥) أنه يفارقه ^(٦) ، أرهم فيه ^(٧) أن يقولوا . م يكن للجوهر
أقنوم العلم لما كان العبد ^(٨) متدرعاً بالمسيح ، وهذا مما يأتوه

فإن زعموا أن أقنوم العلم لم يفارق الجوهر ، استحسن مع ذلك
حلوله في حشد المسيح ^(٩) عيسى عليه السلام مع اختصاصه بالجوهر
الأول . فإنه يمتنع حلول عرض في جسم مع بقاء ذلك العرض في جسم
آخر . فإذا امتنع ذلك في العرض ، فلا بد يمتنع ذلك ^(١٠) في الخاصة
التي تنزل معرفة صفات النفس أولى ولو حار أن تتحد الكلمة بالمسيح ،

(١) ح نفس نحو

(٢) ح عبارته : قد رعت بالمسيح

(٣) ح عبارته : العلم المسمى جوهرًا هل يفارق الكلمة ؟ و م . العلم المسمى كلمة هل

فارق الجوهر ؟ (٤) م : فإن قلنا

(٥) م : أنه يفارقه (٦) ح م . أرهم فيه

(٧) ح م : نفسا : العلم

(٨) ح عبارته . حلوله في حشد المسيح مع اختصاصه ، الخ ؛ م عبارته . حلوله في حشد

عيسى .. الخ (٩) ح م : نفسا : ذلك

لحار أن يتحد الجوهر بالناسوت^(١)، ولا فصل في ذلك، وقد منعوا اتحاد الجوهر^(٢) بالناسوت.

ويقال لهم: إذا اتحدت الكلمة بالمسيح، صلا^(٣) اتحد به روح القدس، وهو أقوم الحياة، فإن من حكم العلم أن لا يفارق الحياة، وكل ذلك بوضع خبط التصاري.

والرد على الروم في الاختلاط بمثابة الرد على أصحاب الحلول، ويحسون بأن الاختلاص إنما يتصف به الأحرار والأحسام، فكيف وجهه في الأموه الذي هو خاصية^(٤).

ومما نصب موقعه عليهم أن تقول: تكبرون على من يرغم أن الكلمة اتحدت بموسى صلوات الله عليه، ولذلك كان يقبب المصائب ميثاقاً، وخلق البحر أفلاماً^(٥)، كالأطواد، إلى غير ذلك من آياته عليه السلام^(٦).

والذي اتحلوا^(٧) فاسد معتقدهم من أحسنه، ما ظهر على يد عيسى صلى الله عليه وسلم من إبراء الأكنة والأرض وإحياء الموتى بإذن الله.

(١) م عارته: أن يتحد الجوهر نفسه بالمسيح

(٢) ل عارته: وقد سموا اتحاد الجوهر! والزبادة عن م

(٣) ل: قبل لا (وهو خطأ في الكتابة) (٤) م: خاصية

(٥) م عارته: وخلق البحر أفلاماً، م عارته: وخلق بحر أفلاماً مرة

(٦) ن، م قصاصاً عليه السلام، ومي عن ح (٧) م عارته: والذي تحلوا، اع

فإذا عورصوا بآيات غيره من الأنبياء عليهم السلام ، اضطربت
مذاهبهم ، ولم يرجعوا إلى محصل ، إذ أصلهم أن الإتحاد لم يقع إلا
بالمسيح عليه السلام .

ثم مدّهم أن الأقاليم آلهة ، والنصارى مع اختلاف فرقها
مجتتمعون على التثليث . فقول لهم : كل أقنوم لا يتصف عندكم بالوجود
على حياله ، فكيف يتصف بالإلهية ما لا يتصف بالوجود ؟

وسقيم واضح الأدلة على أن الإله يجب أن يكون حياً عالمياً قادراً ،
فلو كان أقنوم العلم إلهاً لوحده أن يكون حياً قادراً . ثم يقال لهم : هلا
حملتم الآلهة أرومة الجوهر ، والوجود ، والحياة ، والعلم ؟ لو لا
الركون إلى محض التحكم في الدين !

ثم أطبقت النصارى على أن المسيح إله ، وأطلقوا على أنه ابن^(١) ،
وانفقوا على أنه لاهوت وناسوت^(٢) ، وهذه مفصلات ، فإن إطلاق
اسم الإله على بعض^(٣) حكم الإلهية ، وليس المسيح إلهاً محضاً ثم أطلقوا
على^(٤) أن المسيح صلب ، ولما روجعوا قالوا : المصلوب الناسوت ،
والناسوت المحض ليس هو المسيح . وبعثت الرد عليهم بإثبات
الوحدانية ، وفيما قلناه أكل مقع .

(١) ح ٤٤ م . ابن الإله (٢) م عارته : ناسوت ولاهوت

(٣) م عارته : ابن ، إطلاق اسم الإله على حكم الإلهية . الخ

(٤) ل ، م قصا : ، وما أسماه عن ح

باب العلم بالوحدانية

الباري^(١) سبحانه وتعالى واحد، والواحد في اصطلاح الأصوليين^(٢) الشيء الذي لا ينقسم، ولو قيل الواحد هو الشيء لوقع الاكتفاء بذلك^(٣) والرب سبحانه وتعالى موحود فرد، متقدس عن قبول التبعيض والانقسام وقد يراد بتسميته واحداً أنه لا مثل له ولا نصير. ويترتب على اعتقاد حقيقة الوحدانية. يصحح الدليل على أن الإله ليس مؤلفاً: إذ لو كان كذلك، تعالى الله عنه وتقدس، فكان كل بعض قائماً بنفسه عالماً حياً قادراً، وذلك تصريح بإثبات إلهين^(٤)

والمرض من ذلك يبتنى^(٥) على أن حكم العلم يختص بما قام به، وكذلك القول في جملة المعاني الموجبة أحكامها لما قامت به. ولو قدر بعينين، وحكم بقيام العلم والقدره والحياة بأحدهما، فهو الإله، والرائد عليه قديم على هذا التقدير غير متصف بأوصاف الألوهية، وذلك

(١) م : الرب تعالى (٢) م : الواحد

(٣) ح : ولو قيل الواحد الشيء الواحد لا أكثر بذلك (٤) ح : الإلهين

(٥) ل : سى : ح : بى : م : بى

ما نوضح بطلانه في آخر هذا الباب^(١). فإذا، اتضح المراد^(٢) من حقيقة الوجدانية على الجملة^(٣).

فالمقصود من عقد^(٤) هذا الباب إيضاح الدليل على أن الإله واحد ويستحيل تقدير إلهين. والدليل عليه، أننا لو قدرنا إلهين، وفرضنا الكلام في جسم وقدرنا من أحدهما إرادة تحريكه ومن الثاني إرادة تسكيه، فتصدى^(٥) لنا وجوه كلها مستحيلة^(٦). وذلك أما لو فرضنا قعود إرادتهما ووفوع راديهما، لأفضى ذلك إلى اجتماع الحركة والسكون في المحل الواحد، والدلالة منصوبة على اتحاد الوقت والمحل ويستحيل أيضاً أن لا تنفذ إرادتهما، فإن ذلك يؤدي إلى خلو المحل القابل للحركة والسكون عنهما، ثم مآله إثبات إلهين عاجزين قاصرين عن تنفيذ المراد. ويستحيل أيضاً الحكم بنفوذ إرادة أحدهما دون الثاني، إذ في ذلك تعجير من لم تنفذ إرادته، وسندل على استحالة ثبوت قديم عاجز.

فإن قيل رتبتم هذه الدلالة على اختلاف إرادتي القديسين، فم تنكرون على من يعتقد قديسين يريد كل واحد منهما ما يريد الآخر^(٧)؟

(١) م عبارته : وذلك نوضح إبطاله في آخر الباب إن شاء الله

(٢) م : الرد (٣) ح ، م : المجيبة

(٤) م قص : عقد (٥) م . فيسمى (٦) ح عبارته : مستحيلة كلها

(٧) ح عبارته : ما من . الثاني

فما هذه الدلالة نظرد على تقدير الاختلاف كما قررناه ، وهي مطرده ^(١)
 أيضاً على تقدير الاتفاق . فإن إرادة تحريك الجسم من أحدهما مع
 إرادة الثاني تسكينه ممكنة غير مستحيلة ، وكل ما دل وقوعه على المعجز ^(٢)
 والابصاف يبعث القصور دل حوازه على مثله . والدليل عليه أن من
 اعتقد حوار قيام الحوادث بالتقديم ، ملتزماً ما يهوى ^(٣) إلى الحكم بحدته ،
 نازل مرة من يعتقد قيم الحوادث به ^(٤) وقوعاً وتحققاً . والحارث من
 أحد ^(٥) المحدثين في تمييز إرادته المصدى لأن يُنفع عرصة للنقص ،
 كما صدود عما يريد حقاً نسوية ^(٦) بين من يجوز صده وبين
 من اتفق رده

فإن قيل . ثم تنكرون على من يرعم أن اختلاف القديسين في
 الإرادة غير جائز ولا واقع ؛ قلنا . لو قدرنا أفراد أحدهما لما امتنع في
 قضية العقل إرادته تحريك الجسم في الوقت المفروض ، ولو قدرنا
 أفراد الثاني لم تمتنع إرادته تسكينه ولا ^(٧) توجب ذات لا احصااص
 لها بأخرى تغيير أحكام صفاتها ؛ فليحزم من كل واحد منهما عد تقدير
 الاجتماع ، ما يجوز عد تقدير الأهراد .

(١) ح ٤ م عارها ؛ وهي ملوية

(٢) ح ٢ م عارنها ؛ على المقصود (٣) ح ١ م ر (٤) (٥) م م م

(٦) ل نفس أحد ؛ وإرادته م (٦) ح ٢ م نسوية (٧) ل م

وقال بمص الحداق . غايضا في دلالة التمايع ، إمتساع وقوع
مراديس^(١) . وإثبات قديس على قضية هذا السؤال يغضى إلى مع ،
ما يجوز لكل قديم لو قدرنا انفراد ، وذلك أحق بالدلالة على التعجيز
والنقيص

ولا نستمر هذه الدلالة على أصول المترله ، مع مصيرهم إلى أنه
يقع من العباد مالا يريد الرب ، تعالى عن قولهم^(٢) ، ولا يتعصم ذلك
عندكم الحكم بقصوره . فإن قالوا : الرب تعالى قادر على إخراج الخلق
إلى ما يريد ، قيل مراده عندكم أن يؤمن العباد على الإختيار إمعانا
مش ، عليه . ولا يريد منهم إيماناً^(٣) وهم إليه ملحقون وعليه مكرهون :
فالذى يريد لا يقدر على إيقاعه ، والذي يقدر عليه لا يريد .
وقد أصرت شيوخ المترله عن دلالة التمايع ماذا كره ،
وهى المصوصة في نص قوله تعالى^(٤) : لو كان فيهما آلهة إلا الله
لفسدنا^(٥)

فإن قيل قد أسدتم الدليل على الوحداية إلى استحالة ثبوت
قديم عاخر ، وأنتم بالدليل على ذلك^(٦) مطالبون ، قلنا لو قدرنا قديماً

(١) م عاربه . وقوع مراد عدم

(٢) م عاربه . ولا يريد منهم إيمانهم الخ ، ولصاره المذكورة عن م . ح

(٣) نفس ساقى وهى المذكورة في ح . م (٥) الأعياء ٢٩ : ٢٢

(٦) ح عاربه : وأنتم على ذلك بالليل ... الخ

عاجزاً ، لكان عاجزاً معجز قديم قائم به ، والعقل يقضى باستحالة المعجز القديم ، لأن^(١) من حكم المعجز أن يجتمع به إيقاع العمل الممكن في نفسه ولو أثبتنا عاجزاً قديماً ، لحرمنا ذلك إلى الحكم بإمكان العمل أزلاً ، ثم القصاص^(٢) بأن المحرم مع موه ، وما اضطار لعدم استحالة العمل أزلاً ، وهذا بمثابة قطعاً باستحالة تقدير حركة قديمة ، إذ الحركة لا^(٣) أن تكون مسبوقة بكون في مكان ، ثم تكون الحركة انتقالاً منه

فإن قيل ^(١) "ما ذكرناه من عكس عليكم في إثبات القدرة القدسية؛ إذ القدرة القدسية ^(٢) تقتضي ^(٣) تمكن من الفعل، فالزموا من إثبات القدرة الأزلية الحكم بإمكان فعل أرنو. وما ليس من حكم القدرة التمكن بها باجراً، إذ لو قدرنا شاهداً قدرة نافية ^(٤)، واعتقدنا ذلك مثلاً، فلا يتبع تقدمها على المقدور، ولا يتبع منع القادر عن ^(٥) مقدوره مع استمرار قدرته؛ فوضح بذلك أننا لا نشترط مقارنه بإمكان وقوع المقدور للقدرة، ويستحيل من كل وجه ^(٦) التمكن من الفعل مع العجز عنه.

(۲) : منہ سے

بيع في حماره + لأند هيا

(5) ج، م قصا : لقد

(۷) م عارنه ید لو قدر ما قبره = باقیه شاهد

$$E_{\text{eff}} = E_0 \left(1 - \frac{1}{2} \frac{v}{c} \right)$$
$$d_p^1 + r(V)$$

(۳) م عارنه . لاند وائی

(2) س : میں خالو،

(٦) م شمس

$$t = t_0 + \tau \quad (\text{A})$$

فإن قيل سم تكرون على من يزعم أن مقدورات القديم متناهية ، والكلام في إثبات الوحيدانية ينتبث بنفي الهاية عن مقدمات الإله فلا إن حصص السائل السؤال بتقدير قديم واحد ، فالجواب أن المقدورات لو تناهت مع أن العقل يقضى بخوار^(١) وموقع أمثل ماوقع ، والخائر وموقعه لا يقع بنفسه من غير مقتص ، وفي مصر^(٢) الفدره على ما ساهى إحراح أمثاله عن إمكان الوقوع ، إذ لا يقع حادث إلا بالقدره ، ومساق ذلك نحو إلى جمع الاستحالة والإمكان فيما علم فيه الإمكان .

وإن مرص السائل السؤال عن قديمين ، فرغم^(٣) أن أحدهما يتقد على قبي من المقدورات ، والثاني يقدر على قبي آخر ، وهذا من تمحص ما سأل عنه ، فنقول نحن بصور حسما وتعرض لتقسيم^(٤) الدليل لتحريكه وسكينه فإن رعم السائل أنهما جميعاً خارجان عن مقدوريهما ، كان محالاً مؤدياً إلى حلو الجسم عن الحركة والسكون . وإن قدر السكون مقدوراً لأحدهما ، والحركة مقدورة للثاني ، ثم أن هذا التقدير التمانع كما قررناه^(٥) .

فإن قيل : الحركة والسكون^(٦) وقيل الأكو ان مقذور أحدهما

(١) ح تمص بخوار (٢) ل وفي مصر . وثبت عن .
(٣) م ورعه (٤) عديم (٥) كما صرحه . ح . كما ذكر
(٦) . التحريك والسكن

وليس مقدوراً ثانياً ، معرض الدليل في الأول ^(١) فإن عورصاً
 فيها تعديتها ^(٢) إلى قيل آخر من الأعراض ، ولا يزال كذا حتى
 يساق الدليل إلى أحد أمرين : إما أن يشتركا في الإقذار على قيل
 من الأعراض ، ويترب عنه التامع ، إذ كل قيل من الأعراض
 يشمل على التصادات ^(٣) وبه عورصاً معرضاً الدليل في المشي من
 كل قيل يستقر ^(٤) فيه الدليل ، فإن المشي يتصادان ، كما سذكر
 في درج الكلام إن شاء الله عز وجل . فهذا أحد مآلَيْه ^(٥)
 التي قدرناها

ولو قال السائل : إن أحد القديين بمورد ، لا يقدر على
 جميع ^(٦) أجناس الأعراض ^(٧) : قيل : من تصعب الثاني بالإقذار على
 خلق الجواهر أم لا . فإن قال السائل ^(٨) : إنه لا يقدر عليه ، فقد
 أخرج عن كونه قادراً أصلاً ، وبنيات قديم غير قادر على مقدور ولا
 عالم معلوم ولا حي حياة ^(٩) تحكم نادعاء ما لا دليل عليه . وليس عرضاً ^(١٠)

-
- (١) م - في الأول
 (٢) م - في الأول
 (٣) م - في الأول
 (٤) م - في الأول
 (٥) م - في الأول
 (٦) م - في الأول
 (٧) م - في الأول
 (٨) م - في الأول
 (٩) م - في الأول
 (١٠) م - في الأول

في هذا المعتقد الدليل على قبحه ، ومقصودنا التعرّص لشي قديمين يقدر لكل واحد منهما حكم الإلهية .

على أن القديم واجب وجوده ، إذ لو قدر انتفاؤه لما وقع ممكن ، إذ يمكن لا يقع بنفسه ؛ وفي العلم البديهي بحوار وقوع الممكنات ^(١) ما يقتضي القطع بوجوب وجود القديم ، وفي الحكم بحواره انقلاب الواجب جائزاً ^(٢) . فلو أثبتنا قديماً غير مؤثر ، لكان لا يجب وجوده ، إذ لا يتعلق بوجوده حوار حائز من الأعمال ؛ إذ ^(٣) كان جائزاً امتنع كونه قديماً إذ القديم يجب وجوده ، والحائر يقتصر وقوعه إلى مقتصر ، والحكم بالحواز والقدم متناقض ^(٤) .

وإن قال السائل : حق الحواهر مقدور للدي لم يصمه بالاقترار على الأعراض . فقول ^(٥) الحوهر الفرد العري عن الأعراض ^(٦) غير ممكن . ولا يتعلق الاقترار إلا بممكن ، وحق المقتدر على الاحتراع أن يتمكن من إيقاع مقدوره ، وهذا القدر كاف فافهم .

وهذه ^(٧) جمل كافية في إثبات العلم بالصفات الواجبة النفسية ، وقد

(١) ل عبارة . أن وقوع ممكنات ؛ وعبارته الآتية عن ج

(٢) ل عبارة . محلات حائر مستحلاً ؛ وما تشابه عن ج (٣) ج . ود

(٤) من قوله . على أن القديم واجب وجوده إلى آخر لفظة ساقط في ج . د

(٥) ج . فبقول (٦) ج عبارة العري من ج . د

(٧) ج . م . فهد .

صمّاها وأدرجا فيها ما يستحيل على الباري تعالى ، حيث هيأ عنه
 حصائص الجواهر والأعراض ، ونصبها الأدلة على تقدسه عن أحكام
 الأجسام^(١) وما ذكرناه يفتى عن التعرض لكثير مما يرسمه المتكلمون
 فيما يستحيل على الباري تعالى .

وإذا سئل العاقل عما يستحيل على ربه ، فالعارة الوحيدة في
 الجواب أن يقول يستحيل عليه كل ما يدل على حدثه . ويترج تحت
 ذلك استحالة تميزه ، وقبوله للحوادث ، واقتضاه إلى محل يحله

وكل ما ذكرناه أحد قسمي الصفات الواحبة ، وهي النمسية منها ،
 فأما المنوية فما نحن نبتدئها

(١) م عارته : عن أحكام الجواهر والأجسام

باب

إثبات^(١) العلم بالصفات المعنوية

اعلموا أرشدكم الله^(٢) تعالى أن الكلام في هذا الباب ينشعب ،
وهو عمدة أهل التوحيد^(٣) . وعرضنا على مقدار قصدنا صبط^(٤)
رُكبين : أحدهما إثبات العلم بأحكام الصفات ، والثاني إثبات العلم
بالصفات الموجبة لأحكامها

فأما الأحكام ، فما تصدر الياء به أن نوضح كون صانع العالم
قادرًا عالمًا ، ولا حاجة بنا^(٥) بعد سبق المقدمات التي ذكرناها إلى نصر
واعتماد في القطع بكون الصانع عالمًا قادرًا ، فإذا قرر أن الماري معنى
صانع العالم ، واستبان للماقل لطائف الصنع ، وأحاطت به تصف به
السموات والأرض وما بينهما من الأساق والانتقاء والإتقان والأحكام ،
فيصطر إلى العلم بأنها لم تحدث إلا من عالم بها قادر عليها ، ولا يستريب
اللييب في امتناع الاختراع من الجهلة^(٦) والموتى والجمادات والمعرة .
وكذلك يعلم كل عاقل على البديهة ، أن الفصل الرصين المحكم المتين

(٢) م عاره م أرشد الله

(١) م نفس : وإثبات

(٤) م حص

(٣) م عاره : وهو عمدة التوحيد

(٦) م نفس : الجهلة

(٥) م : عتدنا

يسخيل صدوره من الخاھل به . ومن جود . وقد لاحت ^(١) له سطور
مضطومة وخطوط منسقة مرقومة ، صدورها من حاهل بالخط كان عن
المقول خارجاً ، وفي تيه الجھل والجأ

وقد حاول بعض المتكلمين سبر النظر وطرق المعرف في ذلك .
ومسكهم ما نوى إليه وذلك أنهم قالوا : ألبيا الأفعال تمتع على
بعض الموجودات ولا تمتع ^(٢) على بعضها ثم إذا نظرنا في المواضع حرمان
الستر والتقسيم إلى أن الذي لا يمتنع عليه فعل القدر العالم . وبما أن
ذلك سند إلى دعوى ضروره . ولو قال فاني لا يمتنع الفعل على
موجود ^(٣) . انكأ اوجه في الرد عليه سنده إلى ححد الضروره . فإذا
أصرنا إلى ذلك انتهاء . كان الأخرى أن تنكأ به ابتداء

وإن قيل قد أصق العقلاء القون بدلالة المحكم على عم المحكم .
والذي ذكر غوه خروج على ^(٤) قولهم ، لنا . المرضي عندما في ذلك أن
الحادث يدل على القدرة أو على كون القادر قادراً ، وانحدكم يدل على
كون المحكم عالماً ^(٥) . ولكن يذكرك ^(٦) كون ما ذكرناه دليلاً
ضرورة من غير احتياج إلى مساحنة ونظر بعض إذا صح إلى المتور عن

(١) الحن ؛ وما أساء عن ج . .

(٢) ج . م . ولا سبر

(٣) م عبارة عن كل موجود

(٤) ج عبارة عن أن عكسه

(٥) م . ولكن يذكرك

الوجه الذي منه يدل الدليل^(١) ، فاعلم ذلك .

وإذا^(٢) اتضح كون الباري سبحانه عالماً قادراً ، فباصطراح نعم كونه حياً . ولو نظر العاقل بدءاً في الفعل واعتقد أن له صاحباً ، فيضطر منه إلى العلم بكون صانعه حياً ، إذا درأ عن معتقداته^(٣) وساوس الطبائعين ، كما سبقت الإشارة إليها . فهذا القدر كاف في هذا المعتقد

فصل

[صانع العالم مرید]

صانع العالم مرید على الحقيقة ، وذهب أبو القاسم الكعبي^(١) إلى أن الباري تعالى لا يتصف بكونه مریداً على الحقيقة ؛ وإن^(٢) وصف بذلك شرعاً في فعاله ، فالمراد بكونه مریداً لها أنه خالقها وممّشها وإذا وصف بكونه مریداً لبعض أفعاله^(٣) ، فالمراد بوصفه أنه أمر بها . وذهب التجار^(٤) إلى أن الباري تعالى مرید لنفسه . ثم قال عند المراجعة : المعنى بكونه مریداً ، أنه غير مسكّر ولا مطلوب

(١) م عبارة . م ي من منه الدليل (٢) م ورد

(٣) م م معصية (٤) ح غس : أبو القاسم

(٥) ح قان (٦) م الأعمال

(٧) هو أبو حنيفة بن محمد بن محمد بن أبي ربيعة القرطبي بشاري وهو وأبناؤه (كما يذكر صاحب التصانيف) واقفون على أنه في أصلهم من خلق الأعمال ، والمعملة في أصلهم أصلاً من البرزخ و هو من محدث الكلام . ومحدث بشاري عام ٢٣٠

ودهب بعض معتزلة النصرة إلى أن البري^(١) تعالى مرید
للحوادث بإرادته حادثه ثمة لا في محل ، وزعموا أن كل حادث من
أفعاله مراد له بإرادته حادثه ، وكل مأمور به من أفعال العباد مراد له ،
ولا تتعلق إرادته واحده بمرادين عدم ، ثم الإرادات تقع حادثه غير
مرادة

وأما وجه رد على الكمي ومتبعيه ، فهو أن قول قد سلمتم لنا
أن احتصاص أفعال العباد بالوقوع في بعض الأوقات على حسائص من
الصفات ، يقتضي القصد إلى تخصيصها بوقاتها وحسائص صفاتها ، كما أن
الاساق والاعظام والإمام والإحكام^(٢) تدل على كون المتن عادياً ،
وكذلك الاحتصاص يدل على كونه قاصداً إلى التخصيص ، والأدلة العقلية
المنصية إلى القطع لزمه اسرارها ولو تخيل العاقل ثبوت الدلالة غير دالة ،
لكان ذلك موحداً^(٣) حروجه^(٤) عن قضية الأدلة على العموم

فقول للكمي ، بعد تقرير^(٥) ذلك كل وجه يدل العقل شاهداً
من أحله على كونه مراداً مقصوداً ، فهو مقرر في فعل الله تعالى
بتلازم^(٦) دلالة منه على ما دل عليه العمل شاهداً ولو ساع التحرص
لنقض الدلالة^(٧) وعدم^(٨) طردها^(٩) ، ساع أن يدل الإحكام شاهداً

(١) م : الرب (٢) ح : عاده والإحكام والإمام

(٣) ح : م : مؤدنا (٤) م : محروجه (٥) م : تقرير

(٦) - فيزم (٧) ح : الأدلة (٨) ح : م : وحس (٩) ح : طردها

على كون المحكم عالماً ، من غير أن يدل الإحكام في ^(١) فعل الله تعالى على كونه عالماً .

فإن قيل : إما يدل الفعل شاهداً على القصد من حيث لا يحيط الفاعل ^(٢) بالنيب عنه ، فإذا لم يتصف بكونه عالماً بوقت وقوع الفعل وما يختص به لم يكن بد من تخصيص ^(٣) قصد : والبارى تعالى عالم بالنيوب على حقائقها ، موقع الاجترار بكونه عالماً عن تقدير كونه صريداً .

وهذا باطل من أوجه : أقربها أن ما ذكره يجر عليهم أن يحكموا بأن الباري تعالى غير قادر ا كفاء بكونه عالماً ، وورق في ذلك بين الشاهد والقائب ^(٤) . ثم تفرض عليهم فاعلاً شاهداً مطلقاً على ما سيكون من فعله ، بإنباء صادق أتاه . أو إعلام الله إياه ولو كان الأمر كذلك لافتقر الفعل مع ذلك إلى القصد إليه ، فبطل التمويل على صرف وجه الدليل إلى ذهول الفاعل عما لم يقع من فعله .

ثم الناظر في الأعمال المقدورة للعباد يستدل على قصدهم بأفعالهم ، وإن لم يحطر له ذهولهم وانطواء النيوب عنهم : فلو كان الفعل يدل على القصد شاهداً من حيث لم يعلم الفاعل مآل الأفعال ، لتوقف

(١) ح م (٢) م : العالم . (٣) ح ٤ م - قرأ .

(٤) ح ٤ م عارها من القائب والشاهد . وفي الأصول : وقرأ الخ . (٥)

الإستدلال الناظر^(١) على أن يخطر ذلك بالبال ، فإن انخرام ركن من الإستدلال يمنع الثور على العلم في ثاني الحال .

وإن تصف من متبعي الكمي متصف ، وزعم أن الفعل شاهد غير دال على قصد الفاعل إليه ، وإن ثبت القصد فهو غير مدلول بالفعل^(٢) : فيقال له^(٣) هذا جحد للضرورة ، وتعرض لالتزام جهالات . وأقرب ما يمارض هذا القائل^(٤) ، أن يقال له : لا يدل المحكم على علم المحكم ، وإن ثبت العلم بدلالة^(٥) أخرى .

وهذه الطريقة لا تستمر على أصول المتعة^(٦) من البصريين على الكمي ، فإبهم قد تقضوا الدلالة في قواعد من العقائد .

ونحن ورد^(٧) الآن وجهاً واحداً منها ، وهو أن الأحكام في فعل الباري تعالى دلالة على كونه عالماً عندهم ، وأثبتوا أمعلاً بحكمة شاهداً معتزلة للمبد على زعمهم ، وهي صادرة منه مع غفلته عنها لذهوله^(٨) عن معظم صفاتها ، فإذا ساع لهم قد دلالة الأحكام لم تستمر لهم مطالبة الكمي ، لما مهداه من السبيل في لزوم طرد الدليل ، وهذا القدر كاف في الرد على الكمي .

(١) م : استدلال الناظر .

(٢) ح : الفصل .

(٣) ح : يقال له .

(٤) م : زاد : به .

(٥) م : بدلالة .

(٦) م : نفس : على أصول المتعة م : وعلاؤه : لا تستمر البصريين على الكمي .

(٧) م : ونحن نعرض .

(٨) ح : وذهوله : م : أو ذهوله .

وأما ^(١) وجه الرد على التجار وأتباعه ، فهو أن تقول : قولكم إن
البارى سبحانه يريد نفسه ، متقسم عليكم ؛ فإن أردتم بذلك كونه
مريداً قاصداً على التحقيق ، كما نشوه بكونه عالماً لنفسه ، فيأتي
الرد عليكم وعلى إخوانكم ، إذا نجز غرضنا من إثبات العلم بأحكام
الصفات .

ولا وجه في الرد عليهم إن ملكوا هذا الملك ، إلا التمسك
بالطرق الدالة على العلم ، والقدرة ، والحياة .

وقد حاولت الممتزلة طرقاً في منع كون الباري تعالى مريداً
لنفسه كلها باطلة ^(٢) ، وسنشير إلى الغرض منها عند ردنا على
البصريين .

فإن ^(٣) زعمت ^(٤) التجارية أن المعنى بكون مريداً لنفسه أنه غير
متلوب ولا مستكره ، فيقال لهم : قد فسرتم الإثبات بالنفي ^(٥) ، فإن
نفي العادة والاستكرام يتضمن ^(٦) إثبات حكم صفة ^(٧) . ثم هم
مساعدون على نفي الغلبة والاستكرام ، ومطالبون بعد هذه الموافقة
بأن يثبتوا ^(٨) كون الإله قاصداً إلى فعله ؛ فإن تمنعوا ^(٩) من ذلك

(١) م : فلما .

(٢) ح ٤ م : وإن .

(٣) م علوه : قد فسرتم إثباتاً من .

(٤) ح : صفة (٨) م : أن يثبتوا . (٩) م : امتنعوا .

(٥) م : لا ينص .

(٦) م : زعم .

(٧) م : صفة .

(٨) م : أن يثبتوا .

(٩) م : امتنعوا .

ألزموا ما ألزم الكسبي على ما قدمناه حرفاً حرفاً ، ومآل هذا المذهب يرجع إلى نفي حكم الإرادة .

وقد ألزم ^(١) النجارية على أصلهم ^(٢) تناقضات . فقيل لهم : إن كان المرید هو الذي لا يقبل ولا يستكره ، فيمكن الباري مریداً لنفسه من حيث إنه غير مخلوب فيها ^(٣) ولا مستكره عليها ^(٤) .

وأما البصريون ، فالكلام عليهم في فصلين : أحدهما في وصفهم الباري تعالى بكونه مریداً ، والثاني في حكمهم محدث إرادته .

فقول أولاً . ما دليلكم على كون الباري تعالى مریداً ؟ فإن زعموا أن الدليل على ذلك اختصاص الحوادث بأوقاتها وصفاتها ، بطل عليهم دليلهم بالإرادات الحادثة التي أثبتوها ، وزعموا ^(٥) أنها غير مرادة ، فإنها حادثة مختصة بأوقاتها ، وهي غير مرادة ^(٦) . فإن قالوا : الإرادة يراد بها ولا تراد هي في نفسها ، وربما يضربون أمثالا يجهلون بها ؛ ويقولون ^(٧) . بعض المحسوسات يشتهي ^(٨) ، والشهوة لا تشتهي ؛ والأمر المطلوب ^(٩) يتمنى ، والتمنى لا يتمنى ؛ وكذلك ^(١٠) الإرادة لا تراد ،

-
- | | |
|--------------------------|--|
| (١) ح : ألزمت . | (٢) م : على أنفسهم |
| (٣) م : نفس فيها | (٤) ح ، م : علىه . |
| (٥) م : نفس المائة الآية | (٥) م : زعموا |
| (٦) م : ح : م : يتمنون | (٦) م : فيها خلوة مختصة بأوقاتها وهي غير مرادة |
| (٧) م : المظنون . | (٨) ح : يشتهي |
| | (٨) م : بالمعنى الفوقاني |
| | (٩-١٠) ح ، م : فكذلك . |

ويراد بها ، وهذا الذي ذكروه دعوى عربية عن الرهان ^(١) ؛ فإن من جمع بين مختلف فيه ومتفق عليه ، احتاج إلى نصب دليل قاطع على وجوب الجمع بينهما ، ثم لا يسلم ما قالوه من معارضة تحالفه .

هو قال قائل : العلم يُعلم به ولا يعلم في نفسه ، جرياً على ما مهدوه ، وقياساً على الشهوة والتمنى ، لسكان الكلام عليه كالكلام عليهم .

ثم تقول : من فعل فعلاً ، وكان عالماً بإشائه إياه في وقت مخصوص ، فلا بد ^(٢) أن يكون مؤثراً وقوعه في ذلك الوقت مع اقتداره عليه وعلمه به ، ووضوح ذلك يداني مدارك الضرورات .

ثم العقل يقضى باستواء الإرادة الموقفة في وقت وغيرها من الحوادث . فبطل تعويلهم على أن الإرادة لا تراد ، ثم لا ينبغيهم خبطهم في الإرادة ، وقد تقضت دليلهم ؛ فإن ما عولوا عليه من دلالة الاختصاص على الإرادة يبطل ^(٣) عليهم بالإرادة ، وكلامهم بعد ذلك تعليل للنقض ، فتدانس ^(٤) عليهم طريق الاستدلال ، على كون الباري تعالى مريداً .

ومما يطالبون به ، أن يقال لهم : هم يشكرون على من يزعم أن الباري سبحانه وتعالى مريد لنفسه ، كما أنه حي قادر عالم ^(٥) بنفسه عندكم ؟

فإن قالوا : إنما يمتنع ذلك لأن الحكم الثابت للنفس إذا كان

(١) م نفس : عن الرهان . (٢) ح ، م رافعا : من .

(٣) م : بطل . (٤) ل : استد ، وما أمتناه عن م .

(٥) ح ، م عارتهما : حي عالم قادر .

يقتضى تعلقاً ، يجب أن يتم تعلقه جملة المتعلقات ، ولذلك وجب كونه
 عالماً بكل معلوم ، لما كان عالماً لنفسه : إذ لا اختصاص للنفس ببعض
 المتعلقات ^(١) دون بعض ، وموافق ذلك يوجب كونه مريداً لكل
 مراد لو كان مريداً لنفسه .

وهذا الذي ذكره من محكماتهم الباطلة . ويقال لهم : بأي
 دليل أنكروتم تعلق الحكم النفسى ببعض المتعلقات دون بعض ؟ .
 وبم تردون على من يقول ^(٢) من التجارية إنه مريد لبعض
 المرادات لنفسه ، وهذا غشاة اختصاص العلم بالحادث يتعلق ^(٣) بتعلقه
 لئيه : وليس لقائل أن يقول . لا اختصاص للعلم بالسواد ، وإضافته إلى
 السواد بمثابة إضافته إلى غيره .

فإن قالوا . قد استشهدنا بكونه ^(٤) عالماً بكل معلوم ، قلنا : تحكمتم
 في الاستدلال وصرّب الأمثال . فلم زعمتم أنه إنما يجب كون الباري
 تعالى عالماً بكل معلوم من حيث كان عالماً لنفسه ؟ وقد علمتم أن ^(٥)
 مذهب خصومكم اعتقاد ثبوت الصفات ، والمصير إلى أن الباري تعالى عالم
 بعلم . ثم ما ذكره تولوا نقضه حيناً ^(٦) قالوا : الباري قادر لنفسه ، ولا يتصف
 بكونه قادراً على كل مقدور ، فإن مقدورات العباد غير مقدورات له .

(١) م عبارة : بعض المتعلقات . (٢) م : قال . (٣) م نفس : يعلق .

(٤) م عبارة : بكونه الباري تعالى . (٥) ح : م : من . (٦) ح : م : حيث قالوا .

وقد أثبت التأخرون منهم^(١) أجسام مقدورة للعباد، ومنعوا كونها مقدورة
للرب تعالى، سواء كانت مقدورة للعباد^(٢) لم تخلق له القدرة عليها، منها الحمل.
فإن قالوا: مقدورات العباد لم تتعلق بها قدرة القديم، من حيث
استحال مقدور بين فادريين، والمستحيل لا يسد من قبيل المقدورات،
فما: لا ينحيكم روعاكم عما أنتموه: فإن ما سيقدر عليه عبد^(٣) في معلوم
الله تعالى غير مقدور لله تعالى قبل أن يقدر عليه^(٤) عنده عندكم، وهو
إدراك غير مقدور للعبد. ولا يحتمل هذا المعتقد أكثر مما ذكرناه.
ومما يلزمهم أن تقول: إذا حكتم بأن الباري تعالى يتجدد عليه أحكام
الإرادة^(٥) فيما لا يزال، فما المانع من قيام موجباتها به؟ فإن قالوا: لو قامت به
لم يخل عنها أو عن^(٦) صدها^(٧) ثم ينساق ذلك إلى الدليل على حدوثه قلنا: إنه
حار أن يتصف بأحكام الحوادث من غير أن كان متصفاً بتقائضها قبل
الاتصاف بها، فما المانع من أن تقوم به الحوادث فيما لا يزال مع حلوله
عن أصدادها فلها؟ ثم أصلكم^(٨) أن الحى يجوز أن يمرى عن الإرادة
وأصدادها، وهذا^(٩) مذهب الدهماء منهم
وكل ما ذكرناه كلام في أحد القسمين الموعودين في صدر الكلام
على البصريين، وهو التمرض لكون الباري تعالى مريداً. فأما الرد عليهم
في إثبات الإرادة الحادثة، فنذكره^(١٠) عند خوضنا في إثبات الصفات إن
شاء الله، فإننا بعدد في إثبات العلم بأحكامها.

(١) م قس منهم (٢) ح ٤ م. أو (٣) ح. المد (٤) م قس عليه
والريادة عن ح (٥) ح ٤ م قس. الإرادة (٦) م. وعن (٧) ح ١ م. أصدادها
(٨) ح ٤ م: أصلهم (٩) م هنا (موتوا) (١٠) م. مذكورة (موتوا)

فصل

[الباري تعالى سميع بصير]

البارى تعالى سميع بصير^(١) عند أهل العقل^(٢)، واحتلفت مذاهب
أهل البدع والأهواء.

فذهب الكمي وأتباعه من البغداديين إلى أن الباري تعالى إذا
سمى سمياً بصيراً، فالمعنى بالاسم كونه عالماً بالملومات على حقائقها،
وإلى ذلك ذهب طوائف من النجارية

ودهب المتقدمون من معتزلة الصرة إلى أن الباري تعالى سميع
بصير على الحقيقة، كما أنه عالم على الحقيقة^(٣)، وروى أنه سميع بصير
لنفسه^(٤).

ودهب الحناني وابنه إلى أن المعنى كونه سمياً بصيراً، أنه حتى
لا آفة به. ومن أصلهما أن حقيقة السميع والبصير^(٥) شاهدان يصاهي
حقيقتهما غائبان.

والدليل على أن الباري تعالى سميع بصير على الحقيقة، أن الأفعال
دالة على كونه حياً كما سبق تقريره، والحى يحور أن يتصف بكونه

(١) ل نفس صمد؛ وهى مذكورة فى ج ١، م (٢) ح ١، م. أهل الحق

(٣) م نفس. كما أنه عالم على الحقيقة (٤) ح ١، م رداً: كما قالوا: إنه عالم لنفسه

(٥) م نفس أنه حتى لا آفة به، ومن أصلهما أن حقيقة السميع والبصير

سميماً بصيراً ، وإذا خرج عن كونه سميماً بصيراً ^(١) اتصافه بكونه
مثوفاً ، إذ كل قابل لتقيضين على البديل لا واسطة بينهما يستحيل خلوه
عنهما ، فإذا ^(٢) تقرر استحالة كونه مثوفاً ، تقرر ^(٣) اتصافه بكونه سميماً
بصيراً : فهذا تحرير الدلالة ، والفرض منها يتبين بأسئلة واهصالات
عنها .

وإن قال قائل : قد نيتكم كلامكم هذا على قول الباري تعالى
الاتصاف بكونه سميماً بصيراً ، فم تكرون على من بآي ذلك ويكره ،
ويرغم أن الباري تعالى يستحيل عليه قول السمع والبصر وأضدادها ، كما
يستحيل عليه قول الألوان ، قلنا قد وصح أن الحى شاهداً قابل
للاتصاف بالسمع والبصر ، وإذا تقرر ذلك سلكت مسلك ^(٤) السبر
والتقسيم : وقنا الجهاد لا يقبل الاتصاف بالسمع والبصر ، فإذا اتصف
بالحياة تهيأ لقبول السمع والبصر إن لم تقم به آفات ؛ ثم إذا سبرنا
صفات الحى ، رؤى ^(٥) للعشور ^(٥) على ما يصحح قبوله للسمع والبصر ،
م يصح على السبر إلا كونه حياً ، إذ لو قدرنا مصححاً آخر سوى ذلك
لنطل التقدير ، فإذا ^(٦) وصح أن الحى بآين الجهاد فى صحة قبول السمع
والبصر لكونه حياً ، لزم من ذلك القضاء مثله فى كون الباري
تعالى حياً

(١) ح قس - لزم .
(٢) م قس
(٣) ح - م قس
(٤) ح - م قس
(٥) ح - م قس
(٦) ح - م قس

وأيضاً منكر صحة قبول السمع والبصر وحكمهما ، بأسد حالاً ممن
يرغم أن الباري تعالى لا يتصف بالعم وأضداد ، مصيراً إلى أنه استحيل
أن يتصف ^(١) بأحكامها ، فهذا ^(٢) لقدركاف في عرضنا

فإن قيل ، ما الدليل على امتناع غرؤ الشيء عن أحكام لأضداد مع
جوار قبوله للأحاد ؟ فك كل ما يدل على استحالة عرو الجواهر عن
التضادات فهو دليل على ذلك ، وقد ^(٣) سبق الإيماء إلى ذلك ^(٤) في
أول المعتقد .

فإن قيل - من أركان دليكم استحالة انصاف الباري تعالى بالآفات
المصادمة للسمع والبصر ، فما الدليل على ذلك ؟ فإنا ^(٥) هذا مما كثر فيه
كلام المتكلمين ، ولا يرتضي مما ذكره في هذا المدخل إلا الانتحاء
إلى السمع ، إذ قد أجمعت الأئمة وكل من آمن بالله ^(٦) تعالى على تقدس
الباري تعالى عن الآفات والقائص

فإن قيل : الإجماع لا يدل عقلاً ، وإنما دل السمع على كونه دليلاً ؛
والسمع وإن نشعبت طرقه فآله ^(٧) كلام الله تعالى ، وهو ^(٨) الصدق وقوله

(١) ح ، م : انصافه .

(٢) م : وحده .

(٣) ل فقد ، وقد عن م ، ح .

(٤) م : إليه .

(٥) م نفس : لنا .

(٦) م عارته : وكل مؤمن بالله

(٧) م : مآله .

(٨) ل ، م خصاً - وهو ، وما أنشأه عن ح

الحق ؛ والأفعال لا تدل على ثبوت^(١) الكلام ، بل مسبيل إثباته كسبيل
 إثبات السمع والبصر ، كما سندكره . فلو وقعت الطلقة في الكلام نفسه ،
 وأسندنا إثباته إلى نفي الآفة ، ثم رجعنا في نفي الآفة إلى الإجماع الذي
 لا يثبت إلا بالكلام ، لكننا محاولين إثبات الكلام بما لا يثبت إلا بعد
 تقدم^(٢) العلم بالكلام عليه^(٣) ، وذلك نهاية المعز . فلما : هذا السؤال^(٤)
 عظيم الوقع ، يعمد الاعتناء بالافصال عنه ، ويتجه عند ما في درء السؤال
 أن نقول : المعجزات إذا دلت على صدق الرسل [عليهم السلام] ، وأخبروا
 بعد ثبوت صدقهم عن الكلام الثالث لله تعالى على الجملة ، ثم أخبروا عن
 تفاصيل متعلقاته ، فيعلم على القطع ما رومناه

فإن قيل : المعجزات لا تدل على صدق الأنبياء لأعيانها دلالة الأدلة
 العقيدة ، وإنما تدل من حيث تُرسل مراراً التصديق بالقول على ما سندكره
 في باب المعجزات : فإذا كان المعجز يدل من هذا الوجه لأنه يحل محل
 قول مصدق ، فكيف تدل المعجزة على قول ، ووجه دليله نزوله منزلة
 قول قلنا : هذا مخيل ملبس^(٥) ، ولكن الحق ينبغي عند التحصيل ،
 فإن من ادعى في^(٦) محمل أنه رسول ملك ، وقام على رؤوس الأشهاد
 وادعى أنه رسول الملك على من شهد وعاب ، وذلك بمرأى من الملك
 ومسمع ، ثم قال : آية رسالتى أرى إذا اقترحت على الملك أن يقوم ويقعد

(١) ح : م قصا ثبوت (٢) م : تقدم (٣) ح : م قصا عليه .
 (٤) م : هذا سؤال (٥) م : قص ملبس (٦) م : على

فعل على خلاف المعتاد منه ، ثم عقب على ^(١) ما قال بالافتراح ، فوافقه الملك : فيضطر أهل المجلس إلى العلم بكونه رسولاً مصداقاً من المرسل وقد لا يحظر لبعضهم كون المرسل متكلماً ، وقد يحضر المجلس من ينسب كلام النفس ويعتقد ألا كلام إلا ^(٢) العبارات ، ثم يستوى الحاضرون في درك العلم بكونه رسولاً ، مع اختلافهم في الدمول عن كلامه إذ ذاك والعلم به ؛ فاعلم ذلك ترشد .

وهذا الفصل لا يليق بمقدار هذا المتقد ، ولكننا ألفينا فصلاً تقدر لدى الإملاء ، فضاء هذا المتقد ، والله التوفيق

وسيد إثبات العلم بكون الباري تعالى متكلماً ، كسبيل إثبات العلم بكونه سميماً بصيراً ، ولكن المقصد ^(٣) منه لا يتصح قبل أن تثبت كلام النفس ونزد على منكره .

فصل

[لا يوصف الباري تعالى بأنه ذاتي شام . الخ]

فإن قيل : قد وصفت الباري ^(٤) تعالى بكونه سميماً بصيراً ، والسمع والبصر إدراكان ، ثم تثبت شاهداً إدراكات ^(٥) سواهما إدراك يتعلق

(٢) م : سوى

(٤) م : الرب

(١) م : مع : على

(٣) م : المقصد .

(٥) م : نفس إدراكات

بقييل الطعوم ، وإدراك يتعق بقييل الروائح ، وإدراك يتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة ؛ فهل تصفون الرب تعالى بأحكام هذه الإدراكات ، أم تقتصرون على وصفه بكونه سمياً بصيراً ؟ قلنا . الصحيح المقطوع به عندنا وجوب وصفه بأحكام^(١) الإدراكات ، إدراك إدراك يصفه ضد فهو آفة ، فادل على وجوب وصفه بأحكام السمع والبصر فهو دال على وجوب وصفه بأحكام الإدراكات^(٢)

ثم يتقدس الرب سبحانه وتعالى عن كونه شامئاً دائماً لامساً ، فإن هذه الصفات مبنية على صروب من الاتصالات ، والرب يتعالى عنها . ثم هي لا تسمى عن حقائق الإدراكات . فإن الإنسان يقول شمت تهاحة فلم أدرك ريحها ؛ ولو كال الشم دالاً على الإدراك ، لكان ذلك^(٣) بمثابة قول القائل أدركت ريحها ولم أدركه ، وكذلك القول في الذوق والاس .

(١) ح . محكم ، إدراكات

(٢) ح . نفس . من قوله : إدراك إدراك يصفه . إلى آخر الفقرة

(٣) م . نفس . ذلك

فصل

[الرَّبُّ بَاقٍ مُسْتَمِرٌّ الوجود]

الرَّبُّ مُبِحَاهُ وَتَعَالَى بَاقٍ مُسْتَمِرٌّ الوجود، وكان الترتيب الذي
 بنينا عليه الكلام في الصفات يقتضى أن تمت هذه الصفة في الأبواب
 المشتلة على ذكر صفات النفس؛ فإن الذي نرتضيه، أن الباقي بَاقٍ
 لنفسه^(١)، وليس كونه باقياً من الأحكام التي توجهها المعاني، ومنوصح
 ذلك من بعد إن شاء الله عز وجل.

وكلُّ ما دلَّ على قدم الباري تعالى، واستحالة عدمه، ووجوب
 وجوده، فهو دال على كونه تعالى باقياً.
 والذي ذكرناه لَمَعَ مغنية في إثبات العلوم بأحكام الصفات
 الموجبة^(٢)

ومحّن الآن نخوض في إثبات العلم^(٣) بالصفات الموجبة للذات
 أحكامها، مستبين بالله تعالى^(٤).

(١) م باقٍ نفسه . (٢) م نفس : للوجبة . (٣) ح م : العلوم

(٤) م عبارته . مستبين باقٍ فإنه خير معنى .

باب

القول في إثبات العلم بالصفات .

مذهب أهل الحق أن الباري سبحانه وتعالى حي^١، عالم^٢، قادر^٣،
له^(١) الحياة القديمة ، والعلم القديم ، والقدرة القديمة ، والإرادة
القديمة^(٢) .

واتفقت المنزلة ومن تابعهم من أهل الأهواء على نفي الصفات ،
ثم اختلفت آراؤهم في التعبير عن وصفه بأحكام الصفات ؛ فقال قائلون
إنه^(٣) حي^٤، عالم^٥ قادر^(٦) لنفسه

واختار آخرون عبارة أخرى ، فقالوا : هذه الأحكام ثابتة^(٧)
للذات لكونه على حالة هي أحص صماته ، وتلك الحالة توجب له كونه
حيًا عالمًا قادرًا .

وذهب ذاهبون من ثقافة الصفات إلى أن الباري ، تعالى عن قولهم ،
حي^٨، عالم^٩، قادر^{١٠}، لا لعل ولا لنفسه .

ومحن نرى أن تقدم على الخوض في الحجاج فصلين^(١١) ؛ يشتمل

(١) م : وله . (٢) ح ٤ م قصا : والإرادة القديمة

(٣) ح ، م : إنه تعالى . (٤) ح ٤ م عبارتها : حي قادر عالم .

(٥) ح ، م : رد : له نفسه ٤ وقال ابن الحاش هذه الأحكام ثابتة للذات . . الخ .

(٦) م : غيره : يرى أن تقدم قبل الخوض في الحجاج فصلين . الخ

أحدهما على إثبات الأحوال ، والرّد على منكريها : ويشتمل الثاني على
جوار تعليل الواجب من الأحكام . فإذا ^(١) بجرا ، خصّصا بمدّهما
في الحجاج .

فصل

[في إثبات الأحوال والرّد على منكريها ^(٢)]

الحال ^(٣) صفة لوجود ، غير منصفة بالوجود ولا بالعدم ^(٤) .
ثم من الأحوال ما يشترط للذوات مطلقاً ، ومنها ما يشترط غير مطلق .
فأما المطلق منها ، فكل حكم ثابت للذات عن معنى قائم بها ^(٥) ؛ نحو
كون الحي حياً ، وكون القادر قادراً وكل معنى قام بمحل ، فهو عندنا
يوجب له حالاً ، ولا يختص بإيجاب ^(٦) الأحوال بالمعاني التي تشترط
في ثبوتها الحياة

وأما الحال التي لا تسلّ ، فكل صفة إثبات لذات من غير علة
رائدة على الذات ، وذلك كتحيز الجوهر فإنه زائد على وجوده وكل
صفة لوجود لا تنفرد بالوجود ، ولا تعلل بوجود ، فهي من هذا
القسم ؛ ويسدرج تحته كون الموجود عرصاً ، لوناً ، سواداً ، كوناً ^(٧) ،

(١) م : ولذا .
(٢) م : نفس . ونورد على منكريها
(٣) ح : راداً . بقول المصنف ، ومحمد كرهام (٤) م : نفس : ولا بالعدم
(٥) ح : عبرته : قائم به .
(٦) م : إثبات
(٧) م : نفس : كوناً

علماً ، إلى غير ذلك .

وأنكر معظم المتكلمين الأحوال ، وزعموا أن كون الجوهر
متمم^(١) أمرين وجوده ، وكذلك قولهم في كل ما حكمنا بكونه^(٢) حالا
لوجود زائداً على وجوده

والدليل على إثبات الأحوال ، أن من علم بوجود الجوهر ولم يحط
علماً^(٣) بتحيره ، ثم استبان تحيزه فقد استجد علماً متعلقاً بمعلوم ،
ويسوغ تقدير العلم بالوجود دون العلم بالتحير ، وإذا تقرر^(٤) تمايز^(٥)
العلمين ، فلا يحتو معلوم العلم الثاني من أمرين إما أن يكون هو
المعلوم بالعلم الأول ، وإما أن يكون زائداً عليه ، وباطل أن يكون
المعلوم بالعلم الثاني هو^(٦) المعلوم بالعلم الأول لأوجه .

مها ، أن العاقل يقطع عند الإنصاف بالعلم الثاني ، أنه أحاط بما لم
يحط به قبل ، واستدرك ما لم يستدركه أولاً . ويجوز تقدير الجهل
بالتحير مع العلم بالوجود ، ولو كان تحير الجوهر وجوده ، لاستحال ذلك
كما يستحيل أن يعلم الوجود^(٧) من يجهل في حالة واحدة^(٨) .

(١) ح : علم

(٢) م : نفس علماً

(٣) ح : يافأ م : عارته : وإنما ثبت وتقرر ... العلم

(٤) ل : تميز : والمثبت من ح ، م .

(٥) م : نفس : هو .

(٦) م : الوجود .

(٧) م : نفس : في حالة واحدة

ومن الدليل على ذلك ، أنه إذا اتحد معلوم العلمين الحادثين ، لم
يقرر القضاء باختلافهما قياساً على العلمين بوجود الجوهر^(١) وتجزئه^(٢) .
وربما يطلق نقاة الأحوال ، أن الشيء يعلم من وجه ويجهل من وجه ،
والتعرض للوجود إثبات الأحوال .

ولا يستغنى خائض في هذا الفن عن الترخّص للأحوال ؛ إما
بسميتها أحوالاً ، أو وجودها ، أو صفات نفس .

ولا ينبغي أن يكفى^(٣) دو التحصيل من تهويل هاة الأحوال ،
بأن الحال لا يتصف بالوجود ولا بالعدم ، فإن قصارى ما يدكره
استبعاد وإدعاء^(٤) لا يمكن استناده إلى دعوى ضروره وتمسك بدليل
ومذهنا أن المعلومات تنقسم إلى وجود ، وعدم ، وصفة وجود
لاتصف بالوجود والعدم

فإذا وضع^(٥) ما قلنا ، فاعلم أن إثبات العلم بالصفة الأثرية لا يتلقى
إلا من اعتبار الغائب بالشاهد ، والتحكم بذلك من غير جمع يجر إلى
الدهر والكفر^(٦) ، وكل جهالة تأنها المقول ؛ فإن من قال يقصى على
الغائب بحكم الشاهد من غير جمع ، لزمه أن يحكم بكون الباري تعالى

(١) م - الجوهرين (٢) م نفس : ومجره

(٣) يكفى عن الشيء أكبر ، إذا هتة وجدت عه .

(٤) م نفس : وإدعاء (٥) ل - مع ، وما أثنائه عن ح ، ح

(٦) ح ، م نفس : والكفر .

حسباً محدوداً من حيث لم يشاهد فاعلاً إلا كذلك ، ويلزم منه القضاء
تعاقب الحوادث إلى غير أول من حيث لم يشاهدها إلا متعاقبة ، إلى
غير ذلك من الجهالات .

فإذا لم يكن من جامع بدء ، فالجامع ^(١) بين الشاهد والغائب أربعة
أحدها العلة ، فإذا ثبت كون حكم معلولاً سلة شاهداً وقامت
الدلالة عليه ، ارم القضاء بارتباط العلة بالمعلول شاهداً وغائباً ، حتى
ثلاً بما ^(٢) ويتبين كل واحد منهما عند انتهاء الثاني ، وهذا نحو ما حكما
أن كون العالم عالماً شاهداً ، مطلق بالعلم . وسوضح ذلك على قدر
الركاب ، إذا حُصّي في الحجاج ^(٣) .

الطريقة الثانية في الجمع الشرط ، فإذا تبين كون الحكم ^(٤)
مشروطاً بشرط شاهداً ، ثم ^(٥) يثبت ^(٦) مثل ذلك الحكم غائباً ، فيجب
القضاء بكونه مشروطاً بذلك الشرط ^(٧) اعتباراً بالشاهد ؛ وهذا نحو
حكما أن كون العالم عالماً مشروط بكونه حياً ، فلما تقرر ذلك شاهداً
اطرد غائباً

(١) ج ٦ م : الجامع (٢) م : يتلزمان

(٣) ل : المصحح ، وما انتفاء م ، ج ٤ م : حكم

(٥) م نفس : ثم (٦) ج ٤ م : ثبت

(٧) م نفس : ذلك شرط

والطريقة الثالثة الحقيقة ؛ فهما تقررت حقيقة شاهداً في محقق
اطردت في مثله غائباً ، وذلك نحو حكنا^(١) بأن حقيقة العالم ، من قام
به العلم .

والطريقة الرابعة في الجمع الدليل ؛ فإذا دلّ دليل على مدلول عقلاً
م يوحّد الدليل غير دال شاهداً وغائباً ، وهذا^(٢) كدلالة الاحداث على
المحدث . فهذا أحد الفصول الموعودين

فصل

| تعليل الواجب والردّ على مُسكّريه |

وأما^(٣) الفصل الثاني ، فهو يشتمل^(٤) على تعليل الواجب والردّ
على منكريه . والذي تسمى المترلة فاسد ممتقدم في نبي الصفات عليه ،
مصيرهم إلى أن كَوْن الباري تعالى عالماً واجب ، والواجب يستقل
بوجوبه عن^(٥) مقتضى يقتضيه ؛ وليس كذلك كَوْن العالم عالماً شاهداً ،
فإنه جائز ممكن ، فإذا ثبت افتقر إلى محض أو مقتض

وشبهوا الحكم الواجب والجائز ، بالوجود الواجب والجائز .
والقديم سبحانه وتعالى لما كان واجب الوجود ، لم يتعلق وجوده

(١) ل : ما حكنا ؛ ولتثبت عن ح ٤ م (٢) ح : وذلك

(٣) ح . وأما (٤) ح ٤ م - مشتمل

(٥) ل : على ؛ ولتثبت عن ح ٤ م

مقتض : والحادث لما كان جائز الوجود ، إفتقر وقوعه إلى مقتض .

وهذا الذي ذكره دعوى عرّة ، فيقال لهم : هم تنكرون على من يرعى أن الحكم الواجب يتعلق بموجب واجب ؟ والحكم الحائر يتعلق بعلّة جائرة ؟

وأما استشهادهم بالوجود ، فلا محصل له ؛ فإننا لم نحكم بما قالوه لوجوب^(١) وجود القديم سبحانه وتعالى ، بل قضينا به من حيث انتفت الأوليّة عن وجود الباري سبحانه ، ومالا أول له يستحيل أن يتعلق بفاعل ، فإن لكل فعل متدا ؛ فاستحال لذلك تعلقه بفاعل ، واستحال أيضاً تعلقه بعلّة ، فإن الوجود لا يعمل^(٢) شاهداً وعائناً .

ثم نقول لهم قد عولتم فيما يعمل على الجواز ، وقصيتم بأن الحكم إما يعمل بجوازه ، ثم عكستم الجواز وزعمتم أن الواجب لا يعمل ، وما ذكرتموه يعمل في الطرد^(٣) والعكس .

فأما تعطيل الحائر ، فباطل بالوجود ؛ فإنه حائر للحوادث ، وهو غير معلل .

(٢) له : لا يعمل ، والتبث من ح ٢٤

(١) ح : وجوب

(٣) م : بالطرء

فإن قالوا : وجود الحوادث^(١) وإن لم يطل فهو متعلق^(٢) بالفاعل ،
ومن حكم الحائر . أن يتعلق بمقتضى ، ثم قد يكون مقتضى علة ،
وقد يكون فاعلاً ؟ فلنا : الوجود عندنا^(٣) حال للجوهر ، والجوهر كان
في عدمه جوهرًا ، ثم طرأ عليه حال الوجود : فهلا زعمتم أن كون العالم
حالاً شاهداً حال يطرأ على الثبات الموصوفة^(٤) بمخصائص الصفات ،
ووجوداً وعدمًا ؟ وذلك نقضى إلى نفي الملل شاهداً ، ولا يحيص
عن ذلك

وقوله يستقل الواجب وحواله . يبطل عنهم ما شئنا .

مها ، أن كون العالم حالاً شاهداً إذا ثبت فقد التحق بالواجبات ،
من حيث لا يتو ما وقع حتى يسير كأنه لم يقع ، فيجب أن لا يكون
الحال الواقع معللاً

والدليل على ذلك أصلاً من مذاهب المنزلة ، أحدهما . أنهم
قالوا . الحادث غير مقدور في حال حدوثه ، وإعنا تتعلق القدرة به قبل
الحدوث : فكما استقل الحادث بالوقوع عن تعلق القدرة . فليستقل
الحال عند الوقوع عن إيجاب العلة .

(١) ح ٢٤ - الحوادث (٢) م : معنى

(٣) ح ٢٤ : عدمكم (٤) ح ٢٤ م : علونها : حال يجرأ على اللزوم لتسريه

الوجود بالقادر كالوجود الظاهري على لقائه الموصوفه

والأصل الثاني ، أنهم أثبتوا صفات سموها تابعة للحدوث^(١) ،
ورغموا أنها لا تقع بالقدرة لوجوها ، وعدّوا من ذلك تحيّر الجوهر ،
وقيام امرض ما محل

ومنها ، كون العالم عالماً المطل بالعلم : فإذا ألحقوا الحال الذي فيه
ناعتنا بالصفات الواحدة التابعة للحدوث ، وأخرجوه عن كونه مقدوراً
ولم يخرجوه عن كونه معلولاً . فدل مجموع ذلك على أن الوجوب
لا ينافي التعليل .

ومما يطل^(٢) مقالوه ، أنهم مردوا الشرط شاهداً وثبات ،
وحكموا بأن كون العالم عالماً مشروط بكونه حياً ، ثم قضوا بذلك في
كون إلهي تعالى ، لما قدر آ . فإذا لم يفصلوا بين الواجب والحائز
في حكم الشرط ، لم يسع لهم تفصل في حكم الملة . وهذا القدر كاف
فيما نبهه

فإذا ثبت مضمون الفصلين خضاً مدعماً في الحاج . ونحن
الآن نقيم على الخصوم ثلاثة أدلة ، يفضي كل واحد منها إلى القطع ،
والله المستعان .

الطريقة الأولى ، أن نقول : قد سلمت لنا أن كون العالم عالماً

(١) ل : للحدوث . وما أتت عن ج ، هـ

(٢) ج : زاد : به

حكم ثابت للدات ، كما أن كون المرید مریداً حكم ثابت للدات ، ثم
مستم كون البارى تعالى مریداً لنفسه ، وكل ماضى كم عن ذلك فى كونه
مریداً فهو مقرر فى كونه عالماً ، ويتصح الجمع بالسبب والتقسيم

فقول ، امتناع كون البارى سبحانه وتعالى مریداً لنفسه لا يخلو ،
إما أن يستند إلى وجوب تعليل هذا الحكم غائماً ، كما ثبت تعليله
شاهداً : فإن كان الأمر كذلك ، فيجىء من مصوره تعليل كونه
تعالى عالماً طرداً لا ، المقررة شاهداً ، وإن كان ماد كونه فى حكم
الإرادة يستند إلى ما هدوا به ، من أنه لو كان مریداً لنفسه لكان مریداً
لكل المرادات . وقد وصحنا بإبطال ذلك عليهم عند كلامنا فى حكم
الإرادة

فإذا بطل معلولهم فى مع كون البارى تعالى مریداً لنفسه ، فلا
يبقى بعده إلا ما ذكرناه . وليس يحرى كون المرید مریداً محرى كون
الفاعل فاعلاً : فإن للمرید ~~مكونه~~ مرید حكماً وحالاً على التحقيق ،
وليس للفاعل يكونه فاعلاً حالاً . فهذه طريقة قاطعة فيه بنسبه

والطريقة الثانية أن نقول قد ثبت أن كون العلم عالماً شاهداً
ممثل بالعلم ، والعلة العقلية مع مطولها ثلاثاً ، ولا يجوز تقدير واحد
مهما دون الثاني : فلو ^(١) جار تقدير كون العالم عالماً دون العلم ، لخر

تقدير العلم من غير أن تصف محله بكونه عالماً ، ولا معنى لإيجاب العلم حكمه ، بل أنه يلازمه ، فيه لا يشته إثبات القدرة مقدورها ، فالوجار شئت الحكم دون العلة لوجوبه ، لحاز وجود العلة دون حكمها لوجوبها .

والصارات المتداولة بين الأصوليين ، أن " "سمية العالم عالماً تقتضى علة موحية ، موضوعه للتفاهم والمير بين ذات ودات - فهذا شئت ذلك شاهداً وجب القضاء به غائباً

وإن " " قالوا كون العالم عالماً شاهداً " " إنما يصل لحواره ، فقد قدمنا ما يبطل ذلك في النقي والإثبات .

فإن قالوا كون العالم عالماً غائباً على خلاف كون العالم عالماً شاهداً . وإذا " " شئت " " حكم معال بعله . فإعنا يلزم تعميل مثل ذلك الحكم بالعلة ضرراً . فلما الوجه الذي يقتضى العلم شاهداً حكماً ، يقتضيه ما " " وإذا " " احتجب العلمان فلا يشئت حكم الاختلاف لحكميهما من الوجه الذي نصى العلة معلولها لأجله " " . فإن العلم شاهداً يخالف العلم القديم عنده ، بكونه حادثاً عرّف مختصاً

- | | | |
|-------------|-------------|-------------|
| (١) ح ١ م ١ | (٢) ح ١ | (٣) ح ١ م ١ |
| (٤) ح ١ م ١ | (٥) ح ١ م ١ | (٦) ح ١ م ١ |
| (٧) ح ١ م ١ | (٨) ح ١ م ١ | (٩) ح ١ م ١ |

متعلق واحد إلى غير ذلك ، والعلم يهدد بوجوه لا وجب كون العالم
 علما ، وإعما يوحسه من حيث يكون ^(١) علما ، وذلك ثابت شاهدا
 وعائنا ثم ما ألزمونا في ^(٢) تبين الحكمين في حكم العلة ، يلزمهم في
 تبينهما في حكم الشرط

والطريقة الثالثة ، وهي محمده شيخ رضى الله عنه ، أن نقول :
 العلم ^(٣) المتعلق بالمعلوم علم ، فإذا رعين أن البرى ندى عالم بالمعلوم ،
 والمعلوم في حقه محاط به . فلا يتقرر مضمون محاط به لا يتعلق به
 متعلق . ثم المتعلق بالمحاط به يستحيل أن يكون خارجا من قبل
 المعلوم ، ولا معنى لتعلق العلم بالمعلوم ، لا كون المعلوم محاطا به .

وهذا أكد على أصول المعتزلة . فإنهم قد وا . تعلق العلمين بالمعلوم
 الواحد يوجب تماثلهما ، وسوا على ذلك مماثلة العلم القديم - لو ثبت -
 للعلم الحادث . وذلك قاطع إذا تأملته ، والله الشوفيق .

وممّول قناعة الصفات على طرق

منها ، ادعائهم منع تعليل الواجب كما قدمناه ، وقد سبق الاعتراض
 عليه عما فيه مقبح .

ومما يتمسكون به أيضا ، أن قالوا . لو أثبتنا صفات قديمة
لكانت مشاركة للباري تعالى في القدم ، وهو أحصى صفات الذات ،
والاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك فيما عداه من الصفات ، ومساق
ذلك يقضى بكون الصفات آلهة .

وهذا الذي ذكره تعرض للدعوى من غير برهان . فأما قولهم
الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك فيما عداه ، فهم فيه مارةون ؛
ثم لو سلم ذلك لهم ^(١) جدلا . يوزعوا في كون القدم أخص أو صاف
لباري تعالى ، ولا يحدون إلى إثبات ذلك سبيلا

ثم يقال لهم ^(٢) . الإرادة التي أثبتوها للباري تعالى حادثة قاعة ،
لا محل ، مثل على رعيكم للإرادة الناتجة للسد القاعة به إذا تعلقنا بمنعق
واحد . وهما ^(٣) مشتركتان في الأخص ، ويثبت ^(٤) لأحدهما وجوب
القيام بالمحل ، ويستحيل ذلك على الثانية ، وهذا يقص ^(٥) ما حاولوه من
وجوب اشتراك المشتركين في الأخص في جميع الصفات

على أنا نقول لهم . منكم تحليل الواجب بناقص مصيركم إلى أن
الاحتجاج في الأخص يوجب الاحتجاج فيما عداه . فإن تمائل المثليين

(١) ح ، م عارضا . لو سلم لهم ذلك

(٢) م . هما مشتركتان

(٣) م قص . لهم

(٤) ل : ينقض ، ولثبت عن ح ، م .

(٥) ح ، م . وثبت

واجب ، وتعرضكم^(١) لتعليله تصريح بتعليل الواجب .

ومما يتمسكون به أن قالوا : علم الباري تعالى على زعمكم يتعلق بما لا يتناهى من المعلومات على التفصيل ، وهو في حكم العلوم المختلفة الحادثة ، إذ لا يتعلق العلم الحادث بالسواد والبياض : فإذا تعلق علم الباري بالمعلومات المختلفة كان في حكم العلوم الحادثة^(٢) ، وإذا لم يعتمد ذلك لم يعتمد أيضا كونه في حكم القدرة^(٣) ، وإن كانت القدرة والعلم مختلفين شاعدا ؛ ويلزم من معاد ذلك الاحتراء بصفة واحدة ، تكون في حكم العلوم والحياة والقدرة

وهذا الذي ذكره مما لا يلزم الجواب عنه طرأ ، فإنه كلام منهم في تفصيل الصفات مع مصيرهم إلى نفي أصلها ، ثم بدا^(٤) أوصحابه مقتدما وإن لم يكن يلزمنا في طرق الحجاج ، فلنا القضية العقلية تدل على إثبات الصفة على الجملة ، فأما كون العلم رائدا على القدرة مما لا يتوصل القطع إليه^(٥) اعتلا . والسبيل فيه التمسك بأدلة السمع ، فإن المتكلمين في الصفات بالنفي والإثبات مجمعون على نفي^(٦) صفة^(٧) في حكم العلم والقدرة ، فنراهم إثبات صفة في حكمها كان خارقا للاجماع

(١) وفي تعرضكم

(٢) ح ، م قصا . أعاده

(٣) م . انظر

(٤) ح .

(٥) ح ، م علوتهما : لما لا يتوصل إلى القطع به

(٦) م زاد : هي

(٧) م نفس : هي

فإن قيل : إذا لم يعد ثبوت علم في حكم علوم ، فما المانع من مصيرنا
إلى أن الباري تعالى عالم بالمعلومات لنفسه ، قادر عليها لنفسه ، وتكون
نفسه في حكم العلم والقدرة ، وذلك يفضي إلى الاستغناء بالذات عن
الصفات ؟ قلنا هذا ليس بالاستدلال ، فإنكم بنيتم قولكم هذا على أصل
تعتقدون فسادَه ؛ إذ المدعى اعتقاده غير ثابت عندكم ، فكيف تنون
مذهبكم على ما تعتقدون بطلانه ؟

ثم مضمون ما عولتم^(١) عليه يقضي بما توافقونا على بطلانه :
وذلك أن ذات الباري تعالى لو كان في حكم العلوم لكات علما ، وهذا
ما لا يمتثل له أحد من أهل الملة وقد قال أبو الهذيل^(٢) لباري تعالى
عالم بعلم ، وعلمه نفسه ، ونفسه ليست^(٣) بعلم ، وعُدَّ هذا من فضائحه
ومبعضاته وهو مع مفارقة ما أنكره سائر المعتزلة ، يسكر كون
ذات الباري تعالى علما وقدرة^(٤) . وأحق الناس بالانحراف^(٥) ذلك المعتزلة .
فإنهم قالوا : لو ثبت للباري تعالى علم متعلق بعلوم علم ، لكان مثالا
لعلماء ، ولم يقضوا بكون ذاته في حكم العلوم ، لأنزمو كون ذاته علما ،

(١) م : عالم يتصله . ح : بما لا يتصله

(١١) م : عولوا

(٣) ر : من أفندي . وهو أبو الهذيل محمد بن الهذيل اللات . وأشهره في الأعيان

مشهور . وقد صدق من المعتزلة كذا في تكفيره . ذهب إليه من الآراء الصالحة . ما به عام

٢٢٢ أو عام ٢٣٥

(٤) ن : م : من ، وثبت عن ح (٥) ل : عارته . علما قدرة ، وما أنبتاه عن م

(٦) ح : م : بجمع

وهو مما يابونه أصلاً^(١)

فإن قيل : إن كان ما ذكرتموه دعماً للكلام الخصم ، فمسمون ذلك عن أنفسكم ، وقد رعمتم أن العقل يقتضي ثبات الصفة على الحمة ، والكلام في التفاصيل موقوف على الأدلة السمعية^(٢) : قلنا : هذا مما لا يحتمل هذا المعتقد بسطه ، ولكن القدر اللائق به أن العقل يدل على ثبات العلم ، ثم المصير إلى أن العلم رائد على نفس مدركة العلم . فإذا دل العقل على إثبات العلم ، وانمقد الإجماع على أن وجود ما يرى تعالى ليس بعلم ، فيحصل من مدلول السمع والعقل^(٣) إثبات على رائد على اوجود ، والله التوفيق

فصل

[إرادة الله قديمة]

قد ذكرنا الدليل على إثبات^(١) كون تبارى تعالى مريداً عند تعرضنا لإثبات العلم بأحكام الصفات . ثم مذهب أهل الحق أن تبارى تعالى مريد بإرادة قديمة وقد رعمت المعتزلة البصريون أنه مريد بإرادة حادثه لا في محل ، وذلك باطل من أوجه :

منها ، إن إرادته لو كانت حادثه لافترقت إلى تعلق إرادته بها ؛ فإن كل فعل ينشئه الفاعل ، وهو عالم به وبإيقاعه على صفة مخصوصة في

(٢) م : على أداة السمع

(٤) م : نفس : إثبات

(١) م : نفس : أصلاً

(٣) ح : عارته : العقل والسمع

وقت محصور . فلا بد أن يكون قاصدا إلى إيقاعه : ونفى القصد إلى إيقاع فعل ، مع العلم به ، يلزم صاحبه نفي المقصود إلى إيقاع^(١) جميع الأفعال وإذا^(٢) قلوا : الإرادة يراد بها وهي لا يراد في نفسها ، لم يكثر بقولهم ، ولزموا ما ذكرناه من استحالة إنشاء فعل مع العلم به من غير قصد إليه .

وقد ادعى بعض المحققين في ذلك الصرورة ، وهو غير مبعد في دعواه

و وساع^(٣) للصريين ما قالوه . اساع^(٤) بهم أن يقول الباري تعالى يحقق لنفسه ، وما حادثة بالحوادث يجب أن يعلم الحوادث بها ، ولا يجب أن يعلم العلوم بأسمائها معلوم آخر . وهذا مما لا فصل فيه . ثم قول قد وافقتموا على أن المتأخرين يجب اشتراكها في الواجبات والنجائزات وما يستحيل ، ثم أوجبتم لإرادتنا القيام^(٥) بالتحال ، فالترموا ذلك في إرادة الباري تعالى

ثم يلزمهم قيام إرادة الباري ، تعالى عن^(٦) زعمهم ، بالجماد فإن حاولوا دفع ذلك ، وقالوا^(٧) الإرادة تستدعي محلا مخصوصا وبديهة محصورة وحياة ، قيل لهم . اثباتكم إرادة لا في محل ، نفي للحل والنية

(١) ح ٤ م نفس - إيقاع
(٢) ح ٣ عارته ثم ول ساع
(٣) ح ٤ م نفس - إيقاع
(٤) ح ٤ م نفس - إيقاع
(٥) ح ٤ م نفس - إيقاع
(٦) ح ٤ م نفس - إيقاع
(٧) ح ٤ م نفس - إيقاع

والصفة التي أشرتم إليها ، فإذا ساع نفق أصل المحل ، لم يمد نفق شرط المحل .

فصل

[ذهب جهنم إلى إثبات علوم حادثة]

ذهب جهنم^(١) إلى إثبات علوم حادثة للرب ، تعالى عن قول المبطلين .
ورغم أن المعلومات إذا تجددت أحدث الباري سبحانه وتعالى علومها
متجددة ، بها يعلم المعلومات الحادثة ، ثم العلوم تتعاقب حسب تعاقب
المعلومات في وقوعها متقدمة عليها .

ولدى ذكره^(٢) حروح عن اندلس وعامة^(٣) لإجماع المساميين ،
وحراب عن قضية المقول^(٤) وسبيل الرد عليه في مدارك العقل يداني
سبيل الرد على الصريين ، في اعتقادهم الإرادات الحادثة الثابتة على
زعمهم لله تعالى^(٥) في غير محال

فقول لهم إن افتقرت الإرادات^(٦) إلى علوم متعلقة^(٧) بها ، فلتفتقر
العلوم الحادثة إلى علوم أخر متعلقة بها ، بأنها مشاكهة لمعلومات في كونها
أعمالا حوادث ، وذلك إن التزمه تجر إلى إثبات علوم لا نهاية لها ، وهي

(١) هو جهنم بن صفوان ربيع القرقة الجلبية . وقد ذهب إلى الجبر وخلق القرآن ونفى
علم الله عما بعد من الأمور حتى يكون وعده مفعلا . وكذلك رآه ابن أبيه وسار على ما
جنى سائر الأشباه . وقد نقل حواه دعيه عام ١٢٨ وبن عام ١٣٢

(٢) ر . دكره ؛ وما أنساه عن ح . - (٣) ح ١ م : ومباركة

(٤) ح : العقل (٥) ح عبارته : الثالثة لله تعالى على زعمهم

(٦) ح ١ م : إن افتقرت الحوادث (٧) م : تتعلق

متعاقبة حادثة ، ومقاده تسريع حوادث لا أول لها . وإن لم يلزم^(١) ذلك ، لزمه^(٢) من استغناء العلوم عن علوم مع حدوثها ، استغناء جملة الحوادث عن تعلق العلوم بها .

ثم العلوم الحادثة عند جههم لا تخلو^(٣) : إما أن تكون ثابتة في غير محل ، أو قائمة بأجسام ، أو قائمة بذات الباري تعالى . فإن زعم أنها ثابتة في غير محل ، رُدَّ عليه بما رد على مثبتى الإرادات الحادثة في غير محل وإن زعم أنها تقوم بذات الرب ، كان الرد عليه كالرد على الكرامية الصائرين إلى أن الحوادث تقوم بذات الرب سبحانه وتعالى عن قولهم وإن زعم أنها تقوم بأجسام ، لزم أن يجوز قيام علم بحسم والمتصف بحكمه حسم آخر ، طردا لما يجوز من قيام العلم بحسم مع رجوع حكمه إلى الله تعالى فإذا^(٤) بطلت الأقسام ، ولا مريد عليها ، أذن بطلانها بفساد المذهب المنقسم إليها .

فإن قيل : الباري سبحانه كان عالما في أوله بأن العالم سيقع ، فلما وقع فيما لا يزال كان ذلك معلوما متجددا ، ويتصف الباري تعالى عند وقوع العالم بكونه عالما بوقوعه ؛ وإذا تجدد له حكم واتصاف اقتضى ذلك تحدد موجب للحكم ومقتضى له ، وذلك يقضى بالعلوم المتجددة .

(١) ل يلزم والثبت عن ح م (٢) ل م : لزم : والثبت عن ح

(٤) م : وإذا

(٣) م عس لا تخلو

فقال لا يتجدد للباري سبحانه وتعالى حكم لم يكن ، ولا تناقب عليه الأحوال ، إذ يلزم من تناقبها ما يلزم من تناقب الحوادث على الخواهر ؛ بل الباري تعالى متصف بعلم واحد ، متعلق بما لم يزل ، ولا يزال ، وهو يوجب له حكم الإحاطة بالمعلومات على تفصيلها ، ولا يتعدد علمه بتعدد المعلومات ^(١) ، وإن كانت العلوم الحادثة تتعدد بتعدد المعلومات .

ثم كما لا تتعدد إذا تعددت المعلومات ، فكذلك لا يتجدد إذا تحدثت

والذي يوضح الحق في ذلك . أن من اعتقد بقاء العلم الحادث ، ثم صور علما متعلقاً بأن سيقدم ربه عدا ، وقرر استمرار العلم بتوقع قدومه إلى قدومه ، فإذا قدم لم ينتقل إلى علم متجدد بوفوع قدومه ، إذ قد سبق له العلم بقدومه في الوقت المعين .

وآية ذلك أنا لو قدرنا اعتقاد دوام العلم كما صورناه ، ولم نقرض عند وقوع القدوم علماً آخر سوى ما قدما دوامه ، قلنا لا يتعلق العلم السابق بالوقوع ، اللهم كونه حاصلاً بالوقوع في وقته أو عاقلاً عنه مع تقدير دوام العلم بالقدوم الرقوب في الوقت المعين ، وذلك باطل على الضرورة .

وليس من مستحداً نصير إلى نقاء العلوم الحادثة ، ولكي
الأدلة لتفنية نبي على الحقائق مرة ، وعلى تقدير اعتقادات أخرى ،
فإذا لم يزم شاهداً تحدد علوم عند تجدد المعلومات في حق من سبق له
العلم بوقوعها في الاستقبال ، فلأن لا يزم ذلك في حق الباري تعالى
أولى قافهم .

فصل

[الله متكلم آمر ناه]

الباري سبحانه وتعالى متكلم ، آمر ، ناه ، مخبر ، واعد ، متواعد
وقد قدما^(١) في حلال إثبات أحكام الصفات المنوية ، الطريق إلى
إثبات العلم بكون الرب تعالى متكلم عند إسنادنا نبي النقائص إلى
السمع ، وتوجيهنا على أنفسنا السؤال عما يثبت للسمع .
فإذا وضع كون الباري تعالى متكلماً ، فقد آن أن نتكلم في صفة
كلامه .

فاعلموا وقيم البدع ، أن من مذهب أهل الحق : أن الباري
سبحانه وتعالى متكلم بكلام أزلي ، لا مفتوح لوجوده .
وأطبق المتزمون إلى الإسلام على إثبات الكلام ، ولم يصرمائر

(١) م عبارته : وقفنا الكلام ... الخ

وأعني معظم المعبراه لفظ المخلوق على كلام الله تعالى ، ودهست
 لكراميه إلى أن كلام الله قديم ^(١) ، والقول حادث غير محدث ،
 والقرآن قول الله ^(٢) ، وليس بكلام الله ، وكلام الله عديم القدرة على
 الكلام ^(٣) ، وقوله حادث قائم بذاته ، تعالى ^(٤) عن قول المبطلين ؛
 وهو غير قائل بالقول القائم به ، بل قائل بالقائية ، وكل مستح وحوده
 قائم بالذات ، فهو حادث بالقدرة غير محدث ، وكل مستح مبين
 للذات ، فهو محدث بقوله « كى » ، لا بالقدرة ، في هديان طويل ،
 لا يسع هذا المقتد استقصاؤه

وعرضا من إيضاح الحق والرد على منكريه لا يبين إلا بعد
 عقد رسول في ماهيه الكلام وحقينه شامداً ، حتى إذا وسحت
 الأعراس منها العطفا بسدها إلى مقصداً وعد الترمما التمسك
 بالقواطع في هذا المقتد على صفر حجه ، وآثرنا إحراجه على خلاف
 ما صادفنا من معتقدات الآثمة ، وهذا الشرط يلزمنا طرقاً من البسط
 في مسألة الكلام ، وهما نحن خاضعون فيه .

(١) م عارته إلى أن الكلام قديم (٢) م عسى : الله

(٣) ح ٦ م : على الكلام (٤) ح عارته : تعالى الله الخ

فصل

[في حقيقة الكلام وحدته ومعناه]

إعلم ، أرشدك الله تعالى ، أن المستزلة ومخالفي أهل الحق قد
 تخطوا في حقيقة^(١) الكلام
 وما نحن بؤى إلى محمل من الماظم ، ثم تنقبا^(٢)
 . لقص .

وبما ذكره فداؤهم أن الكلام حروف مستظمة ، وأصوات
 متقطعة ، داله على أعراض صحيحة ، وهذا باطل ، إذ الحد ما يحوى
 عدد محدود ، والحرف واحد قد يكون كلاماً مفيداً ، فإنك إذا
 ضرب من « وقى » و « وشى » قلت « قى » و « شى » ، وهذا^(٣) كلام
 وليس بحروف وأصوات

فإن قيل الحرف الواحد لا يطق به ، بل إن جرّد الأمر من
 هذه الأدوات^(٤) وصل بهاء الاستراحة ، فقيل « هه » و « شه » ، ثم
 ستقل الحرف الواحد بنفسه^(٥) . وهذا لا يحويه^(٦) عما أوردناه .

(١) ج . . في حد

(٢) م . بهذا

(٣) م . هذا

(٤) م . لا

(٥) م . لا

(٦) م . لا

فإن "ق" في درج الكلام، ووصله كلام، وهو حرف واحد،
وإنما عرصة، ضاح ذلك.

ثم لا معنى للتقييد بالإفادة، فإن من لفظ بكلمات لا تفيد، يقال:
تكلم ولا يجد، فلا معنى للتقييد بالإفادة.

ثم نقول: الحروف أعمس الأصوات، فلا معنى لتكررها^(١)،
والحدود يتوقى منها التكرير الذي لا يجد.

مبدأ قالوا: الكلام أصوات منتظمة، وحروف منتظمة^(٢).
مسدرة الكلام أصوات وأصواب، وإذا جدم، حروف، قيل
هم الأصوات المنتظمة لا تسيد لأسمها، ما لم يصطلح على تعيها أدلة،
فإن أرسيم ذلك واستقيم به لرمي على مساقه تسميه "حرف" على
أوتار مصطلح عليها كلاماً، وهذا القدر كاف في تتبع جدم.

فإن قال قائل: ما حد الكلام عدكم، قلنا: من أقتنا من يمنع
من "تحديد الكلام"، وبينه بالتفصيل كما سنوضحه عند ذكرنا ماهية
الكلام.

(١) ح، ل، م، ق، و، ش، هـ، والثبت عن م

(٢) ح م: التكريرها (٣) م: نفس، منتظمة

(٤) م: نفس

وجملة المعلومات لا تضيقها الحدود : بل فيها ما يحد ، ومنها
 ما لا يحد ؛ كما أن فيها ، يعلل ، ومنها ما لا يعلل
 وقال شيخنا رحمه الله : الكلام ما أوجب لمحله كونه متكاملاً ،
 وهذا فيه نظر عندنا

والأولى ، أن نقول : الكلام هو القول القائم بالنفس . وإن
 رُما تحصيلاً^(١) ، فهو القول القائم بالنفس ، الذي تدل عليه العبارات
 وما يعطى عليه من الإشارات

فصل

| أنكرت المنزلة الكلام النفس |

قد أنكرت المنزلة الكلام القائم بالنفس ، وذهبوا
 أن الكلام : هو الأصوات المتقطعة ، والحروف المتظمة ،
 ونصروا كلاماً قائماً بالنفس سوى العبارات الآتية إلى الحروف
 والأصوات

ورعنا يثبت أن الحياتي كلام النفس ، ويسميه الحواطر ، ورعنا
 أن تلك الحواطر يسميها ويدركها بحاسة السمع وذهب الحياتي إلى أن

(١) عبارته وإن رما بيان مفلاهم وإن رما مثلاً

(٢) نفس قد

الأصوات المتقطعة على محارج الحروف ليست بكلام^(١)، وإنما الكلام
حروف مقارنة لأصوات . وهي ينسب بأصوات ولكها تسع
إذا سمعت الأصوات

وذهب أهل الحق إلى إثبات الكلام القائم بالنفس ، وهو الفكر
الذي يدور في الخلد^(٢)، وتدل عليه العبارات تارة وما يصطلح عليه من
الإشارات ونحوها أخرى .

والدلائل على إثبات الكلام القائم بالنفس^(٣) أن العاقل إذا أمر
عبده بأمر ، وحده في نفسه اقتضاء الطاعة منه وجدانا ضروريا
ثم إنه يدل على ما ينفذه بعض اللغات وحروب من الإشارات
أو برنوي نسي^(٤)

فإن رعموا أن ما ذكرنا من الأمر بما هو إرادة الأمر امتثال
المأمور لأمره ، فذلك باطل ، فإن الأمر قد يأمر بما لا يريد أن يتمثل
المحاسب فيه أمره ، وإن كان يحده في هواه النفس الاقتضاء منه الذي
هو مدلول العارة . وسندل من بعد على أن الأمر الموجب لا يجب
كونه مريدا للفعل المأمور به

(١) م . نسب كلاما (٢) حر . بعد ما . الثاني . النفس . وحر .

(٣) م عارته . والتدل على إثباته . حر .
١٠٠ . ك . كسر الكوا . وكسر . ١٠٠ . ك .

فإن 'قلوا' الذي نخدمه في هذه الإرادة محض 'مما' صادر منه
أمر على حبه تدب أو إيجاب ، وهذا باطل من أوجه . أحده 'أن
اللفظة تنصرف مع استمرار وحدان الاقتضاء في النفس ، والمحصى لا يراد
بل يتلف عليه ، وعلى اضطرار نعلم أن ما يجده صد اقتضاء ، باطلاً ليس
تلفنا على مقصود ، ومما يوضح ذلك أن اللفظة ترجمة عما في الضمير وهذا
مما تقصى به^(١) القول ، وليست اللفظة ترجمة عن إرادة جملها على
صفة ، بل هي ترجمة اقتضاء وإيجاب ، ولا يبعد ذلك محصل

من قبل . الاقتضاء صروب من الاعتماد ، كما لا يخفى ، لأن
أن يكف عن ط أو عما أو جهلاً ، في غير ذلك من صروب الاعتقادات ،
وأي من^(٢) هذه الأقضاء جمع ما ليس عليه ولا محض ولا حيل^(٣)
ولا حد ولا تحجب^(٤) والذي يحقق ذلك ، فهو ، من جعل له
إرادته اعتقاده ، يلزمهم القول به في النظر ، فأقول قائل : 'اضطر إرادة علم
بالمصور فيه أو هو من صروب الاعتقادات ، فلا يفصلون عن ذلك
بما يوضح كون النظر زائداً على الإرادات والاعتقادات إلا وسببهم
يطرد لنا في إثبات غيرتنا .

- (١) - م . و .
(٢) - م . بها
(٣) - م .
(٤) - م .
(٥) - م .
(٦) - م .
(٧) - م .

ومن الدليل على إثبات كلام النفس أن قول القائل « فعل »
قد يتضمن استحبابا وقد يتضمن إيجابا ، وقد يقتضى إباحة ، وقد يرد
« ورد النهى » . فإذا دل على إيجاب يستحيل أن يكون هو الإيجاب
نفسه ، فإن صورة اللفظ في إرادة الإيجاب كصورة اللفظ في إرادة
الاستحباب ، إذ هو أصوات متقطعة صريرا من التقطع^(١) ، والأصوات
لا تختلف في انقسام جهات الاحتمالات على قطع فيلزم المصير إلى أن
الإيجاب معنى في النفس . ثم تنور عليه الدلالات بالعبارات وغيرها
من الأمارات

فإن قيل ما أُرتموا في مراكم بمكس عليكم في كون النقط
دليلا على ما في النفس ، فإن الدليل على الإيجاب يحجب أن يصير من
أساليب على الاستحباب ، قلنا : ليس يرجع تغيير الدليلين إلى نفس
الأصوات ، ولكن إذا افترقت « فرائن بالالفاظ وشهدت الأحوال » .
اضطر المحاطب إلى درك مقصود الالفاظ وما ذكرناه من فرائن
الأحوال ليست من الكلام عند المخالفين . فهذا القدر معن في
مدارك العقل .

وبعد رددنا إلى إطلاق أهل اللسان ، سرفها قطعا أن العرب تغلق

كلام النفس والقول الدائر في الخلد ، وتقول كان في عسى كلام ،
و ورت في عسى قولاً ، ويشتهر ذلك يفتى عن الاستشهاد عليه ستر
لما تر أو شعر لشاعر ، وقد قال الأخطل (١) .

إن الكلام أي الموراد وإنما جعل اللسان على الموراد دليلاً

فإن قال المخالف الألفاظ المعيدة بسميها العقلاء كلاماً على
الإصلاق ، ويقولون سمي (٢) كلاماً ومرامهم ما أذكوه من الصرات
فله (٣) الطريقة المرصية عندما أن العبارات تسمى كلاماً على الحقيقة ،
وكلام قائم بالنفس كلاماً ، وفي الجمع بينهما ما دراً تشييب
المخالفين

ومن أصحابنا من قال الكلام الحقيقي هو القائم بالنفس ، والمرداد
نسمى كلاماً محورياً كما يسمى علوماً محورياً ، إذ قد قول لقائل سمعت
علماً وأدركت علوماً (٤) ، وإنما يريد إدراك العبارات الدالة على العلوم ،
ورب مجاز يشتهر اشتها الحقائق

(١) شاعر معروف من نحو شعير ، في الروقة الأولى وكان محمداً بالخدمة عند الملك
ابن مروان ومات سنة ٩٠ هـ في خلافة ولید
(٢) ل ، م ، سمعت ، وما أنشأه عن ج
(٣) ل عار ، ومرامهم ما أذكوه من عبارات تسمى كلاماً وفي الجمع بينهما ... الخ ؛
وما أنشأه عن ج ، (٤) علماً

فصل

[المتكلم من قام به الكلام]

المتكلم عند أهل الحق من قام به الكلام . والكلام عند مثبتى الأحوال منهم ^(١) "يوجب لمحله حالا وهي كونه متكلما ، وينزل الكلام فى ذلك منزلة العاوم والقدر ونحوها" ^(٢) من الصفات الموجبة لمحالها الأحكام .

وذهبت المعتزلة ، وكل قائل بأن كلام الله تعالى حادث ، إلى أن كون المتكلم متكلما من صفات الأفعال ، والمتكلم عديم من فعل الكلام . ثم ليس للماعل من ^(٣) فعله حكم يرجع إلى ذاته ، إذ المعنى يكون الفاعل فاعلا عديم وقوع الفعل منه ، وعلى موجب ذلك لم يشترحوا قيام الكلام بالتكلم . كما لا يجب قيام الفعل بالفاعل ، وهو ^(٤) من أم ما يعنى به فى ^(٥) هذا الفصل .

فقول لو كان المتكلم من فعل الكلام ، لكان لا يعلم المتكلم متكلما من يعلمه فاعلا للكلام ، وليس الأمر كذلك . فإن من سمع كلاما صادرا من متكلم استيقن كونه متكلما ، من غير أن يخطر بباله كونه فاعلا . كلامه أو مضطرا إليه ، وإذا اعتقد كونه متكلما مع

(١) ح ما يجب (٢) م وعبرها

(٣) ح فى (٤) م نفس وهو (٥) م نفس و

الإصرار من هذه الجهات^(١)، تقرر بذلك أن كون المتكلم متكلما
ليس معناه كونه فعلا للكلام والذي يوضح ذلك أما بعد أن
لا فاعل على الحقيقة إلا الله تعالى، ونصمم على هذا الاعتقاد، ولا يرعنا
عن العلم الضروري بكون المتكلم متكلما .

ومما يقوى التمسك به أن تقول : الكلام عندكم أصوات
متقطعة وحروف^(٢) منتظمة صريا من الانتظام ، فإذا قال القائل^(٣) ما
قد فت اليوم إلى زيد ، فهذا الصادر منه كلامه وهو المتكلم به
هو^(٤) "خلق الله تعالى هذه الأصوات على انتظامها في المد ضرورة"^(٥)
ولا يحلو المخالف ، وقد مرصا الكلام في ذلك : إما أن يقصى بكون
محل الكلام متكلما ، وإما أن لا يقصى به . فإن زعم أن المحل هو
المتكلم فقد تقضى المصير إلى أن المتكلم من فعل الكلام ، فإن
الكلام من فعل الله في الصورة المروضة ، وإن^(٦) "زعم أن محل الكلام
أو الجملة التي محل الكلام منها ليست بمتكلمة ، فقد عاند وجحد
ما يبدأ البداية ، فانا نسمع من قام به الكلام يقول : قد فت اليوم
إلى زيد ، كما نسمعه يقول ذلك ، إذ هو مختار .

(١) ح ١ م : الجهات .
(٢) م عارته : فإن قال قائل . إلخ
(٣) م ع : ضرورة ؟ م ضروريا
(٤) م ع : فإن ؟ وما أتجه به ح ١ م
(٥) م : ع : وهو

ولو بيانا غرضا من هذا الفصل على أصلا في استنداد^(١) الرب سبحانه بالخلق ، واستحالة كون غيره موحدا ، فينضح على هذا الأصل بطلان المصير إلى أن الباري تعالى إنما كان متكلماً من حيث كان فاعلاً للكلام ، إذ هو فاعل كلام^(٢) المحدثين وليس متكلماً به .

ويتضح الإلزام على البخارية . فإهم يوافقون أهل الحق في أن الرب تعالى خالق أعمال العباد ، فلا يستمر لهم ، وهذا معتقد ، القول بأن المتكلم من فعل الكلام^(٣) . ثم لكلام على مذهب المخالفين أصوات ، فإثبات كان المتكلم من فعل الكلام ، وليكن الصوت من فعل الصوت . ويلزم من سياق ذلك كون الباري تعالى عن قول الزائعين . معصوماً من حيث كان فاعلاً للصوت

وإذا نزل بهذه التواضع مذهب من يقول المتكلم من فعل الكلام فلا بد من اختصاص الكلام بالمتكلم على وجه من الوجوه . فإذا انتقض وجه الفعل^(٤) فلا يبقى على السبر والتقسيم ، بعد بطلان ما ذكرناه إلا ما ارتصيناه من أن المتكلم من قام به الكلام . ثم ثبوت هذا الأصل يفضي إلى أن الكلام يوجب حكماً لمحلّه وهو كونه متكلماً ، فإن كل صفة قامت بمحل أوحت له حكماً

(١) ج فاعل الكلام

(٢) م لا يبي .

(٣) ح م في استنداد

(٤) م متكلم . وما أنشأه عن ج .

فهذه مقدمات كافية^(١) لمرصنا في الرد على المخالفين . ثم نوجه
عليهم ضلالت قبل الخوض في مقصود المسألة ، ونقول . الكلام في
تفاصيل « الكلام » فرع لثبوت كون الباري تعالى متكلماً ، فبم
يسكرون على من يرغم أنه ليس متكلم أصلاً ؟ .

وإن رغبوا أن المتكلم . من فعل الكلام . والباري سبحانه
وتعالى مقتدر على خلق الكلام وإبداعه .

فما قد أبطلنا عليكم ذعابكم إلى أن المتكلم من فعل الكلام
بالطرق المتقدمة ، ثم ماذا كرتعوه إكتفاء منكم بأن الكلام مقدور
للباري ، فلم رغبتم أن مقدوره قد وقع ، وليس كل ما يقضي العقل
بكونه مقدرأ للباري تعالى يجب كونه واقعاً ، إذ ذلك يؤدي إلى وقوع
مالا ينهائي من الحوادث من حيث كانت المقدورات غير متناهية ؟

فإن قالوا : إنما عرفنا وقوع الكلام ، واتصافه تعالى بكونه متكلماً ،
بالمعجزات^(٢) ، والآيات الخارقة للمعادات ، الدالة على صدق مدعى
النبوءات ؛ ثم الأنبياء أخبروا عن كلام الله تعالى ووقوعه ، وهم : المصدقون^(٣)

(٢) م نفس : بالمعجزات

(١) م نفس : كافية .

(٣) ح ، م عبارة : للمصدقون الذين .

والمؤيدون^(١) بالآيات المحققة، والبراهين المصدقة: وعضدوا كلامهم هذا بأن قالوا: قد أمنتكم العلم في التخص إلى الجمع، ثم نيتهم إثبات كلام الله تعالى على المعجزات، فم تكبرون على من يثبت ما كنكم في ذلك! قلنا: حصومنا من المعجزة، ومن اتحا بحوم، مصدودون أولاً عن إثبات المعجزات، والتوصل إلى العلم بوجوهها، الذاهب على صدق المتحدين بها^(٢)، على ما سذكر ذلك، إن شاء الله تعالى في المعجزات

ثم نقول لا يستمر^(٣) لكم ما استمر كن - فإدراكه عند شؤنه إثبات ما رُمي به من تصديق^(٤) الملك، وتصديقه بنفسه في موعد معلوم، وقد احتف به المختصون بخدمته، من حاشيته، ثم ادعى من حمله الخاصين مدَّع أنه رسول الله في من شهد وعاب، وذلك بمرأى من الملك ومنع، واستشهد في هذه الحالة على إثبات الرسالة، بأمر يصدر من الملك، خارق للمألوف من عادته، فأجابه الملك إلى ما هو ووافق دعواه، فبدل ذلك على تصديق الملك بإياه بقوله في نفسه، وعمل الظاهر مترحم عنه، نازل منزلة العبارات المصطلح عليها في إقحام المأني.

(١) ح، م عارنها: المصدقون المؤيدون

(٢) ل عارته إلى العلم بوجوهها اذلة على صدق المتحدين به؛ وما أنساه عن ح، م،

(٣) م - لا يقيم. (٤) م عارته تصديق من تصدى للملك وتصدر له

[هذه] ^(١) سبيلها ، ولا يستتب ذلك للمعترلة ، فإن المعنى يكون
 البارى تعالى متكاملاً عدم ، أنه فاعل الكلام ^(٢) وليس في ظهور
 الاليت ما يدل على أن البارى ^(٣) تعالى خلق أصواتاً متقطعة في بعض
 الأقسام ، وهى الكلام ، وإما ترتبط المعجرات بتصديق مطهرها ،
 إذ كان التصديق صفته ، وكان المصدق متصفاً به على التحقيق ،
 وليس ترجع من الفعل صفة حقيقية ^(٤) إلى الفاعل ، فلا تكون المعجرات
 دالة على ثبوت الكلام

و قد يوضح من ذلك ، أن ما يراه من أن المصدقات لا يكون
 صدقاً لفعله التصديق ، إذ التصديق من أقسام الكلام

و قد ذكرنا عموماً بطلان مذهب من يقول المتكلم من فعل
 الكلام ، وذلك يحتوى على التصديق ، فإنه من الكلام

فإذا بطل كون البارى تعالى مصدقاً للرسل ^(٥) بقول على مذاهب
 المعترلة ، ووجه دلالة المعجزة على صدق الأنبياء ونزولها منزلة التصديق
 بالقول فبعد ذلك يضح بطلان وجه ^(٦) دلالة المعجرات على صدق عقائدهم

(١) ل . ج . هـ . ج . هـ

(٢) ج . هـ . ج . هـ

(٣) ج . هـ . ج . هـ

(٤) ج . هـ . ج . هـ

(٥) ج . هـ . ج . هـ

(٦) ج . هـ . ج . هـ

(٣) ج . هـ . ج . هـ

(٥) ل . ج . هـ . ج . هـ

(٧) ج . هـ . ج . هـ

(٥) ل . ج . هـ . ج . هـ

(٧) ج . هـ . ج . هـ

(٧) ج . هـ . ج . هـ

ومنه من هو عديم ، وفي بطلان المعجزات إنحصام السبل المفضية
إلى إتيان القول ، وكذلك يفعل الله بكل جاحد مرتاب .
فهذه عناية عليهم من الموص في مقصود المسألة

ومما يطأون به ^(١) أن يقول : هم تشكرون على من يرعم أنه
تعالى منكم اسمه ، كما أنه عديم حتى ^(٢) عالم ، قادر لنفسه ، ويلزمون
ذلك في كونه تعالى رداً لـ "إن قالوا" يتمتع كونه تعالى مريداً ،
مذكراً لـ "إن قالوا" من حيث أن الصفة الثالثة للـ "إن" يجب أن يتم تعلقها
إرادات متعلقة بإسائر الصفات ، ولذلك يجب كونه عالمياً بكل
المعومات ، إذ ^(٣) كل عالم لـ "إن" وهذا الذي ذكره دعوى عريّة .
والعظام أن يقول : إن الرب تعالى يريد لـ "إن" بعض الإرادات دون
بعض ، وهذا مخالف للاختصاص للإرادة الخاتمة بتعلقها .

ولو قال قائل : لم اختصت الإرادة بتعلقها ، وهلا تعددت إلى
ما عداه ؟ من جواب المحقق أن كل متعلق بتعلق مختص به ، لا يمل
اختصاصه ، وإما اختصاص لـ "إن" متعلق لنفسه ، وليس يسلم لهم أن
للـ "إن" على كون الإله عالمياً بكل معلوم ، كونه عالمياً لنفسه ، وإنما الدال
عليه وجه آخر .

(٢) ح قس : حرة

(١) م : ومما يطأون به

(٣) ح : - لما كان

ولا يحصى من هذه الطنمة على أنهم قصوا ما أسسوا. حيث
قالوا: الباري تعالى قادر لنفسه، ثم رعموا أن كونه قادراً لا يتمق
لجميع المقدورات، فإن مقدورات العباد ليست مقدوره للباري عندهم،
تعالى الله عن قولهم: فهذه صفة نفسية على رعمهم حصصوها

فإن قالوا: الكلام حروف منتظمة، وأصوات منقطعة، فلا
وجه شوت التكلم، صادر أع الفس، وهذا الذي ذكروه تعويل
مهم على ما قرر المراء من إبطاله^(١)، إذ قد أثبتنا كلاماً قائماً ما نفس،
ليس من قبيل الحروف والأصوات والألحان والسمات، فهذا القدر
مقعدنا من تقديم هذه الطنمات

واعلموا بعدها أن الكلام مع المنزلة، وسائر المحالين في هذه
المسألة، يتعلق بالنفي والإثبات، فإن ما أثبتوه وعذروه كلاماً، فهو في
حسه ثابت، وقولهم: إنه كلام الله تعالى، يرد إلى تحصيل آل الكلام
إلى اللغات والتسميات، فإن معنى قولهم: وهذه العبارات كلام الله،
أنها خلقه، ونحن لا ننكر أنها^(٢) خلق الله، ولكن نتع^(٣) من تسمية

(١) م عبارة: على ما قرر المراء عنه من إبطاله . . .

(٢) م عبارة: لا ننكر كونها خلقاً له .

(٣) ح: نتع

خالق الكلام متكلاً به ؛ فقد أطفنا على المعنى ، وتارعا بعد الإتيان
في نسبه

و كلام الذي يقضى أهل الحق مقدمه . هو كلام القسام
بالنسب . والمحتاجين سكروا أصله ولا يشتوبه . فتارعا بعد إثباته
في حديثه أو مقدمه " فإذا تعرضا للحجاج ، كان مقدمه إثبات موجود
هو الأصل ، فيقول قد ثبت كون الناري سلباً متكلاً بكلام ، والمقول
يقضى باختصاص كلامه وجه من الوجوه . ولا حاجة لتكليف " ^(١)
إثبات ذلك بالدليل

ثم لا يجوز الإحصاء المتفق عليه مدعياً ، انقصى به عقلاً إما
أن يكون من حيث كان فعلاً للناري . وبما أن كون من حيث
يختص بصفة أخرى من صفاته النفسية " ^(٢) المعنوية وقد بطل " ^(٣)
المصير إلى أن الإحصاء وفروع كلامه الله تعالى " ^(٤) : فإذا قد
أوضحنا ذلك فدمه وجه الرد على القائلين بأن التكلم من فعل الكلام ؛

(١) م في حديثه وقدمه

(٢) م : ولا حاجة تكلف ع (٣) م إعطاء المعنى

(٤) م : ويطلب (بدون قد)

(٥) ح عبارته : وفروع الكلام من الكلام فإنا الخ

ويطلب غير ذلك اختصاص يكون الكلام متعلقاً بعلم الله وإرادته
أو سمعه . أو غيره . . . هذه أوجوه تحقق (١) في كلام العباد ، مع
اختصاصهم . لا صاف .

ولا نسيم (٢) أن يكون هذا الكلام مختص على وجه بصفة
معية للسرى تعالى ، غير ذلك جهل ، لا ادعاء الاختصاص ، ونحن في
محاولة إيضاحه على الفصل (٣) ، فنقول القائل . الكلام مختص به ، وبصفة
من صفاته على الأجل ، من غير تعرض ، لتبيين وجه (١)
الاختصاص . لا يتحمل

فإذا نظر صرف الاختصاص إلى الجهات المذكورة ، لم يبق مدها
لا لقطع أن كلام الماري سبحانه وحالي يختص به اختصاص القيام ،
وإذا تقرر ذلك ترتبت (٣) عليه استحالة كونه حادثاً بقاءه لدليل على
استحالة موله للأحوادث ، ولا يبقى بعد بطلان هذه الأقسام إلا مذهب
أهل الحق في وصف الباري تعالى بكونه متكاملاً بكلام قدس ربي
وفي صرف الحاج العقلية متسع ، وبما ذكرناه من

(١) . . . يطلب
(٢) . . . على الفصل ، وانظر ج . م (٤) . . . من وجه
(٣) . . . يرتب

فصل

[شبه المخامين]

ثم عولوا عليه أن قالوا : بدأ أسم كلاماً أزياً ، ثم يحل بعد ذلك
من أمرين : إما أن تنصوا بكون الكلام الأزلي أمراً ، نهياً ، إخباراً ؛
وإما ألا تنصوا بذلك

فإن رعنتم أنه كان في الأول أمراً ، نهياً ، إخباراً ^(١) ، فقد أحلتم .
فإن من حكم الأمر والنهي ^(٢) ، أن يصادف مأموراً ومنهياً ، ولم يكن
في الأول مخاطب متعرض ، لأن بحثنا على أمر ، وبرحر عن آخر ،
وليس يعقل أمر لا مأمور له ، ويستحيل كون المستحيل مأموراً .

وإن رعنتم أن الكلام في الأول لم يكن موصوفاً ، حكاه أوصاف ^(٣)
الكلام ، فقد ذهبت إلى ما لا مقام . والكلام على اندهب . إذا
وهبوا ^(٤) ، فرع لكونه معقولاً قلنا قد ذهب عند الله عن سعيد بن
كُلاب ^(٥) رحمه الله ^(٦) من أصحابنا إلى أن الكلام الأزلي لا يتصف
بكونه أمراً ، نهياً ، إخباراً ، إلا بعد وجود المخامين واستماعهم
شرائط ^(٧) المأمورين المهيين .

١ - ج ١ - ١٠

٢ - ج ١ - ١٠

٣ - ج ١ - ١٠

٤ - ج ١ - ١٠

٥ - ج ١ - ١٠

(١) ج ١ - ١٠ قضا أن كلام

(٢) ج ١ - ١٠ رد ومبولا

(٣) هو ابن سعيد وابن محمد كانا من صفات الخاصة (٤) ابن كلاب أحد أئمة الكوفة

(٥) م : لشرط

(٦) من أهل السنة وهو جد عام ٢٤ = قليل .

وما ذكره أبعد . فإنما يجوز كون المعلوم مأموراً على تقدير الوجود ، وإذا وجد تحقق كونه مأموراً ، وتنتج تقدير معدومه علم الناري تعالى أنه لا يوجد مأموراً ويسحيل وجوده مأموراً ، ف كان كذلك م يتعلق به أمر التكليف . والمتمثلة فصولاً المعلوم مأمور به . وهو يخرج عن الوجود عن كونه مأموراً به . وهذا تحييص منهم لتعلق العلم^(١) بالعدم

ثم قول قد اتفق المسلمون قاعده على أنها في وقتنا مأمورون بأمر الله . ومذهب جماهير المتمثلة أنه ليس للرب تعالى في وقتنا كلام ، وأما ما وجد من كلامه . قد "عده" فإذا^(٢) لم يسمعوا كوننا مأمورين ، ولا أمر . لم يبق لهم مضطرب فيما ذكره

ثم الرب سبحانه في أمره كان قادراً ، ومن حكم كون القادر قادراً أن يكون به مقدور ، والمقدور هو الخائر لممكن . ويتبع "العمل في الأول" . يسحيل متناقص فإذا لم يبعد كونه قادراً زلاً ، مع اختصاص وفوع المقدور بما لا يزال ، لم يبعد أن يتصف بكلام هو اقتضاء بمن سيكون

ومما يستروحوون إليه أن قالوا قد أجمع المسلمون قبل ظهور هذا الخلاف على أن القرآن كلام الله سبحانه ، واتفقوا على أنه سور وآيات

(٢) م عده في وقتنا حد

(٤) م وإذا

(١) ج ، م : الأمر

(٣) م حص : حد

وحروف متصلة وكلمات . وهي مسموعة على التحقيق ولها مفتوح
 ومختتم وهي معجزة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآية على صدقه ،
 والمعجزة لا تكون إلا فعلاً حارقاً للمادة ، وأما على حسب تحدى النبي
 صلى الله عليه وسلم ويستحيل أن يكون القديم معجزاً ، إذ لا اختصاص
 لفسفة الأريية ببعض المتحدّين دور مص^(١) ، ولو جاز تقدير كلام
 قديم^(٢) قائم بالنفس أرى^(٣) معجزاً ، خار تقدير العلم القديم عند
 مشيئة معجزاً

وهذا الذي ذكروه محيلاً لا نحصيل لها فأما تشبه
 قرآن في إجماع المسمين سور وآيات ، ولها أوائل وفواصل ومجامع
 وقاصع : فقول لهم أولاً ، مذهب جماهيركم أنه كلام الله تعالى بد
 حتمه كان^(٤) أصواً ، ثم صرمت وانقص ، وسوا المحفوظ المكتوب
 ليس بكلام الله ، وهذا مذهب كل من يصدق من متأخريهم
 والمصير إلى نقي كلام الله تعالى ، أشع وأشع من الممارسة في صدق
 الكلام .

ولما استشر الجبائي ذلك ، وأيقن^(٥) أنه يرم^(٦) لو قال بهذا
 المذهب حرق إجماع الأمة ، أئدع مذهباً حرق به حجاب الهيبة وركب

(١) م مص . قديم

(١) م نص دور مص

(٢) م نص دور مص . قديم

(٢) م نص دور مص . قديم

(٣) م نص دور مص . قديم

(٣) م نص دور مص . قديم

حجه الضرورات ، وقال كلام الله تعالى يوحد مع قراءة^(١) كل قارى .
ثم إن كلام هذه حروف تقارن الأصوات المتقطعة على مخارج الحروف ،
ولست هي أصواتاً ، وزعم أنها توجد عند الكتابة ؛ وإذا انسقت
الحروف^(٢) المصنوعة ، والرسوم المرقومة ، وحدثت حروف قائمة
بمصحف ليست الأشكال لادية والأسطر الظاهرة ثم زعم أن الحروف
تسمع عند القراءة وإن لم تكن أصواتاً ، ولا ترى عند ثبوت الأسطر .
وقال أيضاً ، من قرأ كلام الله تعالى ثبت^(٣) مع لحيته^(٤)
حروف هي رءاته ، وهي معبرة للأصوات ، وحروف هي كلام الله
وهي معبرة للقراءة والأصوات ، وإذا أصرب نقضى عن القراءة عدم
عنه كلام الله تعالى وهو بعينه موجود قائم بغيره

• من شيع^(٥) مذهبه أنه قال : إذا اجتمع طائفة من القراء على
تلاوة آية فيوحد بكل واحد منهم كلام الله ، والموجود بالكل كلام
واحد . ومن نقل هذا المذهب عن الليث عن تكلف الردعيه .
وما تحكمه يائسات حروف معبرة للأصوات ، وخروج عن نصيه
العقل وإبداع مذهب لا شاهد له ، والحروف في تعارف العقلاء نفس

(٢) - . الألف

(٤) - مع أصواته

(١) - نفس ' قراءة

(٣) - ثبت

(٥) شيع ، وقد أثبتته عن ح . م .

الأصوات المتقطعة . ثم بدأ^(١) ساغ ادعاء إدراك ما ليس بصوت عند صوت ، فالمايع من ادعاء رؤية الحروف عند انتظام الرسوم واتساق الرقوم في الأسطر المثبتة^(٢)

وأما المصير إلى قبض الكلام الواحد عجال فجحد^(٣) للصورة ، ولا سترتب فيه محصل ، وهذا المعقد لا يسع استقصاء ، لرد عليه ومن فصائح مذهبه ، مضميره إلى أن لعبد لحق^(٤) الرب إلى حق الكلام عند إثارة أحوال الأصوات والسمات وهذه فصائح مذهبه لا يوح^(٥) بها

ثم يقول مقدمه رخصهم فقد رخصتم أن يقرأ كلام الله . وروحهم في معنى إضافة الكلام إلى التام أي تعالى لم تسدوا وحها في الاحتصاص سوى كونه فعلاً له . والذي رخصتم أنه فعله فأنتم^(٦) مسعدون عليه من مذهبا ، وهو أقصى عرصكم إضافة الكلام إلى الله تعالى فقد تساوت الأقدام في إضافة الكلام إلى الله تعالى وفي تنازع في^(٧) تسميات وإطلاقات ، وليس من لعيد عده إضافة فعل الله تعالى إليه إذا استقر الشرع على الإذن فيه ، وهذا يدرأ عنا جميع ما شفقوا به

(١) ج ٤

(٢) ج ٤ م راد : لأحكام

(٣) ج ٤ م راد : في (٤) ج ٤ م راد : في

(٥) ج ٤ م راد : في

(٦) ج ٤

(٧) ج ٤ م راد : في

(٨) ج ٤ م راد : في

(٩) ج ٤ م راد : في

ثم ، القرآن قد يحمل على القراءة ، ويُقدَّر مصدرًا لقراء ، ويشهد
لذلك قول انبئنا ، وهو حسان بن ثابت ^(١) يمدح عثمان ^(٢)
رضي الله عنه ^(٣) .

صحوا بأشخط عنوان السجود به يقطع الليل سبيحاً وقرأنا
مماه يقطع الليل تسبيحاً وقراءة وقد سمي الرب تعالى الصلاة
قرآناً لاشتغالها على القراءة ، فقال عراصة : « إن ^(٤) قرآن العجركان
مشهوداً ^(٥) » ومعناه أن صلاة العجرك تشهدا ملائكة الليل والنهار
صاعداً ^(٦) وهابطين وفي ماثور الأخبار أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « ما أذن الله لشيء إذنه لشيء حسن الترتيم بالقرآن ^(٧) » مماه
حسن الترتيم بالقراءة .

وأما ^(٨) ما ذكره من إجماع المسلمين على كون القرآن معجزة

(١) الشاعر المعصرم الملقب المعروف به : من لرب ، في نسخة وسيم بوقلمون :
ومن معاوية

(٢) نسخة الثالث الشهيد ، قتل رسول الله عليه وآله ، عن طريقه حلت من ديوانه سنة ٨٣٥

(٣) ل م قصا : وهو حسان بن ثابت يمدح عثمان رضي الله عنه « وما أنساه عن ح

(٤) ل م قصا : (٥) من الأبرار ١٧—٧٨ (٦) م راد : «

(٧) الحديث كما رواه الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة هو : « ما أذن الله لشيء
ما اذن لي حسن الصوت ينسى القرآن بمجرد به » (أخره ثقف الحقا القسطنطين بشر القسطنطيني
عام ١٣٥١ م ص ٢٩٩) . وحلة : « بمجرد به » قد نفي أن المراد بكلمة « قرآن » الكتاب
الكريم لا لقراءة كما يذكر المصنف الموصوف رحمه الله

(٨) م : فلما

لرسول ، مع القطع بالحصار^(١) المحررات في الأفعال المخارقة للعادة ،
 فنقول لهم : أولاً ، من أحاكم أن ما تحدى به نبي عليه السلام العرب ،
 وهم الشُّنُ القُصحاء والذَّالِمَاء ، لم يكن كلام الله تعالى ، وما خلقه
 الرب تعالى لنفسه كان إذ ذاك منقصباً ، وإنما تحدى الرسول عليه السلام
 عبثه فأتى^(٢) أحق عرامة الإطاق من حصومكم من هذا الوحه ، ومن
 يصريحكم بأن كل قارئ آتٍ بمثل كلام الله تعالى ، فالرب^(٣) غير اسمه
 قال^(٤) : قل لن احتمت الإِس والحق على أن يأتوا بمثله هذا مرآة
 لا يأتون بمثله^(٥) .

ثم ما يدلون به من عله مساعدون ومساهمون ؛ فإسهم رعمو أن
 كلام الله معجزة للرسول عليه السلام ، وعوا بكلام الله كلاماً فعلاً ،
 ونحن نقول : الكلام الذي فعله معجزة للرسول عليه السلام ؛ فله بقى
 لهم احتصاص في المعنى ، واصمحل^(٦) جميع ما موهوا به .

ومما يشتمون^(٧) به ويستدلون به العوام ، أن قالوا قوله تعالى
 « فاخلع نعليك »^(٨) كلام الله تعالى ، وتقدير الانصاف به في الأزل قبل
 حتى موسى عليه السلام هُجِر وخُلف من الكلام والوجه إذا تمسكوا
 بذلك ، أن يقال لهم : « اخلع نعليك » في إجماع المسلمين كلام الله تعالى

(١) ل : يا حصار ، والثبت عن ج ٢

(٢) م : وأتم أي أنه من حصومكم ما يخرج عن الإجماع الذي ألقى عليه الجمع

(٣) ج ٢٤ . والرب

(٤) م : يقول

(٥) الأسر ١٧ : ٨٨

(٦) ج : وسيل

(٨) طه ٣٠ : ١٢

(٧) م : يشتمون

في دهرنا ، وموسى غير مخاطب الآن ، فإن^(١) لم يعد ذلك متأخراً
لم يعد متقدماً

ثم التحقيق في ذلك أن المخالفين قدروا الكلام حروفاً وأصواتاً ،
وبوا على ما اعتقدوه استحالة مخاطبة المعلوم بحروف تتوالى ، وليس
الأمر على ما قدروه فإن الكلام عند أهل الحق معنى قائم بنفسه
ليس بحرف ولا صوت ، والكلام الأرى ينطق بجميع متعلقات الكلام
على اتحاده ، وهو^(٢) أمر بالأمور ، على عن المهيبة ، حرر عن
مخبر ، ثم من بالمتعلقات المحددة^(٣) ولا يحدد في نفسه

وسيله فيما قررناه^(٤) سبل العلم الأرى ، فإنه كان في الأزل
متعلقاً^(٥) بالقديم وصفاته وعدم العالم وأنه سيكون فيما لا يرال ، ولما
حدث العلم نطق العلم الأرى بوقوع حدوثه ولم يتجدد في نفسه
وكذلك الكلام الأرى كان على تقدير خطاب موسى إذا وحد ،
فلما وحد^(٦) كان خطأ له تحقّقاً ، والمتحدد موسى دون
الكلام

(١) م : فإ

(١) ح : فإ

(٢) ح : لم يقدّرناه ، وما أنشأه عن م

(٣) ح : م : المتحددة

(٤) ح : م : عارثها : فإنه في الأزل كان متعلقاً

(٥) ح : فلما أوحده

ورعا يقولون : إن تكلم بالرد والقبول على مذهب المعتزلة ، والذي
 تشبهه قائم بالنفس عن معقول فتكلم^(١) عليه والوجه ، إذا سلكوا
 هذا المسلك ، أن يقول من أمر عبده وخدمته في هذه اقتضاء طاعته
 منه ودعائه إلى الامتثال ، ومكر ذلك حاحد للضرورة ، فهذا الذي
 قضت به العقول هو الكلام القائم بالنفس عندها ، وهو مفهوم معلوم
 فإن لم يعرفوا الاقتضاء ، لم يعرف آخر سوى ما ادعيه ، كان ذلك
 خطأ منهم في الحدال^(٢) ، وقد قدمنا في أدلتنا ما يوضح صرف
 الاقتضاء إلى ما رمى إليه وفيما أديناه^(٣) الآن ردع^(٤) لتشعيمهم
 في عون الجهالة

فصل

[كلام الله قديم عند الخشوية]

دعت الخشوية المتصور إلى ظاهر إلى أن كلام الله تعالى قديم
 أزلي ، ثم رجموا أنه حروف وأصوات ، وقطعوا بأن المسموع من
 أصوات القراء ونمااتهم عين كلام الله تعالى ، وأطلق الرعاع منهم القول
 بأن المسموع صوت الله تعالى ، وهذا قياس جهالاتهم .

(١) ل : م ، بتكلم ، والثبت عن ح (٢) م في الحد

(٣) ل : وفيما ابتغنا ، والبراءة للثبوت عن ح ، م

(٤) م : خط لتشعيمهم

ثم قالوا: إذا كُتِبَ كلام الله تعالى بحسم من الأجسام، وانتظمت تلك الأجسام رسوماً ودرقوماً، وأسطراً وكلاماً، فهي بأعيانها كلام الله تعالى القديم، وقد كان إذ ذاك جسماً حادثاً، ثم انقلب قديماً. وقضوا بأن المرثى من الأسطر الكلام القديم، الذي هو حرف وصوت.

وأصلهم أن الأصوات، على قطعها وقوايلها، كانت ثابتة في الأزل، قائمة بفنات اليماني، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً^(١) وقواعد مذهبهم مبنية على جحد الضرورات؛ فإنهم أثبتوا للكلام القديم على زعمهم ابتداءً وانتهاءً، وجعلوا منه سابقاً ومسبقاً، فإن الحرف الثاني من كل كلمة مسبوق بالمقدم عليه، وكل مسبوق مبتدأ وجوده، وباضطرار نعلم كونه المفتح وجوده حادثاً.

ولا خفاء بما اغتصبهم لبديهة^(٢) القول في حكمهم، بانقلاب الحوادث بديماً.

ومما يقرر اقتضاحهم في مناكرة الحقائق، أن الحروف لو مثلت من بعض الجواهر فهي عين كلام الله تعالى عندهم، والحديد الذي صيغت^(٣) منه الحروف خارج عن كونه حديداً. ونحن نترك زعم الحديد

(١) لخص: علواً كبيراً، وما أنجاه عن ح ٢٤

(٢) ح = حاية

(٣) م: صيغ

متآلفة جسمها ، فكيف تسوغ حاجة قوم هذه عايتهم ١٢

ثم جهلهم يصممون على أن اسم الله إذا كتب ، فالرقم المرئي في الكتابة هو الإله بعينه ، وهو المعبود الذي يصمد إليه

ثم أصلهم أن الكلام القديم بحسب الأحكام ولا يهراق ادات ، وهذا تلاعب بالدين ، والسلاسل عن رتبة المسلمين ^(١) . ومضاهاه ^(٢) لنص مذهب الصاري في معبرهم إلى قيام الكلمة بالمسيح ، وتذرعها بالنسوت ولو لا اعتذار كثير من المومنين لا عتراء إلى هؤلاء ، لاقتضى الحال الإصرار عن التعرض لهذه العورات البادية ، والقصائح المتماخية

فصل

[القول في القراءة]

القراءة عند أهل الحق أصوات القراء ولما بهم ، وهي أكتابهم التي يؤمرون بها في حال إيجاناً في بعض المادات ، ونداء في كثير من الأوقات ؛ ويزجرون عنها إذا نجبوا ، ويثابرون عليها ويعاقبون على تركها ، وهذا مما أجمع عليه المسلمون ، ونطقته به الآثار ، ودل عليه

(١) م مباركة : عن رتبة الإسلام والمسلمين

(٢) م : ومضاهاه به

المستفيض من الأخبار . ولا يتعلق الثواب والعقاب ، إلا بما هو من اكتساب العباد . ويستحيل ارتباط التكليف والترعيب والتعنيف بصفة أرلية ، خارجة عن الممكنات وقبيل المقدورات

والقراءة هي التي نستطاب من قارىء ، وتستبشع من آخر ، وهي الملحونة ، والقوية المستقيمة ، وتنبه عن كل ما ذكرناه الصفة القديمة ؛ ولا يخطر لم لازم الإصاف أن الأصوات التي يسبح لها حلقه ، وتسمع على مستقر المادة منها أوداعه ، ويقع على حسب الإيثار والاحتيار ، عرفاً ، وقوياً ، وجهوريا ، وخفياً^(١) من كلام الله تعالى ، فهذا القول في القراءة

فصل

[القول في المقروء]

فأما المقروء بالقراءة فهو المفهوم منها المعلوم ، وهو^(٢) الكلام القديم الذي تدل عليه العبارات ، وليس منها .

ثم المقروء لا يحل القارىء ولا يقوم به ، وسبيل القراءة والمقروء كسبيل الذكر والمذكور

(١) ح عارته : ومن الكلام القديم ... الخ

(٢) ح راد : ورحبها

والذكر^(١) يرجع إلى أقوال العاكرين ، والزبنة المذكور المسيح
الممجد ، غير الذكر والتسبيح والتمجيد

والعرب وصفت^(٢) أنواع الدلالات على المدلولات بالعبارات ؛
فسمت الإساءة عن الشر إنشاداً ، والإنباء عن العائبات التي ليست من
قبيل الكلام ذكراً ، وسمت الدلالة على كلام الله تعالى بالأصوات^(٣)
فر

فصل

[كلام الله تعالى ليس حالاً في المصحف]

كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف ، محفوظ في الصدور ،
وليس حالاً في مصحف ، ولا ناعماً بقلب والكتابة قد يعبر بها عن
حركات الكتاب ، وقد يعبر بها عن الحروف^(٤) المرسومة ، والأسطر
المرقومة ، وكلها حوادث

ومدلول الخطوط ، والمفهوم منها الكلام القديم ، وهذا عبارة
إطلاق "قول" بأن كلام^(٥) الله تعالى مكتوب في المصاحف ، وليس المعنى
بذلك اتصاله بالأحسام وقيامه بالأجرام

(١) ح م : الذكر

(٢) م : صف

(٣) م : نفس : بالأصوات والثبت عن ح م

(٤) ح م : الحروف

(٥) ح م : كلام : والثبت عن م

ولم يصر أحد من المتعلمين إلى التحقيق في قيام كلام عقل
الأسطر، إلا الجبائي فيما حكينا من هدياته ويؤثر عن الصادق أن النور
هي أجسام كلام الله تعالى، والكلام أصوات عدد لقراءة، وأحسام
عدد الكتابه وكل ذلك حط وتخليط في نية الحسن، وفريط
في درك الصدق

فصل

[كلام الله مسوع]

كلام الله تعالى مسوع في إطلاق المصنفين^(١)، والشاهد لذلك من كتاب
الله تعالى قوله تعالى « وإن أحد من المشركين استخاض فأحره حتى
يسمع كلام الله »^(٢)

ثم السماع لغة محتملة، لا يتعد معناها^(٣)، ولا يفرق مقتضاها؛
فقد يراد بها الإدراك، وقد يراد بها الفهم والإحاطة، وقد يراد بها
الطاعة والالتقياد، وقد يراد بها الإجابة

فأم السمع بمعنى الإدراك مشهور لا يخفى، وأما السمع بمعنى
السمع والسمع فتشائع مدكور غير منكور

(١) ح مائة : كلام الله تعالى في إطلاق المصنفين مسوع

(٢) م : لا يسمع فخرها

(٣) التوبة ٩ : ٦

ووصف الله تعالى الملائكة "من الكفرة كقومهم ص" ، وليس
المراد اختلال حواسهم . و - لكن المراد ، عراضهم عن درك المعنى ،
والإحاطة بـ "د" و "هـ" . ويدرآيت الله تعالى

وهذا حكى الخاكي كلام غيره على وجهه ، فقد يقول السامع
لأصوات المسموعة "د" سمعت كلام فلان . وهو يعنى الغائب الذى انتهى
إليه معنى كلامه

والذى يجب القطع به ، أن سموع المدرك في وقت الأصوات ،
فإذا سمى كلام الله تعالى مسموعاً ، فالمعنى به كونه مسموعاً معاًوماً (٣) ،
عن أصوات مدركه ومسموعه . و شاهد لديك من انفصايات الشرعية (٤)
إجماع لامة على أن رب تعالى حصص موسى ، وغيره من
المصطفين من الانس والجن . بأن أسمعه كلامه العزيز من عنده
واسطه

فلو كان السامع اقراءه القارىء مدركاً لمعنى كلام الله تعالى . لما
كان موسى صلوات الله عليه محصصاً بالتكليم ، وإدراك كلام الله
من غير تبليغ مبلغ وإنهاء مرسل :

(١) ح : العائد

(٢) ح : نفس : قد

(٣) ح : عارضة : مملوفاً بمهموماً

(٤) ح : . . من فصايات شرعية

فصل

[معنى إنزال كلام الله تعالى]

كلام الله تعالى مُنزَّلٌ على الأنبياء ، وقد دلَّ على^(١) ذلك ، آى كثيرة من كتاب الله تعالى

ثم ليس المعنى بالإزال حط شيء من علوه إلى سفلى ؛ فإن الإزال معنى الانتقال ، ينحصر بالأجسام والأجزاء

ومن اعتقد قدم كلام الله تعالى ، وقيامه بنفس البارى سبحانه وتعالى ، واستحالة رايته للموصوف به ، فلا يستريب فى إحالة^(٢) الانتقال عليه

ومن اعتقد حدث الكلام ، وصار إلى أنه عرص من الأعراض ، فلا يسوع على معقده أيضاً تهدير الانتقال ، إذ العرض لا يرون ولا ينتقل فالمعنى بالإزال ، أن حبريل صلوات الله عليه أدرك كلام الله تعالى وهو فى مقامه فوق سبع سموات ، ثم نزل إلى الأرض ، فأفهم^(٣) الرسول صلى الله عليه وسلم ما فهمه^(٤) عند سيرة المنتهى من غير نقل لذات الكلام وإذا قال القائل : نزلت رسالة الملك إلى القصر^(٥) ، لم يرد بذلك انتقال أصواته ، أو انتقال كلامه القائم بنفسه

(١) ح ، م عبارتهما : وقد دلَّ على إطلاق ذلك .. الخ

(٢) ح - فى استحالة (٣) م : وأفهم

(٤) ل - ما أفهمه ؛ والثابت عن ح ، م (٥) ح ، م قصا : لى القصر

فصل

١ | كلام الله تعالى واحد |

كلام الله تعالى واحد ، وهو متعلق بجميع متصفاته . وكذلك
القول في سائر صفاته . هو ^(١) العالم بجميع المعلومات بعلم واحد ، ولقادر
على جميع المقدورات وكذلك القول في الحياة . لسمع
والبصر والإرادة

والقضاء بالحد . صفات الله من مدارك العقول ، بل هو مسند
إلى قضية الشرع وموجب السمع . وذلك أن إثبات علم واحد متعلق
فيه وإنما يتوصل إلى إثباته على سكرته ، لأدلة العقلية . وهذا في علم
الواحد . فأما تقدير عدمه ، فلم يشك أحد من أهل الكلام المتأمنين
إلى الإسلام ، فتعريفه بجمع عليه مع اتصافه بالقدم

فإن قال قائل : لئن استمر لكم ^(٢) ما ذكرتموه في العلم ولقدره ،
فما وجه تقريره في الإرادة والكلام ؟ فلا الموضع ^(٣) أن وضع
استعداد الإجماع الواجب الاتباع على نفي كلام ابن قديم ^(٤) ، وذلك مقرر
على ما ذكرناه ^(٥) لا ^(٦) خفاء به .

عن قول ما ^(٧) لدى سرفكم ^(٨) عن مدارك العقول في هذه

(١) م . هو (٢) ح . م . ص . س . (٣) ح . ع . ح . (٤) ح . عبارة . فليس كان
(٥) م . ما شاء (٦) ح . ولا (٧) م . لا (٨) م . م . م .

الفصول ٢ فلا : قد ألفينا العلم القديم متعلقاً بالمعلومات . قائماً مقام علوم مختلفة شاهداً . وليس في العلم ما يفصله إلى القطع باستحالة قيام العلم بتقديم مقدم القدرة ، وليس فيه أيضاً ما يؤدي إلى وجوب تعلق العلم الواحد بجميع المعلومات ، وكل ما يحول به إثبات ذلك من «ضيات» المقول باطل وهذا المتقد لا حتمل سنداً ، ما بين فيه والرد عليه^(١)

وصل

[عدم مفارقة الصفات للذات]

قد امتنع مثقو المعتزات من حينها معارضة للذات ، وعرضوا من هذا الفصل يستلعي تقديم حقيقة المير

والذي ارتضاه المتأخرون من أئمتنا في حقيقة الميرين ، أنهما الموحودان اللذان يحور مفارقة أحدهما الثاني^(٢) رمان ، أو مكان ، أو وجود ، أو عدم وهذا أمثل من قول من قال^(٣) «الخيران كل شيئ يحور وجود أحدهما مع عدم الثاني» فإن مقتضى عدم الحواهر واستحالة عدمها ، يقطع تنفاير جسيمين مع دهنوله عن تجوير عدم أحدهما ، ولا يحقق العلم بالمحقق دون درك الحقيقة

(١) م في الرد عليه (٢) - أسد مختار (٣) - المختار

والقول في إيضاح معنى الغيرين ، ليس من الفواضع عدى : إذ لا تدل عليه قضية عقلية ، ولا دلالة قاطعة سمعية ، ولسنا نقطع بإبطال قول من قال من المسترلة : كل شيئين غيران . والأمريئول إلى إطلاق^(١) ترجيح وتلويح مُتَلَقًى من^(٢) ألفاظ محتملة^(٣)

فإن قيل . إذا لم تقطعوا^(٤) عما ذكره أنتم في حقيقة الغيرين ، فهل تقطعون بالمتع من إطلاق الميرية في صفات الباري تعالى وذاته ؟ قلنا . هذا مما نمتنع منه قطعاً ، لاتفاق الأمة على مع إطلاقه . وكما لا توصف الصفات بأنها أغيار للذات ، فلا يقال إنها هي . ولا تحاشى من إطلاق القول بأن الصفات موجودات ، والعلم مع الذات موجودان ، وكذلك القول في جميع الصفات . وامتنع الأئمة من تسمية الصفات بمحتمة ، وأصنف الإمام القاسمي^(٥) أبو بكر رضى الله عنه " القول بأنها محتتملة

فصل

الكلام في صفة البقاء

ذهب العلماء من أئمتنا إلى أن البقاء صفة الباقى^(٦) رائدة على

(١) ح عبارة : يقول إلى أمريئول ، ترجيح وتلويح : م نفس . إطلاق

(٢) ح ٤ م وانما : إطلاق (٣) ح : محتملة (٤) ح راد : بإحالة

(٥) ح نفس : القاسمي (٦) الإمام الأشعري القاسمي أبو بكر محمد

ابن الخطيب البغدادي توفي عام ٣٤٤ هـ راجع للقصة (٧) ح ، م : صفة لائق

وحدونه . ثمانية اعلم في حق العالم والذي يرتضيه أن يبقاء يرجع إلى
 صر وجود مستمر من غير مريد ، ولم تسلك هذا المسلك لزمنا
 أن نصف صفات الأثرية بكونها باقية ، ثم ثبت لها بقاء ، ويجز
 سياق هذا القول إلى قيام المعنى بالمعنى ثم لو قدرنا بقاء قديماً ،
 للزمنا أن نصفه ببقاء ، ثم يتسلسل القول

فإن قيل دليل " على ثبوت إسمائى محدد أحكامها على محالها ؛
 فرد وحد هو غير متحرك ، ثم اتصف بالتحرك ، كان ذلك دالا
 على محدد غير ، وهذا يعينه محدد في البقاء ، فإن الجوهر في حال
 حدوثه لا يتصف بكونه باقياً ، وإذا استمر له وجود اتصف بكونه
 باقياً ، أما لا تصاف بالبقاء راجع إلى استمرار وجوده ، وهو ثمانية
 القدم : وحد وكل حديث عهد بحدوثه سم قديم ، فرد عتق
 وتقدم سمي في الإعتاق قديماً ، ولا يدل ذلك على أن القدم معنى

ب قيل إذا مرهم البقاء إلى حسن الباق ، فما الذي تشكرون
 من ثوب من يقول ببقاء الأعراض ؟ قل الأعراض يستحيل بقاءها ،
 فإنها لم تقم للاستحالة عدتها ، فإن إذا قدرنا بقاء بياض ودوام
 وجوده ، لم يتصور انتفاؤه فيبقى سواد ؛ إذ ليس السواد سفي

اليابس ، ومصاداته أوى من لياص ، يدفع السواد ، ومعه من
الطُرُوف

ولا معنى لما يتحيلة بعض الناس من أن الباقي يعدم بإعدام الله ؛
فإن الإعدام هو العدم ، وأعدم في محض ، ولا معنى لتعاق القدرة
بالى المحض وتحصيل قول لقائل يقدر البارى على إعدام الموجود ،
يؤوه إلى أنه يقدر على أن لا يكون الموحود

فإن قيل فما معنى عدم الخواهر ؟ قلنا ، الأعراس غير فيه ،
فإذا أراد الله عدم جوهر امقطع عنه الأعراس بأن لا يحاقها فيعدم
الجوهر : - ذلك ، إذ لتحل وجود جوهر بلا عرض

والمعتزلة بقوا البقاء ، ورغموا أن معظم الأعراس باقية ، وما
يعدم من الباقيات ، فإعما يعدم بسبب يطرأ عليه ، وهو مقو ، في استحالة
بقاء الأصوات والإرادات في حط طويل ورغموا أن الخواهر تعدم ،
أن يخلق الله تعالى ماء في غير محل يصاد الجوهر ، وهو في نفسه
عرض قائم بنفسه ، ثم يستحيل عندهم فناء بعض الجوهر وبقاء بعضها

القول " في معاني أسماء الله تعالى

[الكلام في التسمية والاسم]

التسمية يرجع عند أهل الحق إلى لفظ المسمى الدال على الاسم ،
والاسم لا يرجع إلى لفظه ، بل هو مدلول التسمية
فإذا قال القائل ريد ، كان قوله تسمية ، وكان المفهوم منه اسما ،
والاسم هو المسمى في هذه الحالة ، والوصف والصفة بمثابة التسمية
والاسم ؛ فالوصف قول الواصف ، والصفة مدلول الوصف
ثم قد برد الاسم ، والمراد به التسمية ، وقد "ترد الصفة ،
والمراد بها الوصف ، ولا يبلغ الكلام في ذلك ما بلغه
وهمت المتفرقة إلى التسوية بين الاسم والتسمية ، والوصف
والصفة ، وأرموا على ذلك بدعة شنعاء ، فقالوا لو لم تكن للباري
في الأزل صفة ولا اسم ، فإن الاسم والصفة أقوال المسمين والواصفين ،
ولم يكن في الأزل قول عديم ومن زعم أنه لم يكن له تعالى في أرله
صفة الألوهية ، فقد فارق الدين ، وراعى إجماع المسلمين .

(١) ح : فصل في معاني الحج ؛ ل . باب القول الحج ؛ ب ، م . لم يذكر الكلمة من أوصل ،

وهو ما ارتضاه

(٢) م : نفس : وقد

ثم ^(١) الدليل على أن الاسم يفارق التسمية، ويراد به المسمى،
 أي من كتاب الله تعالى: «مها فوله تعالى: «مسح اسم ربك الأسمى»^(٢)،
 وإنما المسح وجود الباري تعالى دون ألقاب الدائرين؛ وقال عز
 وجل: «تبارك اسم ربك»^(٣)، وقال تعالى: «ما تبدون من دون
 الله، لا أسماء سميتوها أنتم وآبؤكم»^(٤)

ومعوم أن عبدة الأصنام ما عبدوا اللفظ والكلام، وإنما عبدوا
 المسميات لا التسميات

فإن قيل: أطلق المسلمون القول بأن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً؛
 فهو كان الاسم هو المسمى، لكان ذلك حكماً تعدد الآلهة^(٥)
 ولنا في جواب ^(٦) ذلك مسلكان:

أحدهما، أن نقول بديراد بالاسم التسمية، وهذا^(٧) مما لا سكره،
 فيحمل الإطلاق في الأسماء على المسميات^(٨)

والوجه الثاني، أن كل اسم دل على فعل فهو اسم، فالأسماء هي
 الأفعال، وهي متعددة؛ وما دل على الصفات القديمة، لم يبعد فيه
 التعدد؛ وما دل على الصفات النفسية، وهي الأحوال فلا يبعد أيضاً تعددها.

(١) ح عبارة: ثم إن الدليل

(٢) لرحم م ٥٥ : ٧٨

(٣) ح راد : قد

(٤) ح م : وهو

(٥) الأعر ٥ : ٨٧

(٦) م م ص : اسم وآبؤكم ؛ يوسف ك ١٠ : ١٠٠

(٧) م م ص : حوف

(٨) ح م : التسميات

فصل

[الشرع وأسماء الله تعالى]

ماورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصفاته أطلقاه ؛ وما منع الشرع من إطلاقه ، منعه ، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم ؛ فإن الأحكام الشرعية تتلقى من موارد السمع ؛ ولو قضيا تحليل أو تحريم من غير شرع^(١) ، لكما ثبتين حكما دون السمع ثم لا شرط في جوار الإطلاق ، وورد ما يقطع به في الشرع ، ولكن ما يقتضى العمل - وإن لم يوجب العمل - فهو كاف غير أن الأقبسة الشرعية من مقتضيات العمل ، ولا يجوز التمسك بها في تسمية الرب ووصفه ، فاعلم.

فصل

[معاني أسماء الله تعالى]

قسم شيئا ، رضى الله عنه ، أسماء الرب سبحانه وتعالى ثلاثة أقسام وقال من أسمائه ما نقول^(٢) إنه هو هو^(٣) ، وهو كل مادلت التسمية به على وجوده ؛ ومن أسمائه ما نقول^(٤) إنه غيره ، وهو كل مادلت التسمية به على فعل كالحائق والرازق ؛ ومن أسمائه ما لا يقال إنه هو ولا يقال إنه غيره ، وهو كل مادلت التسمية به على صفة قدبته كالعالم والقادر وذكر بعض أئمتنا أن كل اسم هو المسمى بعينه ، وصار إلى أن الرب

(١) ح - ما يقال

(١) م - من غير إذن

(٢) ل - م عارتهما : إنه هو وهو كل الخ ، والثبت من ح (٢) ح ٤ م : يقال

سبحانه وتعالى إذا سمى خالقاً فالخالق هو الاسم، وهو الرب تعالى؛ وليس الخالق اسماً للخلق، ولا الخلق اسماً للخالق، وطرد ذلك في جميع الأقسام. والمرضى عندنا طريقة شيخنا رضي الله عنه؛ فإن الأسماء تنزل منزلة الصفات، وإذا أطلقت ولم تقتض نقيضاً حملت على ثبوت متحقق. فإذا قلنا: الله الخالق، وجب صرف ذلك إلى ثبوت وهو الخلق، وكان معنى الخالق من له الخلق، ولا ترجع من الخلق صفة متحققة إلى الذات، فلا يدل الخالق إلا على إثبات الخلق. ولذلك قال أئمتنا: لا يتصف الباري تعالى في أمره بكونه خالقاً، إذ لا خلق في الأزل، ولو وصف بذلك على معنى أنه قادر كان تجاوزاً. فخرج من ذلك أن العلم والقدرة^(١) كما كانا صفتين، وكذلك هما اسمان والكلام في ذلك يؤول إلى التنازع في إطلاق لفظ ومنع إطلاقه.

ثم جميع أسماء الرب سبحانه تنقسم إلى ما يدل على الذات، أو يدل^(٢) على الصفات القديمة، وإلى^(٣) ما يدل على الأفعال، أو يدل^(٤) على الشيء فيما يتقدس الباري سبحانه عنه. ونحن الآن نشير إلى تفسير الأسماء الماثورة على إيجاز.

فأما «الله»، فالصحيح أنه بمثابة الاسم العلم للباري سبحانه، ولا اشتقاق له. ثم قيل^(٥): أصله إله، فزيدت اللام فيه تعظيماً. وقيل:

(١) ح ٤ م: العلم والقدرة
(٢) ح: أو إلى ما يدل
(٣) ح: أو إلى ما يدل
(٤) ح: أو إلى
(٥) ح: وقد قيل

الإله^(١)، ثم حذروا الهزرة المتخللة، وأدغموا اللام للتعظيم^(٢) في التي إليها.
وقيل أصله^(٣) لاه، فريدت فيه^(٤) اللام تعظيما. وقال بعض أهل اللغة
هو من التآله، وهو التجدد، فأله معناه^(٥) المقصود بالمبادأة

« الرحمن الرحيم » : هما اسمان مأخوذان من الرحمة، ومعناها
واحد عند المحققين، كالذمان والديم^(٦)، وإن كان الرحمن يختص به الله
تعالى ولا يوصف به غيره. ثم الرحمة مصروفة عند المحققين إلى إرادة
البارئ تعالى إنعاما على عبده، فيكون الاسمان من صفات الذات وحمل
بعض العلماء الرحمة على حس الإحسان، فيعود الرحمن «رحيم» إلى
صفات الأفعال

« الملك » : معناه ذو الملك. ثم احتلوا في الملك : فسهم من
سره بالخلق، فالملك الخالق وهو من أسماء الأفعال. وقال بعضهم:
الملك القدرة على الاحتراع. يد يقال : فلان يملك الاحتراع بئله، معناه
يتمكن منه، فيكون الاسم على ذلك من أسماء الصفات، والرب تعالى
لم يزل ولا يزال مالكا.

« القدُّوس » : فعول من القدس وهو الطهارة والبراءة، ومعناه

(١) ح نفس : اللام لتعظيم

(٢) ح نفس : أنه

(٣) م نفس : أنه

(٤) ح نفس : معناه

(٥) و الله . رحل يدان في آدم . وادغم على الشراب هو يدغمه وادغمه

(٦) م : الرحمن والرحيم

التزييه من صمد^(١) لبعض ودلالات الحدث ، وهو من أسماء التزييه
والله وسيت الأرض المقدسة مقدسة ، لأنها مربة من وصار
احبارهم ، وسيت الخنا حصره^(٢) عن ذلك

« السلام » قيل معناه ذو سلامة من كل آفة وبقيصه ، فيكون
من أسماء التزييه . وقيل معناه من سلم اعداء من المهالك والمعاطب ،
فيرجع إلى القدرة . وقيل ذو سلام على المؤمنين في الحيا ، فيرجع إلى
الكلام القديم والقول الأرفي ، قال الله تعالى « سلام قولا من
رب رحيم »^(٣)

« المؤمن » قيل معناه المصدق . فإن الإيمان هو التصديق
وإرب تعالى مصدق عنه ورسوله يقول « اصدق » « لاسم »^(٤) جمع
في الكلام . وقيل المؤمن « من آمن بالله »^(٥) يؤمن الأثر^(٦) من صرخ
الأكبر ، وعلى ذلك يمتلئ صرف الاسم في القول ، فإن الرب تعالى
مسئوم عباده يوم العرض الأكبر وسمهم قوله تعالى « لا تخافوا
ولا تحزنوا »^(٧) ، ويحور صرف الاسم إلى القدرة على خلق الأمانة
والطمأنينة ، فيكون من أسماء الأفعال

(١) ج ٢٠ ص ٢٢٢

(٢) ج ٣٦ ص ٤٨

(٣) ج ١ ص ٢٢٢

(٤) ج ٢ ص ٢٢٢ والمثبت عن ج ٢ ص ٢٢٢ (٥) ج ٢ ص ٢٢٢ وما أشبهه عن ج ٢ ص ٢٢٢

(٦) ج ٢ ص ٢٢٢

(٧) ج ٢ ص ٢٢٢

« المهيم » : قيل معناه الشاهد ، ثم يتقسم معنى الشاهد فيمكن
 جماله على العالم الذي لا يعزب عنه ، يقال ذره ، ويمكن جماله على القوم
 بمعنى « رب تعالى يشهد على كل مس » ، نسبت : فإن حصل
 في تفسير المهيم هو الرقيب ، وسيأتي تفسير الرقيب : وقيل معنى
 المهيم أسماء المؤنث فقلبت المحزنة هاء على قياس قولهم هزقت وأزقت
 في معنى ، وهزخت في أزقت وأزحت^(١) ، والمؤنث معناه الأنثى ،
 وهو الصادق وعده

« العزيز معناه الغالب ، والحلة ترجع إلى القدر : ومن قول
 العرب « من عز بر » معناه من غلب صلب^(٢) ، ولأرض الحلة
 نسي عزاً أتمونها ، وقيل العزيز القديم المثل ، فالاسم على ذلك يرجع
 إلى التحريم .

« جبار »^(٣) معناه مصدر الصلاح ، من يولم حربه مص
 الكسير^(٤) فالحجر^(٥) وهو من أسماء الأفعال إذ أ و عين حار
 معناه حامل العباد على ما يريد ، ويرجع الاسم إما إلى الفعل و : إلى
 القدر عليه : وقيل : الحار معناه الذي لا يؤثر فيه قصد اقاصدين

(١) الخليل من أحمد إمام البصر في نحو قوله نوى عام ١٧ أو ١٧٥ م رجه أنه

(٢) ج حص ، وخرج في « ب » و « ج » ، وصار « م » من « ن » و « ز »

(٣) ج « ه » سب (٤) ج عبارة ، « ا » قبل معناه

(٥) ل . الكسر : ج « ه » فصار الكسر

(٦) ج « ل » عبارة « ه » و « ج » هو « م » فصار « ه » و « ج » هو

ولاشك كيد الكاندر والحلة إذا أرقلت^(١) وسقت وفانت الأيدي،
 قيل بحلة جواره : فيترتب معنى الحار من معنى المتعال على ما يأتي تصويره
 « المتكبر » . معناه ومعنى « العلى » ، و « المتعال » ، و « العظيم »
 واحد . ومن المعاني من حمل هذه الأسماء على التبريه واتمالي والتقديس
 عن أمارات الحدث وسميت القص ومن الأئمة من حمل هذه الأسماء
 على الاتصاف بجميع صفات الألوهية التي بها يخالف الرب خلقه .
 ويندرج تحت هذه الطريقة تضمها للتبريه ، وهذا أحسن : ولا بعد
 في استعمال^(٢) الاسم الواحد على معانٍ حَقَّسَ إلى النقي والإثبات
 « الحائض ، الناري ، المصور » . أما الحائض فمعناه بَرٌّ ، وأحق
 قد يراد به الاحتراع وهو أشهر معانيه ، ويراد به التقدير ، ولذلك سمي
 الحذاء^(٣) ، حائضاً ، لتقديره بعض طاقات العمل على بعض . وحمل المفسرون
 قوله تعالى « تبارك الله أحسن الخالقين »^(٤) على معنى التقدير
 والناري معناه الحائض ، والمصور مبدع الصور
 « المعمار » معناه استار ، والمعمار في اللغة استبر ، ومنه سمي
 المعمور منقراً ثم يمكن حمل الستر على ترك العيب ، ويمكن جملة على
 الإمام الذي يدرأ عن العبد ما يهضحه في المحل والآحل

(١) الرقعة صح ، . سدد هذا حلة طاب البد ، وأردن أسرع

(٢) استعمال ؟ ومعناه على .

(٣) الحذاء ، وما أشبه من معناه (٤) المؤمنون ٢٣ ، ١٤

« القهار » : ظاهر المعنى ويمكن صرفه إلى القدرة^(١) ، ولا يبعد صرفه إلى الأفعال التي تذل الجبارة كالإهلاك ونحوه .
« الوهاب » : مانح النعم^(٢) .

« الرزاق » : خالق الرزق ومبدع الامتاع به ، وسيأتي معنى الرزق .
« الفتاح » : قيل معناه الحاكم بين الخلائق ، والفتح الحكم في اللغة ، والعرب تسمى الحاكم فتاحاً ، وهو المعنى بقوله تعالى « ربنا افتتح بيننا وبين قومنا بالحق »^(٣) معناه ربنا احكم بيننا وإذا حمل على ما ذكره بيكس سرب في قول التفسير ، ويسكن سرب في الأصل المصفة لمظلومين من الظالمين وقيل . الفتاح ، مدع معج والنصر .
« العليم » معناه : العالم على ما ألفه ، وباء فعيل من بنية المبالغة .
« القاصص » ، الناسط : من سمعت الأفعال ، والقاصص مع .
المصيق على من أراد ؛ والناسط ، الموسع الأرزاق على من أراد .
« الخافض » ، الرافع : من صعدت الأفعال ، ومعاصر طاهر وكذلك^(٤) « المر ، المذل ، السميع ، النصير » ، طاهر المعاني « الحكم » معناه : الحاكم ، ويمكن صرفه إلى قول الله ، المبين

(١) ب . على ؛ والفتح عن س . م (٢) ل نفس : مانح النعم ؛ ولتبت عن ح . م

(٣) الأعراف ك ٧ ٨٩

(٤) ل نفس وكذلك ؛ ولتبت عن ح . م

لكل نفس جزاء عملها^(١). ويمكن صرفه إلى أفعال المجازاة في الثواب

و عطف

• قيل الحكيم والحكيم رحمان إلى معنى المبع • ومن ذلك سميت
حكمه اللعنه حكمه ، فيها مع الدابة من الجاح ، وصميت العلوم حكما ،
لأنها تزرع المودفين بها عن شيم الخاهيين

المد • معناه امدل ، وهو الذي يفعل ماله فعله

اللطيف • من اللطف ، كاجيل ، معناه احمي ، وهو إذا من
صعد الأقمار • وقيل اللطيف ، العليم بحفبات الأمور

• الخبير • معناه العليم

• الحليم • معناه الذي لا تستقره دلات العصاة • ولا يحمله على
استحلال عقوبتهم بل • معناه^(٢) ، ويرجع^(٣) معنى الاسم إلى التبرية
والتمني عن الانصاف بالمعلة • وقيل الحليم • معناه يقسم بما
إلى الإمام ، وبما إلى ترك الانصاف ، والوجهان قريبان

• لشكور • معناه بخاري عباده على شكرهم^(٤) • به • ميكور الاسم
من معنى^(٥) الارذواح • وقيل لشكور معطى الكثير على العمل^(٦)

(٢) ل : آتاهم : والله

(٤) ح : من شكر

(٦) ح : لمزل

أ م ع

(٣) م : يرجع

١٥٠ • ع : على

القليل . وقيل : الشكر . المثنى على الساد المصطفى^(١) ، هذا إذا راجع إلى القول

« الحفيظ » . قيل معناه العظيم ، والحفظ العلم ، ومنه قول القائل :
فلان يحفظ القرآن ، معناه يحميه : وقيل الحفيظ الحافظ . وهو مدر
اخلاق وكأشبه عن المهالك

« ثقب » . قيل معناه حلق الأقوات . وقيل معناه المقدر
والمدمع كل شيء على قدره . وقيل معناه القادر ، وقال الشاعر
ودرسي كعفت النفس عنه وكنت على بسائه معناه
معناه قد حنى بسائه^(٢)

« حاسب » . قيل معناه الكافي . والعرب تقول : أعطيت
شيئاً حاسباً وقيل معناه الذي يحاسب
معناه محاسب الخلق . ويرجع الاسم إلى القول
« الجليل » معناه : العظيم ، وقد سبق تفسيره

« الكريم » . قيل معناه المفصل . وقيل معناه الظهور : وقيل معناه
العلني . وحراس الأموال يسمى كرائم ، وكل قيس كريم .
« الرقيب » معناه : «عليم الذي لا يعرف عنه شيء»

(١) - معناه : معناه حتى يساءله

(٢) - معناه

(٣) - معناه : معناه حتى يساءله

« المجيب » . يرجع معناه إلى إجابة دعاء الداعين ، وهو راجع إلى
 « الكلام القديم » . ويمكن عمله على الأفعال التي تقتضى صراف المحتاجين ؛
 يقال : أجبته فلاناً إلى منتهى ، إذا أسففته .

« الواسع » . قيل معناه العالم . وقيل معناه الخواد ، فإن ذا الخود
 يوصف بصفة الصدر ، ويرى معه حيق العظم . وقيل معناه الفنى^(١)
 وسيأتى تفسير الفنى فى باب^(٢) التعديل

« الحكيم » . قيل معناه العظيم . وقيل معناه الحاكم ، وقدمت تسميته ،
 وهى معناه المحكم المتقن

« الودود » . قيل معناه الواد ، وتسميته بحسب ذواته ، وسيأتى
 تفسير محبة من الله إن شاء الله ؛ وقيل الودود المودود

« المجيد » ، قال الزجاج : معناه الحسن التعالى ، وأصله من مريم
 تجددت لما شئ إذا صادفت روضة أففاً حميدة . ونحوها الراعى . ومنه
 قول العرب : فى كل شجر نار ، واستشهد المرح والعمار . والمرح
 والعمار شجرتان تقدح العرب بهما ؛ واستشهد معناه اشتعل على حط
 كبر^(٣) ، فالمجيد على ذلك يقرب من^(٤) الخواد والخواد يمكن عمله

(١) م : الفنى
 (٢) راجع من لىرى لزجاج إمام المشورى حو وكلمة : بلى عام ٣١١ هـ أو
 (٣) ح : كثيرا
 (٤) م : الله
 (٥) ل : الله والكتب من ح : م

على المسم ، ويمكن حمله على المقتدر على الوجود والإلغاء^(١) ، ويمكن حل
المجيد على الكرم ، فإن المجد ذاته بمعنى الكرم

«الاعت» ناصر الموفق يوم الحشر^(٢) ؛ وقيل معناه : باعث الرسل

بلى الأمر

« الوارث » : الباقي بعد فناء خلقه « السيد » : قيل معناه : الطيم
كما سبق . « الحق » : قيل معناه : الواجب الوجود ؛ وقيل معناه :
الحق ، وهو يقرب من صفات الأفعال على ذلك

« الوكيل » معناه : القائم على حقيقته مع مستحرم ، وقيل معناه :
لم كؤل إليه تدبير البرية . « القوى » : معناه : القادر ؛ وقيل معناه : المتين .
« ولي » : معناه : الناصر ؛ وقيل : معناه : متولى أمر الخلائق .

« المجيد »^(٣) معناه : المجدود وحقبة الحد اسماء

« المحصى » : قيل معناه : العالم . المحيط بالمعلومات ؛ وقيل معناه :

القادر ، والوجهان ظاهران في اللغة

« المبدى » : « المبد ، المحي ، الميت ، الحي » : لا خفاء

بمعانيها^(٤)

(٢) م غدير

(١) ج قصر لا مع

(٢) م معناه . ج معانيها

(٣) م المجد

« القيوم »، معناه : مدبر الخلاق في الحب والمآل ، وهي من صفات الأفعال

« الواجد » ، قيل معناه : المعنى من لوحد . قال الله تعالى :
« أسكنوهن من حيث شكنتم من وُحدهن »^(١)

« الماحد » ، معناه : المحيد . « الواحد » ، معناه : الموحد .
المعنى عن الإقسام : وقيل معناه : الذي لا مثيل له ، في ذاته ولا في
سببه ولا في أماله ولا في أسمائه ، « هل تعلم له سمياً »^(٢)

« الصمد » ، قيل هو السيد ، وقيل في السيد به ، ذلك ، وقيل به
الحكم ، وقيل هو عيسى بن مريم ، قال في صفته نبي عيسى عليه السلام « سيداً
وحسوراً »^(٣) قال معناه « حياً » ، وقيل الصمد الذي لا يمد له في
أحد ، وقيل الصمد الذي لا خوف منه

« البادر ، المقتدر ، المقدر ، المقدم ، المؤخر ، الأول ، الآخر »

معناه : المعنى .

« الظاهر ، الباطن » ، قيل الباطن معناه : الظاهر ، من قول : قاتل

« صهر فلان على فلان » ، وقيل معناه^(٤) : المعلوم بالأدلة القاطعة

(١) الطلاق ٦ : ٦٥ (٢) ح غفر الموحدة ٤ م موحود

(٣) ح م ، ص ١٠٠ ، ما بين قوسين والآية من سورة مريم ١٩ : ٦٥

(٤) آل عمران ٣ : ٣٩ (٥) ح غفر معناه

والعاص « قيل هو ^(١) المحتجب عن خلقه نواع أبعها في
أبصارهم : ومن ^(٢) العالم بالحقيبات

« البر » حاتم بريه « التواب » : الذي يرجع إمامه على من حن عنه
إسره من المسلمين ، وجمع بين إلزام الطاعة ، والتوبة الرجوع
« المقصد » : العدل . يدل أقسط إذا عدل ، وقسط إذا جار

« انور » . معناه المشرق « القديم » ، قيل هو المبدع . ومن
هو الذي لا نظير له

« الرشيد » ، قيل معناه يرشد ^(٣) . وقيل هو العالم . وقيل هو
الذي عن الله . واللات . وسميت بخص

احسن « معناه الحكيم ، وقد سبق تفسيره

مكمل

{ الأيدان والحيات والوحه }

عن بعض المتأخرين أن الأيدان والعينين والوحه صفات ثمانية
للرب تعالى ، واسمها اسمها اسمها . مصبة نعتل والذي يصح عنده
حمل يدين على اسمها ، وحمل العينين على الصبر ، وحمل الوحه على الوحد
ومن أثبت هذه الصفات لسميه وصار في ثمار رائدة عن مدلت
عليه دلالات المقول ، سند موله تعالى في توبيخ ، لم يس دامت عن

(٦) ح قصر هو (٢) ح - ومن هو له ح
١٣١ - مع عبارتها - هو له ح - ١٥١ - لا اسم - وكنت من ح ٥٦

الإحاطة بالخفيات ، فقد سوغوا التأويل ، وهذا القدر في ظواهر القرآن كاف

و أما الأحاديث التي يتمسكون بها ، فأحاديث لا تعصى إلى العلم . ولو أصروا عن جميعها لكان سائغاً ، لكننا نؤي إلى تأويل ما دون منها في الصحاح . فمنها حديث الثورول ، وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة جمعة ويقول : هل من تائب فأتوب عليه » هل من مستغفر فأغفر له « هل من داع فحبيب له : » الحديث ^(١) ولا وجه لحل الثورول على التحول ، وتفريغ مكان وشغل غيره ، فإن ذلك من صفات الأجسام وموت الأحرار . وتجوير ذلك يؤدي إلى طرق تقيض ، أحدهما الحكم بحدوث الإله ، والثاني التمدح في الدليل على حدوث الأجسام .

و "وجه" ^(٢) حمل الثورول ، وبين كان مصاف إلى الله تعالى ، على رول ملائكته المقربين ، وذلك سائغ غير بعيد ونظير ذلك قوله [تعالى] . « إنما ^(٣) حزاء الذين يخاروبون الله ورسوله » ^(٤) ، معناه إنما

(١) ورد هذا الحديث بروايات وانتماء مختلفة في كتب صحاح و في مؤلفات . وفي رواية عنه منه : « قاله » ٣٨٥ . أو روى كل الله إلى الله : « لأن من تائب فأتوب عليه » .

وقوله « من داع فحبيب له » من له حاجة فأجيب له ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟

(٣) - غير .

(٤) - ح . والوجه

(٤) لأنه م . ٣٣

جاء الذين يحاربون أولياء الله، ولا يعد حذف المضاف وقامة المضاف
إليه مقامه تخصيصاً

ومما يتجه في تأويل الحديث أنه يحمل النزل على سماع الله تعالى
على عباده [مع] ^(١) تأديهم ^(٢) في العدوان وإصرارهم على العصيان، ودهولهم
في اللبالي عن تدبر آيات الله تعالى، وتذكر ما هم بصدد من أمر الآخرة.
وقد يطلق النزول في حق الواحد ما على إرادة التواضع؛ فيقال: نزل
الملك عن كبريائه إلى الدرجة الدنيا، إذا حلم على رعبته، وانحط عن
سلطوته، مع تمكنه من شديد الوطأ عليها.

ومن الدلائل على أن النزول ليس من شرطه الانتقال، إطلاق
النزول مضافاً إلى القرآن، مع العلم باستحالة انتقال الكلام
كما سبق

ومما ومع السؤال عنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال: «إذا كان يوم القيامة، واستقر أهل الجنان في النعيم، وأهل
النار في الجحيم: وقالت النار: هل من يريد؟، فيضع الخبار قدمه في
النار، فتقول النار: قَطَّ قَطَّ».

وهذا ما رواه محمد بن إسماعيل في كتاب التفسير من مسنده

الصحيح

(١) في جميع النسخ: على؛ والأوضح مع.

(٢) له عار: تأدي السوان، وما أثبتته من ح، م.

وللتأويل أوسع مجال فيه ^(١) ، فيمكن أن يحمل الجبار على متجبر من العباد ، وهو في معلوم الله من أعتى العتاة ، وقد ألهمت النار رقبته ، فهي لا تزال تستزيد حتى يستقر قدم ذلك الجبار فيها ^(٢) . فتقول النار عند ذلك : قطّ قطّ .

وقد ورد في ماثور الأخبار : أن أقدام الخلائق البرّ منهم والعاشر تستقر على متن جهنم كأنها إهالة ^(٣) جامدة ، فإذا وامت ^(٤) الأقدام عليها ازدرجت النار أهلها ، ولهي أعرف بهم من الوالدة بولدها ومصدق حمل الحمار على ما ذكرناه ، ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أهل النار كل متكبر جبار ، حطّ ، جمطري ، حواطه » ^(٥)

ويمكن حمل القدم على بمص الأمم المستوجة للنار في علم الله تعالى ، وتكون الإصافة في القدم بمعنى الملك

ومما تمسك به الحشوية ، ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال . « إن الله خلق آدم ^(٦) على صورته » ^(٧) ، وهذا الحديث غير

(١) ح عبارته : وللتأويل فيه أوسع مجال (٢) م نفس : فيها

(٣) الإهالة لودك ، وهو رسم القمع

(٤) م : وامت

(٥) الخط الصمم كالمط وهو الطيم في حبه والسبي الملق

والحطري الذي سمع بما ليس عنده ، والحواط كشداد الصمم الختال والكثير الكلام واحدة في سر وجموع لموع

(٦) ح عبارته : خلق الله آدم الخ

(٧) رواه سنن كتب الحديث : وفيه كلام كثير ، وبخاصة في تأويله

مدون في الصبح ، وإن صح فقد تقل له سبب إعطاه الخشوية ، وهو ما روي أن رجلاً كان يصوم عداً له حسن الوجه ^(١) ، فباهه ^(٢) صلى الله عليه وسلم من ذلك ^(٣) ، وقيل : إن الله تعالى خلق آدم على صورته ، والهاء الحقة على ^(٤) العهد المسمى عن صرته ويمكن صرف الهاء ^(٥) إلى آدم منه ، ومعنى الحديث على ذلك أن الله تعالى خلق آدم بشراً سوياً من سير والدو والده .

وحرص من الحديث أنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر في أصوار الخلق . بل أدعه الله على صورته .

ومن أحاط بما ذكرناه ، لم يصعب عليه مدرك أويس ما سأل عنه . بعد اثبتت وعدم الإبتدار إلى تأويل كل ما يسأل عنه من ما كبر الأبحار ^(٦)

فهذا . رحيم الله ، كاف بالعلم في إثبات العلوم بالصفات الواجبة المنقصة إلى النفسية والسموية ، وقد اندرج في حقل الكلام في هذا القسم ، الصالح ما يستحيل على الله ما
فإذا انصرف ^(٧) هذان الركبان ، لم يبق بعدهما إلا الكلام فيما يخور على الله تعالى ، وسنأخذ ذلك يتصرم المتقدم ، والله التوفيق ^(٨)

(١) م راد ، ذلك - عارته : ذلك إلى المد	(٢) م راد ، م راد
(٣) م راد ، م راد	(٤) م راد ، م راد
(٥) م راد ، م راد	(٦) م راد ، م راد
(٧) م راد ، م راد	(٨) م راد ، م راد

باب

القول فيما يجوز على الله تعالى ^(١)

هذا الباب ينقسم ، ويتضمن ، ومدرج ^(٢) تحته أمور عظيمة

الموقع

ولحسن رى تصديره بإثبات جواز تعلق ^(٣) الرؤية بالله تعالى ^(٤)

(١) م . م . قس : باب ٤ وب قس القول فيما يجوز على الله تعالى

(٢) ح وتدرج

(٣) م قس : ح

(٤) ب ٤ ح ، م . نادرى تعالى

فيجبرنا سياق الدليل إلى إثبات العلم بكون المدرك مدركاً^(١)، وكما يتحدد
كون العالم عالماً شاهداً ثم لا يلزم ذلك غائباً^(٢) فكذلك يتحدد كون
المدرك مدركاً

ومن حمل كون المدرك مدركاً على كونه حياً وانتفاء الآفة عنه، لم
يتح له انفصال عن من يملك هذا المسلك بعينه في المعلوم والقدرة
والإرادات، وإن حمل الإدراك على حصول بنية محصورة، لم يبعد حمل
العلم أيضاً^(٣) على بنية محصورة^(٤). والجملة المعنية عن التفصيل أن
في الإدراكات طرق القوادح إلى سبيل إثبات الأعراض

وإذا ثبت الإدراك بناً أثرنا إليه، فاعلموا أن الإدراك لا يقتصر
إلى بنية محصورة، وهذا باطل من أوجه أقربها أن الإدراك الواحد
لا يقوم إلا بالجوهر الفرد، ثم لا أثر للجواهر المحيطة بحمل الإدراك
في حمل الإدراك^(٥)؛ فإن كل جوهر مختص بخبره موصوف بأعراضه،
ولا يؤثر جوهر في جوهر^(٦)

إذ إنما تثبت أحكام الجواهر من أعراضها^(٧) المختصة بها فيما،

(١) ح د م قصا : يكون المدرك مدركاً (٢) م قص : ذلك غائب

(٣) ح : لم يبعد أيضاً حمل العلم (٤) ح قص : محصور

(٥) ح قص : في عمل الأثر (٦) م زاد : آخر

(٧) ح : من الأعراض

و كذلك لا يؤثر عرض قائمه جوهر في جوهر آخر (١)

و دأنت بما ذكره من الجواهر من ينسدر احدهما مع محل
لادراك غير مؤثرة فيه ، و وجودها (٢) في حكمه كعدمها ، فينصى مجموع
ذلك الى القطع بنسبته في ركب على صفة مخصوصه ، و ذلك
قاصح في مقصوده

و بما يقوى التمسك به في اشتراط بديه ، ان لشرط حكمه
ان صد شاهد او عا ، و ذلك قالت الامير (٣) ان كان كونه الحق
حادثا محال في كونه تاما ، شاهد (٤) من تصدق بشئ ثابت (٥) عليه
مهمهم على هذا الشرط ان يقولوا : ان كان كونه محال
مدركا شاهدا (٦) مشروطا كونه مدركا من وصفه (٧) الذي
كونه مدركا و صفه كونه متسا (٨) ، هي التي من ان لا يفتقر

(١) - نفس ما في الفهرست من قوله : و كما سب

(٢) - و وجودها [بكونه]

(٣) - عبارة : من تصدق بشئ ثابت (٤) - مدركا من وصفه

ان يقول : مدركا

(٥) - ح و لم (٦) - ح مدركا

(٧) - عبارة : ان كان كونه مدركا مشروطا كونه متسا

(٨) - مدركا في وصفه

المعتزلة ، وذلك أنهم قالوا لا يدرك المدرك إدراك الرؤية ، حتى
يحدث شعاع من باطن الرائي ويتصل بالمرئي ، فإذا استند^(٦٢) الشعاع
وحقق ببعده من حاسة على المرئي^(٦٣) ، واستقرت قواعده عليها ، ولاقى
أطراف الأخير^(٦٤) المرئي وم يصب عنه ، فيرى عند ذلك

فإذا كان بين المرئي والرأي حجاب كثيف يمنع اشعاع من الموعود
م ربه فإذا^(٦٥) عذب المسافة ، وصارت بحيث نفو الأشعة^(٦٦) ونفذ^(٦٧) ،
لا يرى عند ، وإن فرط قربه من الناظر ، وامنع من مراط
عرب . ومن اشعاع^(٦٨) برأيه^(٦٩) ولذلك^(٧٠) لا يرى داخل
الأخير عند

، فهو رؤية الرائي منه عند من يرى جسم صغير على ذلك ،
فقد الأشعة تمتد ، فهذا لاقت حجاب^(٧١) صغيلة . لم تنفذ فيه^(٧٢)
دلا من باطن^(٧٣) ، فيعكس اشعاع إلى الناظر ، ويتصل به ،

(٦٢) ج . - نصا : على الرئي

(٦٣) ج . - واذا

(٦٤) ج . - ر . - ع . - م . - فيها

(٦٥) ج . - الأشعة

(٦٦) ج . - وكذلك ، ولتب عن - ع . - م . - ع . - جسم

(٦٧) م . - ع . - م . - (٦٨) م . - ع . - م . - نصير من الموعود

(٦٩) م . - ع . - م . -

(٧٠) م . - ع . - م . -

(٧١) م . - ع . - م . -

(٧٢) م . - ع . - م . -

(٧٣) م . - ع . - م . -

فيدرك إذ ذاك نفسه ؛ وإذا اقترح الشماع من الأحوال وغيره ، لم يدرك
المدرك على ما هو عليه لعدم استمداد الشماع ، في هديان طويل لا يحتمل
هذا المتقد شرحه

وكل ما هذؤنا به مبنى على انبعاث أشعة هي ^(١) أجسام لطيفة
مصبنة من حاسة البصر ، ولا يجوز تقدير انبعاثها من غير بنية العين
وإذا ^(٢) أبطلنا عما قدمناه افتقار الإدراك ، وكون المدرك مدركا ،
إلى بنية ، فذلك يتضمن إفساد ما رتبوه على البنية لا محالة .

ثم الشماع أجسام عديم في داخل العين تسعت منها عند فتح الأجسام
فيقال لهم . ما الذي يوجب انبعاثها ؟ وهلا استقرت في أحيازها ؟ وما
الموجب لا تقباصها وانساضها ، فإن زعموا أن في تلك ^(٣) الحاسة اعتمادات ^(٤)
توجب دفع الأشعة ، فذلك باء على فساد أصلهم في التولد وهم غير مساعدين
عنه . ثم عديم أن الاعتمادات اللازمة تكون سفية كاعتمادات الثقل ،
وسلوية ، كاعتمادات هيب النار إذا اضطربت ، فأما سائر الجهات
فالاعتمادات فيها مجتبية مكنسة ، والناظر ليس محتلب ^(٥) اعتماداً على
حبه . كما يحتله إذا حاول دفع ثقل يثمة أو يسرة

(١) ح وحى (٢) م هـ

(٣) ل نفس : تلك ، ولثبت عن ح م

(٤) يراد بكلمة « اعتمادات » في هذه العبارة وما يربطها ما تعتمد عليه وسند إليه الأحكام

في المنطق (٥) ح م ، محتلب

«إن^(١) قالوا : إنما ينبعث الشعاع بحركات^(٢) الحديقة والأجفان ،
فقد محال ، فإن من تصطلم أحفانه يرى إذا مسكن حذفته ، فإذا ثبت
أنه من لا يبعث الأشعة موجب وإن عد من خلق الله ، فيلزم أن يقدر
جوا. عدم خلقه ، حتى يجوز أن يفتح الحى المدرك غير الماثوف عنه
وترفع الجواهر ولا يريد الرب تعالى ابعث الشعاع ولا يرى إذ ذاك
شئنا ، وهو^(٣) من أمحل المحال عند القوم

ومما صعب موقفه عليهم أن تقول لئن كان الجوهر يرى
لاتصال الشعاع به ، فإنا لآلوه يرى^(٤) وهو عرض ، وقد رنى ، ولا
يجوز الإتصال بالأعراض

«ن قالوا . إنما يرى ما يتصل به الشعاع ، أو ما يقوم بما يتصل
به الشعاع : فتقول مفاد ذلك يلزمكم جوار رؤية الطوم والروايح ،
لأنها تقوم بما يتصل به الشعاع^(٥)

؛ تقول لهم أيضا . عدكم أن الجوهر المرء لو مثل في سميت
الشعاع لما رنى ، وقد اتصل الشعاع على استداده ، ولو قدرنا
الصحة جواهر إليه لما حصه من الشعاع إلا ما اتصل به إذا قدر

(٢) ح : الحركات

(٤) ح ٤ م خصا . يرى

: واد

(٣) ح . وهذا

(٥) ح عبارته : بما يصل الشعاع

مرداً ، وكل ذلك دال على بطلان انبعاث الأشعة من الناصر وصالها
بالمريثات

، وهذا استدلال المحمور ، على ما اعتقدوه من انبعاث الأشعة من
الناصر ، واصلها بالمريثات (١) ، بما قدمه في صدر النص ، وما
يستلزمه من ذكر القرب والبعد ، وتفرع الأشعة وانكاسها
عن لأحد الصيغ ، فلا في شيء مما ذكره مسروح

وبجوار اجواب عن جميع ما تشعرون به ، في قول الماداء تم حمل
ثبوت الرؤية بآلة واتساعها أخرى ، على صوابكم في انبعاث الأشعة
والفهم ، وهم تردون قول من يقول كل ما يبعث ويستهوي يرجع
إلى استمرار الماداء على قضية أرادها الله عليها (٢) ، جعلها كسبيل
السمقات الأكل والشرب ، شبع ، والري ، وإنه يكون موحس
لها ، أو انخرقت أعاده الحارية ، الحار رؤية حية ، بمرص البعد (٣) ،
والقريب المتداني

ويحور أيضا رؤية ما وراء الحجاب (٤) ، وذلك

(١) ح نفس ما من نفسي من قوله : وإذا استدل الخالقون

واصلها بالمريثات

(٢) ح نفس

(٣) ح نفس عليها

(٤) ح نفس ، ورد ح

يرجعوا إلا إلى استبعاد محض لا محمول له ، والوجه معارضة كل ما يوافقون ^(١) على أنه موحد العادات المستمرة

فصل

[الإدراكات خمسة]

الإدراكات ^(٢) خمسة أحدها البصر المتعلق بقبيل المرئيات ، والثاني السمع المتعلق بالأصوات ، والثالث الإدراك المتعلق بالزواجر ، والرابع الإدراك المتعلق بالعموم ، والخامس الإدراك المتعلق بالحرارة والبرودة واللبس والخشونة والحاسة في اصطلاح المحققين هي احدىة التي يقوم ببعضها الإدراك ، وقد يمد بالشم واللمس والدوى عن الادراكات تجاوزاً .

وهذه السمات ممتدة عند المحققين عن اتصالات بين الحواس وبين أحوال تدرك ، ويدرك ^(٣) أعراض لها . وليست الاتصالات إدراكات ولا شرائط فيها ، وإن استمرت العادات بها والدليل عنه أمث قول سميت الشيء هم أدرك ريحه ، وذقته هم أجده طعمه ، ولمسته

(١) ج - ما وافقوا عنه

(٢) ج راد كلها

(٣) م نفس : وجب

(٤) ج حس - ويدرك

فلم أدرك حرارته وذلك يحقق أنه ^(١) ليس المراد بها في الإحلاق
أنفس الإدراكات

وعدة أتت رضى الله عنهم من الإدراكات وجدان الحى من هذه
الآلام واللذات ، وسائر السعات المشروطة بالحياة ولا سبيل إلى نقول
بأن وحدان هذه الصفات هو العلم بها ، فإن الإنسان قد يضطرب العلم
تألم غيره ، ويحد من نفسه الأتم المختص به ، ويهرق سديهة عقله بين
وحدانه ذلك من نفسه وبين علمه تألم غيره

فصل

[كل موجود يجوز أن يرى]

اتفق أهل الحق على أن كل موجود يجوز أن يرى وذهب
المحققون منهم إلى أن كل إدراك ، يجوز تعلقه بقبيل من الموجودات
في مجرى العادات ، فمتى تعلقه في قبيله بجميع الموجودات والمصحح
لكون الشيء بحيث أن يدرك هو الوجود ، ويطرد ذلك في جميع
الإدراكات ، على ما سديه بالحاج إن شاء الله عز وجل

وقد اتصل أطراف الكلام عما لا يستغنى المسترشد عن الإحاطة
به ، وذلك أن قائلا لو قال هل يجوز أن يدرك المدرك إدراك نفسه ،

(١) ح عبارته : وذلك يحقق أنه ليس .. ح

فالمرضى عددا أنه يحجور أن يدرك المدرك إدراكه . وإن لم يدركه
فإنما لـ^(١) يدركه لما منع باقي إدراك الإدراك ، فيكون معاه ومنعا
من تقدير أن يدركه في نفسه . وهل يحجور أن يتعلق إدراك الغير بإدراك
غيره وموانعه؟ وهذا من الدقيق الذي لا يتأتى بسطه هاهنا

فصل

[الموانع من الإدراك]

كل ما يحجور أن يدرك^(٢) إذا لم يدركه المدرك فإنما لم يدركه^(٣)
لقيام مانع به مصاد لإدراك ما يحجور أن يدركه^(٤) وتعدد الموانع حسب
تعدد تقدير الإدراكات ، وهي متاهية الأعداد ، إذ^(٥) لا تنتهي النهاية
عن أعداد المدركات

وقد أذكرت المعتزلة الموانع التي أثنى عليها مصادرة للإدراكات
وزعموا أن الموانع منها القرب والبعد^(٦) المعرطان ، وعدم أبعث الشعاع
على شكل السداد ، وعدم اتصاله بالمرئي والحجب الكثيفة غير الشفافة
من الموانع على أصولهم وحملوا^(٧) الصى على انقراض بنية الحاسة وكل

(١) م . لا

(٢) ل : أن يدركه ، وما أثبتناه من ح . م (٣) ح نفس : فإنما لم يدركه

(٤) ح ، م : إدراكه (٥) م نفس : إذا

(٦) م عارته : البعد والقرب

ما يدل على إثبات الأعراض دال على أن العمى . وكل مانع من الإدراك
معنى . ولو جاز حمل العمى على انتقاض النية
ومن أحاط بما أخذ الأدلة ، هان عليه طرد الدليل الذي رمناه ، وإن
ابتغى متغ تحديد العهد بسبيل الدليل على ما روم إثباته من الأعراض ،
فليسرد ما رسمناه في إثبات لأعراض حرفا حرفا . فهذه المقدمات لم
نجد من تقديمها بدءا .

فصل (١)

[رؤية الله تعالى]

ذكرنا من مذهب أهل الحق أن الباري سبحانه بحور أن يرى ،
وقدنا بحافضة المخافين . ثم المعزلة عنهم (١) على أن الباري
تعالى لا يرى وهو في معتقده هؤلاء يستحيل أن يرى بالحواس
وباستدليل أن يرى من غير حاسة . وذهب شريعة من المعزلة إلى أن
الباري يرى وإنما تمتنع على المحدثين رؤيته من حيث لا يرون
إلا بالحاسة (٢) واتصال الأشعة . وذهب السكبي وصحبه إلى أنه تعالى
لا يرى ، ولا يرى نفسه ولا غيره . وهذا مذهب النجار

(١) لم يرون أصل وأما عن مائة

(٢) ح - متفقون يرون ولا يرون

(٣) ح - عارضة . من حيث يرون وحده

الحال من غير عيب مد كنه دون الذات ووجودها وكيف استخراج
 من غير أن يحكم أنه يدرك مالا مد مع وضع شأنه من غير أن يتم من
 من لا درك من العبد بعقل ووجوده^(١) وبعده وادراك
 الحق لا ينافي الوصفية^(٢) ووجوده

فإن قوا^(٣) شأن الحاصل كانت اعلم إدراك وجوده
 ووجوده في العبد لا حول من يدرك وجوده كنه له في علم
 ووجوده يدرك ذاته^(٤) ثم لا بد من أن يكون
 يدركه من غير وجوده لا لا بد من أن يكون
 من غير وجوده

ووجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 من كنه من كنه من كنه من كنه من كنه من كنه من كنه من كنه
 اقرب والعبد من من والطبيب الحبيب وجودها وجوده كان ذلك
 إلا أن^(٥) من كنه لا يستعد به

من كنه من كنه من كنه من كنه من كنه من كنه من كنه من كنه

(١) وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 (٢) وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 (٣) وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 (٤) وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 (٥) وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده

عيب فلا يرجعون عند تخليق^(١) الطلقة إلا إلى قولهم : سبرنا الموانع
 هم لم يلب إلا " ما أفصحناه فيقال لهم عنه عنوركم على صفة الموضع .
 لا يتصب عما ذلما ، وأنتم عرصة للرائ . ولا يجب لكم منصفة .
 ولا الإحاسة ، تقصري الأشياء وحقاتها ، فلا يرجعون عند ذلك إلا إلى
 ردده وتدر

ثم قول لهم^(٢) " هم تكرون على من يرغم أنا إيمان به لمع
 قائم ، حاسه ، مصاد لإدراكه ؟ فإن قالوا : مقاد هذا المذهب . سي
 فمبده في . . . يكون محضرته أطلال وأشبه من^(٣)
 وشيخ^(٤) . . . شعرة وحمل راسحه^(٥) . وهو لا راع . . . يدلم
 نحو . . . لا راع . . . والبرم ذات حين وإلا . . . عن موجب . . .
 . . . ذكر . . . مؤلف . . . لا عيب له . . . هو
 . . . مكس . . . كى . . . حصص .
 . . . [. . .]^(٦) .
 . . . فرضه .

- (١) - عند عمق
 (٢) - م
 (٣) - م
 (٤) - م
 (٥) - م
 (٦) - م
 (٧) - م
 (٨) - م

حدث بين يديه . حير أعاند أطوار وأطلال ؟ وبحوز ذلك متجاهل
وكذلك نحن مستمرون إلى الإسلام على اقتدار الرب على أن
يخلق بشر أسوياء . من غير أن يردده في أطوار الخلق من النصف
والأشباح . ومردد سر أسوياء^(٢) . وستراب في كونه مولوداً .
على . . . في قد دمه على كل والى في نية الخسر
. . . شكك . . . حوى الأوديه دماغه . . . وغلب . . . دهر
. . . و . . . حور . . . إلى دهر . . . دمه . . . في . . . ك . . .
. . . وسأ . . . فكذلك . . . سبيل . . . قطع
. . . ذلك إلى استمرار دور
. كيف حصص رؤيه على . . .
. وكأول إلى الحراق و . . .
. المعجزات للمعادات .

ومن شبههم . ما إذا تحقق رجح إلى محض الدوى
الرائي يجب أن يكون في حكم المقدس
في هذا ضرب ما إذا عيى

(١) - ج . ١ - ربا

(٢) - نفس سوي

(٣) - ج . ١ - وكده

التحديد، لهايات وهو لا يسمعون^(١) من إطلاق الإحاطة على معنى العلم، ويقولون: الرب تعالى يُسلم على الحقيقة ولا يحاط به، ويرى ولا يُدرك. ثم ليس في الآية نفي جواز الإدراك، وهو موضع الاختلاف، راجع إلى مدارك العقول.

ثم هذه الآية مطلقة غير مختصة بالأوقات، وهي عامة فيها، والآية التي استدلت بها تنص على إثبات الرؤية في أوقات معلومة، فيتبين في صريح التأويل حمل المطلق على المقيد، فيحمل نفي الإدراك على أيام الدين.

وإن عارضونا قوله تعالى في جواب موسى عليه السلام: من رأيي^(٢)، فهذا^(٣) الآية من أصدق الأدلة^(٤) على ثبوت جوار الرؤية. فإن من صطفاه الله رسالته، واحتارده^(٥) واحتساء لسوءته، وحجسه نكريمه وشرفه تشكيكه، يستحيل أن يحفل من حكمه ما يدركه حالة المعتزلة.

ومن نفي الرؤية بسبب مثبت حوارها إما إلى ثبوت^(٦) ما يقتضي تكفيراً، وإما إلى ثبوت ما يقتضي تصيلاً، والأنبياء عليهم السلام

(١) ج ١١. وهو لا يسمعون (٢) الأعراب ٧: ١٤٣

(٣) ل: وهذه ٤. و: أنشأه عن ج ١١ (٤) من أصدق الأدلة

(٥) ج ١١ قضا: واحتارده

(٦) ج ١١ قضا: ثبوت

ميتون عن ذلك ، كلف وقد ذهب معاوية إلى وجوب عصمتهم عن
جميع الرسل

فإن^(١) قال منهم قنر إلى سأل موسى عليه السلام عما صروريا ،
و من عساه بالرؤية . من رؤية لم يوه بالضرر . صوب في^(٢)
من في الرؤية

ثم اجواب حمل على حسب اخصاص . فإما ان لم يوه حمل^(٣) من
في شي في رؤيته سؤال في صدر الآية على رؤية^(٤)
وبال قال منهم قال رؤية لم يوه حمل إذ
أو حرم
به رؤية المستوية في

ثم كيف فضل الكليم سأل في حكمه
على لأحد قومه ، وما سأوه وقد حاوروا السحر
قال في الرد عليهم كقوله تخلصون^(٥)

وقد ذهبت شردمه من المعزلة ، مع بني عساه السلام كان
متمد حرم فاعساه الله تعالى لا نحو ذلك^(٦)

١٠٠ ١٠

(٢) رؤية

(٣) (٤) ذلك عساه

(٥)

وتلك عطية، كثرت كلمة تخرج من فواهيه، وهو^(۱) من عظم
الإدراك، لأبيه، ونوح ذلك، حار أن يتقدم في كبره به حسنة
عالمه، ثم حمله له ويهيمه عموماً

وإذا كان من ذلك ما هو عليه السلام من على حوار مثل
عنه، ثم سيرة كان عن^(۲) رؤية في الحال، فلا يتدح في أبوة دهره
لبي عنه سبلاه وإسلام عن عبد الله^(۳) فكان^(۴) منى له عليه
وسيرة من منعه حراً بحراً من الله رب تعالى مكره عنه
ثم سيرة كان من الله في الحارة، من حلال لبي من مرسع
من

فصل

[أشرف من رؤية، وأشبهه، وليس، ولذوق]

من قبل فهمه أن كل إدراك فيه متعلق حواراً بكل موجود،
وقد ذلك برمي^(۱) بخسور متعلق الإدراكات الخمسة بذات الباري
وصفاته، ومن ثم دناك ينتهي إلى الحكيم كقول رب تعالى مشهوراً بموسماً
مدوداً فله قد ذكرنا أن الله ليس ولذوق وأشبهه عنات عن

(۱) - ۱۳ - ۱۴

(۲) - ۱۵ - ۱۶

(۳) - ۱۷ - ۱۸

(۴) - ۱۹ - ۲۰

(۵) - ۲۱ - ۲۲

(۶) - ۲۳ - ۲۴

اتصالات ، وليست هي الإدراكات . فاما الإدراكات ، مع انقطع
 باستحالة الاتصال ، فيجوز تسبقها بكل موجود ، وكل دال على حوازي
 رؤية كل موجود ، يطردي جميع الإدراكات

فإن قيل : قد قدمتم في الصفات الواجبة ، أن الرب تعالى سميع
 بصير ، وأنتم العلم بالسمع والبصر ، فهل تثبتون لما يرى تعالى سائر
 الإدراكات ، قلنا : الصحيح عند إثباتها ، والدال على إثبات العلم بالسمع
 والبصر دال على جميع الإدراكات

فهذا باب مما يجوز في أحكام الآله وما يتعلق بالحذر من أحكامه .
 ذكر حقه واحتراجه المخترعات ، ويوصل بذلك خلق الأنعم ، وما نمتس
 الحاجة إليه من أحكام قدر العباد

وَمِنْ كَلِمَاتِهِ هِيَ كَلِمَاتُ مَوْصُوفٍ بِالْاِقْتِدَارِ عَلَى مَا كَانَ فِي مَعْنَاهِ
 أَنَّهُ سَيُجَدُّ عَلَيْهِ مِنْ بَحْرَةِ الْعَمَلِ لَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ زَعْمُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا
 بِالْاِقْتِدَارِ عَلَى سَقَطِ عِلْمِهِ وَفِيهِ مَعْنَى مَصْلَحَاتٍ فِيهِ سَيُجَدُّ
 عَلَيْهِ مَعْنَى مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ مَكْنِيَّةٍ
 الْمُتَعَلِّقُ بِهِ وَفِيهِ مَعْنَى مَوْصُوفٍ فِي أَحَدِ دَوَائِرِ الْأَسْوَاقِ

وَمِنْ كَلِمَاتِهِ هِيَ كَلِمَاتُ مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
 حَيْثُ سَقَطَ عَلَيْهِ مَعْنَى مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
 كَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
 عِلْمُهُ وَفِيهِ مَعْنَى مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
 مَا سَقَطَ عَلَيْهِ مَعْنَى مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
 وَإِذَا كَانَ مَوْصُوفًا بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
 وَفِيهِ مَعْنَى مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ

- (۱) هِيَ كَلِمَاتُ مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
- (۲) هِيَ كَلِمَاتُ مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
- (۳) هِيَ كَلِمَاتُ مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
- (۴) هِيَ كَلِمَاتُ مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
- (۵) هِيَ كَلِمَاتُ مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
- (۶) هِيَ كَلِمَاتُ مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ
- (۷) هِيَ كَلِمَاتُ مَوْصُوفٍ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَاتٍ

ولو شافى فى معناه محاسن "تأوه مقدور" الرب تعالى مع
يحدد تعالى قدرة العبد ، فليست كونه مقدور الرب تعالى ، و
كونه مقدور للعبد ، و من انقطاع خلق كون الرب تعالى ودرأ
عليه "لنحدد كونه مقدور الرب تعالى

وإذا كنت وحيث كور مقدور العبد مقدوراً لله تعالى . مكل
هو مقدور له ، فإنه محدثه وحده ، إذ من المستحيل أن يعرف مد
مقدور ، ما هو مقدور له تعالى

وَمَا تَحْسِبُهُمْ فِي مَا قَالُوا الْأَفْعَالُ حَكْمَةً مِنْ رَبِّهِمْ
مُتَرَجِّمِينَ ، وَاصْدُرْ مِنْ أَفْوَاهٍ لِيُحْكَمَ فِي عَمَلِهِمْ وَذَرُواهُ ، وَهِيَ
إِلَاقٌ وَإِخْطَاءٌ ، وَرَبِّهِمْ أَعْلَمُ الْكَاذِبِينَ ، وَاصْدُرْ مِنْ أَفْوَاهٍ
لِيُحْكَمَ فِي عَمَلِهِمْ ، هَؤُلَاءِ أَعْلَمُ بِمَا عَمِلْتُمْ ، وَهُمْ
يُرَدُّونَ عَلَى مَدْرَبٍ مِنْهُمْ ، يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَرَعَ الْأَفْعَالُ الرَّبِّ

وهو ذهب وان كان من صنع فاعنه، وهو حرجي، ثم
 صوره التي وصفها دلاله فيها، فقد حرج الحجاب (١٥) و لإحكام
 عن كونه دالا على امتنع المخترع وذلك غرض للدلالة على العقيدة

نحوه وسع و قبح حکم و عبادت ...
دلائل عقلی و شرعی و دلائل عقلی و شرعی ...
عقلی و شرعی

در شکوه و غم و اندوه و کسب و قتل و کسب و قتل ...
الکسب و غم و اندوه و کسب و قتل ...
و کسب و غم و اندوه و کسب و قتل

...
...
...

...
...
...
...
...

...
...
...

...
...
...
...

المتعلقة بالشيء، تتعلق بأمثاله وأصداده، والموجودات مشتركة في حقيقة ما هو متعلق القدرة، فيجب نعلق القدرة الحادثة بجمع الحوادث كالعلوم والألوان والخواهر^(١) كما يجب عدم نعلق القدرة على حركة جميع ما يماثلها، ولا يحصى لهم عن ذلك.

فإن قالوا: ما ألزموا في الاحتراع ينقلب عليكم في تنو القدرة صعباً، وإذا تعلقت القدرة بنوع من الأعراض لزم ما ألزموا ما يجوز تنوعها بجميع الحوادث، وإن لم تلزموا ما عاكس عليكم، سرى رسموه^(٢) قلنا: القدرة الحادثة لا تتعلق

بمحض الوجود، بل بمقتضى ذات وأحواله، والدور محتمة، وأحواله فلا يلزم من حكمها تتعلق القدرة بشيء الحكم بخوار تلفها تناسخ. وإن عصى موقع هذا الكلام على المعتزلة من حيث قالوا لا تنو القدرة إلا بالوجود، ثم وجود في حقيقة لا يختلف

ومما عظم موقعه عليهم، أنهم قالوا: القدرة الحادثة لإبثاني بها إعادة ما احترع بها ولا، ومعلوم أن الإعادة مثابة التمام الأولى ولذلك استدلل المسلمون على اقتدار الرب على الإعادة باقتداره على ابتداء الفطرة، وقد نطق بذلك^(٣) الكتاب، واحتج الرب على مكبرى

(١) ح م ع ر هـ، كائسوه والألوان وعموم

(٢) م ما ألزمونا

(٣) ح عارونه: وقد نطق بذلك من الكتاب

التابعة له دور الحدوث ، ولا يحصى عن ذلك . فهذه الزامات لاحيلة
للحصول في دفعها .

فأما ^(١) الضرب الثالث من الكلام، والفرض منه التعلق بالأدلة
السمعية، فهي تنقسم إلى مايتلقى من مواقع إجماع الأمة، وإلى مايستفاد
منصوص الكتاب

ثم يبي من إطلاق الأمة فأوضحه : منها أن الأمة مجمعة على
الآيات رب الله تعالى وإدعاء الرعية إليه في أن يرزقهم الإيمان والاقبال
على محاسن الكفر . مسوق وأعطيت . وأوكلت أعارف غير متدورة
في حال . كانت هذه الدعوى شائعة والرعية الدائمة . . .
استمر . . . لا . . .

[illegible]

ثم السبب في حلولها : من غير الإيمان ، كذلك سائرهم

(۴۱) م قص - علیہ

١) م قس : شرقا

$$L^2(\mathbb{R}^n) \rightarrow L^2(\mathbb{R}^n)$$

(۳) م : والداعی

أن يجنبهم الكفر ، والقدره على الإيمان قدرة على الكفر على أصول
 المعتزلة ، فأن كان الرب معيماً على الإيمان بخلق القدرة عليه ، فيجب^(١)
 أن يكون معيماً على الكفر بخلق القدرة عليه . ويقوى موقع ذلك على
 الخصم^(٢) ، إذا فرض الكلام فيمن علم الله منه أنه إذا أقدره كفر ، وإذا
 أقدره وإحالة هذه . فهو بالإعانة على الكفر أحق منه^(٣) بالإعانة على
 الإيمان

ومن دعوات الديين في ذلك قول إبراهيم وإسماعيل ،
 صوات الله عليهما : « ربنا واحمنا مسلمين لك »^(٤) الآية ، ومها قول
 إبراهيم عليه السلام : « واخشي وسمى أن نعبد الأصنام »^(٥)
 ومما تمسك به ، تنقياً من إطلاق الأمة وإجماع الأئمة ، أن المسلمين
 قبل أن تتبع القدرية كانوا مجمعين على أن الرب تعالى مالك كل مخلوق ،
 ورب كل محدث .

ومن المستحيل أن يكون الناري تعالى مالكا^(٦) ما لا يقدر عليه ،
 وإله ما لا يمد^(٧) من مقدوراته ، ولا بد لكل مخلوق من رب ومالك

(١) ل : مح : وما أنباء عن ج ، م

(٢) ح ٤ م قصا : على الخصم

(٣) الفرة م ٢ ١٢٨

(٤) ح ٤ م : مالك ، ولعل الصواب ما أنشأه

(٥) ح خمس : والله ما لا يمد

(٦) م : أحق به

(٧) إرميه ك ١٤ ٣٥

وإذا كان العبد خالقاً لأفعال^(١) نفسه لزم أن يكون ربها وإلهها ، من حيث استبد بالاعتقاد عليها ، وهذه عظمة في الدين ، لا يبوؤها موقف . وقد دل عليه مجرى التنزيل ، فإنه عز من قائل قال : « إذا لأتبع كلُّ^(٢) إله بما خلق ، ولعلَّ بعضهم على بعض »^(٣)

وبما تتقاه من هذه المآخذ أن تقول : خلق المعرفة والطاعات والقرب ، أحسن من خلق الأقسام وأعراصها التي لبست من قبل الصلوات . فهو انصف العبد بخلق المعارف فكان أحسن خلقاً من ربه ، وإن كان في صلاح نفسه وإرشادها وقادها من المعنى والمصنف من ربه ، من ربه أن العبد أصلح لنفسه من ربه ، فقد راعى إجماع المسلمين ويرى الدين

وإن قالوا : لولا القدرة على الإيمان لما تمكن العبد من خلق الإيمان ، فالقدرة إذاً أصلح وأحسن : قلنا معصوم ذلك يلزم صاحب هذا المقال^(٤) أن يحمل القدرة على الكفر شراً من الكفر ، حيث إنه لا يتمكن منه إلا بها ، والقدرة صالحة للضدين ، وليست بأحداهما أولى

(١) ج ١ م : لأعمال

(٢) م نفس : « ولعلَّ بعضهم على بعض » من سورة المؤمنون ٢٣ : ٩١

(٣) ن : القاد « وما أتيناها من ج ١ م

معص الصيغة حتى أوصحتا اقترانها بإرادة التمدح ، ويسا أن ذلك التمدح^(١) مفهوم من مقتضى الآية على قطع ، ولا يستمر حمل الآية على الخصوص مع ما استيقناه من التمدح ، والمفهوم^(٢) وإن لم يستمد من مجرد الصيغ فهو متاق من القرائن .

وعني هذا الوجه استدلال بقوله تعالى « أم جعلوا لله شركاء خلقه فتث به الخلق عليهم . قل الله خالق كل شيء » الآية^(٣) وهذه الآية من في محل البراع فإن قالوا هي منزوعة الظاهر ، وكذلك أن ... من ... « ظاهر في الآيات يتنص كون الرب تعالى ... كل شيء ... من شيء » طاق^(٤) على القديم والحادث . قلنا الحجاب المبك في هذه المواضع لا يدخل تحت فصية الخطاب ، وظاهر ذلك من ... لا يتقار حصم منطق ولا حدل ذو تحقيق إلا أحسنه ، ... يتوهم عدول دخول هذا الخبر عن محله تحت موجب كلامه . حتى يقدر كونه مفعلاً منه ولا تندرج فواضع المصوح ... والحمد

و ... كل آية في كتاب الله دالة على تمدح الرب تعالى كونه قادراً على كل شيء ، ولا معنى لذلك عند المعتزلة ، فإن المعنى هو ...

(٢) م ونحوه

(١) ج ، م نص - التمدح

(٣) ج راد : وهو الواحد القهار ، والآية من سورة البقرة ١٧٠

(٤) ج ، م يصح

« والله على كل شيء قدير »^(١)، أنه قادر على أفعال نفسه وليس بمقتدر
على أفعال غيره. وإذا كان الأمر كذلك، فالله أيضا قادر على كل شيء.
على هذا التأويل، ويصل مدح البادية تعالى عند التحصيل

ومما^(٢) - من به أن هذا هو تعالى « والله حمكم وما تعملون »^(٣)

و - فقد فصلا في معنى الهدى والغلال، والعم والطبع وشرح الصدور
و - حمم به. انما ومع من لصوص الكتب ومجوى الحطب

وقد كان أن يذكر عصم المنة وشبهه، هي تقسم عنهم إلى

مدارك^(٤) المقول وما أخذ السمع

فما تمسكوا به في مدارك المقول، أن لاوا ~~عاق غير بين~~
مقدوره، وبين ما ليس بمقدوره. ويدرك أثره بين حركاته الإرادية،
رواه حتى لا اقتداره عليها ووجه الفصل بين القبيين أنه يصادف
متدوره واقعا به على حسب فسوده ودواعيه^(٥)، ولا يقع منه مالا^(٦)
يقع على حسب اكفائه وانصرافه فإذا صادف الشيء واقع على حسب
المقصود^(٧) والداعية، لم يسترب في وقوعه به، ثم لا يقع به إلا الحدوث،

(١) الله ٢٠٠ ٢٨٤

(٢) ح ٦، وما، ولت عن

(٣) الصافات ٣٧، ٩٦

(٤) ح مذك [الإفراد]

(٥) ح خمس : ودواعيه

(٦) ح خمس لا

(٧) ح م : حسب المقصد

فيكون الصد محدثا لفعله ولو كان فعله غير واقع به ، لكان تثابة لونه
وسائر صفاته الخارجة عن مقدوراته

فما هذا الذي عولتم عليه ، دغاوي غير مقرونة بأدله ^(١) . وما
قولكم بن السعد ، تقع على حسب بداعية ، قصد ، فباطل من
أوجه ، سبب أن ذلك لا يعم الأحوال ولا يشمل الأفعال ، بل الأمر
على الاتهام ^(٢) ، قرب فعل يقع على حسب القصد ، ورعا لا يقع
على حسبه ^(٣) ، فإن أفعال الماثل الداهل غير واقعة على حسب قصده
ودواعيه ، وكذلك كل ما يصدر من الباطن والمعنى عليه من الأفعال

فإذا لم يطرد ما قوه في جميع ^(٤) الأفعال ، فموقع بعضها على
حسب بداعية لا يدين على كونه واقعا للسعد ^(٥) من فعله فإنه قد يقع
الشع عند الأكل ، والرى عند الشرب ، والكسب الثوب ألوانا
مقصوده عند البيع ، وفهم الخطاب ^(٦) عند الإقحام ، وحمله ووجهه عند
التحجين ، تهويل . فهذه ^(٧) الأفعال ، مع وقوعها على حسب المقصود ،
ليست فعلا لذى الدواعي والمقصود .

(١) ح ٤ - الأدلة (٢) ح ٢٢ - على تمام

(٣) ح ٣ - عبارة لا يقع على حسب قصده (٤) ح ١٤ - وإذا

(٥) لا راد : وقوعه ولم يذكر هذه الكلمة ح ٢٢

(٦) ح ٦ - عبارة : السعد على أنه من فعله

(٧) ح ٧ - وفهم الخطاب (٨) ح ٢٠ - ثم بعد

ثم نقول : من اعتقد أن لا خالق إلا الله فلا تدعوه داعية إلى الخلق ، ولا يصح مع هذا الاعتقاد منه القصد إلى الإحداث وأفعال معظم الخليفة غير واقعة على حسب القصد . فإن المقصود الواقع بالمد عند الخصوم الحدوث بهذا وصح أنه غير مقصود من الذين ذكرناهم ، نزل استرواحهم إلى ادواعى ، وقد ماتوا لواعيه من الدعوى

ثم نقول : لا يمد عندكم أن يخلق الباري عالم في لمد أن كواناً ضرورية ، وخلق منه الدواعى سرورية إليها على الإسراء . وهو كان الأمر كذلك لكأن لا كواناً . "واقعة على حسب ادواعى" (١) ثم لا تنسى . والحال هذه . كوان الأ كوان ضرورة الواقعة على حسب الدواعى أفعالا لدى الدواعى (٢) . فمثل ما عولوا عليه من كل وجه

وما ذكره من إدراك تفرقه من مستور ويبره صحيح ، ولكن لتفرقة آية في إدراك تدعى مدد مأخذهم دون لثاني . وهو كاترق بين المعلوم والمصور . مع عدم شاعره ولا يؤثران في منلقهما

(٢) م عارته على حسب لأفاس

(١) م عارته . لكائن الدواعى واقعة

(٣) م نفس : أضالاً لدى الدواعى

فصل (١١)

[الفرق بين مطالبة العدد بألوانه وأحسامه. وبين مطالبة بأفعاله]

ومما تحسكوا به . وهو من أشتط تحولاته . أن قلوب العبد
مطالب من دونه تعالى الشاعة . ويستحيل في العيون أن يطلب العدد
. أربع منه فلو بدور عندكم تنبيه العدد في كل واحد
. ما وقع نقد دونه تعالى . وليس للعدد من إقناع المقدوس .
في المصالح . وما معنى شيب . وما الفرق بين مطالبة العدد بألوانه
و أحسامه . وبين مطالبة بأفعاله

و . فرر عدد الشبهة . ودلالة . ما يرمي إلى خبراً من
سبح على " وتمجيده . ولكن هل من مقدور على أن ما يؤدي
إلى من كلام الرب تعالى في سبائص و روح من الإبداء غير باطل
ومن لمع الكلام . يقول تعالى لمن يحسنه . فعمل ما لا يفسد .
والدع ما تأمده

وسبباً أن نضع المعرلة . فكس عدد الشبهة عليهم من وجه .
مها أرنقول من أصل (١) العدد شيء وذات على حصاص
الصفات . في معنى مطالبة يثبت ما هو ثابت . إذ لا معنى لكون

(١) ح . هـ . عدد كذا (ص) (٢) ن . عدد في المعبر . ومزيد كذا . م
(٣) ح . هـ . لقي (٤) م . من أصله

الرب تعالى مُصِصِع عبادِهِ بما كَفَّهُمْ مِنْ طَاعَتِهِ ، فإذا قَرَضَ الكلامَ عليكم فيسّر عِمْ اللهُ تَعَالَى به لو احترمه ولم يكمل عقله بحما من العذب . ولو اكمل عقله وأقدره لكفر وطغي ، فمن هذه حاله . فصلاحه على الضرورة في أن يُحْتَرَمَ . ومن أبدى في ذلك مراء سقطت مكانته^(١) ودحضت حجة . وكل كلام في اقتضاء تكليف هو مقيد بقصد الإصلاح .

ولا مزيد في التدبّر على أن يقول لِقَائِي آمرك وفعدى بأمرك إصلاحك . مع علمي بأن لا نفع ، ولو لم آمرك بحجوت من مودعت انعواض وبردات العواض فهذا ، وبتم ابدع . غاية في التدبّر لا يخفى مدركها على عاقل

وإنما ما صوّره . أن أوامر الشرع ورواحه قد تنمى ، لأحوال المعالة بعلمها ، وذلك مثل تدبّر الشرع بأمر مكلف بكونه قائماً به . ولا سبيل إلى ححد ذلك من موارد الشرع وموجبات السمع ثم كونه عاملاً ، وإن حسن تقدير الطلب فيه ، فليس هو واقعاً بالمطالب به على أصول^(٢) المخالفين . فإنه لا يقع بالقدر إلا حدوث ذات والأحوال توجبها الميل ، وثبتت واجبة تابعة لحدوث . فإذا لم يبعد تقدير الطلب بما لا يقع بالمطالب ، لم يعد ما ألزمونا

(١) - من مكانته (٢) - في عاقله . معاً - به عن أصوله والفتن عن ح . م

ثم قول ما أسدتم إليه تخيلكم محض هوى فما أ^١ قول قد
صادقت معرفتكم بأن حصركم لا يستدوي كون العدو المأمور بالمضي
موفقاً أفعله، ثم علمتم اتفاق أهل المدن على توجه الأوامر على المكلفين،
ثم ادعتم مدد من الأصحاب استجابة الطلب فيما لا يوفيه المطالب

وسيد يجازي الكلام بـ قول ما ادعتم استجابه، لا تحلو، فيه
من مزين إما أن نسأوا دواكم ب^(٢) الضرورة، وإما أن تسندوها
إلى من عن دهمكم وإلا^٣ ادعتم أهل الأمر، بـ كتم ما تفتي
في مقام ضرورة برهنة كذا لامة، ثم لا تسبون من^٤
مداخلة دعواكم بثبوتها، بـ تسندتم تصحيح دعواكم^٥ بـ نص
في رد كلامه عليه، ولا تصحوا من دعوى العربة

وبعد سلك محض الشك في كسب تدوا هذه الشبهة،
عن الاستعانة في حقيقة الكسب ومحل^(٦)، وذلك أنه من قدره
الاستعانة، بـ محض مدد، وثبت الحاصل منه، بـ صاحب
والمن عن مدد معبره لا بـ من بـ مدد، بـ مدد
في مدد ما ووجه، بـ استعانة بـ من لا احتراع، خود
الارت، وهو حال مدد

١ - قوله ما أسدتم إليه تخيلكم محض هوى فما أ^١ قول قد
٢ - قوله بـ الضرورة، وإما أن تسندوها
٣ - قوله وإلا^٣ ادعتم أهل الأمر، بـ كتم ما تفتي
٤ - قوله ثم لا تسبون من^٤
٥ - قوله بـ تسندتم تصحيح دعواكم^٥ بـ نص
٦ - قوله ومحل^(٦)، وذلك أنه من قدره

الحادثة بكل حادث، من حيث لا يختلف متعلق القدرة الحادثة وأثرها
في جميعها.

شيء آخرى لهم . وذلك أنهم قالوا . لعبد مثب على فعله معاقب
ملوم محمود . وكل ذلك دال على أن فعله واقع منه ، إذ لا يحس تويجه
واك . عليه بما لا يقع منه كآلوانه وأجسامه وهذا من ذكره
لاحدوث له . فإن الثواب والعقاب وتوابعهما من لذه والمدح لا يوحها
من . كما عدا . ولو سأل الرب تعالى عده سقيم مقبم أو بعد
أليم . كان ذلك ممك غير مستحيل . وبما أقبل مد في أحكام
الشرع أعلام وآيات لأحكام الله تعالى . ولا تمد في نصب غير الله
هو واقعاً عن " نصب العبد له " (١) وسفر ذلك في باب الثواب
والعقاب إن شاء الله عز وجل .

فصل

[تعلق القدرة الحادثة بتقدورها]

باب قيل . بما يتكلم على المذهب رد . وفيه لا إذا كان معقولا .
وما اعتقدنموه من كون العبد مكتسباً غير معقول ، فإن القدرة إذا

لم تؤثر في مقدورها ، ولم يقع المقدور بها ، فلا معنى لتعلق القدرة قلنا :
قد^(١) اختلف أئمتنا في وجه تعلق القدرة بالحادث بمقدورها .

١ - صاروا على أن القدرة بالحادث تؤثر في إثبات حاله بمقدور^(٢)
يتميز بها المكتسب عن^(٣) الضروري فإذا فرضنا حركة ضرورية إلى
جهة ، ومقدورا أخرى أكسبه إلى تلك الجهة ، فالكسبية على ما رائدة
هي من أثر تعلق القدرة بالحادث بها ، والكسبية تنميرها عن ضرورية .
وأما الحدوث ، وإثبات الذوات ، فارتب على مسانر^(٤) .

وهذه الطريقة غير مبررة . لا حرج لها على فروعها الحق ،
وفي المصير إليها اقتراح^(٥) وجوده من بعد حسب نكته

منها ، أن أحد مستحيل أن يفرد مقدور دون الرب تعالى فإن
فرضا للقدرة الحادثة ثرا ، وحكما بثبوته للصد^(٦) ، فقد حررنا أعمد
وحوب كون الرب قدرا على كل شيء ،^(٧) مقدور . وحصل مسير إلى
أن الحالة المفروضة تقع بالقدرة القديمة والحديثة ، فإن ذلك مستحيل ،
ولو ساع فرضه لساغ تقدير حق من غير

على أن صاحب هذه الطريقة يحيل معضده على ادعاءه محموله لا يمكنه
الإفصاح بها . مع فطما أن الحركة الكسبية مماثلة للضرورية وتقدير

(١) م نفس مد (٢) م نفس مد (٣) م نفس مد (٤) م نفس مد

(٥) م نفس مد (٦) م نفس مد (٧) م نفس مد

(٨) م نفس مد (٩) م نفس مد (١٠) م نفس مد

(م - ١٤)

أحوال مبهمة خبذ عن السداد ، وتطريق لدواعي الفساد إلى أصول
الاعتقاد

فالوجه ، التمتع بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلاً
وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في تمتعها ، بل العدم مقبور تعلقه
بالمعوم مع أنه لا يؤثر فيه ، وكذلك الإبرة المنعقة بفعل العدم لا تؤثر
في تمتعها . فإن استبعد الخسوف ذلك ، ورجعوا إلى كون العدم
مجرداً ، فقد قدمنا ما^(١) فيه إجماع في الانفصال

فصل

[في الهدى والضلال ، والختم والطمع]

أعز ، وفقك الله تعالى لمصائبه ، أن كتاب الله العزيز أشد من على
تدلة على تفرد الرب تعالى^(٢) بهداية الخلق وصلاحهم ، واضع على
قبور الكفرة منهم ، وهيصوص لإبطال^(٣) مداهم بخلاف أهل
الحق ونحن نذكر عرصاً من آيات الهدى والضلال ، ثم ندعها بالآي
المحتوية على ذكر الختم والطمع .

فما يعظم موقعه عليهم ، قوله تعالى : « والله يدعو إلى دار السلام ويهدي
من يشاء إلى صراط مستقيم »^(٤) ، وقوله تعالى : « إنك لا تهدي من أحببت

(١) ج ٣ - ١٠

(٢) ج ٢ - ١٠

(٣) ج ١ - ١٠

(٤) ج ١ - ١٠ عن تفرد سبحانه وسأى (٥) ج ٤ - ١٠ في إبطال (٦) ج ٦ - ١٠

ولكن الله يهدي من يشاء» (١)؛ وقوله تعالى: «فمن يراد الله أن يهديه»
يشرح صدره للإسلام ومن يراد أن يضله يحمل صدره ضيقاً حرجاً» (٢)؛
وقال عز وجل: «من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك هم
الخاسرون» (٣).

واعلم أن الهدى في هذه الآية (٤) لا يتجه حمله إلا على خلق الإيمان،
وكذلك لا يتجه حمل الإضلال على غير خلق الضلال. ولنا نكر
ورود الهداية في كتاب الله عز وجل على غير المعنى الذي رُماه، فقد
يرد والمراد به الدعوة؛ قال الله تعالى: «وإنا لك لتهدى إلى صراط
مستقيم» (٥)، معناه: وإنا لك لتدعو.

وقد ترد الهداية ويراد (٦) بها إرشاد المؤمنين إلى مسالك الحان
والطرق المفضية إليها يوم القيامة، قال الله تعالى: «فمن يصل أعمالهم،
سيهديهم ويصلح بالهم» (٧)؛ فذكر الله تعالى المجاهدين في سبيله وعنى بهم
المهاجرين والأنصار، ثم قال سيهديهم، فيبني حمل الآية (٨) على ما ذكرناه.
وقال الله تعالى في الكفار: «فاهدوهم إلى صراط الجحيم» (٩)، معناه
اسلكوا (١٠) بهم إليها، والمعنى بقوله تعالى: «و ما تود مهديهم» (١١)،
الدعوة، ومعنى الآية، أنادعونا ثم فاستحووا المسمى على مادعوا إليه من الهدى.

(١) القصص ٢٨، ٥٦ (٢) الأحكام ٦، ١٢٥

(٣) من يهد الله وأمهات الثمانية حرجاً، وصحة الآية من هدى الله

(٤) هذه الآية لم يذكرها ح ٢٠؛ وهي من سورة الأعراف ٧، ١٧٨

(٥) ح عبارته: أن الهدى في الآية (٦) الثوري ك ٤٧: ٥٧ (٧) ح والمراد بها

(٨) محمد ٤٧: ٤، ٥ (٩) ح ٢٠ عاربها. متبع من الهداية

(١٠) صفات ٣٧، ٢٢ (١١) ح. اسلكوا بهم (١٢) صلت ك ٤١، ١٧

وإنما أثرنا إلى انقسام معنى الهدى والضلال ، لتحيطوا عمّا
 بأن لا تنكر ورود الهدى والضلال على غير معنى الحق ، ولكنا
 خصصنا استدلالنا بالآي التي صدرنا الفصل ^(١) بها ولا سبيل إلى
 حملها على الدعوة ، « فانه تعالى فصل بين الدعوى والهداية ، فقال .
 » والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء » ^(٢) ، نخصص الهداية
 وعمم الدعوة ، وهذا مفسى ما استدللنا به من الآيات . ولا وجه لحملها
 على الإرشاد إلى طريق الجبار ، فإن ^(٣) الله تعالى علق الهداية على
 مشيئة ^(٤) وإرادته واختياره وكل مستوجب ^(٥) الحان ، ختم على
 الله عند المعترلة أن يدخله الجنة . وقوله تعالى . « فمن يرد الله أن يهديه
 يشرح صدره للإسلام » ، فصرح بأحكام الدنيا . وشرح الصدر ^(٦)
 وخرجه ، وذكر الإسلام من أصدق الآيات على ما قلناه .

وإن ^(٧) استشهاد المعترلة في زعم حمل الهداية على الدعوة أو غيرها
 مما يطابق معتقدهم بالآيات التي طرواها ، فالوجه أن تقول : لا يمد
 في حمل ما استشهدتم به على ما ذكرتموه ، وإنما استدللنا بالآيات المفصلة

(١) ل : الصدق وما أئتمناه من ح . م

(٢) ح . م : آتت الآيات : « إلى صراط مستقيم »

(٣) ح . م : فانه (٤) ح : بمشيئته

(٥) ح : عارته وكل من يسوح

(٦) ح : ل : الصدور : وما أئتمناه من ح

(٧) ح : فإن

المحصنة للهدى بقوم والضلالة بآخرين ، مع التنصيص على ذكر الإسلام وشرح الصدور وخرجه له^(١) . ولا محال لتأويلاتهم المزخرفة^(٢) في النصوص التي استدلتنا بها .

وأما^(٣) آيات الطبع والخطم ، فنها قوله تعالى : « ختم الله على قلوبهم »^(٤) ؛ وقوله تعالى : « بل طبع الله عليها كعبرهم »^(٥) ؛ وقوله تعالى : « وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه ، وفي آذانهم وقرا »^(٦) . وقوله تعالى : « وجعلنا قلوبهم قاسية »^(٧) .

وفد حارت المعترلة في هذه الآيات ، واضطرت لها آراء ، فذهبت ثائرة من الصريين إلى حملها على تسمية الرب تعالى بكثرة سد الكفر والضلal : قالوا ، بهذا معنى الطبع .

ولا خفاء نسقوط هذا الكلام ، فإن الرب تعالى يمدح بهذه الآيات وأما^(٨) عنها عن اقتداره واقتداره على ضائرها وإسرارها^(٩) . ومن أنقاوب نحكمه بقلبها كيف يشاء ، وشرح بذلك في قوله تعالى

(١) م ، م ، م ، شرح صدر ، ولا عاء ج

(٢) م ، قلوبهم لا يرب (٣) ج ، م

(٤) غرة م ٢ ٧ (٥) اسماء م ٢ ١٥٥

(٦) ج ٢٤ م قما : « وفي آذانهم وقرا » ؛ والآية من سورة الاسام ٩ ٢٥

(٧) للاند م ١٣ : « (٨) ج ، م ، وآي ، وما أنشاه عن م

(٩) ج ، م عيارتهما : ضائر الصد وإسارها

باب

القول في الاستطاعة وحكمها^(١)

المبدأ قادر على كسه ، وقدرته ثابتة عليه . ودهست الخبرية^(٢) إلى
في القدرة ، وزعموا أن ما يسمى كياً للعد أو فعلاً له ، فهو على سبيل
أوسع والتجوز في الإطلاق ، والحركات الاختيارية^(٣) والإرادية^(٤) مما
الرعدة والرعدة

و دليل على إثبات القدرة ، أن أمد إذا ارتعدت يده ، ثم به
حركاتها قصداً ، فانه يقرى بين حالته^(٥) في الحركة الضرورية وبين
الحركة^(٦) التي اختارها ، وكنسها ، والفرقة بين^(٧) الحالتين الاستمرار
والاختيار ، معلومة على الضرورة . ويستحيل رجوعها إلى اختلاف
الحركتين ، فإن الضرورية مماثلة للاختيارية ، فكل واحدة من
الحركتين ذهب في الجهة الواحدة واتتبع إليها ، ولا وجه لاذع ،
اقتراهما بصفة محولة تدعى ، فإن ذلك يحسم طريق العلم تماثل كل

(١) مبدؤ الاستطاعة ، ومذكر قول في الاستطاعة وحكمها . مقسوم

(٢) مبدؤ خبرية ، وأرجح خبرية من مقول ، وقد تقدم ذكره . ومذهب في

ذلك عن إسهال أي عن من أمثلة وضعه .

(٣) ح . نفس . الاختيارية (٤) ح . م . حالته

(٥) ح . م . عارضة . والحركة . عارضة (٦) ح . عارضة . وعبرته في حالي

فإن قيل : بم يردون على من يصرف التفرقة إلى صحة في الجارحة
وبنية مخصوصة ، وإلى انتفاءها ؟ ف . هذا باطل من أوجه ، أقربها إلى
غرضنا : أن الأيد الصحيح البنية يفرق بين أن يحرك يد نفسه فصدأ ،
وبن أن يحرك أمير يده ، وإن كانت بنية يده في الحالتين على صفة
وحدة . وقد مضى هذه الأقسام ، تبين التعميم على القدرة ، وهذا
سبيلنا في تبيين كل عرص يُبرع فيه ^(١) .

فصل

[القدرة الحادثة لانتق]

القدرة الحادثة عرص من الأعراس عدد ^(٢) ، وهي غير صالحة ،
وهذا حكم جميع الأعراس عدد ، وأما انت التفرقة على فناء القدرة
والغير على استحالة فناء جميع الأعراس أنها لو عيت لاستحال عددها .
وعرص هذا الأساس في القدرة ثم يستبين إصراده فيما عداها ، فنقول
بواقعية قدرة ثم قدر عدها لم يحل انقواء في ذلك : إما أن يقدر انتقاؤها
طريق صد ^(٣) ، وهو ^(٤) مذهب المخالفين ، وإما أن يقدر انتقاؤها بسواء
شروطها . وواصل تقدير عدها بطريقتين ضد ، فإنه ليس الصد انتقاري
بشي القدرة أولى من ذرة القدرة الضد ومنعها إياه من الطردن ثم إذا

(١) ب . بارع منه - وسد عن - م

(٢) م قسم : عدد (٣) م - قدوم عدد (٤) م هم وهو

سأب صدق ، والثاني يوحى حال عدم الأول ، فإذا تحقق عدمه فلا حاجة إلى الصد ، وقد نصرت مذهبنا .

ويحل أن يقال تنبى القدرة ، انتفاء شرطها ، فإن شرطها " لا يخلو إما أن يكون عرضا ، وإما أن يكون جوهرآ ، فإن كان عرضا ، والكلام في بقاءه وانتفائه ^(٢) كالكلام في القدرة ، وبأن كان جوهرآ فلا تصور مع القول بقاء الأعراض انتفاء الجواهر ، فإن سبب انتفاءها قطع الأعراض عنها ، فإذا قضى بقاء الأعراض لم تصور عدمها ؛ فإذا امتنع تقدير عدمها امتنع بقاء الجواهر ، وقد ذكرنا شرفا من ذلك في صحت

وإبطال المعير ، بأن قدرته تقدم بعدمه ، ما هو لإعدام هو المدم ، والمدم تنبى محض ، ويستحيل أن يكون المقدور به ، إذ لا فرق بين أن يقال : لا مقدور ، بغيره ، وبين أن يقال : مقدور بها متب .

وصل

[في القدرة الحادثة]

دائمة استحالة بقاء قدرته الحادثة ، في حدود المقدور بها ، ولا تقدم عليه ، ولو قدر سبق الإعتدال بقاء قدرته الحادثة " لما استحال تقدمها على وقوع مقدورها ، ولذلك يجب نضع بقاء قدرته الأولية على وقوع المقدورات بها ، فلما ثبت أن القدرة الحادثة لا تبقى ، ترتب على ذلك

(١) ج ودا (٢) ج ودا (٣) م قس و ص

(٤) م قس : الحادثة

نظراً إلى الحالة الأولى ، فلا يتصور فيها وقوع المقدور ، وإن نظرنا
إلى الحالة الثانية فلا تعلق للمقدرة فيها ، فبدأ لم يتحقق في الحالة الأولى
بمكان ، ولم يتقرر في الحالة الثانية اقتدار ، فلا يبقى لتعلق المقدرة معنى .
ونعتقد بعد ذلك بوجهين ، أحدهما أن المقدور لا نحو . إما أن
يكون عدماً ، وإما أن يكون وجوداً ؛ ويستحيل كونه عدماً فإنه في
محض ، والوجود عند المحققين غير مقدور ، والوجه الثاني أنهم ^(١) رعموا
أن الحادث نشأه الباقي في استحالة كونه معدوماً . ثم الإمكان في الحالة
أولى من وجود مقدرة ، والحالة المنقصة بعدها ليست حالة تعلق
مقدرة . يجب سماع ذلك فليكن الباقي مقدوراً في حالة الأولى من المقدرة ،
كما أن الحادث مقدور قبل وقوعه في الحالة الأولى من القدرة ، ولا يحصى
لهم ^(٢) عن ذلك .

فإن قالوا ، الحادث واقع كائن ، والحاجة تنسب في قدره الإتيان
بها ، وقد تحقق وقوع الحادث بها ^(٣) أصح حاجة في قدره ، ويرى
الحادث مرة أخرى المسرور . هذا الذي ذكرناه يوصل ^(٤) الحكم
المعبر ، أمة الموحدة ، ومن الحكم في حال ثبوته قدره مئة ، وليس
لتقاضي أن قول : دائماً الحكم لم ينجح مع ثبوته في تقديره مئة مرة

(٢) ج . م . قصا : هـ

(٣) ج . م . قصا : هـ

(١) ج . م . قصا : هـ

(٢) ج . م . قصا : هـ

له . وكذلك السبب المؤثّر ، قد يقارن وقوع السبب ومحجب^(١) ذلك فيه ، كما نذكره بعد الإستطاعة إن شاء الله عز وجل .

ثم^(٢) حق العاقل أن يفرض في تصوره ثلاثة أحوال . حالة عدم ، وحالة حدوث^(٣) بعدها ، وحالة بقاء بعد الحدوث . وأمّا حالة عدم بخلافه عن استمرار الإنتفاء : وأمّا الحالة الثانية فهو كانت لا تتفق بالقدرة فيها^(٤) لاستمرار عدمه ، فلما تعلقت القدرة كان الوجود بدلا من عدمه انجور استمراره : وأمّا الحالة الثالثة ، فقد استمر الوجود فيها ، فلا حاجة إلى تقدير تعلق القدرة

نعم . قد ابرمت المعترلة أمر الأحقاء بطلانها ، فقالوا : إذ تقدمت القدرة على المدور بحالة واحدة ، فيحور أن يقع في الحالة الثانية غير مصاد للقدرة . ثم المحر يظهر أثره في الحالة الثالثة من وجود القدرة ، وهي الحالة الثانية من وجود المحر . فيحور عدم وقوع المقدور^(٥) في الحالة الثانية ، مع المحر . وكذلك لو مات القادر في الحالة الثانية ، تصور وقوع المدور مع الموت ، إذ لم يكن العمل المقدور^(٦) مشروطا بالحياة . ولا يرتضى عاقل ركوب هذه الجهالة .

(١) ن : ووجهه ، والثبت عن ح ٤ م (٢) ح راد من (٣) ح وجود

(٤) م ، ح عارضا : فلو لا تعلق القدرة بها (٥) م : القدم

(٦) ح عارضا : لم يكن فعل صفة واحدة مشروطة بحياة ، والثبت عن م .

فإن قيل : كل صفتين متعلقتين متضادتين ، فإنهما يثبتان على قضية واحدة مع التناقض في التعلق . فإذا حكمتم بأن القدرة الحادثة تقارن المقدور ، فيحكم أن تحكموا بمقارنة المعز المحوز عنه . وذلك مستحيل ، فإن المرء بمعز^(١) عما يتوقعه في المآل . وقد جيب بعض أصحابنا وحكم بأن المعز يتقدم على المحوز عنه ، بخلاف القدرة ، وذلك باطل : فإن المعز ينبغي أن يتعلق على حسب تعلق القدرة ، مع تناقض المتقدمين الصدين ، ولذلك لا يتصور المعز عما لا يتصور الإقتدار عليه

علم ذلك ، واقطع بأن من قال : العبد عاجز عن الأجسام والأول ، فهو متجاوز والمراد بالمعز المتجاوز ، انتفاء القدرة ، وهذا كما أن الجهل صرب من الإعتقاد وقد يسمى العاقل عن الشيء جاهلاً به ، وإن لم يكن مقتداً شيئاً : فيخرج من ذلك أن المضطر إلى رعيته عاجز عنها معها ، كما أن المتحرك على احتيار^(٢) قارء على حركته مع حركته

(١) م عارضة . م عجز عما يتوقعه في المآل

(٢) ح م . على الاختيار

فصل

[مقدور لقدره الحادثة واحد]

القدرة الحادثة لا تتعلق إلا بمقدور واحد ، وقد ^(١) ذهب المتأخرين إلى أن قدره يتعلق بالمصادات ، ويذهب الأكثرون منهم إلى تعقها بالمخالفات حتى لا تصد ثم صلبه أن قدره الحادثة تتعلق بالهاتية من المقدورات على تمام الأوقات . وهم متفقون على أن قدره الواحد لا يتأثر بها إيقاع مشي ، في محل واحد جميعاً ^(٢) في وقت واحد وإنما يقع مثلاً كذلك بالقدرة في أن كثرت أعداد الأمثال ، مع حاد الحمل ولو لم ، كثرت ^(٣) قدر على عدتها

والأول . . . هذه المسألة على أن فيجب ، فتقول في مع تعنى القدرة الحادثة بالصدور لو تعققت بهما لغارتها . ومن ضرورة ذلك قترتها ، وهو باطل على ضرورة فإن استعله اجتماع الصدين مدركة البداية ^(٤) ، وإن فرص الكلام في المحتفقات التي لا تتصادف : لو تعققت قدرة واحدة لكل ما صح أن يكون مقدوراً للعبد ، لو حب أن يكون انقدرة القدرة على الديب قدرة على اكتساب جميع العلوم والإرادات ونحوها من المقدورات وهذا مما يعلم بطلانه ،

(٢) ح . م . ع . ح .

(٤) يريد بداية له . وذلك مبهم

(١) ح . م . ع . م . وقد

(٣) ح . م . ع . م . وقد

ويستعنى فيه عن سر نظر وتقسيم فكر ثم البدء على المسألة المتقدمة
يطرد في هذا الطرف .

فقول ^(١) للمخالص إذا حكمت بأن القدرة الواحدة تتعلق
بالصددين ، فلم يخص أحد الصدين ، وموقع بالقدره بدلا عن الثاني ،
فإن قالوا إنما يقع من صدين ما تحدد القصد إليه ، وذلك يخص
بالو موع ، فهذا ^(٢) ناسل من وحيي أحدهما العقل والباطن ، ويقع
منه أحد الصدين من غير إرادة ، وصلاحي القدرة لواقع كصلاحها
للدين . يقع وأوجه الثاني ، أن قول إذا وقعت الإرادة مقبولة ،
والإرادة التي هي صدها مقدوره أيضا ، فما بال الإرادة احصت
بالو موع ، والإرادة لا تترادف سدا ولا تخص للمعتبر من هذا المذهب
والواقع عدد مقدور ، ولذلك ^(٣) وقع حقيقته عليه . مع القطع
بأنها لا تصبح لغير ما وقع

ونما أزم المتعزلة في ذلك ، أن يقال له ^(٤) حقيقة تصددهم
ولذلك عدم العلم عندكم بطريان العقل كما بعدم السواد ضربا لباص ،
فيجب أن يكون التقدير على العلم بالشيء قادراً على الحقيقة عنه ، ومعلوم

(١) في وثقون . وليس عن . . . (٢) ١٠٦ - ١٠٦ . وم

(٣) نفس وذلك ١٠٦ - ١٠٦ . وقع عدد مقبولة . وكذلك حتى ج

(٤) أن مثلهم

مطلقاً أن العملة غير مقدورة ، وللمنزلة في ذلك حبط لا يحسن هذا
الاعتقاد ذكره .

١٠٠ قادراً سميع لقادر أن يسخير بين الإقدام على شيء ،
والامسكائه عنه ، وإنما يتحقق ذلك عند التمكن من الصديق ولو
كانت القدرة لا تتعلق إلا بتدور واحد ، لكان لعدم مبدأ إليه غير
واحد عنه محيصاً وهذا الذي ذكروه دعوى محضة ، واقتصار على ذكر
المذهب فليس من شرط القدرة على شيء القدرة على تركه ، وسبيل
تعلق لقدره الحادثة بتدور سميع تعلق العلم بالمعلوم ، وليس من
شرط تعلق العلم بالمعلوم أن يتصور نفسه

ثم ما ذكروه لا يستقيم منهم ، مع مصيرهم إلى أن الموع قادر على
ما مع منه وأصلهم أن التقيد المروط^(١) قادر على الشيء والتصدق في
الهواء^(٢) فإذا ساء لهم الحكم بإثبات التقدره مع امتناع وقوع المقدور ،
لم يبعد ما إثبات القدرة على الشيء من غير قدار على صده

(١) م : التقيد المروط

(٢) ل : عارته قادر على مع الشيء والتصدق في الهواء ، وما أستاذت عن م

فصل

[التكليف بما لا يطاق]

فإن قيل قد شاع من مذهب شيخكم تجوير تكليف ما لا يطاق ،
 فأوضحوا ما ترصوه مه . وأبدوه بالدليل بعد تصوير المسألة قلنا .
 تكليف ما لا يطاق تكثر صورته . فمن صورته تكليف جمع الصديق ،
 وإيفاء ، مخرج عن قبيل المقدورات والصحيح عندما أن ذلك حار
 عدلاً غير مستحيل واحتلف جواب شيخنا رضى الله عنه في حوار
 تكليف من لا يعلم ، كالعشي عليه والميت

و دليل على حواز تكليف المحال ، الإتفاق على حوار تكليف المد
 القلب مع كونه قاعدة حالة توحه الأمر عليه ، وقد أقننا الدليل القاطع
 على أن القاعدة غير قادر على القيام وإذا جار كون لقيام مأموراً به قبل
 القدرة عليه ، وإن كان ذلك غير ممكن ، فلا يبقى لاستحالة تكليف
 المستعمل وجه .

فإن قيل القيام ممكن على الجملة ، بخلاف جمع الصديق : قيل
 وفوق القيام مقدوراً من غير قدرة عليه مستحيل لجمع الصديق ، وإلغاء
 المأمور به قيام^(١) مقدور عليه .

(١) ح عارضة : قيام غير مقدور عليه

فإن قيل . المأمور بالقيام منهى عن تركه ؛ فليس كان القاعد . و
 لعموده . غير قادر على القيام المأمور به . فهو قادر على القعود
 منهى . وهو متعلق التكليف وهذا قرب وجه ذكر ذلك .
 وهو على التحصيل ^(١) باطل من وجهين أحدهما أن الأمر بالترقي في
 السماء ^(٢) من تكليف المحال عند غايته . وإن كان الاستقرار على الأرض
 مقدورا ممكنا . وهو ضد للترقي والتحليق في جو السماء ^(٣) ووجه
 الآخر أن القعود وإن كان ممهيا عنه ^(٤) . فليس المقصود القعود . بل
 المقصود بالطلب ما لا قدره عنه وهو تحليق في جو السماء ^(٥) .

فإن قالوا الأمر بالصديقين ينهى عن جلب جميعهما . وجلب الجمع
 يتطلب إرادته . وإرادة جمع الصديقين مستحيلة ؛ قلنا هذا مبني ^(٦) على
 أن المأمور به يجب أن يكون مرادا للأمر . وليس الأمر كذلك عندنا
 فإن الرب تعالى يأمر الكافر بالإيمان . وإذا كان شقيا في حكمه لا يريد
 منه وقوع الإيمان ^(٧) .

فإن قيل . ما حورثوه عقلا . هل انقضى وقوعه شرعا ؟ قلنا قال

(١) ج م : على تحيله (٢) ل : بالترقي للسماء ؛ والتعب عن ج م
 (٣) ل عبارة : وهو ضد للترقي في جو السماء والتحليق في جو السماء . وما أثبتناه عن ج م
 (٤) ل عبارة . والوجه الآخر وإن كان القعود ممهيا عنه ؛ وما أثبتناه عن ج م
 (٥) ج م نصا وهو حاق في جو السماء (٦) ل : هذا مبني ؛ وما أثبتناه عن ج م
 (٧) ل عبارة يأمر الكافر بالإيمان وإن كان شقيا في حكمه ولا يريد منه وقوع الإيمان ؛
 وما أثبتناه عن م

شيئنا ذلك^(١) واقع شرعا ، فإن الله تعالى أمر أبا لهب^(٢) بأن يصدق
التي^(٣) ويؤمن به في جميع ما ينجر به^(٤) ، ومما أجبر به^(٥) أنه لا يؤمن
به ، فقد أمره أن يصدقه بأه لا يصدقه ، وذلك جمع تقييد وقد
نصقت^(٦) آي من كتاب الله تعالى بالاستعانة من تكليف ما لا طاقة
به ، فقال تعالى : « ولا تحطأ ما لا طاقة لنا به »^(٧) ، ولو لم يكن
ذلك ممكنا ، لم ساعت الاستعانة منه

فصل

[القدرة على الألوان والطبوم ونحوها]

فإن قيل : بم علمهم حروح الألوان والطبوم ونحوها عن كونها
مقدورة للمباد^(٨) ، قلنا : لو كانت مقدورة لهم على الجملة لاتصموا
بالمحر عنها إذا لم يقدرُوا^(٩) عليها ، إذ المحل لا يخلو عن الشيء وصده
فإن قيل : ما يؤمنكم أنهم عاجزون عنها ؟ قلنا : لو عاجزوا عنها لأحسوا
عجزهم ، إذ المحر مما يحس كالعلوم والإرادات ونحوها ، والدليل عليه
أن المحر عما يجوز أن يكون مقصوراً ، يجب أن يكون مدركاً عند

(١) م : قص . ذلك
(٢) م : قصا . التي . ولتدع ح
(٣) م : راد . عه
(٤) م : راد . عه
(٥) م : راد . عه
(٦) م : راد . عه
(٧) م : راد . عه
(٨) م : راد . عه
(٩) م : راد . عه

انتفاء الآفات المانعة من العلوم . ثم لا يجب إدراكه لكونه عرساً ،
 لا صفه أخرى سوى كونه عجزاً ، يبرم إدراك كل عجز لذلك فإذا
 لم يدرك ، سر آ عن الألوان ولا اقتداراً عنها ، فطعما محروجا عن
 قس المقدورات والله الموفق للصواب

فصل

[قدره الله تعالى على ما لا يقع]

ما علم الباري سبحانه أنه لا يقع من الحوادث ، فإيقاعه مقدور له
 ويبين ذلك بالمثل أن إقامة الساعة مقدوره لله في وقتا ، وإن علم أنها
 لا تقع باحره ، وقد اضطرب المتكلمون في هذا الفصل ، ولا عصول^(١)
 للاختلاف فيه عندي .

فإن المعنى بكون العلوم الذي لا يقع مقسوداً أنه تعالى^(٢) أنه في
 نفسه ممكن . وأن القدرة عليه في حسب الحاجة له ، لا يقصر تعلقها
 عنه حسب فصور تعلق القدرة الحدثة عن الألوان ، فهذا المعنى بكونه
 مقدوراً^(٣) ، ثم ما علم الله أنه لا يقع ، فإنه لا يقع^(٤) قطما .

(١) ل : ولا عصوا ؛ وما أتتاه من ج ، م

(٢) ح ، م ، عاربه : المعنى بكون خلاف العلوم مقدوراً أنه الخ

(٣) ح ، م ، عاربهما : بقيا معنى كونه مقدوراً (٤) ح ، م ، م لا تقع

واندليل على صحة (١) ما سدر إليه من الحق أن الذي وصفوه بكونه
متولداً لا يجوز . إما أن يكون مقدوراً ، أو غير مقدور . كان
كان ذلك أصلاً من وجهين أحدهما السبب في تولده
موجب له سبب من قدر رتبه موافق . وقد كان السبب واحداً
عند وجود السبب و بعده فيسمى سبباً شقلاً بوجوه . وسنرى
في تأثير القدرة فيه وهو نقيضاً عقار مذهب المتولد . وحصر لنا
وجود سبب و رتبه موافق . وعقد مع ذلك السبب القدرة أصلاً .
فيوجد سبب بوجوه سبب حرر على ما قدمناه من الاعتقادات
ووجه شافي أن السبب هو كان مقدوراً . انصوب وقوعه دون توسط
سبب . وسنرى فيه أنه لم يقع مع وجوده أن يندرج تعالى بإزاء سبب
مدايه . فيه مع مقدور أنه تعالى من غير افتقار إلى وسط سبب
ممن قالوا الباري سبحانه وتعالى قد . والعلم قد قدر
بالتقدير . والتقدير بالحق يخالف التقدير بالقدرة . ولذلك يصعب
الافتقار على أحاسيس لا يقدر عيب العلم بالقدرة . فبما هذا لا يحصل
له . فإن القدرة عندكم لا تؤثر في إيقاف المقدور شاهداً . ويجب موجه
للمفس كون التقدير قدراً . ثم هذا الحكم شاهداً على أن القدرة . وهو

عائب غير معلل لوجوهه وامتناع تعليل لواحد عندكم وبذلك^(١)
 زعمتم أن أثر كون القادر قادراً شاهداً وعائلاً للاحتراع ، وقصصتم
 باختصاص المدعقدورات لا تساهي ، ولا يفيكم بمذالك ما وصيتم^(٢) صدكم
 في الحكم بخروج بعض الأخص عن مقدورات العباد وأنتم مطالبون
 في ذلك عما أنكرتموه^(٣) فله^(٤) يفيكم الامتناع واح إلى القواعد الفاسدة
 والصلدة عليكم متوحشة في التسوية بين الشاهد والمصاب في
 حكم المقدورات

بهذا بطلت ذكره ككون المتولد مقدوراً للمبدئ^(٥) وهو^(٦)
 القسم الذي اعتبت بإبطاله . وهذا يبطل^(٧) مذهب كافة المعتزلة ، فلا يبقى
 بعد ذلك إلا الحكم بكون المتولد غير مقدور . فإن قصي ذلك قص
 كان مصرحاً بأنه ليس فعلاً لما عن السبب فإن شرط العمل كونه
 مقدوراً للفاعل . وإذا جاز ثبوت فعل لا فاعل له ، حار^(٨) يصح المصير
 إلى أن ما منه من حواهر العبد وعراضه يستعمل الله ، وكسها
 واقعة عن سبب مقدور موجب لما عناه ، وذلك خروج عن الدين
 والسير عن مذهب المسلمين

(١) - : وكذلك

(٢) ح : ولا

(٣) ح زاد : لم يبق لهم مستروح

(٤) ح : م : وهذا

(٥) ح ، م : هذا : وهذا يبطل

ثم المصير إلى التولد ، ينجر على معتقده فضائح تأباه العقول ،
ويدرك فسادها بالبداية . وذلك أن من رمى سهماً ، ثم احتزمته المنية
قبل اتصال السهم بالرمية . ثم اتصل ^(١) بها وصادف حيا ، ولم يرل
الحرح سارياً إلى الأفضاء إلى زهوق الروح ^(٢) في سجين وأعوام ،
وكل ذلك مدم موت الرامي ، فهذه السرايات والآلام أفعال للرامي
وكل ذلك مدم موت الرامي ^(٣) وقد رمت عظامه ، ولا يريد في الفساد
على سبه من إلى المت

وكل ما دللنا به على تمرد الماري سبحانه بخلق كل حادث ، فهو
حار في هذا الفصل رداً على من يرعه ^(٤) التولدات معتزعة
لفاعل الأسباب

فمن قالوا : وحدها المسببات وافعة على حسب القصور والدواعي
ومبداً الأسباب ، كما أن المقدورات المباشرة ، بقدره القاعة محاطها
تقع على حسب الدواعي والقصور . فهذا ^(٥) الذي ذكره مما نقصناه
في خلق الأعمال ، وأوضح بطلان التحويل عليه

(١) - صفح ٥٠٠ و٥٠١ عن -

(٢) - ح - نفس

(٣) - م - نفس وكل ذلك مدم موت الرامي

(٤) - ل - يرسم ؛ والثبت عن ح ، م

(٥) - ح ، ل ، م ؛ وهذا ؛ والوجه بالاعتناء

ثم من ماد كروه^(١) يبطل عما يساعدو ما على كونه غير متولد ،
كالشمع والرى ولسقم والنرم والموت عند معصم المعتلة ، والحرارة
عند احتكاك جسم خشن مع ناعم واعتقاد ، وسقوط رعد عند
الاقتراح ، وفيه الخشب وحطه ووجهه سدد لأهله ، لتجعين
والحويف ، فكل ذلك ، وما جرى مجرى ، غير متولد عند انحصاره
وإن كان ماصردوه عند^(٢) الوقوع على حسب التصود مصدرأهم
فإن قالوا ما استشهد به بحذف الأخر منه ، ولا مجرد على ويرد
واحد ، فكل ذلك سبيل ارى والخرج ووجه اثنين وشبهه
وكل ما يندرج فيه

فسر^(٣)

أفي القوى والمقول

دهت الفلاسفة في أن الكون والصاد ، اعبر بهما عن تركيب
الناصر الأرضية والتحليلها بعد التركيب ، من آثار لصانع والقوى ،
وما يجري في عالم المحيط عن ذلك القمر ومداره ، من الاستحالات
الضرورية ، فكلها آثار ضمنية - وما يجري به في اعلى العاوى العرى

(١) ح - ن عارها ثم إن على - د كروه - د عارها ثم على ن - د كروه ،
والوجه - عارها

(٢) ح - ن من (٣) ح باب

عن النار والهواء والماء والأرض ، فهو من آثار نفوس الأفلاك
وعقولها ، ثم تلك الآثار مستندة عديم إلى الروحاني الأول ، وهو
سند إلى الموحود الأول ، وهو الساري على رعمهم ، وهو سبب
الأسباب وموجبها

وليس من مقتضى أصلهم أن الموحود الأول يبتدع شئاً على
اختيار في يلقاه ، بل هو موجب للروحاني الأول ، ثم الروحاني الأول
موجب للأفلاك ونفسه وعقله . وكذلك القول في الفلك الأعلى مع
الذي يليه في الانتهاء إلى فلك القمر ، والآثار العلوية متناسبة لاختلاف
فلكها ولا يتورها : قول اختلاف الأشكال ، والشمس لا يتصور تقديرها
على هيئة أخرى غير الهيئة التي هي عليها ، وإنما يتعرض لتصور
الأشكال المختلفة ، هو في الكون والفساد ويعبرون في هذه المواضع
بالهيوى^(١) عن الخواهر ، ويعبرون عن أعراسها^(٢) بالصوره

ثم حقيقة نصيبهم أن الله العلوي ، وطام الكون وفساد ،
لامفتتح لهما ، وهما مع الموحود^(٣) الأول كالعلول مع العله والأولى^(٤)
أن نفيم الدلالة القاطعة على حدث العالم ، وكل متعرض لاعتوار

(١) كاهيوى وشئ عن

(٢) ح سدره وصور عن طوم وهو في حد الوضع ، ويعبرون عن

الأعراس بالصور

(٣) ح الوجود (٤) ح امردا

الأكون عليه ، وفي إثبات ذلك نقص أصبه

ثم كل ما ذكره تحكم لا محصل له ولا يراد به في هذه
المواقف ، التي يسمونها الإلهيات ، اضطرب على إعتبار النظر واحتجاجهم
إيهم مسائل الحجاج . وهم يفترون بدلت ، ويزعمون أن الإلهيات بما
يتوصل إليها هديب المريحة ، والرياضيات التي هي خواص الأعداد
والهندسة والطائفة وغير الأعداد ومن تهذب بها قبل الإلهيات من
غير حجاج

ومن عجيب أمرهم ، أنهم يزعمون على قواطع التكليم ،
ويزعمون أنها معالطات وحسن رتب الخديت ، ومن معها الأفعه
المرهاية ، ثم يخترعون فيها هو المقصود بقول الطبع له من غير حجاج ،
مع أنه عديم من حق الخصب فيدل لهم : هلا اكتفيت بالموجود
الأول في إتحاف كل ما عداه ، وما الذي دلكم على رجحان الروحاني
الأول ثم رجحان لروحاني مادونه " وهل هذا إلا تحكم محض
لا محصل له ولا تختص هذا المعتقد أكثر من رتب

وما ما عتبه طائفة فيما دون ذلك التمر ، فلا محصل له ، فربهم
عوا كل ما أشاروا إليه اجتماع العناصر على أقدار غير عوا واحتجاجها
يدخلها فذلك محال ، لأن المتخير لا يقوه بحيث متخير ، ولو حار

قيام متحيز بحيث متحيز لجأز رجوع العالم إلى حيز خردلة ، من غير تقدير عدم شيء منها ، وهذا معلوم بطلانه على الصرورة ، ولو تدخلت العناصر لا اجتمعت في الحيز الواحد الحرارة التي هي صورة النار ، والرطوبة التي هي صورة الهواء ، والبرودة التي هي صورة الماء ، واليوسة التي هي صورة الأرض ، وذلك معلوم بطلانه بضرورة العقل فإن رعموا أن العناصر تتجاوز ، وكل عنصر يختص بحيزه منفرد بصورته . فيبى أن تبقى بسائط على صورها في مراكزها ، والعناصر متحيزه فإنها شواغل أحيز ذات شكك ، وهى أحراء هيولانية على صور هكتفوا بذلك في هذا المتقدم

فصل

[في إرادة الكائنات]

ل رأينا هذا الفصل متسقاً بأحكام الإرادة ، وخلق الأعمال ، ومتعلقات القدر ، رأينا تقديم هذه الأصول . وقد كان أن نذكر مذهب أهل الحق في إرادة الكائنات ، والرد على مخالفهم .

فذهب أن كل حادث مراد لله تعالى حدوثه ، ولا يختص بتعلق مشيئة البارئ بصنف من الحوادث دون صنف ، بل هو تعالى مريد لوفوع جميع الحوادث : خيرها وشرها ، نعمها وضرها

ومن أختنا^(١) من يطبق ذلك عاماً، ولا يطلقه تفصيلاً وإدسش
عن كون الكفر مراداً لله تعالى، لم يخص في الجواب ذكر تعلق
الإرادة به، وإن كان يعتقد، ولكنه يختب إطلاقه لما فيه من
إيهام الزلل، إذ قد يتوهم كثير من الناس أن ما يريد الله تعالى بأمر
به ويحرص عليه، ورب لفظ يطلق عام ولا يحصل. فإليك تقول
العلماء فيه لله تعالى، وإن حرص سؤال في ولد أو روحه، لم تقل الروحة
والولد لله تعالى، ومن حقق من أختنا، صاف تعلق الإرادة بكل
حادث: معها ومغصها، بحلا ومفصلاً

وتما اختلف أهل الحق في إطلاقه، ومع إطلاقه، المحبة والرب
فيما قال القائل: هل يحب الله تعالى كفر الكفار ويرصاه؟ من أختنا
من لا يطبق ذلك ويأباه. ثم هؤلاء، تحروا حريصين

فقال بعضهم المحبة والرصا يعبر بهما عن إسام الله تعالى وإفضاله،
وهما من صفات أفعاله، وإذا قيل «أحب الله تعالى عبداً»^(٢)، فليس
المراد به تحباً عليه وميلاً إليه، بل المراد إسامه حتى يسمه ومحبة به
لربه تعالى بدعائه له وإتياده طاعته^(٣)، فيه تعالى يقدر عن
عبل أو عيال إليه^(٤)

(١) ح ٤ م ثم من أختنا (٢) ح ٤ م

(٣) ح ٤ م إسامه في تحياده لطاعته والتب عن ح ٤ م

(٤) ح ٤ م أو عيال عنه والتب عن ح ٤ م

ومن هؤلاء من يحمل المحبة والرضا على الإرادة، ولكنه يقول .
إذا تعلقت الإرادة بنعيم يال عدأ فإنها تسمى محبة ورضا، وإذا انحلت
بنقمة تنال عدأ^(١) فإنها تسمى سخطا . ومن حمل المحبة على صفات
الأفعال، حمل السخط^(٢) أيضا عليها .

ومن حقق من اعتسأ لم يكف عن تهويل المعترلة، وقال المحبة تسمى
الإرادة وكذلك الرضا، والرب تعالى يحب الكفر، ويرضاه ككفر أمماقا
عليه^(٣) . فادأنت أن المحبة هي الإرادة، فيترتب على ذلك أمر معتبر
في الفصل ليس من مقصوده .

وهو أن تعلم أن الرب تعالى لا تتعلق به المحبة على الخفيفة، فإن
الإرادة لا تتعلق إلا بمحدد^(٤)، والرب تعالى أزل لا أول له . ومع
يريد المريد أن يكون ما ليس بكائن وبحوز كونه، وإن سدم "مبحور
عدمه وما ثبت قدمه واستحال عدمه، لم تتعلق به الإرادة

والذي يكشف الحق في ذلك، أن اجتماع الصديق لما كان مستحيلا،
وكانت استحالة واحدة، تنبع أن يريد المريد استحالة^(٥) اجتماع الصديق .

(١) - نفس : إنها تسمى محبة ورضا . وردا سلف : محبة .

(٢) - ح : راء . ورضا .

(٣) - نفس : عليه . وما أنشأه عن .

(٤) - ب : محدد . وما أنشأه عن ح ٤ م .

(٥) - ح : ع . ب . أو أن لا سدم . ع : عار . أو لا سدم .

(٦) - ح : . . . : استحالة .

وكذلك من اعتقد أن كون السواد سواداً واجباً ، فيستحيل منه أن يريد أن يكون السواد سواداً ، مع اعتقاده وجوبه وتقديره استمرار الوجود له . ثم يرجع بنا الكلام إلى عرض الفصل .

قال المعتبر له الرب تعالى مرید لأفعاله سوى الإرادة والكرهية^(١) وهو مرید لما هو صفة وقرينة من أفعال مباد ، كاره للمحظورات من أفعاله . وأما المباح منها^(٢) ، وما لا يدخل تحت التكليف من مقدورات الهائم والأطفال ، فالرب عدم لا يريد لها ولا يكرهها .

ول في سر ذلك مسلكان في العقل^(٣) أحدهما البناء على خلق الأفعول ، وقد يبين أن كل خلق لله عز وجل له وجوبه وحاقه . ثم يحسب من ذلك كونه تعالى مريداً لكل حادث ، قاصداً إلى يقاعه واحتراعه . والثاني أن يخص العقل^(٤) بطرف معينة عن البناء ، مشوبة بالسمع ، وموجب الشرع

ثما يستدل به أن تقول . اتفق مشنوا الصانع تعالى على تعالیه وتقديسه عن سمات النفس ووصر القصور ؛ ثم اتفق أرباب الألباب على أن هود المشيئة أصدق آيات السلطان وأحق دلالات الكمال ،

(١) ح عارنه والكرهية من فعل كره ، م عارنه : سوى لإرادة و كرهه .

(٢) م عارنه كاره المحذور من أفعاله والمباح منها .

(٣) ح ص ص عارنه وساقى ذلك يخص مسلكان

(٤) م م - الفصل ١ وما أتينا به من ح

وتقيص ذلك دليل قتيصه فإذا زعمت المعتزلة أن معظم ما يجري من
الضاد ، فالرب سبحانه وتعالى كاره له وهو واقع على كراهه ، فتدقصور
بالقصور ، و^(١) قالوا : أراد الرب ما لم يكن ، وكان ما لم يرد ، ولم تصد
إرادته في حقيقه ، ولم تجر مشيئته في مملكته ، ووقع كثير من
الحوادث كما أراد إبليس وجنوده

وللمعتزلة مراوعات في محاولة دفع ذلك ، يهون مدرك جميعها والتقصي
عنها ونحن نذكر ما يحيون به ، ويستدلون به الطعام والموام
ثماد كروه^(٢) قالوا : الرب تعالى قادر على إلقاء الخلق واضطرابهم
إلى الإيمان ، أن يظهر آية فعل لها أعماق الحارة صاعدة وإزاء كان
يلزم وضعه بالقصور لو لم يكن مقتدر^(٣) على سوى الخلق^(٤) أفعالها
واقسارا إلى ما أراد

وهذا الذي ذكره إبليس لا يحصل به عليهم مضيق على شئ
الرب لا يخلق بعباد المؤمنين وعطاعة الطمعين ، وهذا معنى بالإلحاد وعدم
إصهار آيات هائلة يؤمن عندها الكفار والذي ذكره لا يحصل له
فإيه رى يقع في المعلوم أن صوائف من الكفرة يصرون على كفرهم
ولا يدعون للحق ، وبين عظمت الآيات ، وهذا غير بعيد في حازرات
العقول . والذي يقرره أن^(٥) المعتزلة قالوا : رب عبد يعلم الرب تعالى أنه

(١) نراد : قد ، ولم يدك حاج ، م (٢) ح . م . الخلائق (٣) - نصر أن

س في المذنب نصف عمله . . . تعالى به مؤمن عبده . فرد لم يكن
ذلك عبداً في الحقيقة . . . بعد في الآيات سورة

و . . . في بعض هذه النسخ أن تقول : **وَأَن تَكُونَ** لما كان ما هو
مشاعره . . . وقد ذلك كان : . . . وأول ما هو يريد
أن يحذر من . . . وإذ يرى أن ما هو من . . . لا يحسن
سواء الآيات ولا يصح . . . فليس رده لا يقدر على حسنه . . . ومن يشق
عليه . . . بل أن يريد : تعالى الله عن قول لا يحسن

ما تقولوا إذا حذر أن يكون ما هو ولا يكون ما هو . . .
فلا يصح ما أتبع ما نكره ولا يصح ما يريد . وهذا ساقط من الكلام ؛
فإن ما . . . مما أمر به . . . إنما يقع لأنه لا رده . . . فبدأت عدم الوضوح
من صفة غيره فيلزم قصوره . . . وهذا ما أراد ، فقد أتى بمسؤول الإجابة
من حبه غيره . . . فستان بين ما ألزموا به . . . وبين ما ألزموه

وَمَا قَوَى التَّمَسُّكُ بِهِ إِجْمَاعُ السَّيْفِ الصَّالِحِ . . . قبل ظهور
الأهواء واضطراب الآراء ، على كلمة متلقاه . . . غير معدودة من
الحدود المتأولات^(١) . . . وهي قولهم : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
وما يطيش عقولهم . . . اتفاق العلماء قطرة على أن المديون^(٢) القادر
على . . . دمه ، إذا قال : والله لأقصي حسن عريبي عدداً إن شاء الله

(١) . . . مدني (٢) . . . م . . . الآلات

(٣) ح . . . لم . . . زعموا : عليه ؛ ولم نروها إلا . . .

عروحن. فإذا انصرف الأهل المصروب والأمد المرفوب وميقصه. ^(١) في
 تحت الخاف لاستثنائه عشية الله، وبطل ذلك مرة، مالوفان لأصعب
 حقه عدأ بن شاء ريد، ثم ^(٢) استهت مشيئته ولم يخط بها ولو كان الرب
 تعالى مريداً فصر. ليدن لا محاله، ليس ذلك منزله مالو قال لأصعب
 حن عريجي عدأ بن شاء ريد، ثم شاء ريد ولم يقصه فيبحث لا محاله
 ومنه يقوى إرامه. أن تقول الرب تعالى عندكم يريد بيمان
 الكائن، وذلك وحب في حكمه. عدوا معاشر لمعترة ما، ثم
 عنه يؤتمر. ما من غير الإرادة. والإرادة حادثة. ثم
 فلا كادون يصعب في ذلك وقتاً موقوتاً، ولا يلقون لأصعبهم. و
 شبهة [أخرى] معتزلة. إنما تسكوه، وفي ذكره والامصال
 عنه. ما من صار فيه، أن قالو الأمر بالشيء، يتضمن كونه راداً
 بالأمر، وبسجين في قضية الممنون أن الأمر لا يكرهه. وفيه
 وكذلك من عن شيء، يتضمن كونه مكروهه للشيء، ويستعين
 أن يكون الأمر على حكم الخصم مريد. ما من شيء. وكنوا
 أن قالو جمع بين الأمر الحارم، وبين كراهية المأمور
 متضمن، وهو عثائه الجمع بين الأمر بالشيء، ونهي عنه، إذ لا فرق

(١) ل: ظوا استهت : والتبت عن م

(١١) ج، م، بلا

(٣) ج عارنه التي تعدد الإرادة

(٤) ل عارنه شبهة للمعة : عارنه : شبه العبرة، وما الخ

من أن يقول القائل أمرك تكذا وأنهاك عنه، وبين أن يقول: أمرك
تكذا وأكره منك فعله. وإدائيس أن كل مأمور به مراد للآمر،
فيخرج من ذلك كون له رضى تعالى مراداً لإيمان من غيره لا يؤمن،
لأنه أمر له بالأسر.

والجواب على "ذلك من توجه" منها أن يتبين أن ما استدعوه،
من كون الأمر كافياً لم أمره، غير بعيد شأناً. وقد ضرب
المحصلون "ما سمع أمته"، ونحو محرق، واحد منها.

وهو أن الرجل إذا كان يؤدب عبيده، ويأمر في ردهم، وشمهم
ويخرجهم من بيوتهم، فهذا استعصاء حرة ونفس سلطان الوقت، وهم
أن يرحلهم ويأمر في تأديس، فما استحصروا وقت، إليه حرة قال
معتزلاً بما صدر من ماصدق لاستعصاء عبيدى وتمردهم "وإدائيسهم
صفحة الخلاف فاتهم السلطان أمره^(١) ولم يثق بما قاله، وبقي مستعص
الصدر عليه، فقام سيد العبيد تحقيق مقالته ونفى الظن عن أحواله،
وقال للسلطان آية صدق أنى استعص عبيدى وأمرهم بمراى ملك
ومسمع أمرأ حارماً تتنق عنه جهات التأويلات: فإن هم حالقونى
وعصوا أمرى، اسديان للملك صدق، وإن أطاعونى، فأنا المتعرض

(١) ح: ع. عن (٢) - ع: ع. وقد ضرب (الك) للمجهول) ثامنه
(٣) له. ومعه ٢٠ وما شئت عن ح: م. (٤) ح: ٦ م عارضها: فاتهم السلطان

سخطه فإذا استعصرهم . وأمرهم وسبهم وحرهم ، فلا شك أنه
ريد منهم أن يخالفوه ليعتد عذره

فإن دبو . ما يصدر منه في الأمور المفروضة ليس أمر على
الحقيقة ، وليس الفرص منه اقتضاء الطاعة فلما : هذا جحد للصورة
في الأمر إذا صدر من السيد مقترناً بقرائن من أحواله قاطعة باقتضاء
الطاعة ، بحيث لا يستريب فيه لصيد ، بل يضطرون إلى " " .
الأولياء ، ووجوب الطلب والامتثال ، فكيف يمكن حمل الأمر بقرب
مقرر على خلاف المعهود من مقتضاه على نديته وضروره وكف
لا يكون لأمر كذلك . وإذ شهد صدر سيد : كان مرده حجة
لا ترد في غواه " " ونوم بكن الأمر كذلك ، له قبيل معاذره . ولم
يسم قدره .

ونما يدعي على أن المسأورة لا يجب أن يكون مراداً للآمر .
فصل المسح : فإنه رفع للحكم بدونه ، ويسحيل تقدر كون المسح
مراداً فإن الواجب إذا خطر وحرته ، فيجب على أصل المتزلة أن
عود ما كان مراداً مكرهاً ، وذلك غير سائغ في أحكام الله تعالى إجماعاً ،
وهو دلل لو ثبت على البداهة ، والرب تعالى متقدس عنه . فإذا ثبت أن
مسح يصادف مأموراً به ، وتقرر أن المراد لا يقب مكرهاً ، فيجرح

(١) - مراد : عطا : وما أنشأه عن ح ، م (٢) - نفس ، في غواه

(٣) - نفس ، لو ثبت : وما أنشأه عن ح ، م

من مضمون ذلك ، ثم المأمور به أولاً لم يكن وقوعه مراداً للآمر
 في قوله : المسيح لا تنضم رفع احكم ، وإنما هو مبني مده
 انه على حكم محض ، فهذا الحق دكاوه رد للمسيح حجة ، والبرم
 ذهب اليه من ، وقد عرفت ، - يدكر المسيح وحققه
 ورد على حجة في سورة تبارك الله عز وجل
 وتنهى تلك الآلة في أن المأمور به بخلاف أن لا كـ مراداً للآمر ،
 منه رافع زود الذي يبع عنهم السلام فانه صلى الله عليه وسلم أمر
 بدمج ودمج ، - يدكر ذلك منه

ومنه ، - حجة في ذرة حجة لله تد لا يسميه عند أريد به فهم
 من صور له نادر يراهم عليه السلام مأموراً به ، - حجة ، - يدكر
 حسن من في حجة واحدة مرآ ، وهذا برزوا عظم على الأنساء وحط
 من أفد رهم ، وكيف يستحذر دودين أن يفسد في إبراهيم خليل الرحمن
 الإقدام على ذبح ولده من غير أمر حازم ؟ وكيف يسوغ أن لا يحيط ولده
 علماً بكونه مأموراً أو غير مأموراً ، ونحو ذلك سقط الشقة عما
 يتقانون من أوامر الله تعالى

ومنه من صور ، فأكاك مأموراً بالشدة برصد ، - حجة
 في حجة ، - يدكر من لمقدمه ، - يدكر ، - يدكر

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

تتصل

[متصل على ذكر استدلال المعجزة]

[استدل المعترله] ^(١) صواهر من كتاب الله تعالى ، ، يخطوا

هجوها ، ولم يدر كوا معصاها منها قوله تعالى « ولا يرسي لعداه
الكفر » ^(٢) وفي الخواص عن هذه الآية : « سكان : أحدهما الجري على
موجبها ، تسكتا تذهب من فصل بين أرض وإرادة : والوجه الثاني
حين امتد على الموقنين الإتيان : لا يفسد إلا بسبب ، وهو المشركون
بالصحة ، بل الله سبحانه ذكرها وهذه الآية حري على قوله «
« عا شرب بها عباد الله » ^(٣) « فليس مرد جميع عباد الله ، بل المراد
المستطوفون المخلصون للدين النعم

ومما يستروحوون إليه قوله « في سقون الذين أشركوا أو شاء
الله ما أشركوا » ^(٤) الآية : قالوا : فوجه الدين من هذه الآية ، أن الرب
سبحانه أحسنه ، وليس أشبه قالوا الوشاء الله ما أشرك ، ثم ونحبه و
« ما أشبه » قالوا كما : « فليس من » « فمصدق » « دعوا »

« ما » « ما أسوحوها » « توبيع » « لأنهم كانوا يهرأون الدين ويحبون
رد دعوى الأنبياء » « وكان قد فرغ من شرايع الرسل فهو عن

(١) ودنا هذه المارة لأن سائر (٢) من ٣٩ ٧

(٣) ل : بالإيمان : ولثبت عن (٤) الإنسان م ٢٦ ٦

(٥) الأنعام ٦ : ١٤٨ (٦) ح ٤ م عاوتها : ويعنون درأ دعوة الأنبياء

الأمر إلى الله تعالى . فلو صولوا بالإسلام وأتوا الأحكام تعموا^(١) .
احتجوا به على النبي . وقالوا : « لو شاء الله ما أشرك » الآية . وبه نكس
معرضه ذكره . مصون . « يقدر » . « بين على ذلك في سق قوله
على » . « شئ عظيم من غير حدود » . « يعجز إلا العز »^٢
وأن لا يكون لأمر كذلك ، وإلا كانت الله تعالى فرج من
اليمان بالله تعالى . و « كثر بالآية كثر الله »

ومما يمدون به مواد الاستدلال سواء على « وه » . خلقت
« والإس » . لا . « مدون » . « وهذا الآية صفة في صفة » . « تعرضه
لصور التحصيل عند التقائين العمود . « محم » . « عند مكرى العمود
ولا سوغ الاستدلال في شصص » . « يس من الاحتمال » . أو . « مدني
الاحتمال » . ومن مذهب المعري . « أن العمود إذا دخله التحصيل صير
محتملا في بقية المسام » . ولا خلاف أن الصمد والمحايين مستثنون من
موجب الآية تحصيصاً

ثم قد قيل إن المراد من الآية نبي على الله تعالى عن خلقه .
وقد رجم إليه . فهذا هو المقصود . وأنه ذلك قوله تعالى « ما أريد
منهم من ردف وما أريد أن يطعمون » . « فكأن معني الآية » .

حقت الحق والإس يبعه في ، وإنما حقتهم لأمره عدى
 ثم أصل هذه الدليل ، والصريق المبيدة هي هذه ما دوس
 بالحلف والخافر وقدام مسخرين ، والمراد الآية : وما حقتهم ، لا لدلوا
 في ثم من حصص فقد أدى تدله ، ومن عابد وجد فشو عد عطرة
 واضحة " على تدله ، وتحصر " (٢) واقتري . والحمل على ذلك فصل من حمل
 على ما قص ، فإن الرب تعالى علم أن معظم الخليفة يكفرون ، فيكون
 التقدير : وما حقت من تمت أنه كفر إلا ليوفق ، وهذا لا وجه
 وما يستدلون به في ما أصاب من حقه من عدوه
 فإب من سنة من عباد (١) في الآية المتقدمة على هذه الآية
 دلالة قاسية على بطلان منه كـ ، فإنه عر من قبل قال " وإب حصصهم
 حقه يقولوا هذه من عدته وإن نفسهم سنة يقولوا هذه من عدته
 في كل من عد لله فإن هؤلاء القوم لا يكادون يقبضون حديثاً " (٢)
 ثم لفظة الإصابة شاهدة على سب لا حيار ، فهي لا تستعمل إلا فيما
 من عد من غير زيادة ؛ ولا يقال أصاب فلان الشيء ، صرف
 في عاب أصابه مريض أو سار أو جرح
 ثم المراد من الآية أن كفار فريش كانوا يدا فحصول وررو " (٣)

(١) م حقه (٢) - د - (٣) م حقه (٤) م حقه (٥) م حقه (٦) م حقه (٧) م حقه
 (٨) م حقه (٩) م حقه (١٠) م حقه (١١) م حقه (١٢) م حقه (١٣) م حقه (١٤) م حقه (١٥) م حقه (١٦) م حقه (١٧) م حقه

حسنا من الله تعالى عن قلوبهم ، فإني أحسن الخالقين من كان حسنة
 أحسن ، ومن خلق حسدا لا عدن الله ، وهو أحسن خلقا من خلق
 لأجسام وأعراصها

ثم تسمى مد ذلك بخصوص الكتاب في وقوع الكاتب
 بإرادة الله تعالى قال الله عز وجل «وَأَمَّا رُلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ»
 إلى قوله تعالى «مَا كَانُوا يَتُوبُونَ إِلَّا أَنْ شَاءَ اللَّهُ»^(١١) وقال تعالى
 «وَأَمَّا شَاءَ اللَّهُ لَجُمُوعِهِمْ عَلَى عَدُوِّهِ»^(١٢) وفي قوله «فَمَنْ يَرْدُهَا»
 أي يردده شرح صدره ، ومن يردن يسهل جعل صدره ،
 خرج كأن يصعد في السحاب ، ويخوض في البحر ،
 ذكر لهدى والضلال والطبع والحم ، كلها دالة على ما نتجته

عش

| اتوفيق وخذلان |

اتوفيق خلق مدبره الطاعة ، وخذلان خلق فده ، معصية ،
 موفق لا يعصى إلا بأمره على معصية ، وكذلك القول في معص
 ذلك وحرف المعصية اتوفيق إلى خلق نصف يعلم الرب تعالى أن بعد

(١١) ج آورد أنه كانت ، من من سورة الأعراف ١١١

(١٢) الأعراف ٦٣ ٣٥

(١٣) ج لم يوردوا من الآية لا يوفى ، وفي رد شاف يهدي شرح صدره ،

ومن من سورة الأعراف ٦٣ ١٢٥

يؤمن عبده، واخذلان محجوب عن اصباح النصف ثم لا يقع في معصية
الله تعالى لنصف في حوكل واحد^(١) من مذهب من عبده الله تعالى
انه يوم من يوم نصف به . مذهب من عبده لا يمد ما آمن عبده غيره
لا مد في صغير و . في قدور

ويدرهم من مجموع صبه ثلثون و لا نصف ارب في
لاقتدار على ان يوصي^(٢) جميع الخلائق . وهذا خلاف الدين و خصوص
الكتب المبين . وقد قل في «ووشئت لآت كل نفس هدها»
الآية^(٣) . وقال في «ولو شاء ربك لخرن الناس امة واحدة» لا
يرالون محض^(٤) في غير ذلك

و معصية هي توفيق بيده . و من نعمت كانت توفيقا عنه . و من
حسب كانت توفيقا خاص

وصل

[ذم القدرة]

«حق على من على ذم القدرة و اعلمه . وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم «نعت القدرة على لسان من علم»^(٥) ولا يسكر

١ ان في معصية من على ذم القدرة . و من علم . (٢) ح . و . و .
٣ ان يؤمن و وليت من . ٤ (٤) نسخة ٣٢ ١٣ (٥) حود ١١٠ ١١٨
٦ ح . حدث . و . في ح . و . كتب . و . و . كاب . و . و . حاد . و .
لن القدرة

باب
القول في التعديل والتحوير

لقول " في التعديل والتحويز

[مقدمات و مبانی]

اعلموا، بحسن الله يرشادكم، ثم مضمون هذا الأصل العظيم
والحصب الحليم تحصره مقدمات وثلاث مسائل. إحدى المقدمات
في الرد على من في حجب عقل وفكره، ولأخرى في لا وحجب
على الله تعالى يدبر علمه ممن وأما المسائل الثلاث فإحداها في
بيان مذاهب أهل الملل في دلائل الله تعالى من يؤله من عباده وحقيقته،
وهذه المسألة تشتمل على الكلام في تسخير الأعراس والمساكنة فيه
في الإصلاح والأصلح^(١)، والثانية في التصرف ومعه

وذكرت هذه الأصول في المجلدات، والمجرات، وزيادتي
ثبوت سموات السمويات^(١) من نوع مقدس، والله اعلم بالصواب
وكل ما ترجمه في بعض الاعتقاد، واقع في القسم ثالث من

$\omega_{\text{eff}} = \frac{\omega}{\sqrt{1 - \beta^2}}$

(۲) ج ۱، ۲، ۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳، ۱۴، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۰، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۴، ۲۵، ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵، ۳۶، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۴۱، ۴۲، ۴۳، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۴۹، ۵۰، ۵۱، ۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۵۶، ۵۷، ۵۸، ۵۹، ۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷، ۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳۸،

(۳) - اصلاح و اصلاحیه و مشبہ

(۵) ج غارہ و در لایب علی توب سب و اسماء

لأن قسمي رتبتهما . وهو كلام فيما يخبر في حكم الله على

فصل

[الحسين والتقبيح]

مثل لا يدل على حسن شيء ولا وجه في حكم التكليف . وإنما
ينبغي حسن والتقبيح من موارد شرع وموجب السمع وأصل
القول في ذلك أن الشيء لا حسن بصفته وحده ووصفه لازمة له .
وكذلك قول فيما يقبح وقد عكس في شرع . فصح مثله مساوئ له
في حكمه حكمه صفات النفس

وذا ثبت أن الحسن والتقبح عند من الحكم لا رتبة على حسن
وصفة من ، فلهي بالحسن ، وأورد شرع ما شاء على فاعله . وأمراد
بالشرع ما ورد الشرع بصفة فاعله . وذهب إليه أئمة في شأن التحسين
والتمنيح من مدارك العقول على الجملة ، ولا يتوقف إدراكهما على السمع ،
والحسن بكونه حساً صفة : وكذلك القول في تقبيح عند هذه
فائدة مذهب ، ورعا يتعطلون فيها ، ويتبع عليها في محرمي المذهب
مصرف الحسن والتقبح إلى صفتين للحسن والتقبيح

ومما يجب الإحاطة به ^(٢) قبل الخوض في المحاجة ، أن أئمتنا

(١) ح ، ج ، ع ، هـ ، و ، أئمتنا عن م

(٢) ح ، ع ، و ، هـ

(٣) ح ، ج ، ع ، هـ ، و ، يحد به لإحاطة والتب عن م

محوروا في إطلاق عطفه ، فقالوا لا يدرك الحسن والقبح إلا بالشرع ،
 وهذا نوع كون الحسن والقبح زائداً غير الشرع ، مع التصير في معنى
 إدراكه ، وليس الأمر كذلك ؛ فليس الحسن صفه رائده على شرع
 مدركه ، وبما هو عبارة عن نفس ورود الشرع بالشأن على صفه ،
 وكذلك القول في فسخه ، فإذا وصفنا صلا من الأفعال بالوجوب أو
 الحظر ، فلما نفي عما سواه ، تقدر صفه للعمل الواجب بغيرها عما
 ليس به واجب ، وبما لا يوافق الواجب الفعل الذي ورد الشرع بالأمر
 به ، ويراد بالخطو من الذي ورد الشرع بالتحريم عنه
 حصره وخبرته

ثم المعتبرة بسمو الحسن ونسب ، وورعها أن منها ما لا يشترط
 وحسنه على ضروره والمصلحة من غير احتياج إلى ضرورة ، وبما لا يشترط
 احسن والقبح فيه نظر على وسيلة الحظر ، وبما لا يشترط من
 المحسوسات الضرورية ، فلهذا منصوص في معنى
 وبما لا يشترط في الضرورية ، وبما لا يشترط في
 مقتضاها ، فاشكر الله مبدئها وحسنه على ضروره ، وكذلك خبر

(١) - - -

١ - - - - -

الجب

المحض الذي لا يتحصل فيه عرض صحيح ، إلى غير ذلك من تخيلاتهم^(١) .
وسيدنا أن توجه^(٢) عليهم القول ، فنقول : ما ادعيتم فيه أو حسنه
ضرورة فأنتم فيه مدعوعون ، وعن دعواكم مدفعون ، وإذا بطل ادعاء
الضرورة في الأصول ، بطل رد الضرر من إلها . وهذا لصريقه على
بجارتها تهذه أصول لمعزله في التضييق والتحسين ، وقد ساقض هذه
الأصول ، وبطلت في إصلاح والطف وأبواب الثواب والعقاب
وعيرها متلى مب . فيحسم عليهم أبواب الكلام في دعوى
التعديل والتجوير .

فنقول لهم : ما ادعيتم "عدم الضرورة"^(٣) الحن وانصح معكم
بأن مخالفكم طلقوا وجه الأرض ، وأقل شردمه منهم ريدون^(٤) على عدد
أقل التواتر ، ولا يسوغ اختصاص طائفة من العقلاء بصرف من ملوه
الضرورة مع استواء الجميع في مداركها .

فإن قالوا : قد وافقتمونا على التحسين والتضييق في مواقع
الضروريات ، وما خالفتمونا في الطرق المؤدى إلى العلم ، فرغتم أن
الدال على الحس ولقح السمع دون العقل ولا يعد اختلاف العقلاء

(١) - ع ٤ م ١٠

(٢) - من حاشية

(٣) - عبارة ... دعم على ضروري

(٤) - ع ١٠ م ١٠

في العلم^(١) الضروري على هذا الوجه ، فإن الأحبار المتواترة يعقب العلم
ضروري وقد ذهب الكمي وأشياءه إلى أن طريق العلم بما تواترت
الأخبار به وعه^(٢) الاستدلال ، وذلك لا يقدح في وقوع^(٣) العلم الضروري
بما تواتر الخبر عنه .

وهذا الذي ذكره لا يحصل له وقد مر^(٤) في تفصيلنا المذهب
من ما يستقصه فإنما قلنا^(٥) لبس الحسن والقبح صفتي للقيح والحسن
وجهتين يقعان عليهما ، ولا معنى للحسن ونحوه إلا لبس ورود الأمر
واللهي ، والذي نثبت له معتزله ، من كون الحسن والقبح على صفة وحكم ،
قد ذكره عقلا وسما ، ومجموع ذلك يوضح أنم تختص على المضروب
مع الاختلاف في السبيل المقضي إليه ، وهذا ينم منه

ومما يوضح الحق درؤهم^(٦) عن دعوى لصروقة ، أن الذي ادعوه
فيحاً على الهندسة ، قد أطلق بمفهومهم على تحويره وأدماً من أفضل الله
تعالى ، مع انقضاء بكونه حساً ، فإنه وإن^(٧) للرب ما في أن
يؤاخذاً من عبده ابتداء من غير استعناق ولا تعويض على الأم ،
ومن غير جلب تقع ودفع ضرر موفين على الآلة .

(١) م : قصا .

(٢) م : نفس . وعه : م : عارضة : وتواتر الأخبار عه .

(٣) م : قصا . م : (٣) م : نفس وقوع (٤) ل : قول : والثب عه : م

(٦) م : رد . (٧) م : قصا .

ثم كما قطعوا^(١) تجوير ذلك في حكام الله تعالى، وكذلك قطعوا
بأنه لو وقع كان حساً، وهذا مالا سبيل إلى دفعه، وفيه فرص
حسن من^(٢) في صورة التي دعي معارضة العمل الضروري بالتفويض
فيه ومنها سناد حكمهم بدعوى ضرورة، وهو من يعارض^(٣)
دعواهم بتقصير، ودعي منه ضروري حسن ما دفعوه
ووقع ما حسوه

و قد ورد دليل على أن النسخ والحسن مدركان عقلاً، أن مكري
أشراع واحد من سبوت يعصون^(٤) فتح العهد ولكدران وحسن
لشكر، ونوكان لأمر يوسف في ذلك على السمع^(٥) ف أحاط من
أنكره حسن والنسخ، وهذا الذي ذكره لا يحصل به قول
مافيه، أنه يحتاج في موضع الضرورة على دعواهم، ولا ينتمى النظر
في موضع^(٦) الهداية

ثم نقول إننا نستمع إلى ما ذكرناه، لو سلم لكم كون
البراهمة^(٧) المسكرين الشرع عالمين بالحسن والتفويض، وهذا مما يمارعون

(١) - ... - ...

(١) - ... - ...

(٢) - ... - ...

(٣) - ... - ...

(٤) - ... - ...

(٥) - ... - ...

(٦) - ... - ...

(٧) - ... - ...

(٨) - ... - ...

(٩) - ... - ...

وهذا الذي ذكره ناس من وجوده . ثم حدها أنه زوجه المستحق
 في وضع الصدقة عن أنه ضروري : وشأنه ما ذكره وصورة
 المستحق : فإن كذب التسليم منه يستحق لصدقه منه بوجه واحد
 وهو ما عني حماد والشافعي . ثم ثبت أن الصدقة تنسب . وهذا
 موجب قولهم : فكيف نسبهم صوراً سواء صدق
 وكذب . وعندنا أن الأمر من جهة . ومذهبهم ما ذكرناه
 ونحن نحسن . ونورد . ثم ذكره من أن ما في أثر الصدق
 لا يثبت إلا بدليل عندنا . وحجب عنهم خروج الصدق من
 حكم التكليف . ويجوز أن يكون على وجه واحد عن تركه . ثم
 ذكرنا في باب الصدقة أنه لا يثبت عنه . وهو شرط عليه . ثم
 كونه الصدق على قياس ما قلناه في حكم ما يخرج من عبه . ثم
 استفادنا ما حاولوه . لطردهم كلامهم في حله استقرار الشرائع في
 تنسيق الكذب وتحسين الصدق

فإن قالوا : فرض الكلام فمن يكر الشرائع ، وفيمن لم يسمعه
 الشرع أصلاً . فإن العاقل مع هذا العرض يؤثر الصدق . فلهذا
 ذلك لا اعتداداً من صورته الكلام فيه استحقاق له عن الكذب

(١) . على أن حمله . وهو أنه من ج .

(٢) . ع . ر . ه . ف . هذا من الأعداد من سورة . ج : وهو أنه من .

عقلا ، وذلك محذور محتجب : فإن صور ذلك فيمن لا يقول بفتح
العقل ومحسينه ، ولم يلفه الشرع ، وسنوي فيه الصدق والكذب
من كل وجه ، والحد هذه ، أنه يؤثر الصدق لأخيه من
جميع من صدق في كذب حليم ، فمصل ما هو هو
وإنما سر وجوبه ، أن قو به الحسن ^(١) لوجه عقل من
ورود شمع ، وفيه صدق وروده وهذا من ركك الكلام ، في
د سرور الحسن والصدق في حكم تكليف في ورود الأمر ، في
ولا يبع عنه ، الأمر بد قدر وروده من وروده وهذا في صدق
الصدق ، وفيه من ظهور معجرات ، في صدق من خور
مستور في كذب ، وعند ذلك في وقوع المعجرات
ودون . و .

ورق يسمون بالرجوع في العادت ويقولون العقلاء يستحسنون
الإحسان ، وتقاد لمرق وتخلص الحكمي ، وتستبحون الصلة والعدوان ،
وإن ، يخصص لهم سمع وهذا تيسر وتدلّيس ، فإنما لا تنكر ميل لطاع
في الدفات ونورها عن الآلام ، والذي استشهدوا به من هذا الفييل ^(٢)
وإن كلاما في حسن في حكم الله تعالى وفي بفتح فيه

(١) نفس من حسن ، وروده ، في ، و . و . و .

(٢) ل . من هذا المعنى ، وما أشبهه من .

بأن لا من أوجه - أخرها أن القتل طعنا يثائق نفس حدا واقتصاصاً . ومن
 ذكر تساوي الضعيفين وثمالة القتب فقد جحد مالا يجحد ، والتزم انتهاء
 منه تماثل كل ملاب . وثم يوضح فادهد القسم ، أن ما يصدر من
 ه من لو صدر من حتى غير مكلف ، فيه لا يوجب كونه فيج ، مع
 وحده . ومنه من يضاع في ذلك ويرغم أن المصادر من الضعيف
 مكلف فيج . من ولو ذلك . فقيسار توجه لأول

و قد حال كونه فيج فيج نحن نقول حد ذلك . . .
 مع كونه فيج ، وزود شرع كما ذكر . . .
 وهو حتى صرح فيج لأمر غير شرع وغير
 من ذلك شيء
 فيج ، فستحيل أن تصح صفة لأجل صفة أخرى ،
 وليست تلك الصفة صفة للقيح صفة ولا موصية . فثبت من مجموع
 ذلك بطلان تصحیح الفعل وتعيينه في حكم التكليف .

وقد تمديد في هذا الفصل حد الاختصار قليلا ، لما أقيما ضالا
 سكل ما يأتي منه في أحكام العديين والنجور . وستعدون المسائل بعد
 ذلك مرتبة على هذه القاعدة ، وفي الإحاطة بها إبطال ما سواها ، فهذه
 إحدى المقدمات الموعودتين .

فصل

{ في أنه لا واجب عقلا على العبد وإنه }

في المقدمة الثانية ، وهي تشمل على الرد على من قال ، إن العقل
دل^(١) على وجوب واجب ، وهذا ينقسم قسمين ، يتعلق الكلام في
أحدهما بما يقدر واحدا على العبد ، ويتعلق الكلام في الثاني بآراء من
اعتقد وجوب شيء على الباقي تعالى عن أقوال^(٢) المطيعين

ثم انما الاول، فيه ضاعى المسألة السابقة في تسبيح والتعظيم
وكل ذكره من شهادته ودعائه الضرورة، وقد في و يجب
له، فهو يعود في هذه المسألة.

ورثا صوعون^(١) بآيات وحبوب شكر المم غة لاصيعة^(٢) آحري^(٣)،
وجوون^(٤) المائل داعم^(٥) له رما، وحوور في اثناء صره^(٦) ثن يريد منه
الرب لممه شكر^(٧)؛ واوشكره^(٨) لآفته^(٩) وكرمه^(١٠) مشوه^(١١)، واو كمره^(١٢) مقه
وأرداه^(١٣)؛ فإذا خطر له الخائزان، فاعتق^(١٤) يرشده^(١٥) بني إيث ما يؤديه^(١٦) إلى الأمن
من عقاب وارتقاب اثواب^(١٧) وضرموا^(١٨) لذلك مثلاً، فقالوا^(١٩) من تصدى
له في سمرته^(٢٠) مسكراً^(٢١) يؤدى كل واحد منهما إلى مقصده، وحدهما

(۱) ج. بدلے (۲) ج. + ح. + قوے

(۳) یسوعون (سینا) ویا' سینه' عی' م

(۵) م قصبہ = مسلم آباد

حتى عن المحوف عرى من المتالف ، والشاني يشتمل على المطالب
واللصوص وحوارى السباع ، ولا عرض به في السبيل المحوف ، فلعقل
يقضى بسلك السبيل الآمون .

وهذا يدركوه ، انصار منهم على شطر صر لوفهم بهاته
للمهم الخ . وذلك أنه إن خطر له ما قالوه ، فيمارضه خاطر آخر
ينافسه ، وذلك أن محضر للعالم أنه عند مموت محتزع صروب ، وأنه
يسلم للمموت ، لا ما أدن له فيه ما لك ، ولو أحب نفسه وأصحابها
نصارت مكروهه محوده من غير إدراك . وقد مضى هذا خاطر
عنده ، أن الرب معي على عن شكر الشاكرين ، متمم عن الإخراج ،
وأنه عرو . كما سمى . باسم من استحقها . لا يسمى بدلاء .
فبدل عن هذا الخاطر ما ذكروه ^(١) ، ففى الحق سوف من خطر
له الخاطر ان

ومما يؤكد ما قلناه ، أن الملك المعظم إدامج بعداً من عبيده بكسرة
من رغب ^(٢) . ثم أراد ذلك العبد أن يتدرج في المشارق والمغارب ويثني
على ملك حياته وحسن عيائه ويصنع على إنعامه ، ولا يعد ذلك مستحسناً ،
فمن صدر من الملك ، لإضافة إلى قدره ، برز مستحق تافه منضم

١ - في نسخة أخرى : قد عرفت هذا .

٢ - في نسخة أخرى : رغب .

وجملة النعم بالإضافة إلى قدرة الله تعالى . فنقول من كسرة رفيف هي
مُلْكٌ مَبْلُكٌ

وإن ^(١) أردنا أن نقص عليهم ما ذكرناه من وجه آخر ، فرب
الكلام فيمن لم يخطئ سماعه ولا يداخروا ما قالوه من تقديس الحروف ،
فإن لهم هذا قولهم فيمن حطرت له الحروف وعنت له الحروف ، في حركتها
في أمكنة الذاهل الذي لم يحضر له شيء ، فهذا فقد الطريق في أمكنة
الأصوات ، واشكر رحم ^(٢) الله ، وهذا نصيب موقعة على الخصوص

فوق قالوا لا بد أن يحضر لله تعالى ما قالوا ^(٣) في قولهم
عنه ما ذكرناه ، فهذا زعم يدين حكمه من عاقل مهدي عوياً به
مستمع على عرته ، لم يحضر له قط ما ذكرناه ثم هذه الحروف في أمكنة
انظر شكوكك ، واشك في الله تعالى ككفر ، وإلزامي على لا بد في
الكفر على أصوات لقوة

هذه دوايعة نعتت له على في كل شيء ، والكما يحكم على
الله ، ويقول في عسره ، ولا سمعه ، وعمرته ، وقدرته ، و
كلامه في حروف ، وفيه من الحروف في سائر كلامه في
الحروف والأصوات

١١ و

٢١ في حروف

٣ في حروف

٤ في حروف

في أرد، تخصيص هذه المسألة قاض، هذا الرب تعالى مخترع
المخترعات وفلاح خلق سواء، كما وصحاه، وما يكتبه عند خلق الله
تعالى، فلا معنى إذا في دلالة العقل على وجوب شيء على العبد، مع
استحالة إيقاعه إياه. نعم ولو طالب الرب تعالى عبده، لثقت الطمأنينة على
العبد أي ذكرها في شبه الحضور في حقيق الأعمال فأما إذا اعتقد
أن العبد لا يوقع فعله، ولم تقدر توحه فأنه عليه، فلا معنى للحكم
بوجوبه، كما لا معنى للحكم بوجوب فعل حيوانه، فاعلموا ذلك
ترشدوا، وهذا أحد قسمي المعنى

و نسمي الثاني سمي في الأحكام على الله تعالى فلا يجب عليه
شيء، وهذه المسألة شعبة من محبين والتمسح وسبيل تحرير مدس
فيها أن يقول من اعتقد وجوب شيء على الله تعالى، ما الذي عليه
بوجوبه في قال "يؤت توحه أمر عليه" (٢) كان ذلك محالاً اجتماعاً
لأمر (٣) الأمر، ولا يتصور به أمر غيره

وهذا هو (١) المعنى بوجوبه، أنه يرتقب ضرراً أو تركاً، ويجب
عليه، فذلك محال أيضاً، في الرب تعالى يتمسك عن الاستماع والضرر

(١) لا يجب عليه شيء ولا يرتقب ضرراً

(٢) من غير أن يوجه من الأمر كان ذلك محالاً

(٣) لا يتم بوجوبه (٤) لا يتم بوجوبه

يدل على التصبر ، والآلام والمدة ، والرب متعال عنهم .
 فإن قال المعنى يوحوه ، حسه وفيح تركه ، ورعبه أن كونه حسا
 صفة عس له ، فقد أطلق ذلك عما فيه مقبح

ثم ، مما يوحوه على الله تعالى ثواب الأعمال ، وسعته فيه بأن
 شاء الله عز وجل ^(١) . وفيه إلى مسكنة جارية على حسب قولهم ^(٢) .
 فـيـون أعمال العباد شكر منهم لله تعالى ، وهو حتم عليهم عندك ،
 وليس من حكمه المقتضى استحباب عوض على ^(٣) . ذاء فرض ، ونز
 استوجب العبد على ذاء ، اشكر لله عوضا ، أو حبس حب
 لله تعالى على العبد شكر حديد . ذاء ثابه ، وإن كان الثوب واحدا ،
 وهذا مما لا يحصى ثمه عندنا . ومن يوحوه إصلاح واصف ،
 وسأتي القول فيها .

وهذا المقدر مبلغ حرصنا في مقدمته ، ونحن الآن نذكر في
 بيلام ^(٤) الله تعالى المادوسا في در .

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

فصل (١)

[القول في الآلام وأحكامها (١)]

الآلام والابتدات لا تقع مقدورة لمسير الله تعالى ، فإذا وقعت من فعل الله تعالى فهي منه حسن ، سواء وقعت ابتداء أو حدثت منه (٢) مسماة جزاء . ولا حاجة عند أهل الحق في تقديرها حسنة إلى تقدير سقى استحقاق عليها (٣) أو استبحار التراء أعواص عليها ، أو روح جلب مع أو دفع سر موفيق سلبها . بل ما وقع منها فهو من الله تعالى حسن ، لا يمرض عليه في حكمه ، واضطربت الآراء على من : لزم تفويض الأمور إلى الله تعالى

ونحن نحكي جملة من عقود المذاهب التي لا يحق فيها ، ثم نص علي قاطع وجبر في الرد على كل فئة (٤) إن شاء الله تعالى (٥) والمرض مرض الكلام في إيلام (٦) الأفعال الذين لا يستندون كعراً ولم يحتجبوا (٧) وزراً ، وكلفك القول في إيلام البهائم

(١) م نفس : نفس

(٢) ح نفس : القول في الآلام وأحكامها ؛ م عنون : القول في الآلام وحكايات نفس الآلام . . . الخ .

(٣) ح م نفس : منه .

(٤) ح نفس : عيب ؛ م عارته . سقى استحقاق عيب ؛ (٥) م رد : عارته

(٦) له عارته . في الرد على مخالفته كل شيء مخالفته ؛ ح عارته . في الرد على كل شيء مخالفته ؛ وما أنشأه عن .

(٧) م : لم يتحصوا .

(٨) ح راد : الله تعالى .

ثم قصيه أصلهم أن الرب تعالى لا يتدىء بالآلام إلا عن إسحقاق
 س. ب. ، ولا يحسن الإيلاء عنهم للتعويض عليه ، ولا حلب^(١) نفعه .
 ثم الهياكل والأشخاص على رتب ودرجات في الرذالة والحسنة ،
 والتعريض لعموم الآلام : والأرواح منقلة في رتبها ودرجاتها ، على
 حسب رالاتها .

ثم أصل هؤلاء ، حملة الهياكل مكلفة ، عالمه بما يجري عليها من
 الآلام عذاباً وعقاباً ، ولولم تعلم ذلك لما كانت الآلام راحة لها عن
 العود إلى مثال ما فارقت . وصار مصهم إلى أن كل حسن من حسن
 الحيوانات ،^(٢) منه^(٣) هي متمت إلى آحاد الحسن . وذهب مصهم
 إلى أنه ليس في الموحودات جمادات ، وأن حملة ما يحيلها الناس^(٤)
 جمادات أحياء دوات أرواح معدبة

واختلفت مداهمهم في ابتداء التكليف فرغم مصهم أن الرب
 تعالى ابتدأ تكليف الأرواح . وإن تضمن ذلك إلزام مشقات وآلام
 وصار صائرهم منهم إلى أنه لم يتدىء بتكليف ، ولكنه فوض الخير
 إلى الأرواح ، فالتمسوا التكليف من تلقاء أنفسهم : ثم منهم من وى

(١) ح . ولحلب نفع .

(٢) ح ، ل ، م . فيه (الجمادات) : ولوحه ما أبقناه

(٣) ل . من جمادات ، ح ، م . جمادات (بدون من)

ما التزم^(١) وأداه ، ومنهم من تعداه . وذهب داهيون منهم إلى أن الرب
كلّف الأرواح في ابتداء الفطرة مالا مشقة فيه ، ثم حالف من حالف
ووفى من وفى .

والعلاء من^(٢) التناحية^(٣) "نكروا الحشر والآخرة ، ودووا
لا مزيد على ثقب الأرواح في الأبيساد ، على حكم الصقاب ، أو على
حكم الثواب

وأما معتزله فقد فاءوا ، لما استلوا عن الآلام الحائلة بالأطعاف
والهائمات ، الآلام تحسن لأوجه ، منها أن تكون مستحقة على سوايق ،
ومنها أن يختبئ بها مع موقف عليها رتبة يئدة ، ومنها أن يقضى بها
دفع ضرر أهم منها وصاروا إلى أن آلام الهائمات إغماحست ، لأن الرب
سيموصها عليها في دار الثواب ما يرى ويريد على مبالغها من الآلام
ثم صار معظمهم إلى أن العوض للترم على الآلام ، أخط رتبة من
الثواب المترم على التكليف واختفوا في أن العوض هل يدوم دوام
الثواب أم لا ،

(٢) من جميع التناحية

(١) ج . ما التزم

(٣) هم القائلون بنقل الروح من جسد إلى آخر . وقد وجد هذا للذهب في الهند ولدى
الفيثاغوريين من اليونان . وعموم الفهرستان في اللز وسجل وما من طقة إلا
والناسخ فيها قدم واضح ، (٣٥٨ - ٣٥٩) نشر الشيخ أحمد بهمنى (مع تكملة)
سنة ١٩٤٩ م

واضطرت أحوالهم في أنه هل يصور يحصل مثل الأعراض
استداه "فصار بعضهم إلى أن ذلك ممتنع ، كما تنبع التعقل مثل نواب
لتكليف ، إذ ذلك ^(١) "نعم على امتناعه ، وصار من انتهى إلى التحصيل
مهم إلى أن يحصل "أنذار الأعراض ممكن غير ممكن . فمن قال بامتناع
للتفضل بأمثال الأعراض ، جواز وقوع الآلام للتوحيض المجرى ؛ ومن
جوز تفصل بأمثال الأعراض ، لم تحسن الآلام عنده لمحض التوحيض ،
من قال : لا يحسن واحد لا من قدها ، أخذها الله أم التوحيض .
و ثانياً امتناع غير ^(٢) "المؤلم بتلك الآلام ، وكونها الطاقا في ربح . ومن
عن جوابه .

ودهب عناد ^(٣) الصيرى "بني أن الآلام تحسن بعض الأعمار

من غير تقدير توحيض عليها

فهذه أصول المعترضة في إبلام الهائم والأعمال نعم من تمام أسبوع

١ - ص ٢٠٠ وما قبله .

٢ - ص ٢٠٠

(٣) - ص ٢٠٠

(٤) - ص ٢٠٠ ، وبتصديقه . فمن وجد ذكره سبستان في أنه قد عتبه
وقد عتبه . ي ولده . قوله حال "حب الكيفية لأحد . من الآلام أول من
سورة سائدة ليدنه . "أوليه أو يحوس لا يجدى سبب يحوي ودنجه ويروى
والصحة لا . من هذا . ويقولون بتوحيض في تدهور عن بدنه . واهل . من
هذا محالاً ، لأن الله . من له ولأن الله أن الله . ومن ذلك من أن عتبه . من عتبه
رأيه هذا من حرمته المبركة .

(٥) - ص ٢٠٠ صيرى ، ص ٢٠٠ الصيرى

ن ما يحسن الآلة لأحله لو علم . فإنه يحسن إذا اعتقد ، أو عسى على ^(١)
 الص ما يحسن الآلة لأحله في عادات الناس ^(٢) قالوا . وكذلك يحسن
 في عادات الناس ^(٣) المفلأ التراء اشتقت . لتوقع منافع زائدة عليها وإن
 كانت عواقب مصوية عن قصد . وعلاوة العيوب المستأثر بعلمها

فصل ^(٤)

[في الأعراض]

فإنه سوية . وإفادته من كون لأية صفة فيجاء به . مثل لاجها .
 صفة . فإنه من المراض يد شرب دواء شفاء . كرهه شرب .
 وقصه ذلك دواء من مرض عن حبه . فلا من ذلك في عادات المفلأ
 فيجاء . لا مبرله . ولو حرج سيم نفسه من غير عرض تنج في حب
 مع أو دفع حرج . ومن شكر ذلك انشعب إلى جحد ضرورة

ثم قال هؤلاء خير وأميل إليه مدعو إليه . لا فإن أنكروا
 كونه مدعوا إليه . تركوا مذهبهم . من حيث الحق على الحيات .
 وتحذيره من السبائات . وإن قالوا الحبر عثوث عنه . قيل لهم هل على
 من يجحد عنه ملام وآلام على حكم العقاب أم لا . فإن قالوا

(١) (٢) (٣) (٤)

٣٧٨ (٥)

لا تُدرم^(١) شرر عقاب ، فقد حروا على ملائسة الشر وحسنه الخير ،
والتمروا أن لا يلام مئى ، ولا يحسن تحسن الشئ عليه وعلى ذلك
ما استروحون إليه من تحسن القول وتقيحها ، وإن قالوا :
لوم مئى ، وبلامه ، وتبريحه للموم والمموم حسن ، فقد نقصوا
قولهم بأن الألام يقبح لنفسه^(٢)

فصل^(١)

[فى (لوم من أيعا)]

وإذا تكبرية . فقد حيدوا ضروره وراىمو مديته ، على
انصر زعمه^(٣) والاشغال وفقها عديده الألام ، وهورها
عما عديته^(٤) وأنها ووساع حدد ذلك ميا ، تساع حدد حياتها ،
والمعصر إلى شها محادات لا تحس ولا تله ولا تله وهذا التقدير مع
فى الرد عليها^(٥)

وإذا هل لتاسيح . فإلى حميه على ، دعوه وشقوا به أيعا أمر
بلم امتزله ، وكل ذلك تقبح العقل وتحسبه فيها فأوا لا ذاء
بالأيلام من غير عوض فبيح . ولا يحسن أيعا تقويص عليه مع تدره

(١) - عده

(٢) - عمن - عمن

(١١) - لوم

(٣) - عده

(٥) - ذكرها كلمة (عمن)

على التفضل بأمثل الموض وأصعافه . ولا يحسن أيضا قصد اعتبار غير
المؤلم ، إذ ^(١) يقبح إبلام زيد ليعمر عمرو . فلا يبقى وجه لمحمس الإيلام
إلا تقديره عقابا على أمر سابق ، وذلك يستدعي لا محالة تقدم التكليف
وفرض معاقبته منه . وحرر الآلة المتأخر عنها على ما مر

وسوسيع توجه كلام التيسير على المعتبرة . وانك تقول لهم
ما هو الكيف في استدعاء التكليف ؟ فإن قالوا : إن الرب تعالى ابتدأ التكليف
بما في مثله مشقة ، فتصوروا إيلا ما وآلاما من غير احترام ، وقصوا
ما شئوه من كل وجه . فإن راموا من ذلك محصا ، ونبهوا بما حسن
إبراهيم الآلام ابتداء للثواب اللامع العظيم شأنه . فنقول لهم : هلا حسن
إبلام الهائم والأطفال لأعواص عليها ؟ فإن قالوا : التفضل مثل الموص
حار ، والتفضل مثل الثواب يمنع ، كان ما ذكره نكحاً . فإنه ما من
منع إلى العيم ، إلا والرب سبحانه قادر عليه . متمضلا ومثب ومموصا ،
وسير إلى ذلك عند الكلام على المعترلة

وإن قالوا : ما كلف الله العباد ما فيه مشقة . فالذي ذكره ما طل
أنه لو لم يكلف العباد ما فيه مشقة لم يحز تكليف أصلا ، وكان الأمر
مهلا سدى . فكيف يتصور الاحترام ؟ ومن أي وجه استحققت

الآلام^١ وكيف يستقيم ذلك ممن يبنى قاعدة مذهبه على التحسين والتقيح وإن قالوا: كلف الرب تعالى عباده ملاذ لا مشقات فيها، قيل لهم هذا محال، فإن من ضروره الإلزام في حكم التكليف أن يعقد المكلف برؤيه ما أمره، وفي وجوب الاعتقاد عليه وإبرامه عقد. لو لم يعقد لرؤيه ما أمره، تعريضه لشقة لا خفاء بها.

ثم تعرض من مكليف، التعرض للثواب وإعناي بحسن في العقل على أصل حسن^٢ الإثابة على مشاق من الأعمال؛ فإن حار حرم حكم العقل في الإثابة على عباد غريبه عن المشاق، ساء أيضا نقص ما أصوبه ساء على تقيح عقل الإله.

فإن قالوا: فوض الرب تعالى إبرام^٣ التكليف إلى حيرة الأرواح، قيل لهم: إذا فصح أنه من غير استحقاق، فصح التعرض له والتعجير فيه، و^٤ لا يحصى لهم عما أمرهم.

ثم لا يمد ذلك مسكان: أحدهما، بسدته في جحد الضرورة في قولهم إن الهائم لعقل، ويدعوها نبيها فمهم تبليغ الرسالة وذلك ححد للضرورة. فإن مجوز ذلك يجوز أن تكون الذباب والديدان مذكورة في دقائق العلوم، هي^٥ بعضها من بعض التعريض للمصباح والاستدلال والسؤال والأعصال، وذلك أمر^٦ هراء لا يلزمه لبيب.

(١) م زائد: والتقيح (٢) ج حسن

(٣) ل: لا (لا بدون الواو)؛ ولدت عن ج

(٤) ج م: هاء: أم

(٥) م: هاء

والمسلكت الثاني ، أن تثبت عليهم الشرائع إن لم يفلحوا ، فإذا تثبتت
الشرائع ترتب عليها مطالب مذهبهم المحسنة بآورد الشرع وهذا القدر
كاف في محاولة الرد عليهم

وأما المعتزلة ، فقد ذكر ، أنهم صاروا يفتن بالإسلام يحسن
لوجوه ، وبو عري عنها وعن آحادها ، فكان قسماً ، ونحن الآن
تعتقب تلك الوجوه بالعرض والرفض واحداً واحداً

فأما قوله : لأنه تحسن كونه مذهباً على أمر لا حد ، فهو فيه
من عيوب ، وفي الدين عليه مذهبون مسلمون ، وهم يفتنون لأن
حسن إذا كان مذهباً ، فإن قالوا : كيف هذا ، ذلك نفس ، عقل واحد من صفة
وهي عليه وأولاً ، أعداء ، فمحسن منه الإنصاف ممن صفة
وعدا عليه ، وهذا شيء ، فلهذا ، له يفتن مذهباً مقلداً ، حرره ، و
من سكران على من يرمي أن ذلك ما له ففتح لأسفاده المنصف
، صفة ، شفاء عنه ودرء الخس ومنه عنه ، ويرجع ذلك
في التحصيل ، دفع أنه أم ، وكلامه في ، كلام الرب ، وفي من شاء
مع استعداد عنه ، وتغايه عن الحق ، ومبني ، وأحياناً ، وفي تزييد
العلم ، فهلا علم لا يحسن منه الألم مع مسماة عنه وعدم احتياجه

إليه ، ولا يخفى حكمه في ذلك بخبري حكم العدد ، وهذا مما لا يخفى
لهم منه

فإن قالوا : رب تعالى وإن كان غيبا عن معاصيهم لا يهديهم ،
فلو ترك معاصيهم لكان ذلك سره ، بالمعاش والاعتكاف آخر
و سكار ، وهذا الذي ذكره بطي^(١) سببه تقوى التوبة ، فإنه
حكم في حكم الله تعالى عدهم ، وفيه إعراف بالذات فإن مقارفة تخرجه
لاستقاد يقول توبته عن حوته^(٢) ، ذات و تائب ، وسنعود إلى ذلك
في باب التوب والعدب وهذا القدر كاف^(٣) في غرض في هذا لوجه
وأنه لو لم يكن له حسن لمعروف عنه سعيه رضى عنه ،
و من من وجهين

أحدهم ، أن الرب تعالى قادر على التفضل قبل ما يستدر عونه ، فلا
عرض في تقديمه له ونحو من سبه مع القدرة على التفضل^(٤) ، ثم
وسيل ذلك كسبين من يؤلم ضعيفا ليعطيه رقيقا ، مع اقتداره على
التفضل عليه ابتداء ، وهذا كذا في حكم الله تعالى ، فإن القادر على
الكمال الذي لا يتعاضد عده عصء ولا يكثر في حكمه حد ، والعدب
عرسه للصرور وصل بعض ، والتصديق قد سده وإن قل

١١ - عن

١٢ - عن دونه

٣١ - عن قصه كاف في

٥١ - التفضل ؛ وكتبه ج ٤٠

إذا لم يخرج الأثر عن كونه ظاهراً ، فوجوده كعدمه ويبقى الاعتبار في حكم
المجرد ^(١) ، والذي يوضح ذلك ، أن من أعمه من أن في إيلامه اعتباراً
لغيره ، فليس له أن يؤله ويلتزم الموضع ، ويحصل الاعتبار المعلوم عنده
بإحار الصادق المستيقن صدقه ^(٢)

فهذه وجوه الرد على المعارضة على قدر عرصتها من هذا المقعد ، وكل
ما تنكبنا به على هذه لطوائف منى على أناعهم في فاسد مذهبهم
ولو لمّا ضلنا في بي تسيح العقل وتحسينه ، في التمسك به نقص
جميع ما أصّلوه

وقد نحر هذا الأصل ، وهو الكلام في الآلام وحكمها من الحسن
والقبح ^(٣) ، والله المستعان ، وما نحن الآن حائضون ^(٤) في الصلاح
والأصلح ، ونزج به اللطف ، وإن مير ، بينهما عذر صحتا ترجمة الأصول .

(١) - عبارة : في حكم المجرد ، وبما من معه العقل إسماعيل شخص لاعتبار غيره ،
والذي يوضح
لج والمارة التي من القوس ، تذكر لإيمانه فقط ، وعقارتها مع
ما سبق من : بلاط أنها مكررة

(٢) ح رد - عدم

(٣) ح ض - من الحسن والقبح

(٤) م - وما نحن محسوس

باب

القول^(١) في الصلاح والأصلح

اختلعت مذاهب العددائين والصوريين من المترلة في عقود هذا
الباب ، واصططرت آراؤهم ، فإلى استقرت عليه مذاهب فاده
العددائين ،^(٢) به يحب على الله ، تعالى عن قولهم ، فعل الأصلح بعدد
في دينهم ودنياهم ، ولا ينحور في حكمه بعبادة وحده تمكن في إصلاح
المحل والآحل ، بل عليه فعل أقصى ما يقدر عنه في استصلاح عباده
وقالوا على موجب مذاهبهم^(٣) اتداء الحق حتم على الله عروحل
وواجب وحبوب الحكمة ، وهذا حلق الدين عبادة أنه يكلفهم ، وحب
، كمال عدولهم وأقدارهم وإبراحة عظمهم وكل ما يبال الصد في الخاب
والمآل ، فهو عند هؤلاء الأصلح لهم ، حتى ارتكوا على صرد صنهم
حعدد الضرورة ، وقالوا خلود أهل النار في الأعلال والأنكال أصلح
لهم من الخروج من النار ، وكذلك الأصلح لافقة في دار الدنيا أن
بسمهم الله ، ونحط نعمائهم^(٤) ، ونحط ثواب ربائهم إذا احترقوا
قل التوبة .

(٢) - - - - -

(١) ما : فصل القول

(٣) - - - - -

وأما البصريون ، فقد أنكروا معصم ذلك ، مع موافقتهم ، حواشيهم
في الصلال على إثبات واحسان على الله تعالى وتقدس عن قولهم .

١٠ اتفق الفئتان على وجوبه ^(١) لشواهد على مشاق التكليف
والأعراض على الآلام ^(٢) عبر المستدعة ، وأجمعوا على أن الرب تعالى
إذا خلق عبداً وأكمل عمله فلا يتركه هملأ ، بل يحب عبده ^(٣) أن يفسره
ونكته من نيل المرشد ، فإذا كاف عبداً وحب في حكمته ^(٤) أن يطفئ
به ، ويعمل أقصى ممكن في مصلحته ، مما يؤمن ويطيع المكلف عبده ،
عن مسند كره في اللطف فصلاً ، مرداً ، شاء الله عز وجل .

وقيل أصحاب المذاهب عن هؤلاء ، مطلقاً ، أنه يحب على الله تعالى
فعل الأصلي في الدين ، وإثبات الاختلاف في فعل الأصلي في الدين
وهذا انقل منه نخور ، ومناهره يومهم ، لا ، وقد ^(٥) يتوهم الموهوم ^(٦)
بحب عبد البصريين الأبداء ، كما كان لعقل لأجل التكليف ، وليس ذلك
مذهباً لدى مذهب منهم . والذي مدخله البصريون ، أن الله تعالى
منفصل ، كما كان العقل ابتداء ، ولا يتختم عليه ، إثبات أسس التكليف ،
فإذا كلف ^(٧) عبداً فبحب بعد تكليفه تمكيه وإقداره ، واللطف به
بأقصى الصلاح ، فهذا معنى قول الأئمة في نقل مذهبهم .

(١) م عاربه قد من عبده الفئتان على وجوبه
(٢) م عاربه قد من عبده الفئتان على وجوبه
(٣) م عاربه قد من عبده الفئتان على وجوبه
(٤) م عاربه قد من عبده الفئتان على وجوبه
(٥) م عاربه قد من عبده الفئتان على وجوبه
(٦) م عاربه قد من عبده الفئتان على وجوبه
(٧) م عاربه قد من عبده الفئتان على وجوبه

و.رض، ذكره في استصلاح العبد نفسه. وقد وافقوا على
أنه لا يحب على العبد أن يسعى في حق نفسه في هو الأصلح له في رب
البدن، مع أنه يتمكن من حب منافع ولدات سوى هو، هو مقتس بها
في قالوا: إن أحب على العبد فعل الأصلح في حق نفسه وفي
حق غيره، لأنه يصير تكليف ذلك مكذوداً محمداً. فحذر أن
لا كلف^(١) الأقصى والنهاية التقوى. وليس كذلك حكم سارني تعالى
فيه مفيد على مع غيره وإصلاحه. مع تأمليه عن تضرر فيها فعل
وعدا الذي ذكره لا محذور له. فإن التمر من ناسب و تعب يوكان
فالإلا من الشاهد و عاب في أرماء. وحب فعله^(٢) فيما يحب
على العباد اتفاقاً. حتى قدس لا يحب على العبد شيء، مما كانه
من المشاق

في قالوا: ما سأل من ثواب لطاعات يربى على ما سأل من المشقات،
في لهم فاسلكوا هذا المسلك في طلب^(٣) الأصلح في موضع الإلزام،
ولا استقصوا وحب ما طوأنتم به بالتعرض لمتاعب، وهذا مالا
مخرج منه.

(١) ج. د. ن. يتكلف؛ وما أنفك عن.

(٢) ج. د. ن. يتكلف؛ وما أنفك عن.

(٣) ج. د. ن. ع. (٤) ج. د. ن. حب.

(٣) ج. د. ن. ع. (٤) ج. د. ن. حب.

ثم تقول العبد بالترام الأصلح أحمى على فاسد أصولكم ، وما
ذكرتموه في روم الفصل يقضى بضد ما ذكرتموه ، فإن مكابدة المشقة
تجر إلى من يقاسمها ثواباً حريلاً^(١) ، فيحصل الأصلح عاجلاً ، والثواب
على المشقات آخراً ، والرب تعالى لا يقرر فيه الإتصاف بسبب ، ولا
يخس التكليف مع اشتغاله على المشقات عديم إلا لما ذكرناه . وقد
لزمهم اجمع بين الشاهد والعائب لروماً لا يحصى عنه

ومما يقتضيه^(٢) ، وهو يذاني ما ذكرناه ، أن تقول : التوافل
و قرأت لمصروعها في فعلها صلاح للعباد ، والذي يحقق ذلك دعاء
الرب تعالى إياها وحته عليها ، ولا سدد الرب تعالى إلا إلى "صلاح
عبد هؤلاء ، وإذا وصح كون فعلها إصلاحاً ، فليحب على العباد ما يصلحهم ؛
وإذا لم تكن الأمر كذلك ، وانقسم فعل^(٣) "العبد"^(٤) إلى ما يحب عليه ،
وإلى ما يبغض إليه على الإستحباب من غير إيجاب ، فلتنقسم أعمال الله
إلى ما يحب عبده^(٥) وإلى ما يبغض تفضلاً فإن راموا فصلاً بين الشاهد
و عائب بما ذكرناه . أحبنا بما قدمناه .

وإن قالوا : إنا قسم الرب تعالى^(٦) الأحكام إلى الإيجاب

(١) ح عبارة : ثواب عن بلائ

(٢) ح . ينقسم

(٣) م : حكم

(٤) ح : العباد

(٥) ح م . عبارة إلى معنى المسكة الخ

(٦) ح زاد : فعل

والاستعجاب، فإنه علم ذلك صلاحاً، ووقع في معلومه أنه لو قدر انقراضات
 بأسرها واحداث لكثير العباد، وهروا عن أعباء التكليف، وحجوا
 إلى الدعوة والتحصيل، فقدّر الله تعالى ما هو الأصلح؛ فلما هدا نمويه،
 يدحضه ذي سمه: يدعي أن لو فل صلاح مدعوا إليه، ولا سبيل لهم
 إلى إنكار ذلك

ولا يسميه بعد تسميهم هذا، ما استروحوا إليه من اعتبار الوقوع
 في المعلوم، فإنهم لا يمترون في وجوب الأصلح وعدم حيله، و...
 قالوا: من عبد الله تعالى أنه لو كلف طغي وبغي وهروا وأشر واستكبر،
 ولو اخترمه قبل كمال عقله لفاض ونج، فيجب على الله تعالى تدرجته
 للدرجة السنية مع علمه أنه يعطى دون دركها، فهلا قالوا لما كان
 فعل المقل صلاحاً وحباً ونجاة، من غير كثرات عما يقع في المعلوم،
 ولا يخرج من ذلك، ولهم على كل مربي مزايا لا يحصى هداها
 على من أحاط علمهم بمصمون هدا المعتمد، وإتقانهم على كل طريقة على
 أغمض ما يغوهمون به

وبما مطمئ موقعه على هؤلاء، أن تقول: فصاركم بوجوب الأصلح
 على الله، ورتبكم في حجب الضرورات، وذلك أن كتاب إذا سمع
 أحله، وطوق كل امرئ عمله، وصار الكفار إلى الخلود في النار، وعلى

الرب تعالى أن يصلح عباده ، فإن الصلاح لأحد الناس في حورم
وتقطع حورم ، ومعاصه روم به لا من سلس و رحيق بخنوم .
فإن قالوا ذلك أصبح لهم من الكور في حساب ، سقطت
مكالتهم وتبين عنادهم . وإن قالوا : إنما يحلده الله في العذاب الأليم علماً
منه بأنه لو أقدم لصادوا لما نهوا عنه ، واستوجبوا مزيد عقاب على
ما هم ملا بسون له ، فتقريره على ما هم فيه ^(١) أصلح من تعريضهم لما ترى
عنه من العقاب . وهذا مالا يحصل له

ومما ذكرنا في الجواب ، وحسن خبري ، مما أورد الأئمة في
ثبوت ثوابهم ، أو هلا قطع عذابهم وسبب عفوهم حتى لا يذهب .
إذ ليست لك الدار دار تكليف ، فحب فيها التمرين ^(٢) للتكليف
ثم ، بعد السير إلى أن الأصلح تكليف من علم الرب تعالى أنه كمبر .
فهل الأصلح إنقاذ من علم الرب تعالى أنه يعود . وهذا قول
الإمام من العذاب ونحو آخر . والتكليف في حق من كمبر
يجير مشقة من غير ارتكاب ثواب وسنكورات عودته ، فإن
أقبت ثواب وعقاب إن شاء ، لله عز وجل

ومما ينصده أن يقول إذا حكمتم ، بأن كل ما يعمل له الرب

(٢) ج ١ : تنوع ؛ ولست عن

(١) ج : على ما هم عليه

(٣) ج : يكلفه

ثم لا يسوحب على شيء من أعماله شكر أو حمداً ، كما لا يستوجب
 بغيره ثواب إلى مستحقه حمداً في الدار الآخرة إذ لمقل على قياسهم
 بمعنى أن من يؤدي واجباً لا يستحق عليه شكراً ، كالذي يرد ودعة
 أو دابة لا...

فإن قالوا : ثواب عوض - وليس على العوض عوض ، وليس
 كذلك الأبداء ، نعمه فلما إذا استوفى في الوجوب والحتم ، لم يؤثر
 فيه شيء من كرمه ، ثم شكر لعدم عوض من العمل^(١) ، وهو مذهب
 الثواب فمن المعويل على ما ذكرناه من كل وجه

ونحن أكثر فيه حظاً من غيره ، لأن قيل لهم قد أوجبتم على الله
 تعالى فعل الأصح في الدنيا ، ومندورات تبارى تعالى لا تنهاى في اللذات ،
 فإن قدر تصوره في الأصح ، ولا حصر للذات ولا لها في المقدورات ،
 وكل مبلغ من الإحسان فعليه مريد من الإمكان

فإن قالوا : يتقدر الأصح في حق الله عما عداه الرب تعالى أن المزيد
 عليه بطميه^(٢) ، قسنا للذات مفعول بآجره ، ولا معول على الغير بأن
 الله سيطعي^(٣) ، فإن من عدا رب تعالى أنه إذا أقره حيره ، فإنه
 يؤثر الفسوق والمعيار ، فتكليفه حتم على مذهبكم^(٤) ، سكونه

(١) - عبارة : عوض عن نعمه (٢) - صفة : وأما عن غيره
 (٣) - ج : مريد - ب : رآه سمي (٤) - ج : على مذهبكم - ج : على مذهبكم

تعريفنا لمنفعته ، مع العلم بأن المكلف يتطلب ويشق على الرد ، فهلا
طرده ذلك في اللذات من غير تمسك بما يعلم في المآل أولا جواب (١)
عن شيء من ذلك

وفيما صار إليه هؤلاء غرق إجماع الأمة ومخالفة الأئمة ؛ فإنهم إذا
أوجبوا فعل الاستصلاح (٢) فلا يبقى للإفضال مجال ، ويخرج الرب
تماما عن كونه متفعلا تعالى الله عن قول المبطلين . وقد عدنا على
الضرورة أنه شق حطاب الشرع عن كون الرب متفعلا ، على من
يساء . كما نعلمه من . وليس لله عند المعترضة حيرة في فعله
وفعله . وهذا قدح "منه في الإلهية ، ومراعاة الكتاب العزيز .
قال الله تعالى في استشارته واختياره "وغير عبده واقتداره ، « ووبك
حين ميساء ، ويختار ما كان لهم خيرة » (٣) ونسبة ما ذكرناه تقضى
دعائهم الممتزلة وتقضى شكائهم .

فإن المصريين ، فإن ناجر ، ثم حتى الأصل لأول ، ومنصاه تحسين
حقن ونبهه ، ووضح أن لا واجب على الله تعالى ، ففي ذلك عدم
عن مريم . وإن عن أحريما عن ذلك ، وقد رأينا بسببه حدا .
لهم عدم قد أوجهم بعد تكليف الأصح في الدين ، وقد رأينا

(١) - رد هـ (٢) - عدم كل صلاح (٣) - نقص ٢٨ ٢٨

الأصحح في أمر الدنيا ! وأتى فصل بينهما بعد الإحتراع وخلق^(١)
الملاذ والشهوات ؟

ونعزده عليهم شبهة للبعثادين يصعب عليهم موقعها ، فنقول :
ما أحدكم العقول ، والرجوع إلى الشاهد . ومعلوم أن من كان يملك
بحاراً لا تنزف وأودية خرازة غزيرة لا تنقطع ، ولا حاجة به إليها ؛
ويعرأني منه إنسان يلهث^(٢) عطشاً . وحرعة تروبه ، فلا يحسن أن
يحال بينه وبين ما يبدد ريقه ، وقبيح أن يحل عن مشرع الماء ، وإن
لا يبيح ذلك فلا قبيح في العقل

والفرض من مساق هذا الكلام أن الأصح في الدنيا بالإصافة إلى
تدور الله تعالى ، أقل من غرفة ماء بالإصافة إلى البحار ، فإنها متناهية
ومقدورات الله تعالى لا تنهاى ، والواحد منا لا يتضرر بالبدل ، وإن
قلَّ وغمص مدرك ما يخصه من الضرر ، والرب تعالى منزّه عن
قبول الضرر .

وهذا يلزم المعتزلة إذا حثوا بالقول وقبحوا ، وإن ألزمتنا ما قالوه
تقصناه على الفور بمقاب أهل النار ، وقتلنا : إذا أساء العبد شاهداً حسن

(١) ح راد . وخلق القدرة

(٢) ل . يلهث ؛ وأثبت عن ح م

المعروف عنه^(١) في مكارم الأخلاق ، مع تعريض السيد لضرر المعايط^(٢)
عند ترك الإنتقام والتشفي ، فإمال المصاة مملدون في الأنكال والأغلال ،
وقد^(٣) ندموا على ما قدموا ، والرب تعالى أرحم الراحمين ؟

ومما يحسن به البصريون فيه^(٤) إيضاح باب يتكن إفراده وهو
أن نقول قد أوجبتم بعد التكليف الأصلح في الدين ، وحسبتم التكليف
لتعريضه المكلف للشواب الدائم فإذا علم الرب تعالى أنه لو اختره عدمه
قبل أن يهازل شئمة لكان ناجيا ، ولو أمهله وأرخى طوله ، وأقدره ،
وسهل له انظر وإسره^(٥) لمدد وجحد ، فكيف يستقيم أن يقال أراد
الرب الخير من عدم ذلك منه ؟ أم كيف ستحير لبب أن يقال الأصلح
تكليفه ، ولو احترمه لكان قد فاز ؟ وعند ذلك تحقق الحقائق ،
وتضمنهم المضايق

وما نحن نوضح الحق في هذا المجال^(٦) بصرب مثال^(٧) ، فنقول :
إذا علم الأب الشفيق أن ولده لو أمده^(٨) ، لأموال لطنى وآثر العساد

(١) ل . عليه ؛ والثابت عن ح . م

(٢) ل : المعايط ؛ والثابت عن ح . م

(٣) ل : م : وندمو (مودع قد) ؛ والثابت عن ح

(٤) م : وبه (٥) ل : وندم ؛ وندم عن ح . م

(٦) ل : عبادته ؛ نوضح في هذا المجال ؛ و . عبادته . نوضح هذا المجال ؛

والثابت عن ح (٧) ح : بصره من لطنى (٨) م . أمده

وتك الرشاد ، ولو أقر^(١) عليه لصلح ؛ فلو أراد إستصلاح ولده ،
فأمده بالمال ، مع علمه بأنه يطعمه أو يرديه ، فباضطراب نعلم أن التقدير
أصلح له من السعة . ولو قال الوالد ، وقد أمد ولده ، وهياً له عُدَّه ،
وأحسن صفَّه . إنما قصدت أن أقيم أوده ، مع علمي بخلاف ذلك ،
فلا حياء محروحه عن موجب العقل .

فإن قالوا : إنما لا يكون الأب بامراً أبه ، لأنه لا يحيط ببلع
ما يريد له من الخير ورشد في أملاكه . وب ما في عادتنا ببلع
ما يرضه المكلف من ثواب أو آمل وهو لا يستطيع أن يرى
ما نفع الثواب لأحكامه مع العلم بأنه لا يسهل . ثم أي حجة
رب جميع ثواب^(٢) لا يسهل . ولما يوضح الحق في ذلك ، أنه يحسن
من انتهى عليه الصلاة والسلام الذأب على دعاء من آمنه الرب تعالى أنه
لا يؤمن ، وإن كان إلى صلي الله عليه وسيد داهلاً عن مبلغ الثواب الذي
يعرض المكلف له .

والذي يمتنع ما قصد ، أن التكليف في حق من علمه رب تعالى
أنه يكفر لو كان خير ، حسن من به سمع مع التكليف ، وعلم به
أنه الكفر ، أن يرجع إلى الله تعالى في تيسره حتى يكفر ، بدخول

(١) - قال ابن أبي عمير ، وأبو حمزة ، وأبو بصير ، وأبو جعفر ، وأبو عبد الله ، في بيان ذلك

(٢) - قال ابن أبي عمير ، وأبو حمزة ، وأبو بصير ، وأبو جعفر ، وأبو عبد الله ، في بيان ذلك

اعمد أن يرعب إلى الله تعالى فيما هو الأصح له ، وعقد ذلك بطلان قدر
رأساً على أصول المعتزلة (١)

ومما يخاطب به المصريون أبي قحوف : رب تعاف ودر عن التفصيل
نشر لشوب ، فأبى غرض في تعريض العباد للبلوى والمشاق وملا .
ول قالوا لا يصعب رب تعاف ، اعمد رعي ذلك . وه لو مدبراً ذلك
الكل الرب تعالى متفصلاً به ، وسنقاء الحق مستحق أن من دون
يصل مما هه دون من لم يقدر الله حق قدره ، وما ذكرتموه إن
يكون إلى في قلوبهم ، وذلك بين لا كتمان ولا أصراب ، ومن
الذي يسكن ، وهو عند مريب ، من قول فصل الله

والدليل عليه أن رب تعاف مفصل ، ابتدأ التكليف بمدرك
والمر بصرين (١) ، والثوب متر عن ما الله تعالى متفضل بأمله .
ثم قول نسيتكم صوابكم في رجوع إلى الله . ومعلوم أن ملكاً
في زمان لو تفصل على واحد ، وكرد مشواه ، وأحزل حائرته ، وأعلى
رنته ، واستأخر خير آئمه ، وفيه حيرة عند ترق الحبيب وكذا اليقين ،
فالتفصيل عليه أحق بكونه محظوظ مرعياً ملحوظاً ، وسنعود إلى ذلك
إن شاء الله عز وجل .

(١) - عذره . يعنى الله على أصول المعتزلة وشـ
(٢) - المعتزلة ، وثابت عن ج . وهو الناس السابق

ثم يقول: أحب كل أحب من يقول بحريص . . . كبر
 بهيمة صبيح من حسن سنة ولا مزلة على ذلك في من . . .
 وقوله بعد

فصل

[أقوال في اللطف]

أصف عبد ممترة . هو " " اسم لذي عبد ر . . . من
 صفة عبد . ولا يتبعه من حسن . . .
 . . . من . . .

ومن صفات اللطف . . . في كبر . . .
 عنه . . . في كبر . . . من حسن . . .
 نصي اللطف . . . وقالوا على مهاج ذلك . . .
 الله . . . في كبر . . .
 عود كبير

ومن صفات اللطف . . . في كبر . . .
 من حسن . . . في كبر . . .

(١) . . . هو (٢) . . . خلق الله له

(٣) . . . وثبت من . . .

في انديس . وعلا فتم إيه يقطع اللطف مضيا للمحنة ، وتعميرها^(١)
 للمكفين . مصم المشقات ، وفتح الأنظار تعريض لثواب الأجرل ؟
 مان فاولا . العرص نؤموتوا ، قنا فأى عرض في ككيف من
 لا يؤمن^٢ ، ويدا حكك العقول فاحترام^(٢) من هذه سبيله هو اللطف
 به . دورا عرصه للتكليف ، مع حلم بأنه لا لطف في المعلوم يؤمن
 المكف عده . فهذا منع غرضا في الإصلاح والأصلح واللفظ .

١ (١) . وعلا بها ؛ والثبت عن ح . م

٢ . فاحترام به من هذه سبيله ؛ والثبت عن ح . م

باب

القوى في اثبات النبوءات

إثبات النبوءات من أعظم أركان دين ، والمقصود منه في المقادير
 يحصره خمسة ^(١) أبواب أحدها إثبات جواز انبعاث الرسل ردا على
 البراهمة . والثاني المعجزات وشرائطها ، وفيه تبيين غيرها من
 الكرامات والسحر . وما شتم ^(٢) به معنى النبوة ؛ والثالث في
 ساج وجه دلالة المعجزات من صدق الرسول ^(٣) والرابع في تحصيل
 قوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالآيات ، ورد على منكره من
 أهل الملل . والخامس "كلام في أحكام الأسماء وما يجب له وما
 يجوز عليهم

فصل ^(١)

أ في إثبات جواز النبوءات

بدكرت البراهمة النبوءات ، وحججوها عقلا ، وأحالوا بتمش
 نشر رسولا ونحن ذكر ما مقتدوه من شهيم ، ونقصي ^(٤) عنها

(١) ح (٢) ح (٣) ح (٤) ح

(١) ح (٢) ح (٣) ح (٤) ح

(٥) ح (٦) ح (٧) ح (٨) ح

أولاً هما سترحون إليه أن قاتوا . لو قدرنا ورود بي لم يخل ما جاء به
من أن يكون مستدركا بقصة العقل ، أو لا يكون مستدركا . فإن
كان ما جاء به مما توصل العقل إليه ، فلا فائدة في ابتعانه ، وما خلو عن
مرض صحيح ثبت وسعه ، وإن كان ما جاء به مما لا يدل عليه القول ،
فلا ينقي بالقول ، فإنه المقبول مدلول المقبول

وشبهه براهمة مكية على نحسين حقول وتقيحها ، ولو كان ما جاء به
دلالة على ستر لهم شبهه والكما ستر لهم^(١) حدا يقتضيه العقل ، وأن
لا يكون مستدركا بهذا الأصل ، وبين بطلان ما يقولون عليه مع
سند ٩٠ قول

لا سمع كيد أدله المقول على ما به رسول ، وهذا مدعى
أدله عقليه على مدلول واحد ، وإن كان الإكتفاء يقع بدلالة واحدة
فلا نخل ما عدها عت . ثم لا يتبع أن يقع في معلوم الله تعالى أن رسول
إذا اتعت كان اتعانه لطفاً في الأحكام العقابية ، ويتبدد العقل
له عند سائر رسول ، فإذا سمع ما قلناه هذا إدعاءهم بخلو الإلتفات
عن عرض

ثم نقول . لم رعمتم أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم إذا

و سئل قصص فمسخ ذلك : قد مدد كرموه بعكس عليكم : لا اله الا الله
على الهاتم ، ولأطفال الدين يسترقوا دماً ولم يخنقوا ورراً : فإن قتلوا :
ذلك عن الله حكمة ، فكما كان حكمة من فعله ، لم يبعده كور لأمر
به أيضاً حكمة وهذا القدر مضمّن في عرصا

ورب يشيرون إلى تخيلات لا يتشاعل بأمثالها لبيب ، فيقولون :
في الشرائع ما تردع^(١) منه العقول ، كالأحباء في الركوع ، والالساب
على لوحة في السجود ، وتحرير ، والتعري ، والمرولة ، والهدد بين
حسين ، ورمي الجمار من غير مرمى إليه ، إلى غير ذلك مما يهزون به

والوجه معارستهم بك^(٢) لا يحدون منه تعاصفاً ، فنقول الرب
تعالى قد يضطر عده ويفقره ويعريه ، ويتركه كلحم على وصم والسوءة
منه نادية ، ولو عرى واحد ما سده مع عكسه من ستره وموارة
سواته لكان ملوماً ، والرب تعالى يفعل من ذلك ما يشاء ، لا يسأل عما
يفعل وعم يسألون وهو^(٣) الذي بسبب العقور ، ويضطر المحابين إلى
ما يتعاطونه مما^(٤) تبقى مضرة^(٥) ، مع القدرة على أن يكمل تنوّلهم .

(١) ل : ما تردع (تقديم القول على الزاء) : ولتثبت عن ح ٤ م

(٢) ل : ما ، ولتثبت عن م ٥

(٣) ح : عارنه - وس حوالى - الخ

(٤) ل : ما ؟ والوجه ما أميتاه (٥) ح ٤ م : كما : ما تبقى مضرة

فإذا لم يبعد ما صرنا فيه الأمثلة ، أن يكون فعلا لله تعالى ، لم يبعد أيضا وقوعه مأمورا به

فإن قالوا : إذا وقع ما ذكرتموه في أفعال الله تعالى ، ففيه مصالح حبيبه نحو المتأثر بعلمها ، فساد . فالتزموا مثل ذلك في الأمر من سادته

ونعوم شبه سلعى بالظواهر في المعجزات ، ونحن نذكر عنهم منها في سماع كلام إن شاء الله عز وجل

الدليل على حوار الإرسال لله لرسول وشرع الله ، أن ذلك ليس من المستحيل - انتهى بجمع وقوعها لأقسام - كاجتماع الضدين ، والافلاب ، (أحاسيس ونحوها ، إذ ليس في أن يأمر الرب تعالى عبدا (١) بأن شرع الأحكام ، ما يتبع من جهة التحسين والتقبيح

فإذا تبين ذلك قلنا : بعده ملكان : أحدهما أن نبي أصل التقبيح والتحسين عقلا ، فلا يبقى بعده إلا انقضاء بالحواز . والثاني أن بسلم التقبيح حدلا ، وقول - الإرسال ليس مما يقع عليه (٢) ، بخلاف الظلم ، والصرر المحض ، ونحوهما ، ولا يتلقى فبجه بأمر يتعلق بعيره ؛ فإنه لا يتبع أن يقع في المعلوم كون الأبعاث لطفًا ، يؤمن عنده العقلاء

امتناع المعارضة من غير تعرض لوجود المعجز الذي هو صد القدرة .
وقد يتجور بإطلاق المعجز على انتفاء القدرة ، كما يتجور بإطلاق
الجهل على انتفاء العلم . ثم في تسمية الآية معجزة تجور آخر أيضاً ، وهو
إسناد الإعجاز بها . والرب تعالى هو معجز الخلاق بها ، وبكناها
سميت معجزة لكونها سبباً في امتناع ظهور المعارضة على الخلاق
ثم اعلموا أن معجزة لها أوصاف تحبب الإحاطة بها منها أن
تكون فعلاً لله تعالى ، فلا تجور أن يكون المعجزة صفة مدنية ،
إذ لا اختصاص لصفة المدنية بمص المحدثين دون بعض^(١)
ولو كانت صفة اقدية معجزة . لكأن وجود الباري تعالى معجزاً
وإنما المعجز فعل من أفعاله . إن تعالى نازل منزلة قوله المدعى البهية :
صدقت ، على ما سوضح وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول ،
والذي ذكر ما جاري فيما لا يقع مقدوراً للبشر
فإن قيل هل يجور أن يكون للشيء على الماء ، والتصد في الهواء ،
والترقي في جو السماء معجزة ؟ قلنا : لا يعد تقرير ذلك معجزة إذا
تكاملت صفات المعجزات ، والحركات في الجهات من قبل مقدورات
البشر . وأما هس الحركات ، فمن اعتقد كونها من فعل الله تعالى ،

لم يبعد أن يعتقد كونه محجرة من حيث كانت فعلا لله تعالى ، لا من حيث كانت كسبا للمعاد ، فتكون القدره ^(١) على هذا التقدير والحركات معجزات

فإن قيل : لو ادعى بى السوء ، وقال : آتني أن يتسع على أهل هذا الإقليم أيام مدة صربها ، فذلك من الآيات الظاهرة ^(٢) ، وليست هي فعلا ، بل هي انتفاء فعل ، وقد قل شيعنا رحمه الله المعجزة فعل لله من يفسد مثله التسديد أو قائم مقام العمل يتبعه فيه فساد تسديد ، وأشار إلى مدركه ، ونوجه على أن التعمود لم يسم مع ندوة اقيام هو المعجز ، ورجع المعجز إلى الفعل فإن قيل : إن التعمود معاد ، والمعجز خارق للعادة ، فما التعمود المعجز مع محاولة الدين في أيام لا يعمدون كثرة خارق للعادة ، فهذا شريطة المعجزة ومن شرائطها أن تكون حادثة معاده ، ولو كانت عامة معادة يسوق فيها ناس والمعجز ، والصالح والصالح ، ومدعى النبوة المحقق بها ^(٣) والمفتري بدعواه ^(٤) ، لما أفاد ما يقدر معجز آتيمر أو تنصصا على الصادق ، ولا خفاء بذلك فتطلب فيه

(٢) ح : م : الباهرة

(٤) ح : م : دعاه : م : أورد عوصا عنها دعاه

(١) م : القدر

(٣) ح : نفس : كسر

(٥) ح : زاد : فيها

وللبراهمه أسوله نجح الاعتناء بها الآن^(١) منها أن قالوا حرق
 الموائد لا يعضط ، فإن ما يوجد على الدور مرة أو مرتين ، لا يخرج
 عن^(٢) قيل الخوارق ، وهذا تكرار وتوالي سر متاداً ، ولا يعضط
 ما يلحقه المعتاد وبحرجه عن^(٣) الخوارق ، فالقول فيه مستند إلى جهالة

وهذا لا محسوس ، وهو نحو^(٤) عنى جحد سروريات متول
 محسوس ليس به تحصيل ، فإن ما ضرار بعد أن حياء مولى وقوى سحر
 وه اشابه ، ليس من الأفضل المعتادة . وعدم المحصار الأعداد التي تلحقها
 بالمعتاد لا سر هذه الضرورة . وبشيء لا يعضط عدته ولا تكيف
 بنبته . بل كان ما هو ما يضطرار وهذا بمثابة إفضاء الأخبار المتواترة إلى
 عدم ضروري ، المحترمة . فبأننا صيط أقل عدد يحصل التواتر بأخبارهم
 لا نجد في ذلك حيلة ، وليس عدد فيه أولى من عدد

وأقصي ما ذكره أن الأعداد التي ورد الشرع في الشهود ليست
 عدد التواتر ، ثم ليس لنا عدد يقطع به ومن حاسب غيره كما
 يحشمه فمضب ، استيقن على الضرورة عضه ولا يعكس ربطا لعدم بعضه
 على احراره أو صفة أخرى من صفاته ، فإن كل صفة شار بها قد
 توجد في غير حالة القضب

ذهب إبراهيم ، أو حر الأجسام الثقيل بالأدوات الخفيفة ، في غير ذلك من بدائع الحكم وتلج الفكر الثاقبة هذا . ومما استفاض في التريه ححر له حاصيته في جذب الحديد ، ثم يؤمن أن يكون مدعى البوة قد عثر على سر من هذه الأسرار وتظاهر به ؟

فما هذا حر إلى إنكار البداية والشكك في الضرورات ، وكل بصير يحل إلى دفع ضرورة فهو لئلا حول الضرورة . ويبان ذلك ، أنا باضطراب سر أنه ليس في لنوى التشرية والعسكر الحكمة . جيا العظام بعد مرميت . وإبراء الأكله والأبرص (١) . وصف لعف حة تنلقف ما نأفك السحرة . ومن حور الوصل إلى مثل ذلك بالحكم ، ودرك الخو من فقد حرح عن حير العتلاء

ويسمى أن لا بعد أن يكون في طرف من أطراف الأرض صقع بنت فيه الحيوانات وتسو عمو السانات . حتى إذا التأم السات علققت الحيوانات وحاءت بالحكم والآيات ، في غير ذلك من الجهالات

ثم إذا تحدى الذى شئ فدرام حارقاً ، فهو لم يسكن حارقاً لاشرأت نفوس لمعارضته ، وانصرفت الدعاوى إلى فصحه وحظه عن دعواه فإذا داعت الدعوى وشاعت آيتها والتحدى بها وتسجير

الخلايق عن إلتباس غشها استدل بذلك أنه من الحواش، وهذا القدر
غرضاً في ذلك

وأشرطه اثبات المعجزة أن يتحقق تصديق دعوى من ظهرت
على يد ^١ : وهذه غرضية نسيم ^٢ وجه لا بد من الإحاطة بها .
م ^٣ : يحكى بي المعجزة ، ونصير عى وفق دعواه ، ذو
ظهرت آية من شعص وهو ساكت صامت فلا تكون الآية معجزة
وإن قبل ذلك لأن المعجزة تدل من حيث تتركب من ثلثة التصديق ، تقول
على ما ^٤ : ولا تنافى ذلك دون ^٥ : فإن من ادعى أنه
رسول الله ^٦ : فإن قرئ منه وهو صام ^٧ : ككس صوت فقه وقعد
فصل ^٨ : كان ذلك صامتاً ^٩ : صدق ولو ^{١٠} : مع
الرسول ^{١١} : بل عى ^{١٢} : ربه لا ضل . ربه الله وقعد لما كان ذلك
دلاً على صدقه ^{١٣} : يد من يحكى إذا

ثم يحكى في التحدى أن تقول آية صدق أن يخبر الله هذا المبتلي ،
وليس من شرط التحدى أن يقول : هذه آيتي ولا يأتي أحد بشئها ،
فإن المرص من التحدى ربط بالدعوى بالمعجزة ، وذلك يحصل دون
أن يقول ولا يأتي أحد بشئ . وهذا وجه من وجهه تعالى
المعجزة بالدعوى

(٢) ل : فيل ؟ والثالث من ح ٢

(١) ل : عليه ؟ ولثالث من ح

ومن وجوهه أن لا تقدم بحجة على دعوى، ولو عبرت به
أولا وقصت، فقال قائل: ودعوى متى كانت معجزة، فلا
يكثر به، إلا لا حاق ما أقصى بدعواه قبل قيل إذا دبر، إلى
صدوق وألغيه حوا، وأقلبه وركاء ترى ما^(١) - فقال مدعي
السوء آية سوءتي - كم يصدقون في هذا الصدوق ثباتا، وقد فتحا
الصدوق وألغيه المتاع كما وصف كان ذلك أنه ما نحن وبه كذا
نحو: "تقدم اختراع ذلك مع على دعواه"، لكن أوله أني على
العيب أنه، ودفعت مقدمات دعواه، كذا.

قال قيل هل يجوز استدلال مجرد من دعوى سوءه
قد إن أحرقت وضاحت لدعوى كات آية وذلك مثل أن يقول
إني آية صدق بحراق المادة تكذا وكذا وقت الصبح، فهذا وقع
ذلك^(٢) كما وعد، وكان حجة للمادة، كان^(٣) آية

فإن قيل لوقوع مدعي سوءه مستصحب آية عدمه في يوم سربه،
ودا وقع ما كانه مدعواؤه على حسب دعواه، كان ذلك خارقا للمادة؛
فلوجه عدي في ذلك أن تقول: إن كلف الناس التزام الشرع ناجزا،

(١) ب. إنك يجوز ع؛ ولطف عن ح. م

(٢) - عبارة: باد وقع ما وعد كما وعد

١ - درام

(٣) - ٤ - معلوم

(٥) - ح. رد ذلك

والآية موقوفة ، فقد كذبهم شططاً ، وإن نص على الأحكام وعلى تراها
نوقت ظهور الآية صريح ذلك ، والتأصي أو بكر رضى الله عنه مع
ما تحتها ، ولا وجه لعمه ، والحق أحق أن يسمع

وهو وحده تعالى المعززة بتسدي ، لا غير مكدة نأى ،
مثل أن ، بنى مدنى سوءة ، فيقول آية صدق أن يطق الله يان ،
هذا أشبه الله بنى تكديره وقلت اعلموا أن هذا مقصود ، فاحذروه ،
ولا يكون ذلك آية ولو دأبني أن بنى الله هذا ميت ، فأحياه الله
تعالى فقه والله لسان بنى ، فإن صاحب هذا متحرض ، وقد بنى الله
تعالى لا يصدق ، ثم حرصت ، فقد قرر ما نصى رضى الله عنه ، قد
آية ، كذا لا يدل

والذى عدى في ذلك أن التكذيب ، كان حارفا للمادة فهو الذى
يقدر في المعززة ، وذلك تنافى يطق اليد بالتكذيب ، فإن ، أيب :
حيى وكذب فتكذبه ليس بخارق للمعادة ، وليس أن يقول إنما الآية حياؤه
وتكذبه بنى كتكذيب سائر الكفرة

فصل (١)

في إثبات "الكرامات" وعيها من المعجزات

١٠ قلبي صار إليه أهل الحق حوار الحراق لعذاب في حق
الأولياء (١١)، وأطبق المعتزلة على مع ذلك، والأستاذ أبو إسحاق رضى
الله عنه يبين إلى قريب من مذاهبيهم (١٢).

ثم عورروا "الكرامات" بخوارق أخرى، فمن صارت في شرط
"الكرامات" رتبة دلت على من عجزوا وأحسارهم (١٣) من
هذه، في أن الكرامة تضاف بمعجزه من هذا الوجه، في صحيح
١١ - ذكره - وصار صانعون إلى تحوير وقوع الكرامة في حكم
لا حيار، ولا يكسبهم معوا، فوفاها على قصة الدعوى "فما أرا" (١٤) لو ادعى
المولى أو ولاية، واعتضد (١٥) إشارته "فما أرا" (١٦) بما يحرق مددة، فإن ذلك
ممنوع، وهؤلاء يقدرون ذلك تميراً بين الكرامة والكرامة، وهذه
الضريبة غير مرضية أيضاً، ولا يتبع عندما ظهور حوار في موثد مع
الدوى المفروضة

- (١) - ص ١٠٠ - كلام بكلمة "صل" : ورم عارته ما صار له
(٢) - ص ١٠٠ - عارته انحراف العادى في أولها وألفظ الج
(٣) - ص ١٠٠ - قرب مذاهبيهم (٥) : ص ١٠٠ (طون الوار) : والثبت عن ح ٤ م
(٦) - ص ١٠٠ - قال : وما أشتاه عن ح ٤ م (٧) : ص ١٠٠ - وأشير : وما أشتاه عن ح ٤ م
(٨) - ص ١٠٠ - إنبات دعواه

وصار بعض أصحابنا إلى أن ما وقع معجزة لبي، لا يجوز^(١) وقوعه
كرامة لوى: فيجتمع عندهؤلاء أن يطلق البحر، وتقلب العصا ثمناً،
ويحيى الموتى كرامة لوى^(٢)، إلى غير ذلك من آيات الأنبياء. وهذه
الطريقة غير مديده أيضاً والمرضى عند، تخوير هذه حوارق العوائد
في منكرات

وورد من ريب هذه طرق وثبات^(٣) صحيح عند، والمر
بين الكرامة والمنجزة، سنان يدكر^(٤) ثم الكرامة
وتعقبها، وورد على المصنف^(٥) في ثباتها.

ثم ثبت له ساء كرامة^(٦) أن قالوا: لو حار الخراف العادة من
وجهه^(٧) ذلك من كل وجه، ثم خبر مقدار ذلك في صهوره كان
معجزة لبي على يد^(٨) لوى، وذلك معنى هو تكذيب النبي المتحدين
بآيته، لقائل من تحدهم لا يأتي أحد مثله. ثبت به فلو حار إثبات
لوى بثله، ينضم ذلك نسبة الأنبياء إلى الإفتراء.

هذا مويه لا تحصيل^(٩) له، إذ لا خلاف في أن الشيء الواحد
من حوارق الموائد يجوز أن يكون معجزة لبي سدي، ثم لا يكون

(٢) ح ٥ م: كرامة لوى

(٤) م: عمدة

(٦) م: الكرامات

(٩) ح - لا حصول له

(١) ح ٤ م: لا يجوز كرامة لوى

(٣) م: وثبات

٥ - فاطم

(٧) م: راد: لوى (٨) م: قد يد

هو ثابت من عيسى عليه السلام ولا فرق بين قتيده و غيره
في حصص من تحذاه . . . لا يأتي منه مثل ذلك ، لا من عيسى
السوة صادقاً في دعواه . . . ناساع تقييد لدعوي عما ذكر نحوه ، فلا يمنع
أيضاً . يقول النبي لا يأتي مثل ذلك متبني ولا محرق^(١) مقتر ، ولا
من روم تكديبي ؛ وتحريح الكرامات عن هذه الجهات وليس تقييد
أولى من تقييد

ومن احتجوا به . . . قاروا لو حوربا الحرق الموثق الآخر . . .
لم يكن في وقتنا وقوعه ، وذلك يؤدي إلى أن يشكك الألباب في حريان
دحله دما عيطاً ، وانقلاب الأعداء^(٢) دهما برير^(٣) ، وحدث بشر
من غير إغلاق وولادة ، وتخوير ذلك سمسطة وتشكك في الضروريات
فلما هذا الذي ذكر نحوه يعكس عليكم في رومن الأبياء ؛ فإن
الذين كانوا في مدة الفترة . وهي ما بين العروج بمبى عليه سلام إلى
اسم^(٤) محمد صلى الله عليه وسلم ، كان لا يسوع منهم تخوير ما منهم
تخويره في^(٥) محاولة دمع الكرامات . ولما ابتعث النبي ، وظهرت

(١) عيسى عليه السلام وحده ؛ وبأنه عيسى عليه السلام .

(٢) م. ثمود

(٣) ح . م . قضا برير^(٤) وما في ح . م . مكرمه هي : وانقلاب أطواد دها
لم تأس و وقتا وقوعه وذلك يؤدي إلى أن يشكك الألباب في حريان دحله دما عيطاً وانقلاب
أطواد دها برير

(٥) ح . م

(٤) م . راد الرسول

الآيات ، وانخرقت العادات ، استل عن صدور العقلاء الأمن من وقوع خوارق العوائد .

وهذا سيدنا في الذي دعونا إليه ، فنحن الآن على أمن من أن ما قدره لا يقع باب قدرته ودعوه فب لعادة ، وأزال العموم الضرورية بأن ما (١) قدره لا يتم فقد نقل ما قدره ، وأسباب ما هضات عنه أصل في الكرامة (٢)

وبن ويل ما دعيكم على تخويرها ، وما من أمر يخرق عوائد إلا وهو مقدور للرب تعالى ، ولا يسع وقوع شيء لتقبح متن لما مهد به فيما سبق . وليس في وقوع الكرامة ما قدح في المعجزة ؛ فإن المعجزة لا تدل لأمينها ، وإنما تدل لعدم دعوى لبي الرسالة (٣) وروط مرة التصديق بالقول والملك الذي يصدق مدعى الرسالة ، يوافقه وبما (٤) يطابق دعواه ، لا يتمتع أن يصدر منه مثله إكراما لبعض أوليائه ولا يقدح مرام الإكرام في قصد التصديق ، إذا أراد التصديق ، ولا خفاء بذلك على من تأمل

فإن قيل : ما الفرق بين الكرامة والمعجزة ؟ قلنا لا يهترقان في جوار العقل ، إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة .

(١) م . الكرامة

(٢) م . ويضاف

(١) م عارنه : أن قدره ودعوه

(٣) ح ، م غصا . الرسالة

ومثل^(١) منتهى الكرامات في لا سيد في دنة في واقع
السمع . فإن نصيب لكهم وما حرم من آيات لا سيد في
بحده ، وما كانوا^(٢) أبناء إجماعا . وكذلك خصت مرتبة عليها السلام
بصروب من الآيات . فكان ركزا صلوات الله عليه يسادف عندها
فاكة الشتاء في "صيف وفاكة الصيف في الشتاء ، ويقول معناه^(٣)
« في لك هذا »^(٤) ونساقط عليها الرطب الحني^(٥) ، إلى غير ذلك من
آياتها . وكذلك أم موسى عليها السلام . ألهمت في أمره نالا حصه
وجرت من الآيات في مو . الرسول عليه السلام ما لا ينكره سم إلى
الاسلام ، وكان^(٦) ذلك قبل لسوءه ، ولا يماث والمجرد لا نسق
دعوى لسوءه كما قدمناه

فإن تصف بعضهم ورغم أن الآيات التي استدلك بها كانت
معجرات لشي كل عصر . فذلك إفتحام للحاله^(٧) فإذا إذا تحشا عن
المصور الحالية ، لم ناه الآيات التي تمسكها مقترنه دعوى ، بل
كانت تقع من غير تحد لتحد فإن قالوا : إنما وقعت للأبناء دون
دعواهم فشرط^(٨) المحرر الدعوي ، فإذا فقدت كانت حوارق

(١) م : سفل (دون لواء)
(٢) م : عبيدا
(٣) م : عونه : ونساقط الرطب اسى عنها
(٤) ج : م : قضا . كان
(٥) ج : ل : بقرط : وللت من م
(٦) ج : م : لحيالات

إعادات كرامة الأنبياء ، ويحصل بذلك عرصا في إثبات الكرامات
ولم يكن في وقت مولد الرسول نبي تستند^(١) إليه آياته فقد وصحت
الكرامات جوارا ووقوعا ، عقلا وسمعا

فصل

[المبرور بنصر]^(٢)

[هذا الفصل^(٣) في إثبات سحره من المعجزة^(٤) ، وكذا
فيه إثبات آخر وشبهه وادعى على كذا
فإن سحره مثبوت وحسن صفة له من حيث جوازه
وتمسك عوارده مع^(٥) على وقوعه ، كما ذكر تبيحه عن المعجزة في
حلال^(٦) الكلام ولا يتبع أن يترقى^(٧) الساهر في الهواء ، ويتعق
في حو السماء^(٨) ويسترق ويوح في إسلوان^(٩) وحوحات^(١٠) ، هي
غير ذلك مما هو من قبيل مقدورات البشر ، إذ الحركات في الجهات من

(١) م : ويب

(٢) عنوان الفصل في ه ح ، في إثبات السحر وتقدمه عن المعجزة

(٣) (هذا الفصل) ردفا عنه المارة لأن سياق الكلام يتطلبها

(٤) ح ، م : المعجزة

(٥) م : حمل

(٦) ح : الفرح

(٧) م : عارته ومحلته في لـ : السماء

(٨) م : في

(٩) ل : النكواء ، وفي ح ، م : النكوات ، وفي كـ : الله : النكوة حنح الأول

وصم الخرد في اعانته والجمع كوي وكواء حنح الكاف وكسرها فيها

(١٠) م : الخرجات ، والمخوخة كوة وهي القنطرة البيت

الحل والعقد ، وهم يعتقد الإجماع ، ولا عرة مع اتفاقهم بحشله ، المعترلة
فقد ثبت السحر^(١) حوازا ووقوعا

ثم اعموا أن السحر لا يظهر إلا على فاسق ، وكرامه لا تظهر
على فاسق ، وليس ذلك من مقتضى العقل ، ولكنه متلق من إجماع
الأمة ثم الكرامة وإن كانت لا تظهر على معين مفسقه ، فلا شهد
أو لاية على قطع ، إذا شهدت بها الأمن صاحبها العواقب ، وذلك لم
يجر لولي في كرامة اتفاقا

فمن بين يدي^(٢) مدعكم في الجن والشياعين ، فما نحر قائلون
شونهم ، وقد أكره معظم المعترلة ، ودل إكثارهم إيمانهم على قلة
مدعيتهم ، وركاكة ديتهم ، ففس في إتيانهم مسحيل عقلي وقد
نصت لمصوص السكاب والسنة على إثباتهم وحق اللبيب والمعتصم
بجبل الدين ، أن يثبت ما قضى العقل بحواره ، ونص الشرع على ثبوته .
ولا يبقى لمن ينكر إبليس وجنوده ، والسياطين المسخرين^(٣) في زمن
سايان ، كما أنشأ عنهم آي من كتاب الله تعالى لا يخصها^(٤) ، مسكة في
الدين ، وعُلقة ينشبت بها ، والله الموفق للصواب ، وهذا^(٥) غرضنا من
هذا الباب .

(١) م نفس : فقد ثبت السحر (٢) ل : نورا ! وما أنتاه عن ج ، م

(٣) م : المسخرين (٤) م نفس : لا يخصها (٥) م : فهذا

من حيث تنزل منزلة التصديق بالقول ، وعرضا يتبين ^(١) مرض
مثال ، فقول

هذا تصدر ملك لاس ، وتصدر ملح عليه رعيته ، واحتفل لاس
واحتشدوا ^(٢) ، وعد أرق لاس شمل شاعل

فما أخذ كل مجلس ، وأرب لاس على مراسيم ^(٣) انتص
و... من خواص الملك ، وقت ^(٤) معان الأهاد قد حل ^(٥) كم
أمر نصيم و...كم حدث حسيم ، و... رسول الملك إليكم ، ومؤتمه
كم ، و...كم ، و...كم عرفت من الملك و...كم فإن
أ...م الملك صدق في دعواي ، خاتم عادلك و...م سحيثك ،
...نسب في صدرك وهوك ^(٦) ، ثم أهد ، فصل الملك ذلك عني وفي
ما دعاه ومطعه هواه ^(٧) ، فيسقي خضرون على ضرورة تصديق
الملك إياه ويرل ^(٨) الفعل الصادر منه منزلة بقول المصريح ^(٩) بالتصديق.
فهذه المدة في ضرب المثال ، وما نحن بدي عليه أسولة ونقص
مها ^(١٠) ، ويترج تحت ما نظرده أغراض يعظم خطرهما

-
- | | |
|---|---|
| (١) م : بين | (٢) م : عبارته : واحتفل المجلس واحتشدوا |
| (٣) ح : عانهم | (٤) ل : قصر : وقت ؟ وما أتيته عن ح ٤ م |
| (٥) م : قد حرككم | (٦) ل : وهوك ولتنت عن م ، ح ٤ م |
| (٧) ل : وسنافة ما هواه ؟ ولتنت عن ح ، م | (٨) م : ويرل |
| (٩) ح : المصريح | (١٠) ح : م ، م ، م |

فمن أهم الأصول ما أدلى^(١) به المعتبرة ، حيث قالوا : إذا جوزتم
أن يصل الرب عباده ، ويفويهم ويرديهم ، فما^(٢) يؤمنكم من إظهار
الممحررات على أيدي الكذابين لإضلال الخلائق ؟ وقالوا . أصلاً في
تثريه الرب تعالى عن من الحور وإضلال المبد . يؤمننا مما أئزنا كموه
وتدل المعزة على الصدق ، من حيث يعلم أن الرب تعالى يحصصها
بالصدق ، ولا تثنها للكاذب فيضل الخلق

والجواب عن ذلك ، أن تقول من شهد مجلس الملك في الصورة^(٣)
المفروضة . على «ضرورة تصديق الملك من يدعي الرسالة . وإن لم
يحظر له هذه حاسرس نظر وعرفت فكر في أن الملك لا يفوي رعيته ،
ولا يطمى حششته ، ولو كانت^(٤) دلالة المعزة على اصدق^(٥) موقوفة
على علم أن مطهر المعزة لا يضمن ولا يفضل ، لاخص بالمعلم برسالة
الملك من نظر هذا النظر . واستدت^(٦) منه العبر ، وليس الأمر كذلك
على اضطرار^(٧) ، والذي يكشف الحق في ذلك ، أن الملك لو كان طالما
قائماً لا يؤمن بواذره ، فالعمل المفروض من هذه صفة تصديق مدعى
الرسالة . وحاجد ذلك مسكر بملديه

(١) - راد سي

(٢) - وركا

أول

أول

ثم هو المعتره ما وجه دلالة المعجزة عندكم ! فإن قالوا : وجهها
 أن الله تعالى لا يصلح خلقه ، فلنا فعلكم على رعيكم قد رتبنا اعتقاد من
 لأفعال ، حسب معارفته للحارق ^(١) منها للمادة ، فحوزوا أن يقع فعل ^(٢)
 معتاد مع اعتقادكم عما ينبغي ، فإن قالوا : لا بد من احتصاص المعجزة
 بوجه لأجله تدل ، فلنا : ^(٣) فينبوه ^(٤) تسكلم عليه ، فلا يرالون في عمه ^(٥)
 وحبره ، أو يرحموا بي الحق فإذا أوصحوا وحباً ، سوى ما اتحلوه
 من فاسد معتقد ، مقول لا تظهر المعجزة على يدي ^(٦) الكاذب ،
 لأن لو صبرت لدلت على صدقه ، وتصديق الكاذب مستحيل في
 قصص العقول

فإن قيل ^(٧) : هل نحورون في المقدور وقوع المعجزة على حسب
 دعوى الكاذب ، أم نقولون ليس ذلك من المقدور لأننا ما نرضيه
 في ^(٨) ذلك أن المعجزة استحيل وقوعها على حسب دعوى الكاذب ،
 لأنها تتضمن تصديقاً ، واستحيل حارج عن ^(٩) فيل المقدور ،
 ووجوب احتصاص المعجزة بدعوى صادق ، كوجوب افتراء الأم

(١) م : الحارق (٢) م : قصر (٣) م : قصر (٤) م : قصر

(٥) م : شبهة ، وثبت عن م

(٦) م : عمه ، و : شبهة عن ح ، و : شبهة ، و : شبهة ، و : شبهة

(٧) م : يد (٨) م : يد

(٩) م : يد (١٠) م : يد

المعجزة : إنما تدل في حق من يعتقد الرب قادراً^(١) على ما يشاء ،
 فيقول النبي في مخاطبة من سبق اعتقاده للآلهية . قد علمتم أن
 ابتعثت نبي غير مكر عتلاً ، وأنا رسول الله إليكم ، وآية صدق
 أنكم تعاملون الله ربكم تعالى ، فأنذره حتى يحيا الموتى ، وتعاملون أن
 الله عالم سر أو علام^(٢) ، وما حقيقه من سرار ، ومذبه من خواهر ،
 وإنما أنا رسول الله إليكم^(٣) ، فإن كنت صادقا ، فاقب يا رب هذه
 الحشبة حبة اسمي . فإذا انقلبت كما قال . وأهل الجمع عالمون بالله تعالى
 فحيث^(٤) تعاملون على الضرورة أن الرب تعالى قصد ما يدع ما أمدع
 بهيته . كما ذكره شاهدنا

وما هو هو من فرائض الأحوال . لا يحصل له من كل
 عالما عن المحسن الموصوف ، فمنه^(٥) ما جرى . شارك الخاضعين في
 أهم برسالة وإبالي محسنا ، وكذلك لو كان الملك في بيت مستحل
 بهمه ، ودونه السحف المدولة^(٦) . فقال مدعى الرسالة إن كنت
 رسولك شرك الحجب ، وأمثل السجوف ، فمعل ذلك كان تصديقا ،
 وإبالي الملك ، فما جرى التصديق من وراء الحجاب . انقطعت

(١) م عذره في حق من يعتقد أن الله قادر

(٢) م عذره (٣) م نفس وأه . رسول الله إليكم

(٤) م نفس حيث (٥) م .

(٦) م عذره المدولة

هذه لأسباب ، وحسنت لأثبات ، ووضح الحق ، والله لشكور
على كل حال

ويستفد ما ذكرناه ، بأن أهل المراء والشكوك تحروا في زمان
الأنبياء ؛ فمنهم من أسكر الإلهية ، وحاصرته الشكوك في النبوءات
لذلك ، ومنهم من اعتقد كون النبي ساحراً ، وصار إلى أن الصادر
منه تخيل ، وما اعتقد معتقد في دهر من الدهور كون المعجزة فعلا
لله تعالى على الإقضاء ، موافقا لدعوى الهي ، ثم استجاب في
النبوءات ^(١) وذلك شاهد ^(٢) حتى أن ذلك موضع ^(٣) ضرورة ، لا محال
للكشوك فيه

فهذا قولنا في ^(٤) دلالة المعجزة على صدق الرسول ، ولا يكاد
يستنتج ذلك لمعزله . فإن معنى ما ذكرناه على القصد إلى التصديق ،
ويعسر على المعترلة إثبات فساد الله ^(٥) تعالى ، فإنهم عوا يرادة قديمة
ومعوا كونه مریدا لفسه ووضح عما قدمه ، بضلال كونه
مریدا يرادة حادثة ، فلا يبقى لهم متعني في إثبات قصد إلى تصديق .

(٣) ح ١ م موضع

(٢) م من شاهد

(١) م النبوة

(٥) م قصد

(٤) ح م رافا : وجه

فصل

[لا دليل على صدق النبي غير المعجزة]

وإن قيل هل في المقدور نصب دليل على صدق النبي غير المعجزة ؟ قلنا ذلك غير ممكن ، فإن ما^(١) يقدر دليلا على الصدق لا يجوز ، إما أن يكون معتادا ، وإما أن يكون خارقا للمادة ، وإن كان معتادا ، يستوى فيه سر والفاجر ، فستحيل كونه دليلا ، وإن كان خارقا للمادة ، ستحيل^(٢) كونه دليلا دون أن يتعلق به دعوى إلهية ، إذ كل خارق للمادة يجوز تقدير وجوده^(٣) ابتداء من قبل الله تعالى ، وإذا لم يكن بد من سنده بالدعوى ، فهو المعجزة بعينها .

فصل

[إمتناع الكذب على الله تعالى شرط في دلالة المعجزة]

فإن قيل : إن سلم لكم ما ذكرتموه من نزول المعجزة مبررة التصديق بالقول ، فلا يتم عرصكم دون أن تثبتوا^(١) استحالة الخلف وإمتناع الكذب في حكم الله سبحانه^(٢) ، ولا سبيل إلى إثبات ذلك بالسبع ، فإن مرجع الأدلة السمعية إلى قول الله تعالى ، فما لم يثبت

١ - قوله " تثبتوا " أي " يثبتوا " .
 ٢ - قوله " في حكم الله سبحانه " أي " في حكم الله تعالى " .
 ٣ - قوله " وجوده " أي " وجوده في الواقع " .

وحيث كونه حقا صادقا ، لا ينتمى في سماع أصلا^(١) ولا يمكن
أن يحج في ذلك بالإجماع ، فإن الحق لا بد أن يصدق لإجماع ،
وإما تنق صحتة من كتب الله تعالى

ولا يمكن تمسك في تيمنه ارب تعالى عن الكذب كونه
صدق ، وحيث أن هذا الكذب عندكم^(٢) لا يصدق
الصدق في سماعه ، بل في نصه ، في سماعه دلالة
الصدق في سماعه ، بل في نصه ، في سماعه دلالة
الصدق في سماعه ، بل في نصه ، في سماعه دلالة
الصدق في سماعه ، بل في نصه ، في سماعه دلالة
الصدق في سماعه ، بل في نصه ، في سماعه دلالة^(٣)

وسان ذلك كسب قول الله تعالى وكنت في شري واستعدت
الناس ، فهذا توكيل ، حر بسوى فيه صادق والكذب ، وبحصول
القول فيه أن صيحه انوكيل^(٤) ، وإن كانت حذرا ، فمرص منها
أمر ما تذاب لشأن واتصاف لشغل ، والأمر لا يدخله الصدق
والكذب . وآية ذلك أن الملك وإن رقم عليه كذب وحلف ، فالفعل
الذى يرصاه مه يصدق الرسول وثبت الرسالة ، قطما على الغيب

(١) ح ١١ ، م ٤٠ ، أصل [والوجه ما أنشأه] (٢) م : عدنا

(٣) ح ١٠ ، م ٣٩ ، تحكم (٤) ح ١٠ ، م ٣٩ ، نص : بل إننا : ولكنت عن م

(٥) م : يصدق الكذب (٦) م : كان (٧) م : عن ما (٨) م : اللفظ

من غير ريب فهذا موقف لا يتوقف ثبوته على نفي^(١) الكذب عن
الباري سبحانه وتعالى ، فاعلموه .

والكن لا يشت صدق بشئ ، حدثت الرسالة ، فيما يؤدبه
ويهيئه ، وشرعه من الأحكام وشرحه من خلال والحرام ، إلا مع
لقطع تعدد الباري تعالى عن الخلف والكذب فإن البهي يفسد
فيما يدعيه من صدق الله في تبيينه ، سجد الله به ومما تمت
وجوب كون عديده تعالى حقا صدقا ، لا يشت صدق البهي في
أبانه^(٢) ، من تعدده فيما سمع هديلا ، غشاة انتصاه رسولا .
فإن حبيبه الله يرجع في ثبوت مر ، ويرجع عن صدقه في شهر
به تعرض كونه صدقا أو كذبا

وقد عول الأستاذ أبو إسحاق ، على الله ، في كونه المترحم
بأخيه ، من فصل واحد على التمسك به ، فإن الأحكام لا ترجع
عند^(٣) الأعمش ، ويخالف^(٤) يرجع إلى الله الكلام المبرم
بأنه لا يثبت صدقه ، لكن يرجع إلى وجوب ، لا يثبت
بأنه لا يثبت على فهمه ، وتعدده في كونه ، لا يثبت

١ - مع (٢) - بده
٣١ - بده - أحكام عندنا لا ترجع
٢ - بده - ٢

على حكم الصدق ، لم^(١) يوثق بهما وإذا كان كذلك ، لم يشر
 إلى وجوب وحظر ، ونذب إلى اطاعة وتحذير من المخالفة ويثول فمباري
 ذلك إلى أن لا يتصور بباري تعالى أمر مضاع ، وقد دلت الأدلة على
 كونه إلهاً قادراً عالماً ، ولا تمقل الألبية ممن^(٢) لا يتصور منه الأمر
 ونهى وقال عند احتتام هذا الفصل ولو^(٣) لم يتفق في كتابه^(٤) لا^(٥)
 هذا كان بالحري أن يشتط به

وبعد أبا ما فهمه من كلام ذلك الجبر صي الله عنه ، والسارى
 ذلك مقصداً في الحجاج ، ولا سبيل إلى حسم الطوائف عما ذكره^(٦) ،
 ولا وجه لادعاء الضرورة وادعى عليه التمويل في عرض مسلم ،
 أنا قول^(٧) : قد أوصحنا الطرق الموصلة إلى كون إلهي سبحانه عالماً
 مريداً ، وقد^(٨) قدمنا ما فيه مقنع في إثبات كلام المنس والعالَم ، أشيء
 المريد له ، لا يمتنع أن يقوم به أخيار من المعلوم المراد ، على حسب
 تعلق العلم والإرادة به

وكل معنى يقبله الموحود ، فإنه لا يعمرى عنه أو عن صده ، إن
 كان له ضد ، كما قرر في سدر الاعتقاد . ولو لم يتصف الباري تعالى بخبر

(١) م : لا م : م (٢) م : م (٣) م : نفس : الراو (٤) ح : غير

(٥) م : عماد كره (٦) م : نفس : قول (٧) م : نفس : قد

صدق ، لوجب اتصافه بصدقه . وبذا اتصف بضده استحل أن يقدر
ذلك الصدق ذهولا وغفلة عما قدرناه^(١) بخرا عنه . فإن الذهول كما
يفضد الخبر عن الشيء ، فإنه يصاد أيضا عليه به وإرادته . وإن كان صد
الخبر الصدق ، حرا هو حجب وكذب وقع على خلاف الخبر ، فيجب
مع تقدير ذلك الوصف بصدقه و تنص ، باستحالة عدمه ، لما قدمناه
من إثبات . . . الكلام .

ثم يثور منتهى ذلك إلى أنه منجيز من إيلاري تعالى أن يخبر
عما عدمه . على حسب تعاقب العلم به وذلك معلوم بطلانه . فإن العلم
قطعا أن العالم بالشيء منجيز أن يتعسف . على عدمه به بصفة منجيز
عليه معها كلام منه . لمتعلق بعلومه من حسب تعاقب العلم به . حتى
يقال مستحيل^(٢) مع عدمه به إخبار النفس به . وبذا أمر مع عدمه هذه
لاستبانه شاهدا . و حسب حاد ما د . من دفع اندبهة^(٣) . فيلزم
طرده شاهداً وعندها

ور من كيف دعم اندبهة و فرع أصده . . فرع فيه . .
منضم اند كلفه صا و يد . ك كلام
الحوش كلامه النفس لا يسكر
خ في ن ما ادعياء

(١) كاد ر . . . (٢) مستح .

(٣) عار به ذلك أن دفع (٤) .

هل هو كلام ، أو هو اعتقاد ، أو علم فأما هو اجس النفس^(١)
و هو ر ، فلا يضاف به معلوم لا يحدد

فإن قالوا ليس يتمتع مع تقدير كلام النفس ، أن يعلم لعالم كود
ر دى انداز ، ويدبر فى حله نفسه مع ذلك أنه ليس فى الدار^(٢) ، فلما
هذا تحيل ووم ، فإن ذلك كلام انداز أحسن ، وليس تخبر
، حر مثبت والذى محسوس ، أن العلم ، شئ مع الإخبار عنه على
حسب العلية تأقظا ، يرى فيه ما صورته الأسائل وحدث
س على سكم لصلى م م ، كما كان من حظور هذا تقدير
و هو كان ما أزمة انداز^(٣) ، لا يستدل بجماعه مع ديمه
وكل^(٤) ، على حقيقته ، يحدد من نفسه على الضرورة
الاتفاق بكونه خبرا عنه ، مع تقديره بحر^(٥) ، على حكم الخلاف
وسبيل ذلك كسبيل العلم بشئ على ما هو به ، مع تقدير اعتقاده فيه
على خلاف ما هو به ، فلا يكون الاعتقاد المقدر مع العلم المتقرر
إعتقادا محققا .

(١) م النفس

(٢) م نفس : ويدبر فى حله نفسه مع ذلك أنه ليس فى الدار ، وما يوافق ما انتقده

(٣) م زاد : عن تقدير

(٤) ح ، م عبارتها : ما أزمة الأسائل حرا باننا لاستعمال

(٥) ل : مع تقديره خبره ؟ وللتفت عن ح م

فاسمى ذلك منه . أن العسير إلى تقدير صفة يستحسن معها
الأصناف لتحديث النفس عن المعلوم ، العلم ، على حسب تعلق العلم به
سعدله أنها المقول . ويمضد ما ذكره بأن العالم بالشئ ، لو
م يشكاف ، حصا حجب عنه ، لاستمر له حديث النفس صدقاً مع العلم
بالذي ^(١) يتكاف تقدير ^(٢) ، وليس بصفة مصادرة للحديث الصادق .
فهذا ^(٣) القدر كاف ^(٤) ، وهو قاض باتصاف البارئ تعالى
بالكلام المتعلق بالمعلوم ، على حسب تعلق ^(٥) العلم به . ومن انتهى
مزيداً على ذلك ، فليتأمل التامل

(١) م جلوته : تعلق يشكافه تقدير

(٢) م نفس : تعلق

(٣) ن تعلق : وكانت عن ح . م

(٤) ح ، م . ما هنا

في ^(١) إبطال ما تخلوه لا ينبغي ^(٢) إلا تذكر حقيقة النسخ على اختصار
وإشارة على ما فيه عليه .

ولم يبق عندنا ، أن النسخ هو الخطاب الفال على ارتفع الحكم
الثابت عند آخر ، على وجه ^(٣) لولاه لاستمر الحكم المنسوخ .
ومن ضرورة ثبوت النسخ على التحقيق ، دفع حكمه بطلانه

والمقتضى في أن النسخ لا يرفع حكماً ثباتاً ، وإنما يبين
أنه مدة شمس ^(٤) ، وإلى ذلك مال مص أنباء ، وقالوا : النسخ
تخصيص المصلحة ، وهو أن يكون له في حوزة أو شرح مطلق ،
وهو من مقتضىه ، فإنه لا يرد ، بل هو من مقتضىه ، ثم يرد
إلا لأدوات رعية

وهذا عندما نفي النسخ ، وكذا لأصله ، ورد له إلى تدوين معنى لفظ
م يخط به أولاً ، ونرى به مبراهة لخصيص صفة ، والمخصص من
الصفة العامة غير مرادها ، ونحن نرى صفة ومراعى ، وسين
أو موجب

وتقول : مقتضىه من أن يكون آخر البيان عن مورد
الحدث إلى وقت الحجة غير مانع ، فلو كان النسخ تبييناً له ، لما

(٣) م نفس : على وجه

(٢) م لا ي

(١) م : من

(٤) م نفس : من

(٥) م : شرعة

استأخر عن المنطق الوارد أولا ، كما لا يستأخر التخصيص عندئذ عن
اللفظة العامة لو حردت عن تخصصها ^(١) ، ولا يحصى لهم عن ذلك

ونقول بمتنهم : ^(٢) قد علمت مصيرنا إلى جوار سح العباد
المفروضة قبل مصي وقت سحها ، وتجل مع مصير في ذات نقول
أن السح تدعى لا سح ' وقت العباد ، بدستحيل ^(٣) يتقدم
للمادة وقت لا سح ، ^(٤) راحته على الله عليه وسلم ، وأمور ^(٥)
وعند أصحابنا سح أولا ، وسح ' ذلك عنه آخر ، وعين الأمور
به هو السح ، ^(٦) يكن فعلا ^(٧) تمتد ' حتى يصرف الأمر إلى
الشيء ^(٨) ، والسح في غيره

وبذا صرف السح إلى عين الأمور به ، كان دمه ، كما عني
التحقيق ، وبذا السح ذلك ودنا على اليهود المنكرين للسح ^(٩) ، ^(١٠)
ليس بين الحوار ولا سح له رتبة معنوية ، ووجوه الاستحالة مع رطة
فرب شيء سح له ، كإقلاب الأحاس ، واحتجاج الصديق ،
والأمر به ، في عا ليس مما يستحيل له ، فإن تصوره ممكن ،

(٢) م عذره سح في

(٣) م قصر ع

(٤) م - وم يكن فعلا به ويندر

(٥) م ، المكرين سح

(١) م - حصص

(٢) م أن حرر

(٣) م - ثم سح

(٤) م - في شيء

لا استحالة فيه ؛ فإذا لم يستحل نفسه ^(١) ، امتنع صرف استحالته إلى غيره ^(٢) ، إذ ليس في تحويره خروج صفة من صفات الإلهية عن حقيقتها ؛ فإن الحكم ليس بصفة للعمل بعينه كما فدرناه ^(٣) ، وليس في تقدير المسخ ما يقضى إلى تغير العلم والإرادة ، ولا يزال السر طرد حتى يثبت أن النسخ لا يستحيل نفسه ، ولا يقضى إلى استحالة في غيره

فإن قالوا : ثم تنكرون على من يرغم أنه يستحيل لإفضائه إلى اتصاف لدرى تعالى بالبذاء ، وهو مقدس عنه ؟ قلنا البذاء يعبر عن استغاده علم ما ، ثم يكس ، ومن ^(٤) أحاط بما لم يكن محيطا به ، يقال بداله ، وقد يعبر به عن من يهيم بأمر ثم يندم على ما ^(٥) ، ولا يتقرر شيء من ذلك في النسخ ؛ فإن علم البارئ سبحانه ^(٦) متعلق بالمعلومات على ما هي عليه ، ولا يتحدد له علم لم يكن ، والإرادة على أصولها لا يتغير بها الأمر ؛ فإن الرب سبحانه وتعالى يأمر بما لا يريد ، ويريد ما لا أمر به ، فلم يبق لأدعاء البذاء وجه .

وقد تمسك نفاة النسخ بتخيل ^(٨) لا يقوم بالاقصال عنه إلا

(١) م عاره . . . صورته يمكن لاستحالة فيه ، فإذا لم يستحل نفسه فإن تصويره يمكن لا استحالة فيه . . . يستحل نفسه امتنع صرف . . . الخ (والملاحظ التكرار في عارنه)
 (٢) ح عاره : الخ حكم لاستحالة إلى غيره (٣) ح ، م : فسا
 (٤) م نفس : ما (٥) م : من (٦) م : ما قدم (٧) م : ما قدم (٨) م : تخيل

متبرج في هذا الشأن . وذلك أنهم قالوا : ما أوجه الله تعالى وقد أخبر
عن كونه واحباً . فلو حظره وأخبر عن كونه محظوراً ، لانتفى الخبر
الأول حتماً واقفاً على خلاف محرمه ، وذلك مستحيل

والذي ذكره تخييل ليس له تعديل ودان أن اوجوب ليس
بصفة للواحد على أصلاً ، والمعنى يكون اشئ واجباً ، أنه احدى فيل
فيه « افسر » . وإذا أخبر الرب تعالى عن وجوب اشئ فمعناه أنه أخبر
عن الأمر : « وإداهي عنه أخبر عن إلهي عنه » فليس من الاحبار
عن الأمر به تحقيقاً ^(١) وبين الإخبار عن إلهي عنه تدقيقاً ، فلا
يتصف كل ^(٢) واحد من الخبرين بالخروج عن كونه صدقاً حقة

وبخيل ^(٣) هؤلاء ما تدوه ، من جيب الله را اوجوب
صفة للواجب ، وقدروها بتعبر عتياً ، ثم قدروا الخبر عن عتياً .
وصعب موقع ذلك عندهم من حيث علموا أن مسح رفع حكم ^(٤) ثابت ،
وليس ما يل إلى تدبير ^(٥) ما لم يثبت . ومن أحاطت ذكرناه ، هان
عليه مدرك الاتصال عن السؤال وإذا ^(٦) ثبت جوار المسخ عقلاً ،
فليس يمنع ^(٧) منه دلالة شعية

(١) ن نفس « إداهي عنه أخبر عن إلهي عنه » وليس من الاحبار من تأخره .
والثبت عن م . م

(٢) م ولا (٣) ح م نفس . كل (٤) م : يحس (٥) ح م نفس . حكم (٦) م نفس : نفس (٧) م : ياد (٨) م : يحس

يدور وجهها في مرآتهم ، إلا انقلب ^(١) عليهم مثله في معجزة موسى ،
عليه السلام

والوجه الثاني أن نقول لو صح ما قتموه ولقتموه ، لكان
رد ^(٢) الأعرار بإظهار ذلك عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعلوم
أن خاخين منكم سوءة محمد صلى الله عليه وسلم لم يألوا جهداً في رد
النبوة ^(٣) . وعيروا نعت محمد صلى الله عليه وسلم في "الوراثة" ، وهو
كان فيها نص لا يبدل التأويل . في "نريد شريعة موسى عليه السلام ،
لا في عهد من أقوى لعصم ^(٤) " فلما لم يظهروه في زمن عيسى وعصر
عليه السلام ، يدور أضمره لتورث دواعيهم على شتمهم ،
وسبهم بذلك ، أن ذلك من جهة تاسيسه ^(٥) . وفي الله إلا أن
يتم حوره

هذه ^(٦) عرصا من الكلام في الدخ ، وقد حال أن تشكك في
معجزة الرسول ، بعد ما ثبت حوار النسخ بقصصات العقول

(١) ح ١٠ م العكس (٢) م : أحق (٣) م : حوره

(٤) يوجد هامش م : "العبارة الآتية" وقد ثبت في خبري أن النسخ وقع
في التوراة ، كما عرفت من أنهم يدعون بيت المقدس لما أعصوه بهام عنه

(٥) م : "استكبر" (٦) م : وهذا

فصل

[في معجزات محمد ^(ص) صلى الله عليه وسلم]

الأولى ما أصدر بهذا المعنى : يتعلق بالقرآن وتحقق كونه
معجزة ، ومصادره ، يبين في معرض أحوبة عن أسئلة
فإن كان في ما دليكم على أن بيبكم أظهر القرآن ، وما
يؤمكم أن يكون ذلك محققاً بعدة ، قلنا : لا حجاج في هذه الضرورات
وحتى نستقصيها بعد أن يبين عليه سننهم كان يدرس القرآن ويملوه ،
ويعلمه حده ، وما ثبت تواتراً معلوم على ضرورة وحده
ذلك ما به جحد كونه محمد صلى الله عليه وسلم في الدنيا ، وهذا
الحديث به يرفع وهو مخصص ولا معنى للاعتصام في ذلك
فإن قيل : فإن سلم لكم ظهور ذلك منه في زمانه ^(١) ، فما دليلكم
على تخديته وتعميمه الأمم بالدعاء إلى معارضة ؟ قلنا : هذا أيضاً
معلوم على الضرورة ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير ملاب
بالقرآن ، مُدلاً به ، مدعي اختصاصه بكتاب الله تعالى المنزل عليه
ومن أنكر ادعاء امتيثاره به ، وتعلقه بتحصيل الرب تعالى إياه
بكتابه ، فقد جحد ما تواترت الأخبار عنه .

(١) ج - م - س - (٢) م - قس - في الدنيا - وهو
(٤) م - فلا - (٥) م - رمة

أن موسى عليه السلام عودت آياته ، ثم تواضع لإسرائيل على
طمس الحجر عما جرى من معارضة^(١)

فإن قيل سم تذكرون على من يرغم أن العرب ما سكست عن
معارضه القرآن عن حجر ، إنا نخرجت عنه فقه الاكثرات فلما هذا
ركبت من القول لا يوح به من شدة انزعاج من الآداب . فإن العرب
في عجايبها و غرورها ، كانت تشمر إذ سجد لمعارضه الركبت من
الاعتراف والرضى المتين منه . واضطرارهم أن القرآن في اعتقادهم لم ينحط
عن شمس اشعر و أثر باثر ، حتى يحملهم الاداء^(٢) به على الامسك ف
عن^(٣) رسته

كف ، وقد كان الرسول عليه السلام وأبصاره عوايون او عارستم
سوره من القرآن لأفيا بكم الله وآثرنا^(٤) النواجز بعد التناجز ،
وأدعنا لكم . فإن سكن^(٥) الأخرى ، أفيا^(٦) صدم الحرب ، وأدمننا
مراسها وأحكما أساسها ، ومددنا الأيدي إلى قتل النفوس وهتك
السخوف عن العوايق العرييات وكيف^(٧) يحظر لما قل ، وقد ظهرت
كفة الإسلام وحقت على^(٨) المسلمين الرايات والأعلام أن يؤثر

(١) م الجوز

(٢) ح دل وشره وروى م

(٣) م وإن يكن

(٤) م وشمس

(٥) م مكف

(٦) ل عر واصل عر ح م

عظم ريك يضاهي عظم قرآن ، كما يؤثر من ترهات مسيامة الكذاب
حيث قرأ القيل ما قيل ، وما أدرك ما قيل ، له ذنب وثلث
وخرطوم طويل فلا يجر عن مثل ذلك ، مع ارجحى تركيز
والكلام المرذول الذى تنجبه الأسماع فيلزم من مجموع ما ذكرناه
وطا الإعجاز بالعظم البدع مع الخرافة .

ومن قبل . ما وجه البلاغة فى القرآن ، وما وجه حروح بظنه ^(١) عن
صروب الكلام ^(٢) . فما وجه الملاحة فيه لاجتماع ^(٣) .
المراد عن معنى شديد ، فشرى دى ^(٤) رافى ، مسمى عن مقسود
من غير مرید ، فهذا كلام الخزل ، ونطق متصل ثم يجمع من
الكلام تثنى فسمه

من جوامع الكلام مدله على المعانى كثيرة . مهارات الوحد ،
وهذا الصرب لا يمد فى القرآن كثرة

ثم إباء الله تعالى عن قصص الأولاد ، وهآل المرهين وعواقب
الملكين ، فى شغل من آله ، وديك قوه عروحي : « تسبهم من أرضنا
حاصبا ، ومنهم من حشدته الصيخة ، ومنهم من حشفا به لأرض ،

(١) م : طين

(٢) ل : نطق وما أسسه من ح . م

(٣) م : نفس : دافى

وَمِنْهُمْ مَّنْ أَغْرَقْنَا ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ ، وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٢١﴾

وقال (٢) الرب على ممتح أهل السفينة (٣) وإجرائها وإهلاك
الكفرة، واسترار انسية واسترارها، وتوجه أوامر التسخير إلى (٤)
الأرض والسماء، تنويه تعالى - «وقل اركبوا فيها بسم الله مجريها
ومرسلها» (٥). إلى قوله - «وفين بعداً للظالمين» (٦)

وَأَعْلَنَ مَوْتَ وَحُشْرَهُ خُوفًا، وَسَرَّ كُفْرَهُ وَثَوَامَهُ وَأَعْلَنَ
وَعُورَهُ أَرْبَى، وَتَرَدَّى أَحْرَمَيْنِ^٧، وَاتَّخَذَ مِنْ التَّعْرِيرِ مَالِيَةً،
وَوَصَّى بِأَلْفَةِ دِينَارٍ عَتِيَّةَ دَارِ بَعْدِهِ، فَقَالَ تَبَى «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِمَةٌ
لَمَوْتٍ وَبِئْسَ حَرْرٌ لِيَوْمِ قِيَامَةٍ»^٨، الْآيَةُ

ومن أفعال كلامه : رفع قص قصص من غير الخطاط عن
الكلام الجرس ، ومنه : يعلو كلامهم ما شئوا ، فإذا لا يسوا
حكايات الأحوال ، الكلام الرث و قول المستفت ، وإن حاولوا

(۱) ج ۴ م ۱ ک ۱ ص ۵۰ - لاھور - ۱۰۲۰ م - رسالہ شاہ حیات و آلاء
 ص ۲۹ - ۲۰۰
 (۲) ج ۴ م ۱ ک ۱ ص ۵۰
 (۳) ج ۴ م ۱ ک ۱ ص ۵۰
 (۴) ج ۴ م ۱ ک ۱ ص ۵۰
 (۵) ج ۴ م ۱ ک ۱ ص ۵۰
 (۶) ج ۴ م ۱ ک ۱ ص ۵۰
 (۷) ج ۴ م ۱ ک ۱ ص ۵۰
 (۸) ج ۴ م ۱ ک ۱ ص ۵۰

ودراسه كسابه، وكان في ذلك صدق آيه

وَسَيُجَنَّبُكَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا فِيكَ مَكْنِئَاتٍ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ إِلَىٰ عَذَابِ اللَّهِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ
 انْعَبِ، هدي بهي كاره وكرتيس، فإذ توات الأحصار كات حارفة
 للعادات ممن عيوب القرآن قوله تعالى : « قل لئن اجمعت الناس
 والجن » الآية ^(١)، وقوله تعالى : « فإن لم تعملوا ولن تعملوا » ^(٢) وقوله
 تعالى : « لتدخلن المسجد الحرام » ^(٣)، وقوله تعالى « ألم غلبت الروم » ^(٤)
 وقوله تعالى : « وعدكم الله مفاتيح كثيرة » ^(٥)، إلى غير ذلك مما
 يطول تعدادوه.

فصل

[آيات للرسول صلى الله عليه وسلم غير القرآن]

للرسول صلى الله عليه وسلم آيات لا تخصي سوى القرآن ؛
 كاشتقاق القمر ، وإنهاق المحماء ، ونبع الماء من خلل الأصابع ،
 وتسبيح الحصى ، وتكثير الطعام القليل
 والمرعى عدنا ، أن آحاد هذه المعجزات لا تثبت تو ترأ ، لكن

(١) الإسراء ٨٨ ، ١٧

(٢) النمل ٨٠ ، ٨١

(٣) البقرة ١٢٥ ، ١٢٦

(٤) الروم ١ ، ٢

(٥) الأنفال ٢٤ ، ٢٥

مجموعها هيد العلم قطعاً لاحتصاصه^(١) بمحوارق العبادات ، كما أن آحاد
 الدل من حاتم لا تمت تواتراً ، ولكن مجموعها يهيد العلم على الضرورة
 بسعائه ، وكذلك^(٢) القول في جاره أمير المؤمنين « على » رضى الله
 عنه ، وشجاعته وأما انشقاق القمر ، فقد أسأت عنه آية من كتاب الله
 ثبت عليها تواتراً ، فهذا القدر^(٣) بالغ كاف فيما نرومه .

(١) م احتصاصه

(٢) م : صحتك (بدون الواو)

(٣) ح ، م هما : القدر

باب^(١)

[أحكام الأنبياء عامة]^(٢)

القول في أحكام الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين^(٣)

إعلموا أن أحق ما يفتح به الباب ، معنى النبوة ، فليست
السوء راجعة إلى جسم النبي ، ولا إلى عرص من أعراسه ، ويطل
صرفها إلى علمه به إذ ذلك يشتمل من غير تقدير النبوة ، وعلى أيضا
صرف السوء إلى عدمه لدى بكونه نبيا ، فإن المعلوم ما لم يتقرر فلا يقرر
العلم به ، فإن كان النبي عالما بسوءه فما سوءته ؟ وفيها السؤال
«السوء ترجع إلى قول الله تعالى لمن يصطفيه : «أنت رسولي» .
وهذا بمثابة الأحكام ، فإنها ترجع إلى قول الله تعالى ولا تؤول إلى
صفات الأفعال ، فليس للعمل الواجب صفة لوجوبه هسية . بل العمل
المقول فيه «افعل» ، واجب بالقول ، وذلك بمثابة المذكور الذي
لا يكتسب من الذكر صفة في نفسه .

(١) م نفس : مة ؛ لـ عيون : نفس

(٢) ح عيون : مة في السمعة ، م عيون : القول في أحكام الأنبياء

(٣) م نفس : القول في أحكام الأنبياء ، صوابه قد عليهم أجمعين

أفانصيص الأنبياء في آي من كتاب الله تعالى على ذلك فالله أعلم
بالصواب

فإن قيل قد استوعبتم ما يليق بالمنطق في النبوءات ، وأصرتم
عن الرد على الميسوية . فكيف غافلنا ذلك بوصوح ناقص قولهم ،
مأسهم الترموا شريعته ^(١) ثم كذوه ، وقد علمنا ضرورة أنه ادعى كونه
متبعنا إلى القدس وأرسل دعائه إلى الأكاسرة وملوك المعجم فوصح
بهذا القدر سقوط مذهبهم ^(٢) وبخز ^(٣) مالا يسوع ^(٤) جهله في
النبوءات

(١) الترموا شريعته (٢) ثم كذوه (٣) وبخز (٤) مالا يسوع

باب

[القول في السمعيات]^(١)

يعلموا ، وفهمكم الله تعالى ، أن أصول لغتنا من قسمين ما يدرك
عقلا . ولا يسوع تقدر إدراك سمع^(٢) ، وإلى ما يدرك سمعا^(٣) ، ولا
تقدر إدراك عقلا . وإلى ما يجوز إدراك سمع وعقلا

وما لا يدرك إلا عقلا^(٤) ، فكل قاعدة في الدين تتقدم على
المراد بكلام الله تعالى ووجوب إتصافه بكونه سديقا^(٥) ، و"السمعيات
تستند إلى كلام الله تعالى ؛ وما يسو ثبوت في سمع^(٦) ثبوت
الكلام ووجوبا ، فيستحيل^(٧) أن يكون مدركه السمع

وما لا يدرك إلا سمعا ، فهو مقصود بوقوع ما يجوز في العقل
وقوعه ، ولا يجب أن يتقرر حكم ثبوت الحائر بثبوته فيما عاب عما
إلا بسمع . ويتصل بهذا القسم عندما حمله أحكام تكليف ، وقضاياها
من التقييد والتحسين^(٨) والإيجاب والخطر ، والندب والإباحة

(١) القول في السمعيات ، هو ما يدرك سمعا .
وسواء الذي أتي به من مذهبهم في ذكر كلمة "سمع" كما في ج ١ ص ١٠٠
مذهب السمعيات من سمع

(٢) سمع ، هو ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا ، لا إدراكه عقلا .

(٣) سمع ، هو ما يجوز إدراكه سمعا .

(٤) سمع ، هو ما يجوز إدراكه سمعا .

وأما ما يحور إدراكه عقلا ومهما ، فهو الذي تدل عليه شواهد
 العقول ، ويتصور^{١١} ثبوت العلم بكلام الله تعالى متقدما عليه فهذا
 القسم يوصل إلى دركه^{١٢} السمع والعقل ، وبطريق هذا القسم إثبات جواز
 الرؤية ، وإثبات استنداد الباري تعالى بالخلق والاحتراع ، وما صاهاها
 مما يدرج تحت القسط الذي ذكرناه . فثما كون الرؤية ووجودها
 نظريين ثبوتها الوعد الصادق والقول الحق

وقد أثبت هذه مقدمه ، فيمنع مدعى على كل معتن بالدن واثق
 عقله^{١٣} من تصور من تعصب به الأدلة السمعيه . فإن صادقه غير ممكنه
 في نفس . وكانت الأدلة سمعيه قاصه في طرف ، لا محال للاختمال في
 ثبوت صورته ولا في ثبوتها - من هذا سبيله^{١٤} - فلا وجه لا
 نصه به

وبما ثبت أدله السمعيه بطريق قاصه ، وبما يكس مصوب
 محتملا في عقل ، وثبت^{١٥} صورته قصه^{١٦} ، ولكن طريق الأول
 محتمل فيها فلا سبيل إلى النصح ولكن مسدود ملت من صبه
 ثبوت مادن^{١٧} أدليل سمعي على ثبوتها ، وبما يكس قصه^{١٨} ، وبما

(١١) - نصه ، دور ، وثبت عن - ١٢ - مقدمه
 (١٣) - مقدمه سمعيه ، وثبت عن - (١٤) - أوله (٥) - مقدمه
 (١٥) - عارته ، ولكن من أول محوّل بها - ١٦ - ح ، ١٧ - مقدمه

كان مضمون الشرع المصلي لنا محالاً تنصية العقل ، فهو مردود
 قطعاً . " الشرع لا يخالف العقل ، ولا يسو في هذا المقسم ثبوت
 سمع قسح ، ولا خفاء به

فبده مقدمات سمعت ، لابد من الاضافة . ونحن الآن
 سردنا ما ينبغي ، مستعين بالله ، وذكر في كل باب ما يليق به
 من فصول معتودة إن شاء الله

باب الآجال

لآجال غيرهم عن الأوقات، فكل شيء، وفيه، وأجل حياته
وفيه، مدروسه، وكذلك نحن نولد والذود في موجب العلاقات
غيرهم كثيراً عن حركات تلك، ووجه ليس عن أهم، وسبب
على الاليس

وحقيق عول في الأوقات أنها لا تخصص بأشخاص من
الموجودات، حيثين "الخواهر والهلوه ونحوها، وانكر كل واقع
شئ في قرن متعدد، فذلك المتعدد الذي فرق به الحادث وقت له^(١)
وذلك في فضاء مؤتمت ويرد به فضاء قر في^(٢) فمدريد عند موع
شمس، فقد جعل الظهور وقتاً للسودوم، وإن^(٣) قال ضمت
الشمس عند قدومه ريد، فقد جعل قدومه وقتاً للظنوع.

والأعلى في الوقت، أن يقدر المؤتمت متجداً معلوماً، وهرص
في توقيه استيهام، ويريل الاستيهام الموهوم بضم ذكره إلى
ذكر ما فرض معلوم، ثم يخبر أن يقدر موجود متجدد وقتاً،
ويخبر أن يقدر عدم وقت، إذا تحقق التجدد فيه في مثل قول الناس
حرك الخوهر عند زوال أسواده

(١) ج عول، وفي الآجال (٢) - حصص (٣) م نفس وفيه
٤ - نفس وفيه (٥) م ولد (٦) ج وع من مدومه؟ م ريد على عاده م

وذهب بعض القدماء إلى أن كل موحود مفتقر إلى زمان ،
 ونصوا لذلك بثبوت أوقات لا نهاية لها ولا مفتوح ، وزعموا أن الساري
 لم يرل موحوداً في أوقات غير متناهية ؛ وهذا لا تحصل ، ولا معنى
 لزمان إلا قرن حادث متحدد ، وقرن متحدد متحدد

وقد أقام الدليل الواضح على قدم السرى ما في ، وأوضح استحالة
 حوادث لا أول لها ، ومعه هي هذين الأصلين تنصى عباد ما من هؤلاء ،
 ونو بغير كل موحود في زمان ، لا مميزات الأوقات في وقت ، ثم
 ينسب أن يكون ويؤدي في حيزه ، ثم يبررها أحد من العقلاء ،

والمرص من الزمان مميزات كل من قبل فتمت مميزات
 ومعنى ذلك أن الذي قتل قد علم الله ما في زيارته مآل أمره ، ومعه علم
 أنه كان ملائكة يكون في نفس هو قد علمه قبل فيه ، فلهذا لم
 في مدير مونه وسنة

مما ذهب كثير من القدماء إلى أن الزمان قد علمه الله قبل فيه بقي
 مده ، وتقبل في جميع ما فيه ، وذهب آخرون إلى أنه لو لم يكن
 في زمان حيز فيه في زمان قد علمه الله ، وذلك كله
 حيث لا محصور له

والوجه القطع بأن من علم الله تعالى أنه يقتل، فإنه يقتل لا محالة،
 فإن^(١) قدر مقدر عدم القتل، وقدر معه أن يكون المعلوم أنه^(٢) لا يقتل
 فلا يمكن مع هذا^(٣) استدير القصة بامداد بعد، ولا انقطع سبب في
 وقت القتل بدلا منه، بل كل حار ممكن غفلا لا يتسع تقديره، فهذا
 لا يسوع غيره، وقد شهدت أي من كتب الله تعالى على أن كل
 ذلك مستوف أحله، منها قوله تعالى «فإذا جاء أحلهم لا يسألون
 ساعة ولا يستقدمون»^(٤)

فإن قيل ما المعنى بقوله تعالى «وهو مقدر من مقدر ولا يتقص»
 مر عمره، لا في كتاب^(٥)

المراد بهذه الآية وحيث من تأويل أحدهم أن يكون
 المراد به، وما يخص من عمر شخص من عمار أصغر به ومسح منه
 مثاله، ويس المراد يخص^(٦) عمره الواقع في معلوم الله، وكيف
 يسوع ذلك، وفيه تقدير لله تعالى «واوجه الثاني»^(٧)، أن تحمل
 الردة والقصص على الحق والإثبات المذمورين على ضعف حلاكة،
 وقد ثبتت شيء في تحقيقاتهم مطلقا، وهو متباعد في مصوره لله تعالى،
 وعلى ذلك حمل المخمسون قول الله تعالى «يجزو الله ما يشاء وثلث»^(٨)

(١) وإن ٣٦ م ن (مدون اعمام) (٣) - ٦ - ٥٥ م ٤ و ٤٠ م ٤٠
 : لعل ١٦ ١٦ (٥) و ٣٥ ١١ (٦) م ٤٠ م ٤٠
 (١٧) : نفس (٨) - ٦ - ٤ م ٤ م ٤ (٩) المزمع ١٣ ٣٩

استمع به ، ثم لا وجه لمعه من رزقه ودفعه عما رزقه الله تعالى ، وتوجيه
 للأمة ^(١) فيه فيه ، وهذا ^(٢) الذي استكروه عن مذهب : فكل
 مستمع لشيء مردوق به

ثم الرزق ينقسم إلى المحظور والمباح ، وما ذكرناه من ثبوت
 المردوق لا يدفع عن رزقه ، ثموع غير مبد ، وظاهر شغبهم يعارضه
 قولهم : رزقه على ما يكسبه قدره على كسبه ، فالكاثر يدع عنه
 ما كان من حبه الله تعالى على كسبه ^(٣) ، فإن لم يبعد أن يكون المماثل
 بكسبه مما على كسبه ، لم يبعد ما ذكرناه ^(٤)

ثم من لم يره بحر إلى شاعه لا سوء ، دودين وذلك من
 اعتدى بخلاف طول عمره ، واصرف الله عنه إلى حركات انحطوره
 من كل وجه ، فيلزم ثبوت لم يبدعه من الله رزق ، وما رزقه الله
 فله وذلك عطية لا تمنعها متدين

- الرزق عندنا يضيق على ما يتجمع به ، إذا تقرر الاستماع به :
 وهذا مقتضى الإطلاق ومن استمع ملكه ولم ينتفع به ، يقال له : لم

(١) ح . ن . ه . ل . أ . م . وثبت عن م

(٢) ه : فهذا

(٣) ه : مبدع على كسبه من حبه الله تعالى

(٤) ه : ذكرناه أمما

ه : ر . م . ه . د

يحمل لله ما حوله رزقاً له ، ويتعدى ^(١) صرف الرزق إلى محص الانتفاع
في إطلاق اللسان

قال ^(٢) الكلام ، في أن الرزق هو المتفع به ، وإن سمي الانتفاع
رزقاً ، فالمراد به المتفع به ، إذ لو جعلنا ^(٣) نفس الانتفاع رزقاً ، لأخرجنا
الأطعمة والأشربة والأقواب عن كونها أرزقاً ، وذلك خروج عن
موجب اللسان ، والقول في هذا الباب ، وفي الذي تقدم عليه ، يتعلق
بمحصر العبارة ^(٤) والتأني فيها

(١) م واحد ٢ - ١ - ٢ م ٣ : وثبت عن م

(٢) ٣ - ٤ - ٥ : وثبت عن م (٤) م - ٥ - ٦ (بالدال)

باب (١)

في الأسفار

الأسفار كلها حادثة على حكم الله تعالى ، وهي اثبات اقدار "نذل
الأشياء" ، إذ السمر يعنى بالاختيار للمعبد فيه . من عزة الوجود
والرحاء ، وصرف المصير والدواعي ، وتكثير الرغبات وتقييدها ، وما
يتعلق فيها اختيار المصير ، فهو أيضا فعل الله تعالى : إذ لا يخرج سواه .
وأصبحت المترلة القول بأن السمر (٢) من أفعال المصير ، وفيها
قدماء في خلق الأعمال مقنع في الرد عليهم .

(١) ل ، م ، ن ، فصل ، واثنيت عشر ح

(٢) م ، السمعير

قد جرى رسم المتكلمين بذكر هذا الباب في الأصول، وهو
 محض انقضاء أحد الأمرين المعروف والنهي عن المكر وحسب
 بالإجماع على الجملة؛ ولا يكثر بقول من قال من الروافض: إن الأمر
 بالمعروف والنهي عن المكر، موقوفان على ظهور الإمام. فقد أجمع
 المسلمون، قبل أن يبيع هؤلاء، على التواصي بالأمر بالمعروف والنهي
 عن المنكر^(١)، وتوضيح تاركه مع الاعتذار عنه. وله ذكر أمثلة كافية
 في غرض نصوص^(٢) الإمامية، إن شاء الله.

فإذا ثبت ما قلنا أصلاً، فلا يتخصص الأمر بالمعروف والنهي
 بل ذلك ثابت لأحاد المسلمين. والدليل عليه الإجماع أيضاً. فإن غير
 الولاية من المسلمين في الصدر الأول، والمصر الذي يليه، كانوا يأمرون
 الولاية بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، مع تقرير المسلمين بينهم،
 وترك توبيخهم على التمسك بالأمر بالمعروف من غير تقليد ولاية

فإنهم لم يمتنعوا من مستوى في هذا كما أن من

من غير احتياج إلى اجتهاد ، وإلى ما يحتاج فيه إلى حيدٍ .^(١) أما ما^(٢) لا حاجة فيه إلى الاجتهاد ، فلهام وغيره من الأمور فيه بالمعروف وإلى من التمسك وأما ما احتس مدركه بالاجتهاد . فليس للمعوم فيه أمر ولا نهى^(٣) ، بل لأمر فيه موكول إلى أهل الاجتهاد .

ثم ليس للمجتهد أن يتعرض الردع وازحر^(١٤) على مجتهد آخر ،
في موضع^(١٥) الخلاف ، إذ كل مجتهد في مروع مصيب عنه ، ومن قال
بالمصيب واحد ، فهو غير معين عنه ، فيمتنع زجر أحد المجتهدين
الآخر^(١٦) على مذهبه .

ثم الذي يتقاضى الأمر بالمعروف أو الكفر بغيره ، ثم
عنه الأمر بالمعروف ، وما يتعلق به في نفسه . فرض من غير ما يتعلق
عليه الأمر به في غيره . ولا يتعلق لأحد بغيره ، الآخر ثم الأمر
بالمعروف فرض من الكفر به ، فإذا دونه في من سمع من فيه عنه ،
سقط الفرض عن ^(٨) الباقي

والآمر بالمعروف أن يصدر من كل أكبره معاه .

$$1 + 2 + \dots + 6 + \dots + 20 = 210 \quad \text{and} \quad 1 + 2 + \dots + 20 = 210$$
[illegible]
$$f(x) = \frac{1}{x} \quad \text{for } x \neq 0, \quad f(0) = 0$$

1. 100 (100) 2. 100 (100)

$$u = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} \right)^{\frac{1}{2}} \left(\frac{1}{2} \right)^{\frac{1}{2}} = \frac{1}{4}$$

يندفع عنها بقوله : ويسوغ لأحد الرعية ذلك ، ما لم ينه الأمر إلى
نصب ، قتال وشهر سلاح : فإن انتهى الأمر إلى ذلك ، رُبط ذلك
الأمر بالسلطان ، فاستغنى به ^(١) وإذا جار إلى الوقت ، وظهر ضمه
وعشمه ، ولم يرعوا عما زجر عن سوء صديعه بالقول ، فلا أهل الحل
والمقد التواطؤ على درئه ، ولو بشهر الأسلحة ونصب الحروب
وليس للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ^(٢) والتجسس ، واقتحام
الدور بالظنون ، بل إن عثر على مكر غيره حمده .
ففيه عقود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ^(٣) . ولا يشد
منها عقد ، وقاصيلها الشرع من مُفتحه إلى مُختمه

(٢) ن . والسعي : والمثبت عن ح ، م

(١) ح ، م . والسعي به

(٣) م نص . والنهي عن المنكر

باب الإعادة

مقصود هذا الباب يحصره فصلان أحدهما في تثبيت حوار الإعادة ، والثاني في وقوعها .

فأما جواز الإعادة فالمقتل يدل عليه ، ويدل عليه السمع أيضا ، كما ذكرنا^(١) في صدر اسمعيات وكل حادث عدم ، فإعادة حازه ، ولا فصل بين أن يكون ممر أو عرجا^(٢)

ودعم مصححا أي أن الأمر من لا مباد ، بناء على أن^(٣) المعاد معاد نفسي ، فهو عيد مريض لقدمه مسمى وهذا لا أصل له عند المحققين ، فإن الإعادة^(٤) ثبوتها للشأن الأخرى ، وليس المعاد مادا لمعنى .
وحورت المعرلة إعادة الجواهر إذا عدمت ، وسما الأعراض إلى ما بقي وإلى ما لا يبقى ، ودلوا ما لا يبقى ، والأصوات والإرادات^(٥) فلا يحوز إعادتها ، وكل عرج سجيل^(٦) وه يحتص^(٧) عدمه وقت لا يحوز تقدير تقدمه عليه ، ولا تقدير استبداده عنه . وأما الباقي من

(١) م : كما ذكرناه (زيادة عنه)

(٢) م : عرجا ، ولا فصل بين أن يكون ممر أو أن يكون عرجا

(٣) م : عرجا ، لا فصل بين أن يكون ممر أو أن يكون عرجا

(٤) م : الإعادة (٥) م : والإرادة ؛ والثالث عن م

(٦) م : تحتص

الأعراض ، فنقسم إلى ما كان مقدورا للعبد ، وإلى ما لم يكن مقدورا له ؛ فإما ما كان مقدورا للعبد ، فلا يجوز من العبد إعادته ، ولا يصح من القديم أيضاً إعادته عدمه ، وأما ما لم يتعلق به قدره العبد ، وهو باق من الأعراض ، فتجوز إعادته

فإن سئنا الدليل على حوار الإعادة استقره^(١) من نص الكتب ، ونحو الخطاب ، وشهنا الإعادة بالشأ الأولى ، كما قال تعالى ردأ على منكري البعث « قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم »^(٢)

ووجه تحرير الدليل أن لا قدر الإعادة محالفة للشأ الأولى على الضرورة ، ولو قدرناها مثلاً لقضى العقل تجويزها ، فإن ما حار وجوده^(٣) جار مثله ، إذ من حكم المنيب أن يتساوى في الواجب والمخار وهذا توسع في الكلام ، فإن الإعادة هي المعاد ، والمعاد هو سببه المخلوق أولاً ، فكيف يقدر الشيء خلافاً لنفسه والدلالة تعمده بأن الأوقات التي هي مقارنة موحودات لموجودات لا أثر لها في فرض وجوده في وقت ؛ يتمتع تقديره في عمره

(١) ن سائره^٤ واندر ن - ٤٠

(٢) م نفس من لآ ، وهو بكر حتى عدم ، وهي من سو . ن ٣٦٥ ٧٩، ٧٨

(٣) م نفس وجود

وهذا لا يستقيم باعتبار أنه مع حرهم أصل الإعادة عنها^(١) فيما
لا يبق من الأعراض ، بأن قالوا إن مما يعاده مالا يبق من
العرض^(٢) ، لأنه لو عاد ، وقد سبق له الوجود ، فكان موجوداً في
وقت واحد ووجوده ، في وقتين يتخللها عدم ، خارج وجوده في
وقت متواليين وهذا الذي ذكره اقتصار على الدعوى المحضة ، وهم
الجميع سبها مطالبون

نحو أو استمر الوجود في وقتين ، لأنصف العرض بكونه واجباً ،
و و ببق العرض كذلك لاستحالة عدمه . وليس كذلك إذا وجد
العرض في وقتين بينهما عدم^(٣) فإن في كل وقت حادث غير مستمر ،
وهو مقدور عند ، في حالتي الخلق و الإعادة ، وإن كان تتبع كون
سبب مقدور .^(٤) ثم يلزمهم إعادة مقدور العدم ، فلا^(٥) حدود في
الانحصار وحب مف ، كما ذكره في سبب لا محال ، فهذا كلام في
حوال الإعادة

وما وقع في سبب ذلك الأداة اسمية ، وقد شهدت القواطع منها
على الحشر والشر ، ولا يبعث للعرض والحساب و الثواب والعقاب

١. م. س. م.

(٢) ح. عرض . م. قال إنما مما يعاده مالا يبق من الأعراض .

(٣) م. عرض . وليس كذلك إذا وجد وقتان جهتها عدم (٤) م : ولا

فإن قيل هل تستلزم الجواهر . ثم تعاد . أم تبقى وتزول أعراسها
 الممهودة . ثم تعاد بنيتها ^(١) قلنا يجوز كلا الأمرين عقلا ، ولم يدل
 قاطع صمى على تعيين ^(٢) أحدهما ، فلا يعد أن يصير أجسام العاد على
 صفة أجسام التراب ، ثم يعد تركيبها إلى ما عهد فيها ولا يحيل أن
 يعد منها شيء ، ثم يعد ، والله أعلم بمواقفها ومآلها

(١) م : ثم تعاد فيها

(٢) م . م : على صمى

باب (١)

خبر من أحكام الآخرة المتبعة بالسمع

فمن باب عذاب القبر ، ومساءلة مسكر وكبير ، والذي صار
 إليه أهل الحق إثبات ذلك ، فإنه من مجورات الحقول ، والله مقتدر على
 إحياء الميت ، وأمر المسكين بسؤاله عن ربه ورسوله وكل ، وجوره
 من ، وشهدت له شواهد السمع ، ثم الحكم بقبوله ، وقد تواترت
 الأخبار باستناده رسول الله صلى الله عليه وسلم من عذاب القبر ،
 وعن أحمد من لأحد في ذلك كلام ، ثم إن ذلك مستقيم في
 أسلف صاحب ، من جهوز أهل مدح والأهواء .

ومن أشوه ذلك من كتاب الله تعالى ، قوله في قصة فرعون
 وآله « وحقق آل فرعون سوء عذابهم » مرموز عليهم عدواً
 وعيباً^(١) وهذا من إثبات عذاب^(٢) عليهم قبل الخسر^(٣)
 فإنه من قائل ذكر ذلك ، ثم قال « يوم تقوم الساعة أدرك آل
 فرعون أشد العذاب »

(١) ع - ٢٠ - ٢٦

١ - رد في

(٢) ع - ٢٠ - ٢٦ واللبس من - (٢) ج - ٢٠ - ٢٦

(٣) ع - ٢٠ - ٢٦ « يوم تقوم الساعة » وهذا شبه لأنه - ع - ٢٦ (٢٦)

من سورة طه

فإن تمسك نهاية عذاب القبر بمسالك الملحمة المستهزئين^(١) بالشرع ،
 وقالوا : نحن نرى الميت الذي نفثه على حالته ، ومعلم على الضرورة
 كونه ميتا ، ولو تركناه صاحيا^(٢) دهرأ لما حال عمه عهدنه عليه .
 وهذا من قائله ملزم بعد تصمأينه إلى الإيمان ، والركون إلى الإيقان ،
 وهو^(٣) بمثابة استمداد نشر العطاء بالية ، وتأليف الأجزاء المفترقة ،
 في حواف السباع ، وحوصل الطيور ، وأقاصي النجوم ، ومدارج^(٤)
 الرياح ، إلى غير ذلك

ثم اعلوا أن الموصى عندنا أن السؤال يقع على أجزاء بعضها الله
 تعالى ، من القلب أو غيره فيحييها الرب تعالى ، فيوجه السؤال عليها^(٥)
 وذلك غير مستحيل عقلا ، وقد شهدت مواضع السمع به ، وما ذكره
 من الإنكار والإككار بمثابة إككار الجاحدين رؤيته رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الملائكة مع جلوسه بين أظهرهم .

(١) البهاون ، وثابت عن م .

(٢) م : صاحب (م . م . المعية) (٣) ل : وهذا : وثابت عن م .

(٤) م : مدرج * والثابت عن م (٥) م : عارضة : ويوجه السؤال عليه

السّموات والأرض أعدت للمتقين» ^(١) والإعداد يصرّح ^(٢) بثبوت
الشيء وتحققه وقال تعالى «واقدر آره بره خرى . عند سدره المنتهى
عندها حنه المأوى» ^(٣) . وتواترت الأحبار في قصة آدم عليه السلام ،
عن الحنة وإدخال آدم إياها ، وبدور الرلة ^(٤) منه فيها ، وبجراحه عنها ،
ووعده الرد إليها . وكل ذلك ثابت فصلا . متفق من خوى الآت
المتعص من قبل الأثبات والشفاه

وقد تكررت صواهب من معتزله خلق الخلد وسر ، ورمحوا
أن لا فائدة في حقهما قبل وم ثوب ومقاب . وحمو ما تست لآية
فيه في قصة آدم منه سلام على يسار من سار لذيذ . وهذا
الاعب الدين ، واسلال عن جماع المسلمين وما هدو به ، من قولهم
لا فائدة في خلق الحنة والسر في وقتنا ، سافط لأحمسون به . وبأفهام ^(٥)
الدرى ندى لا تحمل على لأعرص على تحول أهل الحق ، وهو تعالى
يعمل ما يشاء ويحكم ما يريد

ثم ، يسكرون على من تحول لهم عما الله تعالى أن خلق الحنة
والسر لطف في الإيتان والأحكام العقلية ، وذلك غير بعيد على موجب
قياسهم في اللطف والصلاح والأصلح

(١) آل عمران . ٣ . ١٣٣
(٢) لعم ٥٣ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥
(٣) لعم ٥٣ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥
(٤) لعم ٥٣ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥
(٥) لعم ٥٣ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥

فصل

في الصراط (والميران والحوض والصحف)^(١)

والصراط ثبات على حسب ما ينطق به الحديث ، وهو حصر
ممدود على متن جهنم ، يرده الأولون والآخرون . وإذا توافقوا إليه
بين الملائكة « وهو » مستولون^(٢)

والميران حق ، وكذلك الحوض والصحف التي يحاسب عليها
الخالق . ولا تحيل العقول شيئا من ذلك ودلالة اسمع ثابتة على
قطع في جميع ما ذكرناه .

« قدوة مرا في صراط » وقولوا^(٣) في الحديث المشتمل
عليه إنه « دق من اشعر وأحد من اسيف » وخطور الخلاق على
ما هذا وصفه^(٤) غير ممكن ورعا يحدد الميران ، معبرا إلى أن
الأعمال هي التي يتعلق الثواب والعقاب بها ، وهي أعراض لا يتحقق
وزنها

فأما ما ذكرناه في الصراط فلا حفاء سقوطه ، فإنه لا استحسين

(١) ح : صون : ياب في الصراط ، م : قصر : و : ص : م

(٢) اصناف ٣٧ : ٢٤ (٣) م : قالوا

(٤) ح : ما هذه صفته

الخصور في الهواء، واشتد على الماء وكيف يسكر ذلك من دمه ادين
 ربحا لا تتراف تسب بعض حية^١ وخلق البحر، وإحياء المات في دار الدنيا.
 والنور والصحف اسمه على الأعمال، ورب من يرى، حتى فساد
 أحوار الأعمال وما يتعلق بها من نواها وعقوباتها فبذلك اتدرك كاف في
 إرشادكم إلى طريق ثبات اسمعيات

في الثواب والعقاب وحباط الأعمال والرد على المعتزلة والخوارج
والمرجئة^(١) في الوعد والوعيد

الثواب عند أهل الحق ليس بحق محتوم ، ولا حزاء مجزوم ، وإنما
هو فصل من الله تعالى والعقاب لا يجب أيضا ، والواقع منه هو عدل
من الله ، وما وعد الله تعالى من الثواب أو نوعده به من العقاب ، فتوبه
الحق ووعدده صدق وكل ما دللنا به^(٢) على أنه لا واجب على الله
تعالى ، فإنه ينفرد بها

ودعت المعتزلة في ثواب حسب ما يرى في الله تعالى ، والعقاب
واجب على منترف الكثرة بدليل يجب ولا يجب العقاب عند
الأكثرين وحبوب ثواب ، لأن الثواب لا يجوز حبطه^(٣) والعقاب
ينجز به عند البصريين وحوائف من المعداديين ، ولكن المضي
لكونه مستحبا عندهم ، يحسن لوقوعه مسحوقا ، ولو لم يكن كذلك لما
حسن العقاب على التأيد ، فهذا حقيقة أصلهم

(١) من الله تعالى من كونه مبرورة ولا يرجع إلى إلهاء خلقه ، فليس
بإلهاء ، وأصل أهل كابو يثوب الحكم على صاحب الكثرة في الله يوم الدين
لأنه مبرورة وأهل الله كما كان عيوبه أنه لا يصح مع الله تعالى معصية
(٢) من الله تعالى من كونه مبرورة وأصل أهل كابو يثوب الحكم على صاحب الكثرة في الله يوم الدين
(٣) من الله تعالى من كونه مبرورة وأصل أهل كابو يثوب الحكم على صاحب الكثرة في الله يوم الدين

فإن ساعدناهم على التقييح والتحسين عقلا ، ألزماهم على موجب أصلهم^(١) أمثلة لأقل لهم بها منها ، أن السيد إذا كان يقوم بخون عبده وإراحة علة ، والمد يخدمه غير مستفرع جهده ، بل كان مودعا معظم أعماله^(٢) فلا يستحق العبد على سيده شيئا على مقاس^(٣) الخدمة المستحقة عليه وكذلك المعظم في عشيرته ، إذا كان يكرم ولده ويقيم أوده ، والولد يكرمه^(٤) ، ويرعاه ويطلب مرصاته ويتوحيها ، فلا يستحق بآاء خدمته مزيدا على ما يناله من الإحسان الدار^(٥) عليه^(٦)

فإذا كان هذا سبيل من يخدم مثله ، فالمد الذي لو فوالت عدته بسماء الله تعالى عليه في لحظة^(٧) ، لأرب^(٨) ماء^(٩) الله تعالى وأرمت^(١٠) على جميع قرباته والرب تعالى يستحق^(١١) لأن يعبد ، والعم منه على العباد تترى ، ولو حاول المد عدتها لم يحصها فكيف يستوجب العبد بالزر اليسير من أعماله ، وهو العريق في أنعم الله تعالى ، مزيد ثواب لولا فضله العظيم^(١٢) !

- | | |
|--|---------------------|
| (١) م : أموه | (٢) ح : م : وده |
| (٣) ح : م : مغالة | (٤) م : عده |
| (٥) م : نفس : عليه | (٦) ح : راد : وحدة |
| (٧) ل : ح : وأرب ، وأرمت عن م : وأرب : أي راد كآرت | (٨) ح : م : م |
| (٩) ح : م : م | (١٠) ح : راد : عليه |
| (١١) م : مستحق | (١٢) ح : م : الصم |

ثم عبادة العبد شكر للسم، وليس من حكم العقل في مستقر الموائد
استيجاب عوض على بدل واجب هو عوض. ولو استحق العبد بشكره
عوضا، لاستحق الرب تعالي على ما يوليه^(١) من الثواب عوضا،
ولا محيص عن ذلك

فصل

[في الثواب على التأيد]

يقال^(٢) للمعتزلة إنهم استحقاق الثواب، فلم يعمم أنه يثبت
على التأيد^(٣) والمعادات الصادرة من المكلفين متناهية، فما بال أعواصها
تثبت مع انتهاء النهاية عنها^(٤)

فإن قالوا: إن كان ذلك، لأن ثواب هو لسم الهى الخلى عما
ينسكده، الصق عن ريق يكدره، ولو كان الثواب عرصة للروا لما
تهنى^(٥) به مثاب، مع علمه تعرضه للروا. فلما لم يلقم إن الثواب يحجب
على الرتبة العليا في التهنى والتخلى عن كل شوب، فمن هذا ستم^(٦)؟
ثم الهم^(٧) التى يحجب على العباد شكرها في دار الدنيا، مشوية باليمن
والهموم^(٨)، وهى على حقائق التعم مع استحقاق شكرها، فلا يبعد

(٢) ح. ورجال

(٤) ح. سلم

(١) م. ما يوليه

(٣) ح. ل. نهى؛ و. انتهاء عن

(٥) م. ولسموم

ذلك في جواب أيضا ، ثم الرب تعالى مقدر على أن يلهي مشايخه عن
ذكر روال والتفكير^(١) في لاسقال ، إلى أن يستوفوا مدتهم ، فما
المانع من ثبوت الثواب مؤقتا مع ما ذكره .

ثم قول . إن كان هذا قولكم في الثواب ، فما هو لكم في العقاب ؟
فجلا " ثبت على التأنيث " ، وإذا رد الأمر إلى اليهود " شاهداء ،
فما اضطرار يعلم أن من يدرت منه بإذرة واحده ، ثم قدر له استمرار
العقاب ، فلا يحسن معاقبته عليها أمدا سهلا ، فما وجه حسن ذلك من
أرحم الراحمين ، وكره الأكرمين

فإن قالوا : إنما نعتقد أنه تعالى في الأمر من غير أنه لو رد ما دنا
سهي عنه ، فله هذا لا ينجسكم عنه " ثم كونه ، وإلا سئل
تأنيث العقاب^(٢) ، ثم يثبت الله تعالى من غير أنه ورد ما
سهي عنه ، أو يسليه عقابه^(٣) حد توفي مقار عليه " ، وهذا القدر كاف
في غرضنا

ومما يطالبون به ، أن الثواب عند الله لا يقع منه شيء في الدنيا ،

(١) - ومكر (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) -

(١) - ومكر (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) -
(١) - ومكر (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) -
(١) - ومكر (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) -
(١) - ومكر (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) -

واسكن يستأجر إلى اقضاء أمد الدنيا ، وإلى تصرّف اليوم لثقل يوم
القيامة ، وليس من حكم العقول فيما تأخير المستحق وجبته عن مستحقه ،
من أن يكون من دمه وإيهاه ، ومطلعى ظلم على لسان صاحب الشرع ،
وحسد هذه الخسة ، بأن العقاب قد يتجزأ منه شيء في دار الدنيا ،
إذ الحدود المقامة على مسخفها عقاب لهم إجماعاً ، فإذا لم يعد تنجز شيء
من العقاب ، فما المانع من حمل سخط النعم على جهة الشوائب ، وإن
تعدت في الدنيا ؟

فصل

[في إحياء الأعمال والوعيد]

ذهب الخوارج إلى أن من قارب ذنبا أو حدا ، ولم يوفق للتوبة ،
حبط عمله ومات ، وسوحا للناوذي أمذاب^(١) الأليم وصاروا إلى أنه
يتصف بكفره كاهرا ، إذا احتزم دينا واحدا وصارت الأباية^(٢) منهم
إلى أنه يتصف بالكفر المأخوذ^(٣) من كبره ان النعم ، ولا يتصف
بالكفر الذي هو الشرك

(١) من جملته والذات

(٢) د

(٣) وقته من الخوارج أحبت على إمامه عبد الله بن عباس التميمي ، وقد موثروا بحديثها

لقول يكفرهم بالله لا

(٤) ما لكم أحد

ودهب الأزارقه^(١) منهم إلى أن العاصي كافر بالله تعالى كفر شرك .
 والمعتزلة وافقوا الخوارج في المصير إلى استحقاق الحدود ، على
 ما سفسل مذهبهم . ولكنهم فارقوا الخوارج من وجهين . أحدهما أنهم
 لم يصعوا مرتكب الكبيرة بالكفر . ولم يعصوه أيضا بالإيمان ، ورعوا
 أنه على منزلة بين المنزلتين ، ورسموه^(٢) فيها كونه فاسقا وفارقوه
 من وجه آخر ، فقالوا^(٣) استحقاق الحدود في العتات يخص بالكبائر ،
 وجميع الذنوب كذا في عهد الخوارج . والمعتزلة فسوا الذنوب إلى الصفات
 والكبائر على ما استعقد فيه فضلا

وعرضا الآن الرد على أصحاب الوعيد ، فنقول من أصلكم أن
 الوعيد على التأيد يستحق ربه واحدة ويحيط لأحاديث ثواب الطاعات ؛
 وذلك ، مع تسليم فاسد أصولكم ، في القول مستحيل ، فإن مرجع
 القول ومداركها إلى أمثلة الشاهد ونحن نعلم أن من خدم غيره وبلغ
 جهده دائما في رعاية حقه مائة سنة فصاعدا . ثم بدرت منه بادرة
 واحدة ، فليس يحسن إحباط جميع حسناته بسبب واحدة ، وإن
 كان الثواب والمقاب متنافيين ، فليس الثواب بأن يحبط ويحبط

(١) أنما نافع من الأثر في الحق المروى الخارجي . وم يكن في . . . ولا أكثر
 عدد من هذه الفرق . وكانوا يرون أن عقابهم من هذه الأمة مشركون
 (٢) ح : وسوموه ؛ وما أنشأه عن م
 (٣) م : وقالوا

الشيء^١ والمواقفة في غيره ثم إن لم يكن من الإحباط والإسقاط نذ
فهلاً أجبتم العقاب وغلتم الثواب كما قررناه^٢

ورب استدلال أصحاب الوعيد بظاهر من الكتاب ، ونحن
نذكر أنخصها بمرشد^٣ من طريق الكلام عليه مما تمسكوا به فورد
تعالى « ومن يقتل مؤمرا متعمداً بغيره حرم حبه^٤ »^٥
وهذا في شبه نص على الوعد والخلود . وقد كثر كلام المفسرين في
الآية ، ليس من غير أنما جميع ما قبله ولكننا نذكره^٦

وقد قال ابن عباس في تأويل الآية « ومن يقتل مؤمرا مسلحاً
قتله ، واعمد على الحقيقة إلى صدر من المستحل ؛ فأنما من يعتقد أن
القتل من أصله كسائر محرماته^٧ هو ما وبرعه الله دونه^٨ »
يقدم على الأمر إلا حائفاً وحذراً^٩ وأنه ذلك أن الرب تعالى قد ذكر
القصاص ووجوبه ، لم يقرنه بالوعيد والخلود ، وحيث ذكر الخلود^{١٠}
لم يتعرض بوجوب قصاص ، وذلك أصدق دلالة على أن الوعد
بالخلود للكافر المستحل ، الذي لا تجري عليه ضواهر الأحكام بين

(١) م : شيء

(٣) النساء م : ٤ ٩٣

(٢) م : وورشد

(٤) ج : م : على

(٥) ج : م : بقرته (بأنه المستحل) وما أفتاه عن م

(٦) م : ولا (٧) ب : وحيث يذكر الخلود ؛ وما أفتاه عن ج : م

الخرق ، الذي لم يتروم أحكاما ، إذ قل لم تخض عليه بوجوب التصاص
 ثم إن الخلود ، وإن كان ظاهراً في التأيد ، فليس هو بظاهره ،
 وقد عسى ، والمراد به امتداد مدة ^(٢) وطاول أمد ، وعلى هذا التأويل
 يُحْيَا الملوكة بتجليد الملك وأصحابه لوعيد قاطعون معتقدهم ، والظاهر
 المتعرض للاحتمال لا يفيد القطع

ثم يمرض استدلالهم بالاحتجاج بقوله تعالى « إن الله لا يهدي
 أن شركه » ومصر مدون ذلك لم يشأ ، ^(٣) ، وهذا نص في مدح
 الجاهل ، ولا سبيل لهم في حمل الآية على اتوجه من وجهي أحدهما
 أن يكون اتوجه حتم عندكم ، فلا يبعد مني ميمرة المشقة ، وإن في
 أنه ما يفرق بين المشرك وبين مدونه ، واتوجه عند لشرك نخطه
 وتوجهه ، كما أن اتوجه عن المعنى تسقط وزاها ، ويشيع حال
 الكلام على الظواهر ، وهذا القدر كاف

وس

[إحصاء الكيرة ثواب الصاعات عند معتزلة]

جاءه معتزلة صاروا إلى أن الكيرة الواحدة تحط ثواب

(٢) م نفس

(٣) م نفس

(٤) م نفس

(٥) م نفس

(١) م نفس

(٢) م نفس

(٣) م نفس

(٤) م نفس

الطاعات وإن كثرت : وذهب الجبائي وابيه إلى أن الزلات إنما تحيط
ثواب الطاعات إذا أُرْتَت عليها ، وإن أُرْت الطاعات ذرأت السيئات
وأحطتها ، ثم لا ينظرون إلى أعداد الطاعات والزلات ، وإنما ينظرون
إلى مقادير لأحور والأوزار ، فرب كبيرة واحدة يقاب وررها أجر
صاعت كثيرة العدد^(١) . ثم لا سبيل إلى ضبط مبيع لأقندر^(٢) ، بل
هر موكول إلى علم الله تعالى ، واضطربوا في استواء الحسنات والسيئات
و ثبت لهم في ذلك قسم ؛ وقال ابن الجبائي^(٣) . لا يجوز وقوع ذلك
إدليس للمكاهين إلا الحجة أو السار ، وإذا تساوت أعداد الأعمال ، اقتضى
سأولها رتبة أخرى

وكل ما ذكره جبط لا نحصيل له : إذ ليس بإراء معرفة الله تعالى
كثيرة يرتبو وررها على أجرها ، والأشياء تعرف بأصداها ، فيعلم
أجر المعرفة بوزر صدها ؛ فكان من حقهم أن يدروا الزلات بالمعرفة ؛
فإذا لم يعملوا ذلك ، بطل هدياتهم بتغالب الأعمار وسقوط أوقها
ما كثرها . ثم لا يبعد في العقل أن تكثر طاعات عبد ، وتصدر منه
زلات ويعافيه سيده عليها زمنا ثم يرده إلى كرامته ، وإن كانت زلاته
أقل . وكل ما ذكره تحكيم لا محصول له .

ثم التوبة بدم على ما نصعها، ومن سعى في لأرض بعد عمره،
 "مر على أتباله" (١) الحرمات دهره قالدم الواحد عليها يحصب (٢)،
 وبنا لا يبع ملها في تعب والصب؛ فبطل كل ما قبله (٣).

فصل

امرق بين الصغيرة والكبيرة

من قيل قد "دذتم ذكر صائر والكائن" فبروا أحد
 سبيلين عن الثاني "مرعى عند" لكل ذك كبيرة، "دلا راعى
 قداو الذنوب حتى "ف" بن المعنى "ها" "رب شىء" بعد صغيرة
 الإضافة إلى الاقراء، "واو" سور في حق ملث الكا كبيرة يصرب بها
 الرقاب "ورب" تملأ "عظمه من عصى"، وأحق من "نسد" (١) "المعدة"،
 وكل ذنب الإضافة إلى بحاله "ار" عظم "ولكن الذنوب وإن
 عظمت كما "ذكر" "هى" "رب" "أربها"، فمعصيا أعظم من
 معص وهذا حكك الأبناء "عصية" وعلو المرتبة، ومضيه "على من
 معص" وهذا ما رصه

- | | | | | | |
|-------|-----|-------|-----------|-------|-----|
| (١) م | هـ | (٢) م | عصب | (٣) م | ر |
| (٤) م | هـ | هـ | والتاسع ح | (٥) م | عند |
| (٦) م | عند | ح | م | م | هـ |
| (٧) م | م | م | م | (٨) م | ق |

من بين من الذنوب ما لا يحط العدالة ، ولا يوجب درء الشهادة ؛
ومنها ما يدرؤها ؛ فيزوا ما ينافي العدالة عما لا يتنافى في أحكام الدنيا .
فلا ليس ذلك الآن من عرصا ؛ والكلام في الحرج والتعديل من
على فقهاء .

نم ونحردوا ، فمتون كل حرية تؤود قلة أكثر من تكفيها
بدين ورفه الدنيا ، فهي التي خصها العدالة ، وكل حرية لا تؤود بذلك
من بين حسن نحن طاهر أنف بـ ، فهي التي لا تحط العدالة ؛ وهذا
أحسن ما تميز به أحد الضريين عن الآخر

فمن

[فمن مات مصرا على المصيبة]

من مات من المؤمنين على إصراره على المعاصي ، فلا يقطع عليه
عقاب ، بل أمره مقصود إلى ربه تعالى ، فمن عامه فذلك عدله ، وإن
تجاوز عنه ، فذلك فضله ورحمته ، فلا يستنكر ذلك عقلا وشرعا ،
وهذا مذهب الصريين وبعض تبعيهم . وذهب كثير من معتزله
بعداد ، أي أن العقوبة غير جائزة ، وحتم على الله أن يعاقب كل مصرا
على الأند ، وهذا الذي قالوه مراعاة للعقل . فلا يخفى حسن لغرضان ،
والتجاوز عن المصيبة ، وقد تطلق الشرع بذلك وحث عليه

فإذا ^(١) حَسُنَ من الواحد ما الصَّحیح ، مع تلبده بالانتقام ، ولشئ ،
وتعرضه لمصارف كظم عيظه ، فلا يُحسن العفو من لرب تعالى ،
المتبره عن الحاجة المنعوت بالغنى بحق ، أو لا وتحرى ، وما ذكروه
بعض لفعل الله ورحمة إليهم أوحوا ، عليه ما فعله في الدنيا ، وحثموا
ما تحرى من حكام العنق ، ولا تنق مسكة من الدين مع من ينشغل
هذا المذهب

فصل

[في الشفاعة]

يذكر في حوار عمران ، وقد شهدت له شواهد من الكتاب
والسنة ، ذكرها لشهرتها ، فيرتب على ذلك تشفيع الشفاعة وحط
أورار المحرمين شفاعتهم .

فذهب أهل الحق أن الشفاعة حق ، وقد أسكرها منكرو
الغفران ومن حوز الصمغ والمفوي يندأ من الله تعالى ، فلا يمنع
الشفاعة ، ومنهم ^(٢) من ينمها على مصيره إلى تحوير المغيران ؛ وذلك
سماية في الجهل ، لا سترها ذو تحصيل ^(٣)

(١) م : ذو حفاة

(٢) م : وهم

(٣) م : وإذا

وسبيلنا أن نبين أن شمع الشفاء من مجورات المقول «لطرف
 اثنى قدمها». فإن رددنا الأمر إلى محض الحق، ولم نقل «لتحسين
 وتقبسح»، فالرب تعالى يفعل ما يشاء، وإن جاريته، وقومنا عسده
 معتقدهم^(١)، فرحمهم إلى شواهد الشاهد، ولا يقبح عند العقلاء أن
 يشفع الملك بعض المحاسبين المضطرب إليه في مدد استحق عقابا، ولا
 ينكر ذلك إلا متعنت^(٢)

فإذا ثبت جواز شمع الله لا، فقد شهدت به من يعت
 الاسفاسة، من^(٣) راءها نعمة مقبولة، ثم هي «معرفة شمع في
 أهل الكناز، إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «شفعتي
 لأهل الكناز من أمتي»^(٤) : وقال في الشفعة «لا تحسوها
 امتقين، وبما هي الحديث^(٥) «اتلوا» وقال «حيرت بين
 الشفعة وبين أن يدخل شطر مني الجنة، فاحتوت الشفعة، فيها
 أشقى»^(٦) وأجمع السلخون قبل ظهور المدع^(٧)، على رعة إلى الله

(١) م. م. م. (٢) م. م. م. (٣) م. م. م. (٤) م. م. م. (٥) م. م. م. (٦) م. م. م. (٧) م. م. م.

(٧) م. م. م. (٨) م. م. م. (٩) م. م. م. (١٠) م. م. م. (١١) م. م. م. (١٢) م. م. م. (١٣) م. م. م. (١٤) م. م. م. (١٥) م. م. م. (١٦) م. م. م. (١٧) م. م. م. (١٨) م. م. م. (١٩) م. م. م. (٢٠) م. م. م. (٢١) م. م. م. (٢٢) م. م. م. (٢٣) م. م. م. (٢٤) م. م. م. (٢٥) م. م. م. (٢٦) م. م. م. (٢٧) م. م. م. (٢٨) م. م. م. (٢٩) م. م. م. (٣٠) م. م. م. (٣١) م. م. م. (٣٢) م. م. م. (٣٣) م. م. م. (٣٤) م. م. م. (٣٥) م. م. م. (٣٦) م. م. م. (٣٧) م. م. م. (٣٨) م. م. م. (٣٩) م. م. م. (٤٠) م. م. م. (٤١) م. م. م. (٤٢) م. م. م. (٤٣) م. م. م. (٤٤) م. م. م. (٤٥) م. م. م. (٤٦) م. م. م. (٤٧) م. م. م. (٤٨) م. م. م. (٤٩) م. م. م. (٥٠) م. م. م. (٥١) م. م. م. (٥٢) م. م. م. (٥٣) م. م. م. (٥٤) م. م. م. (٥٥) م. م. م. (٥٦) م. م. م. (٥٧) م. م. م. (٥٨) م. م. م. (٥٩) م. م. م. (٦٠) م. م. م. (٦١) م. م. م. (٦٢) م. م. م. (٦٣) م. م. م. (٦٤) م. م. م. (٦٥) م. م. م. (٦٦) م. م. م. (٦٧) م. م. م. (٦٨) م. م. م. (٦٩) م. م. م. (٧٠) م. م. م. (٧١) م. م. م. (٧٢) م. م. م. (٧٣) م. م. م. (٧٤) م. م. م. (٧٥) م. م. م. (٧٦) م. م. م. (٧٧) م. م. م. (٧٨) م. م. م. (٧٩) م. م. م. (٨٠) م. م. م. (٨١) م. م. م. (٨٢) م. م. م. (٨٣) م. م. م. (٨٤) م. م. م. (٨٥) م. م. م. (٨٦) م. م. م. (٨٧) م. م. م. (٨٨) م. م. م. (٨٩) م. م. م. (٩٠) م. م. م. (٩١) م. م. م. (٩٢) م. م. م. (٩٣) م. م. م. (٩٤) م. م. م. (٩٥) م. م. م. (٩٦) م. م. م. (٩٧) م. م. م. (٩٨) م. م. م. (٩٩) م. م. م. (١٠٠) م. م. م.

تعالى في أن يردقهم الشفاعة، وذلك يجمع عليه في المصور الماضية لا ينكر
على مبدئه

فإذا شهد العقل بالجوار، وعضدته شواهد السمع، فلا يبقى مد ذلك
للإيثار مضطرب، وفيما ذكرناه ردُّ على فئة صاروا إلى أن الشفاعة
ترفع الدرجات ولا تحط السيئات^(١)؛ فإن الأحرار المأثورة شاهدة
بتعلق الشفاعة بأصحاب^(٢) الكسائر، وكذلك الرعيات في التشفيع
م ترل تصدر من المتقين ومن الخاطئين^(٣)، ولا يبدو تكبير على منهل
إلى الله تعالى في تشفيق نبي فيه

(١) م عبارة - لرفع الدرجات - لا لحط السيئات

(٢) م : تأهل (٣) م : الخطأتين

ب (١١)

في الأسماء والأحكام

فصل

أ في معنى الإيمان

يعلمون أن عرصاني (١) هذا الفصل يستدعي تذكيراً بحقيقة
الأسماء، فإني أحسب (٢) أنه مدعى للإسلام
مدعى جورج إني (٣) لا يدين هو صاعده، ومن ذلك كنهه من
المعبر، وحيث مداعبتهم في تسميته يوم من أيامه، فإني (٤)
الحديث إني (٥) لا يدين معرفة واحد أن، وقرار إني (٦) وعمل (٧)
تدري أن ودعت من تسميته، إني (٨) لا يدين هو بمعرفة، فليس
والإقرار بها ودعت الكرامة، إني (٩) لا يدين هو الإقرار بالاسم
ومعبر الكبر إذا تميز (١٠) إني (١١) مؤمن أنه علة، فإني (١٢) مستوجب
الحديث إني (١٣) وفؤضهم إني (١٤) من منه، فإني (١٥)
بمؤمن، وإني (١٦) في إني (١٧)

(١) م فصل أول من ج

(٢) م من ج

(٣) ج ١٤ من

(٤) ج ٦ من يظهر

(٥) ج ل وأحمد أول من ج

(٦) ج ل

والمارضى عندنا ، أن حقيقة الإيمان التصديق بالله تعالى ، فالمؤمن بالله من صدقه . ثم لتصديق على التحقيق كلام نفس ، ولكن لا يثبت إلا مع عدم^(١) ، فإما أوصى أن كلام النفس يثبت على حسب الاعتقاد . والدليل على أن الإيمان هو التصديق صريح اللغة وصل العربية ، وهذا لا يكره فيحتاج إلى إثباته وفي "برهان" وما أنت مؤمن لنا ولو كنا صادقين^(٢) ، معناه وما أنت غشوق لنا

١. من هذا بعض ، أن من مذهب أهل الحق^(٣) وصف الفاسق بكونه مؤمنا ، والدليل على سميته مؤمنا من حيث اللغة أنه مصدق على التحقيق وآية ذلك في الشرع أن الأحكام الشرعية ، المفسدة لخصات المؤمنين ، تنوجه على انفسه نوحها على الاتقياء إجماعا ، والفاسق يجرى مجرى المؤمن في أحكامه . فيسببه من المصالح ، ويصرف إليه سهم المصالح^(٤) ، ويدب عنه ، ويدور في مقار المسلمين ، ويصني عايه ، وكل ذلك يقطع بكونه منهم .

ثم لما يبعد سميته عارفا بالله تعالى مضيفا له بطاعته^(٥) مصدقا

(١) من عاربه ولا يثبت كلام عن كذا مع
(٢) من عاربه أن من جاز أن يعرف حسب الفاسق
(٣) من مذهب أهل الحق
(٤) من عاربه أن من جاز أن يعرف حسب الفاسق
(٥) من عاربه أن من جاز أن يعرف حسب الفاسق
(٦) من عاربه أن من جاز أن يعرف حسب الفاسق

إياه ، ولا بعد في تسميته مؤمنا ، وبعد جدا أن يقال . هذا عارف بالله
غير مؤمن به . والكلام في هذا الفصل يتعلق بالتسميات ^(١) ، وإياه
الوعيد والخلود ، وقد سبق ما فيه مقنع

وقد ^(٢) يشهد لما ذكره إجماع العلماء على افتقار العلوات وبحورها
من العبادات ، إلى تدبير الإله . فلو كانت أحرارا من الإيمان لأمسح
إلهي ذلك ، فإن استدلل من سمي الصاعث ^(٣) إيمانا بقوله ^(٤) "وما كان
الله ليضع يداكم" ^(٥) "قلوا أراد الله أن يضل بني نوح" ^(٦)
العلوات يؤداه ^(٧) ، في يستنتج

وراء يستدلون بأروى عن أبي صلي الله عليه وسلم ^(٨)
"لا إيمان بضع وتسعون حصه" ، أوها شهادة ^(٩) "لا إله إلا الله ،
وآخرها إمامة الأدي عن طريق" ^(١٠) "ما لم يؤمن في ذلته أبي
استرو حتم ، ليها ، فهو" ^(١١) "يحول على الصدوق ، والمراد وما كان الله
ليضع يداكم بيكم" ^(١٢) "فيكم من الصلابة إلى القدس

-
- (١) م . س . ج . (٢) م . ج . (٣) م . ج . (٤) م . ج . (٥) م . ج . (٦) م . ج . (٧) م . ج . (٨) م . ج . (٩) م . ج . (١٠) م . ج . (١١) م . ج . (١٢) م . ج .

وأما الحديث ، فهو من ^(١) الأحاد ، ثم هو مؤول ؛ والعرب ^(٢) تسمى الشيء باسم الشيء ، إذا دل عليه ، أو كان منه بسبب .

فصل

[زيادة الإيمان وتقصانه]

فإن قيل : فما ^(٣) قولكم في زيادة الإيمان وتقصانه ؟ قلنا : إذا حمى الإيمان عني التصديق ، ولا يفضل تصديق ^(٤) تصديقا ، كما لا يفضل علم عما ؛ ومن حمى عني الطاعة سرا وعلا ^(٥) ؛ وقد مأل إليه القلاسي ^(٦) ، فلا يبعد عني ذلك إطلاق لقول بأن الإيمان يريد ما صاعدا ، ونقص بالمعصية ، وهذا مما لا يؤثره

فإن قيل : أصلكم يلزمكم أن يكون إيمان منكم في نفسه ، كما يجب النبي صلى الله عليه وسلم

قلنا : النبي عليه الصلاة والسلام يفضل من عداه باستمرار تصديقه ، وعصمة الله إياه من محاسنه الشكوك ، واختلاج الرب والتصدق عرص لا يبق ، وهو متوال ^(٧) لى عليه الصلاة والسلام ،

(٣) م : ما

(٤) م رد

(١) م : في

(٤) م قص : تصديق (٥) ل : وعلا ، وما نسبته عن ح ، م

(٦) أبو الحسن أحمد بن عبد الرحمن بن حنبل القلاسي ، توفي في ثلث الأول من القرن الرابع ، أي في حدود سنة ٣٣٥ هـ . غير أن لا يعرف عن كرس ٣٩٨ أصل وعلمش

(٧) ح : ل . متأول ؛ وما نسبته عن م

ثابت لغيره في بعض الأوقات ، رائل معه في وقت الفترات ليست
التي (١) فيه الصلاة والسلام أعداد من التصدق لا يشب لغيره إلا
بعض ، فيكون إيمانه بذلك (٢) أكثر . فيه وصف الإيمان بـ صفة
والفصل ، وأريد بذلك ما ذكرناه . لكان مستقيماً ، فاعلموه

فإن قيل . قد أثر عن بعضكم ربط الإيمان بالمشيئة . وكان إذا سئل
الواحد منهم عن إيمانه قال به (٣) مؤمن إن شاء الله ، فما محسوس ذلك ؟
فب الإيمان ثابت في الحار قطعا لا شك فيه . ولكن الإيمان لدى هو
عدم العور وآية الحاجة ، يثاب الموافاة ، فاعسى السيف به وقروءه بالمشيئة ،
وم يقصدوا التشكك في الإيمان الناحر .

(١) لست للشيء ولا شيء عن ح . م

(٢) م : لذلك (٣) م : أي

باب التوبة

التوبة في حقيقة اللغة الرجوع ، يقال : تاب و تاب و تاب (١) إذا رجع . و إذا أُصِبت التوبة إلى المد ، أريد بها رجوعه من (٢) الرلات إلى الدم سبها ، على ما سنعهد التوبة في اصطلاح المتكلمين وإذا أُصِبت التوبة إلى أفعال الله تعالى ، فالمراد رجوع نعمة والآنة إلى عباده .

فإن قيل : حرروا عبارة في حقيقة التوبة على اصطلاحكم . فب :
التوبة هي الدم على المعصية ، لأجل ما يجب الدمه له ، ثم اندم بالارمه صبغات ليست منه عموما ، والارمه صفات في بعض الأحوال دون حص
فأما الصفات التي بالارم التوبة أبدا ، منها الحرن والدم على ما تقدم من الإحلال بحق الله تعالى ، بد من المحل أن ينبت الدمه دون ذلك ، والفرح المسرور بما فرط منه لا يندم عليه . ومما يفارقه . في عدم ما كان فيما مضى وكل نادم على فعل يجب (٣) اتصافه بشئ . في فيما مضى

ومما يقارن (٤) التوبة في بعض الأحوال ، العزم على ترك معاودة ما ندم المكلف عليه ، وذلك لا يطرده في كل حال . إذ إن صح إعرم من متمكن من فعل (٥) ما فدمه . ولا يصح من المحبوب العزم على

(٣) م . م . (٣) م . م

(٤) ج . م

(١) م . علوته : تاب و تاب و تاب

(٥) ج . م . مثل

(٢) م : وأند . م . م

ترك الأثر ما، ولا من لأخرس العرم على ترك قذف الشخصات فإن صدر
البدن من متمكن من مثل ما قدم عليه، فلا بد أن^(١) قارن بدمه
العرم على ترك معاودته. إذ من المستحيل أن يكون موطأ مسه على
معاودة ما قدم على تقديمه رعاية لحق الله تعالى

فإن قيل لم يتم إن التوبة هي الندم قل لأنه الثابت الذي
لارول في التوبة، وما عداه يراد ويختلف، ومنه ما يشتت تارة ويدتق
أخرى - وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الندم توبة^(٢) أفريما
ذلك لمساوقة الخبر^(٣) وموافقته الأثر فإن قيل لم لا يجوز أن يسمى
ترك المعصية توبة، من غير ندم، قلنا هذا مما يأناه الشرع من
الاحس إذا مل محو به، واستوح إلى بعض مساحت، غير ما دم على فارط
الزلات، وكان على عزم معاودتها، فهذا يسمى تاركا للزلة، ولا يسمى
تائبا عنها

فهذه حقيقة التوبة وصفتها، وذكر ما يلزمها من الصفات عمومها
وما يلزمها في بعض الأحوال فإن قيل ما معنى قوله إن التوبة بدم
لأجل ما وجب له؟ قلنا هذا لتقيد لاندمه فإن من قارف سيئة،

(١) م. وأن

(٢) رواه ابن ماجه في سننه والطبراني في معجمه الكبير وأبو حمزة في مسنده

(٣) م. الخبر

وندم عليها لإصرارها به ، واتها كها^(١) قواه ، فهو نادم غفر تائب
 وإن^(٢) التوبة الشرعية الندم على ما فات من رايه حموق^(٣)
 الله تعالى

فصل

[في قول التوبة]

لا يحب على الله تعالى قبول توبة عقلا ، وقد أطلقت لمعركة
 على قول توبة حرم على الله تعالى^(٤) عن قولهم ، وقد سبق
 الدليل على نفي اوجوب عي الله تعالى نعم لورحمنا^(٥) إلى الشاهد
 لم يشهد لوجوب قبول توبة ، فإن من أساء مع غيره ، واحتصم حرمة^(٦)
 وأبغى في عداوته^(٧) . نعم جاء مستدرا . فلا يحتصم في حكم لعقل^(٨) قبول
 توبته ، بل الخيرة إلى من احتصم ولم يرجع . فإن شاء صرح ، وإن
 شاء شرب عنه ، ولا نثبت فيها .

والذي شهد به^(٩) من اسمع . جماع الأمة على الرعية إلى الله

(١) م . باقنا

(٢) م . ٣٥

(٣) م . حرمه تعالى

(٤) م . حق

(٥) م . وأهلك حرمانه

(٦) م . حب

(٧) م . ح . عقول

(٨) م . عداوته

(٩) ل . ح . على ذلك ، ونثبت عن م

تعالى في قول لتوبه ، والخصوع له في الإتهال إليه رجاء قبولها ^(١) : فهو ^(٢)
 كان قبول لتوبه حتما ، لما كان للرعبات والإلحاح في الدعوات معنى
 فإن قيل هذا قولكم في العقر وموجبه ، فإفواكم في قول
 التوبة سمما ، هل ثبت قطعا أم لا ؟ قلنا : لم يثبت ذلك عند مصمما ،
 بل هو مرجوح ومصنون ، ولم يثبت هل قاصع لا يش ^(٣) التأويل
 في ذلك ، فقطعنا في وجوب القول عقلا . ولم مصم . لقول سمما
 ووعدا . بل صه ص . ويعلم ذلك على المصنوع ، إذ توفرت
 على التوبة شرائط

فصل

[وجوب التوبة]

التوبة وجبة على العبد ، ولا يدل على وجوبها عليه ^(١) عند ، إذ
 لا يثبت شيء من الأحكام الشرعية بالعقل ولكن الدليل ^(٢) عليه
 إجماع المسلمين على وجوب ترك الرلات والندم على ما تقدم منها
 ثم التوبة تنقسم منها ما يتعلق بحق الله تعالى على المتحصص ،
 ومنها ما يتعلق بحقوق الأدميين .

(١) - بقوله ، ومن رجاء (٢) م ولو

(٣) م لا يثبت (٤) م من : عليه (٥) م لا

فأما ما يتعلق بحق الله على المتحضر ، فيصح دون مراعاة غيره ؛
وأما ما يتعلق بحقوق الآدميين ^(١) فيقسم : قسمه ما لا يصح دون
الروح عن حق الآدميين ^(٢) ، ومنه ما يصح دونه . فأما ما يصح دونه
فهو كل ما يتصور فيه حقيقة الدم مع دواء وجوب حق الآدميين ^(٣) .
ونظير ذلك ، انقتل الموجب للقتل . فيصح الدم عليه ، من غير
تسليم القاتل ، منه ليستفاد منه . فإذا دم صحت توبته في حق الله
تعالى ، وكان معه من انقصاص من مستحقه معصية متجددة لا تقدر
في التوبة ، بل تستدعي في معصية خروجها ، وتوبة منها ورف
تتمتع التوبة بحق الآدميين ^(٤) ، ولا تصح دون الخروج منها ، وذلك
كاعتصاب شيء من مال الغير ، فلا يصح الندم عليه ، مع إدامة
شدة ^(٥) الدغله ، فلا تمسكوا بالصور ، وارعوا الدم لحق الله تعالى
هنا وثبات

فصل

[في توبة عن المعص دون المعص]

من احتجب أوراها وقارب دونا صحت توبته عن بعضها ، مع
الإصرار على معص . وذهب أبو هاشم ومتبعوه إلى أن التوبة لا تصح

(١) م حق آدمي (٢) ، (٣) ، (٤) م : آدمي

(٥) م نفس شد

دون الانكشاف عن جميع الذنوب . وهذا الذي ذكره خروج عن
المعقول وموجب الشرع المنقول^(١) فإن من بدت منه نوادر وصدرت
منه عظامه ، فيصح في مجرى العادات منه استعاضة عن حمايرها ،
والاعتذار عنها مع الإصرار على شيء منها

وضرب الآفة لذلك مثالا ، فقالوا من عصب^(٢) أموالا لرحل
واستوى على جرائمه ، وانسب إلى انتهاك حرمانه ، وكسر له في
تصايف ما أحترمه مما نتم عزم له ما أسف ، واستبدل حكمه ،
وأدعى لأمره ، ولكنه لم يعتد عن كسر القلم ، فيصح اعتذاره عن
المعذاته التي يله عليه ، وذلك غير محدود^(٣) عند ذوي العقول

والذي يحقق ما قلناه ، جماع الأمة على أن الكافر بدنس ووب
عن كفره ، صحت توبته ، وإن استدام رله واحدة . ومذهب أبي هاشم
أنه لا تصح توبته ، وهو بمد إسلامه ، وإبراه أحكامه ، ملتزم لورر
كفره ، وهذا خروج عن جماع المسلمين . فإن قل من نصر^(٤) مذهبه
إعنا بجنب التوبة عن الدب لقبحه ، وذلك يعنى كل دس . فلا يصح بدم
على قبيح مع الإصرار على قبيح ، وهذا الذي ذكره يظن من أوجه ،
يطول تنمها ، ولا يحمل هذا المعنف ذكرها .

(٢) م نصب

(١) ج ، م نصب ، بلقون

(٤) ج ، م نصب ، و أنشأه عن م

(٣) م محدود ، و أنشأه عن ج ، م

فإن قيل لو أضع العمد ثم يده على الطاعة ، فقولكم فيه : وما
لا يتصور من العرف لله تعالى أن يده على طاعته . فإن يده على أمر يرجع
في غيبه من معصية خلقه ولا بعده فيه ^(١) . وإنا الذي قلناه ^(٢) يده على
ما به من حيث كانت به علة

وعرصة يده مقدمه أن القاصي رحمه الله يحب تحديد عدم كما
ثم قال : إن لم يحدد عدم . كان ذلك معصية جديدة . والنوطة
الاولى معصية على صحتها . يده به ما يصح لا يتعدا شيء به . يصرم .
ثم قال : يحب تحديد يده على تلك السيئة . ويحب يده على ترك عدم
وقت حكمه . يوحونه . يده يوحونه

وسلبي أن ذلك من مسائل الاختيار . والنوطة من مبادي .
ولا يحب أن يكون جميع الكلام فيه فصحا ، بل لا يبعد أن يقع فيه
مختل فيه

فصل

[هل إيمان الكافر نوبة ؟]

كافر إذا آمن بالله تعالى . فليس إيمانه نوبة عن كفره . وإنما
يده عن كفره . فإن قيل ^(٣) . فلو آمن ولم يده عن كفره . قلنا : ذلك

عدنا^(١) سير مكس ، بن نجيب مقدرة ، الاثنان ندم على انكسر ثم
وردا كسر ، لخط ، الاثنان والدم على كسر ، حما ، وهذا موضع
قصص ، وما عدا ذلك من مبررات التوبة ، وقبوله مصوب غير مقصود به
كما ذكره .

فصل

[في توبة العائد للدين]

من تاب ورجعت توبته ثم عاود الدين فالتوبة المأخوذة صحيحة ،
ولم يرضى ذكره . ثم نعلم ان التوبة^(٢) عادة من العادات فصي
صحة ومعددة ، بدست^(٣) على ذلك ، لا يقدح في صحتها
، فلو عدها مرة ، ورجع عاود الدين بعد ان توبه ، ثم هذه التوبة
عادة ، ليس سوى ما ذكره .

فبذلك أصول التوبة ذكرناها ولا شذمها مفصدا يليق .

(١) - ع م بقدر عدا (٢) م م م (٣) - ع م بقدر عدا (٤) م م م

القول

في الإمامة^(١)

الكلام في هذا الباب ليس من أصول الاعتقاد ، وخطر على من
يرى فيه بُرني على الخطر على من يحل أصله وصوره ووعده محصوران
عند دوى المحتاح ، أحدهما من كل فئة إلى التعصب وتعدى حد الحق ،
والثاني من المنهيات الخلل^(٢) التي لا حول لها من نصيبات فيها ،
سب التماسي وغيره من أمثال رضى الله عنه ومعه ، كسب مسوئيه
في الإمامة ، وفيها منقح للمنصر . ويرشد إلى من يروم معانه
ودرك لهايه

وعرضا في هذا المعتقد ، أن نرى على قول الباب ، وقد كرر
الله فتح منها ، وغير المنهيات عن المضطرب . مستعين بالله تعالى
والتأييد قصي تقديم صرف من الكلام في لأحذر ومباركها ، فيها
على الإمامة

(١) باب القول في الإمامة ، و. إنشاء عن

(٢) عن الخلل

باب

في تفاصيل الأخبار

فإن قيل ادكروا حقيقته أخبر أولا ، ثم فصلوه . قنا الخبر
 ما وصفه بصدق أو كذب ، وهذا يبره بما عده من الكلام ،
 ويبره عن " أن كلام أيضا فإن الأمر ، والهي ، والتلف ،
 والاستحذر ونحوه ، لا يوصف شيء منها بالصدق ولا بالكذب
 ثم خبر بنقسم منه ما يعلم صدقه فصلا ، ومنه ما يبره كونه
 كذبا فصلا ، ومنه ما يخور فيه تقدير الصدق والكذب ، فأما خبر
 بصدق فصلا ، فما وافق خبره المعلوم قطعا ، بضرورة أو دليل قاطع ،
 ٤٠ عن المحسوسات على ما هي عليه ، وأخبر عن كل ما علم بضرورة
 ويتصل بذلك الخبر عما علم بضرورة إذا وافق خبره المعلوم ، وما علم كونه
 كذبا قطعا فهو ما يخالف خبره المعلوم ضرورة ونظرا (٢) فهو كالإخبار
 عن المحسوسات على خلاف حكم اتفاق الجوهر ، وكالإخبار عن قدم
 العالم مع قيم الأدلة القاصصة على حدثه . وما يتردد من الأخبار ، فهو
 ما يتعلق بخائر لا يستحيل فيه تقدير اليقين ولا تقدير الإثبات .

(١) من (٢) لعمارة : إذا وافق خبره المعلوم عما يخالف خبره المعلوم ضرورة
 أو خبر فأنما يعلم كونه كذبا كالإخبار ... الخ ؟ وما أنشأه عن ...

ثم ينقسم الحجر بعيد ذلك انقساماً هو غرضنا ، فمنه ما لا يترتب عليه العلم بالحجر عنه ، ومنه ما يترتب عليه العلم بالحجر عنه . وما ما مضى تماماً بحجره^(١) ، فهو الحجر المتواتر ؛ فإذا تواترت شرائطه وكمالات صفاته ، استغنى العلم بالحجر عنه على الضرورة . وبه تعلم السالفة لاثبات التي لم تشهدا ، والوقائع والدول التي لم تقع في عصرنا ، وبه تتم في حق الإنسان والدقة عن غيرها من النساء . وحاشد العلم بذلك حاشد للضرورة . وسلك في المعلوم على الدقة

ثم الحجر المتواتر لا يوجب العلم بالحجر عنه منه . وبف سبيل فضائه إلى العلم بالحجر عنه استمرار العادات . ومن - ثرات الحق أن يحرق انه العادة ، فلا يخاف العلم بالحجر عنه ، وإن تواتر الأحكام عنه ، وكذلك يجوز على خلاف "عوائد" أن يثبت العلم لضروري على أثر إحصاء الواحد ، ولكن العادات مستمرة على حسب ما ذكرناه .

فإن رام مُستف قدحاً ، وقال كل واحد من محرمين . و هو مرد بالحجر لم يعد علماً . وأصعب حجر غيره إلى حجره لا حيل حكم حجره . مبينه أن لا يحدد مجموع الإحصاء ما لم يحده الحجر الواحد وهذا الذي ذكروه لا تحصيل له ؛ فإن أوضح أن الحجر المتواتر لا يوجب العلم

(١) حجره على ما فيه

بالمخبر عنه ، وبما يعقبه نعلم مع استمرار العادة ما ثبتت مستمرة ^(١) ،
 وإما استمرت بعدة ، كما ذكرناه عند إخبار عدد التواتر ، ونظير
 ذلك من مستمر ^(٢) العادة أنه لا بعد قيام شخص واحد في وقت معين ،
 ولو قيل في هذا وقت بعد كثير وحين صغير لا يحصون من غير
 تواضعهم ، ولا مستهمل ^(٣) حجة ، ودعيت ^(٤) داعية إلى القيام عنده ،
 فيعلم أن شد خبر خلاف ^(٥) به على خلاف بعده ، وهو بمثابة الخبر عن
 انقلاب الحال ذهباً إلى غير ذلك

ثم يجب إثبات التواتر بشرط منها أن يكون المخبرون عالمين بما
 أخبروا عنه من ضروره ^(٦) من أن خبروا عن محسوس أو معلوم بذاته
 نحوه حرق ، سوى ذلك خواص ونحو خبروا عما علموه ، نظراً
 واستدلالاً ، لم توجب خبره عاماً ^(٧) فإن تخبرين عن حدث بعالم
 رائدوب عن عدد التواتر ، وليس يوجب حرم علم ، والمخبرون تواتراً
 عن مدة لم يرها مصدقون على الضروره ، وليس ذلك مما نحاول فيه
 تعليلاً ، أو ظراً ^(٨) ، أو عرفاً ، أو دليلاً ^(٩) ، ولسكننا بيننا أن ماخذ
 العلم بالمخبر عنه استمرار العادة وقد رأينا العادة مستمرة ^(١٠) على ما ذكرناه

(١) عبارة وردت على استمرار العادة ما ثبت مستمرة

(٢) - (٣) م (٣) م (٤) م (٥) م (٦) م (٧) م (٨) م (٩) م (١٠) م

(١١) م (١٢) م (١٣) م (١٤) م (١٥) م (١٦) م (١٧) م (١٨) م (١٩) م (٢٠) م

في المخبر عنه على الضرورة، دون المخبر عنه نظرا، خريفا على موجب
لعماده في النفي والإثبات

والشرط الثاني للمخبر المتواتر أن يصدر عن أقوام يريد عددهم على
مبلغ يتوقع منه التواطؤ في العرف المستمر، ولو تواطؤوا مثلا اظهر
على طول اندم تواطؤهم. ولما نصسط في ذلك عددا هو الأقل،
وركنا نعلم أن كل عدد شرط في شهادة شرعية، فعدد التواتر يرقى^(١)
عنه. وسماه العدد في شهادة شرعية أربعة، فقلنا^(٢) "قطعا أن إخبار
الأربعة لا يعقب العلم الضروري بالمخبر عنه، إذ لو كان سبعة، - كان
يضطر الحاكم عند شهادة الشهود^(٣) "أن العلم بصدقهم، وليس
الأمر كذلك

ثم الذي أرتضيه أنه لا يحصل علم^(٤) بإخبار خمسة أيضا، فإن
الشهود في مجلس القاضي لو استظهروا شهادة خمس، أو سادس، لم
يحصل العلم الضروري عما أخبروا عنه. ولما نجد^(٥) "حدّا في الأساس،
إد اشترع، كما ورد بتحديد شهود، فكذلك ورد بالاستكثار^(٦)
من زياده الشهود

(١) ل. ب. ١٠١٢ و. ١٢٠٠ ج. ٤ م

(٢) م. ٢١ م. ٢٢

(٣) ل. ب. ١٠١٣ م. ١٠١٤ و. ١٢٠٠ ج. ٤ م

(٤) ل. ب. ١٠١٣ م. ١٠١٤

(٥) م. ٢١ م. ٢٢ و. ١٢٠٠ ج. ٤ م

(٦) م. ٢١ م. ٢٢

وإن دام دو تحصيل في ذلك صطفاً . فليفرض خبر واحد ^(١) عن محسوس ، ثم خبر اثنين ، ثم كذلك ، فزايذاً صاعداً ، وهو في ذلك كله يعلم ما يطرئه من التريب وعلبات الظنون حتى ينتهي الأمر إلى العلم الضروري فهذا أدركه . وانتبه عنه كل ريب ، ضبط العدة ^(٢) في المحبرين ، وقدر ^(٣) قل عدد التواتر ، ثم فرض ^(٤) ما ذكرناه في صادقين محبرين عما علموه ضرورة . فإن اتفق مثل هذا ^(٥) العدد ^(٦) غير موجب للعلم ، فذلك لتحليل كاديب يخطأ قل عدد التواتر ، وفي ذلك محل رجب للكلام لا سبيل للحوص فيه هاهنا

ثم إن كان المحبرون أسوأ عما شاهدوه وعلموه ضرورة من غير واسطه . فالكلام كما ذكرناه ، وإن شئوا ما أبأوا عنه عن خبرين ونقل وثالث عن متقدمين ، وتناحلت الأعصار ، وتواترت الأمار . فلا يحصل العلم الضروري ^(٧) بالمقصود من الخبر إلا عند استواء مفرق المحبرين وواسطتهم ، والمعنى بذلك . أن يكون المحبرون عن المقصود أولاً على عدد التواتر ، وكذلك المحبرون عنهم ، إلى أن يتصل الخبر بـ . فلو نخره شرط من شرائط التواتر في الأول ، أو في الآخر . أو في الوسائط ، لم يحصل العلم بالمحبر عنه المقصود بالخبر

(١) ج . ب . م . خبر واحد ؛ وللتب من م

(٢) م . وقدره (٤) م . فرض (٥) م . قل : هذا

(٦) ج . قدر (٧) م . قل : الضروري

ولا يشترط عدالة المخبرين على التواتر، ولا يتابعهم فإن الأحيار
إذا نورت من الكفار في لهدم بأن ملكهم قد قتل فعند شرط صدقهم
وإذا أحروا عن ذلك في أقاصي ديارهم، علمت صدقهم عند شرائط التواتر
ولا يشترط أن يكون المخبرون على تائى الديار فإن أهل البلدة الواحدة
إذا أحرونا، وهم الجرم الفقير، علمنا صدقهم، وإن كانت البلدة جامعة
لهم. وبمثل ذلك لا يشترط أن يشتمل^(١) المخبرون على أهل المال بين
أهل بعداد مثلاً لو أخرجوا من بين أهلهم كل دمي، ثم أحروا عن
واقعة جرت، فإننا نصدقهم مع عسكهم بالمئة الواحدة، ونش ذلك علم
أن المخبرين يجوز أن^(٢) يكونوا تحت ذمة^(٣)

وقصدنا بتأثيرنا أنه من في هذه الشرط، لرد على اليهود،
فإنهم ربما يشترطون هذه الشروط، ويحاولون بها القدر مما روم
إثباته من معجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا القدر عرض من
حر التواتر

وكل حر لم يمنع مبلغ التواتر فلا يعيد عملاً نفسه، إلا أن يقتصر
به ما يوجب تصديقه مثل أن يوافق دليلاً عسماً، أو تؤيده^(٤) معجزة،
أو قول مؤيد بمعجزة تصدقه^(٥) وكذلك إذا نفت الأمة حرراً بقبول،

(٣) - دلة

(٤) - رد لا

(٥) - صدقه

(١) - ج يكون

(٢) - م مسمى

وأجمعوا^(١) على صدقه قديم صدقه فإن فقد ما ذكرناه ، ولم يكن
الخير متواراً ، فهو المسمى ، خبر واحد في اصطلاح المتكلمين : وإن
نقله^(٢) جمع .

وما ترتب عبه الإمامة لقطع بصحة الإجماع ؛ وهذا ما^(٣) لا
مطمع في تقريره ها هنا ، وقد ذكرناه في كتاب التاجيص في أصول
الفقه ما يدل على صحة الإجماع ؛ ولكنا سجد هذا المعتقد بقاطع في صحة
إثبات الإجماع ، حرياً على ما التزمناه من إيراد القواطع ، في كل
ركن فنقول :

إدا أجمع^(٤) علماء الأئمة^(٥) على حكم شرعي ، وقطعوا به ، فلا
يخلو ذلك الحكم^(٦) إما أن يكون مقطوعاً لا يتوصل إلى العم به ، وإما
أن يكون مقطوعاً به ؛ فإن كان مقطوعاً به على حسب اتفاقهم ، فهو
المقصود ؛ وإن كان مقطوعاً لاسيل إلى العم به ، فيستحيل في مستقر
العادة أن يحسب لعلماء بطرق الظنون^(٧) والمعلوم الظن عملاً مطبقين
عليه ، من غير أن يحتلج لطائفة شك أو يخامرهم ريب ، وتقدير ذلك
خرق للمادة^(٨)

- (١) ج - واحضروا
(٢) م - نفس
(٣) ج - نفس
(٤) ج - نفس
(٥) ج - نفس
(٦) ج - نفس
(٧) ج - نفس
(٨) ج - نفس

وبن قيل إذا حرب لعناء حربين ، فحس حرب وحرمه حزب ،
وكل حرب رائدون على عدد التواتر ، وهم مسمومون على اعتقادهم
فلن إذا كانت المسألة " محسفا فيها ، فكل حرب معترفون " من معتقد
مصنوع ، وإنما كلام في إجماع العلماء على قطع في مظلون ، وهذا حرق
لله دة لاشك فيه

وبن قيل فحملوا إجماع لعنائه دليل على صدقهم مثل ما ذكرناه
قد قد كلفا في الشرع أن سدد العقود بن الأدلة عملية ، والإجماع وبن
وذكر مؤديا إلى عدم سلك عادات واستقرارها ، فهي معرصة للاخراق
في محورات العقول ، فإدراك ما كلفه من أدلة على الأدلة عقد " .
ثم هي شتى لا يضبط مأخذها إلا حرم مررا " و عارضه شبه كثيرة بحده
لا يفصل عنها ، لا وفق " واقاض اسمي لا تعدد " حباه ، وبما هو
نص ثبت أصلا وغواه دعما ، ولا يبق " قطع " من غيره ، فإذا ما دعاه
محمدين على القطع مع اتخاذ وجه القطع ، قطعنا بصدقهم
وندى سدى أن إجماع علماء سائر " الأئم في الأحكام على موجب
ما تردد به يوجب عدم حرمانا على مستمر العادة وهذا حسن مع . وسدسته
في كتاب الشامل ، شاء الله تعالى ، وقد ذكر صرفا مستحسنة في الإجماع
إن شاء الله عز وجل ، وقد حال أن نخوض في الإمامة

(١) م السنة (٢) م - أو قصر سدر (٣) م عارضة وسدس شبهة لا يثبت عليها
لا موقوف (٤) ل تقصير وثلاث من حكام (٥) م عارضة إجماع علماء سائر الأئم

لا يخفى "على فيه من ينحصر عن "مشار أمداد على الإمامة ولو
 حار رد الضرورى في ذلك، لحرر أن يكر صائفة مداد والبصرة واصبين
 الأفضى وغيرها، وذلك يعنى توصو حه عن كشته

فإن قيل، قد تدبر قاضى في مع الإمامية من دعاة النص، وهل
 تقوم عند النص على "عليه السلام: أنه يستريحون فيه. فإن
 أدعى الإمامية: "حما على "عليه السلام في مشهد" من أدعى
 وعرض عصم، فبعد قطع صلا هذه الدعوى فإن مثل هذا الأمر مصمم
 لا يمكن في مسير مددة، كما يمكنكم توليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مددكم، وبدأ وسامة من ريد، وعند الولاية لهم،
 وهو يصح "حيث يشبه، وخفاء الأخرجة في مصمم، وكما لا يخفى
 توليه أنى بكر عمر، وحمل عمر الأمر شورى بينهم "ولو حور،
 انكته هذه الأمور الصاهرة، ما تأمن من "يكون "أقرآن سورص
 ثم كسبت معارضة، وكل حال في الإمامة يكر على "صل السوءة
 فهو حرى بالحق

فهو يدعى ادعوا نصا شاف لا لئلا فيه، فيصطاد في سعادة

(٢) ح ١٠٠ ع ١٠٠

(٣) ح ١٠٠ م رد حر

(٦) ح ١٠٠ م يكون

١١ م لا يخفى

(٣) ح ١٠٠ م

(٥) م قص ١٠٠

كتابه وترك المہجہ ، سیمای عصر اصحاب رسول اللہ صلی اللہ علیہ
وسلیم ، و ترب الہمد بالمص المدعی ، والاختلاف فی علی الإمام
یوم مستقیمہ

وإن ادعوا إلى حجب غير مضر، فحجب أنه لا سبيل إلى علمه، ثم
اعلم طلابه بالإجماع على خلافه، مع ثبوت الإجماع مطلقاً عنه،
وبذلك ندرأ سؤال من قال: حجب الواحد إن لم يوجب العلم فهو موجب
للعمل، وهو ما يقتضيه ما لا يقتضيه الاستحباب قوله، وأحسن
أحوالكم عند اتصاله^{١١}، ومصلحتكم مكفرون، فكيف نسوموا
قبول حجبكم ولا سبيل^{١٢} في حجبكم لا تقتضيه حجبكم، ثم الإجماع
حق أن يعمل به، وقد أحققت على خلاف ما ادعى في عصره من حجب
رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومن إمامة من أشهر (٢) طريقتين (١) من ادعاء (٥) النص
 اقتصر على الأصول الأولى، و... بها أحد غير أولاد (٢)
 منها ماروي عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى "وَيُؤْمِنُ
 مَنْ آمَنَ" ومن كتب مولاه عن مولاه (١) هذا من حصار

$$f(x) = x^2 - 4x + 4 = (x-2)^2$$
$$= \frac{1}{n} \sum_{j=1}^n \left(\frac{\partial f}{\partial x_j} \right) \cdot \left(\frac{\partial f}{\partial y_j} \right)$$

(١) مس و ویدیه و اوستا و زنده کس (٥) ج ١ دعی

(۱) مکتوبه به باب اتحاد و تقاضای عمرباب

۷، رود قصر و مسجد

* من الأحداث ٤٦٦ : يعطى الدي ذكر أن حدث صوام مشهور

الآحاد، ثم هو مسكر^(١) للاحتجالات؛ إذ المولى من الأسماء المشتركة،
فقد يراد به المولى، وقد يراد به الناصر، وهو أشهر معانيه وقد يراد به
المعتق والمعنى^(٢) بالحديث من كت ناصر فعلى ناصره والدين عليه
أنه لم يخص ذلك بما بعده؛ بل قضي عما قاله باحرا، ولا شئ أنه
لم يكن وإلى الأمر في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقد كثرت كلام
الناس على هذا الحديث، ومعظمه حشو، وفيما ذكره متبع

ورف يستروحوون إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه
قال لعليّ «أنت مني عزله هارون من موسى»^(٣) ولا حجة لهم في
ذلك، فإنه وارد على سبب مخصوص، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم
لما نهض امرؤه ثولك، استعطف عليا رضي الله عنه على المديته، وشق
عليه تحمله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الرسول ما قل،
وأزله^(٤) عزله هارون من موسى في الاستحلاف إذ مر موسى^(٥) لمبقاته
ثم لم يل هارون أمراً بعد وفاة موسى بل مات قبله في أتيه

ثم عارض ما ذكره بأخبار تداني^(٦) النصوص في حق أبي بكر

(١) م حسن مسكر

(٢) م حسن مسمى (٣) روى بخاري هذا الحديث في كتابه في باب من أبي بكر

رضي الله عنه من كتاب رقم ٦٢ هكذا عن سعد بن أبي وبرة، قال: «نزل النبي صلى الله
عنه وسلم على أبي بكر أن يكون مني بمكة هارون من موسى»

(٤) م . وقره (٥) م موسى؛ و«أنتبه عن ج ٤ م (٦) ج ١٠ م ر د ر د

باب

في الاختيار وصفته وذكر ما تنعقد الإمامة به

اعلموا أنه لا يشترط في عقد الإمامة الإجماع ، بل تنعقد الإمامة وإن لم تجمع الأمة على عقدها^(١) . والدليل عليه أن الإمامة لما عقدت لأبي بكر اندر لمصاه أحكام المسلمين^(٢) "وَمَا تَأْتِي لَمْ تَأْتِ الْأَحْذَرُ إِلَى مَنْ أَمَى مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الْأَطْفَارِ ، وَلَمْ يَكُنْ عَنْهُ مَسْكِرٌ ، وَلَمْ يَكُنْ عَنْهُ عَلَى التَّرْتِ حَامِلٌ . فَبَدَأَ بِشَرْطِ الْإِجْمَاعِ فِي عَقْدِ الْإِمَامَةِ ، لَمْ يَسْتَ عِدْ مَعْدُودٌ ، وَلَا حُدٌّ مَحْدُودٌ ، فَالْوَجْهُ الْحَكِيمُ أَنَّ الْإِمَامَةَ تَنْعَقِدُ بِعَقْدِ وَاحِدٍ ، مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَمُدَّ

ثم قال بعض أصحابنا لا بد من جريان العقد بمشهد من شهوده فإنه لو لم يشترط ذلك ، لم نأمن أن يدعى مدع عقدا سرا متقدما على الحق المظهر المعلن . وليست الإمامة أخطر رتبة من الكساح ، وقد شرط فيه الإعلان ، ولا يلع القطع ، إذ ليس تشهد له عقل . ولا يدل عليه قاطع صميم ، ومبيله سبيل سائر المجتهدات

(١) ج ٢ ، ص ٢٢٢ . ولا بد من جميع أهل العقد وحال على عقده

(٢) ج ٢ ، ص ٢٢٢ .

فصل

[في عقد الإمامة لشخص]

ذهب^(١) أصحابنا إلى مع عقد الإمامة لشخص في طرفي العالم .
ثم قالوا لو اتفق عدد من الأئمة لشخص في ذلك مرة تزويج
وبين امرأة من واحد ، من غير أن يشعر أحد بعقد الآخر . ثم
التفصيل فيه من من أمته ، والذي عندي فيه أن عقد الإمامة لشخص
في صقع واحد متضايق الخطأ والمخالف^(٢) غير حائز ، وقد حصل
الإجماع عليه . وما إذا بعد المدي وتجنس بين الأئمة بنسوع النوي^(٣)
فالأحكام في ذلك محل ، وهو خارج عن قواضيه^(٤)

فصل

[في حاله الإمام]

من اعتدت له الإمامة لعقد واحد فقد لزم ، ولا يجوز خلعها من
غير حدث^(٥) وتغير أمر ، وهذا مجمع عليه . فأما إذا فسق وفجر ، وخرج
عن سميت الإمامة^(٦) بفسقه ، فأنحلاله من غير خلع ممكن ، وإن لم يحكم

(١) ح رد

(٢) م - وعنه وكأنه مع خلاف مكسر لا . أي ح

(٣) الشافعي وشيخه م (٤) م - (٥) ح رد : واحكام

(٦) م - الأئمة

رسول الله صلى الله عليه وسلم . « الأئمة من قريش »^(١)، وقال « قدموا
 قريشاً ولا تقدموها »^(٢) وهذا مما يخاف فيه بعض الناس ، والاحتمال
 فيه عندى مجال ، والله أعلم بالصواب .
 ولا حياء باشتراط حرية الامام وإسلامه . وأنجموا^(٣) أن المرأة
 لا يجوز أن تكون إماماً . وإن اختلما في حوار كونها قاضية فيما يجوز
 شرادتها فيه

(١) مقتص من قوله إذا قال رسول الله
 (٢) وود الطراز وأبو جيم مرفوعاً
 (٣) - زاد . على

كل قاطع في الإمامة إلى "الحزب المتواتر والإجماع" وعرضا الآن "الإيجاز، ولو قدر العاقل لا كثرة عما ذكره، وستيقن فيه أكل غنية.

وتولية أبي بكر عمر رضي الله عنهما، وجعله إماماً ولي عهد، وجعل عمر الأمر بينهم^(١) شورى من غير إنكار عليهما، إجماع على تصحيح ذلك في سائر الأعصار، ولا أكثر من قول من يقول لم يحصل إجماع على إمامة علي^(٢) رضي الله عنه، فإن الإمامة لم تحدد له، وإنما ما تحت الأمن لأمر آخر.

فصل

| في إمامة المفضول والتفاضل بين الصحابة |

فإن قل هل تفصلون بعض الصحابة على بعض، أم تصرون عن^(٣) التفضيل؟ قل: أعرض من ذلك ينسب علي مع إمامة المفضول والذي صار إليه معصم أهل السنة، فمن الإمامة فصل أهل مصر، لأن يكون في صبه مرجع وهيئة من، فيجوز حسب المفضول، ذلك إذا كان مستحق الإمامة، وهذه المسألة لأمرها قطعية، ولا معتصم

(١) م. قس. الآن (٣) م. قس. بينهم

(٤) ج. ٥. علي؛ وما أنشأه عن م.

١ م. قس. م.

(٥) ج. ٥. م. قس. م.

لمن يجمع إمامة المفضول إلا أحوار آحاد في غير الإمامة التي تكلم فيها ،
كقوله صلى الله عليه وسلم « يؤمكم أمروؤكم »^(١) . ولا يفي هذا
وأمثاله بنى المقطع ، كيف ولو تقدم المفضول في إمامة الصلاة لاحت
الإمامة وبين رتبة الأولى فهذا قوس في إمامة المفضول .

ثم م بعد ذلك دليل قاطع على تعيين بعض الأئمة على بعض ، يد
العقل لا شهد عن ذلك ، ولأحوار الواردة في فضائلهم متفرقة لا يمكن
تتبع تعيين من مع إمامة المفضول ولكن الحالب على أن
أما ذكره صلى الله عليه وسلم أنه أفضل الخلق بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ،
ثم عمر بعده فمسجد ، وعمار بن الطفيل في عمار ، وعلي ، وقد روى عن
علي رضي الله عنه أنه قال خير من بعد علي^(٢) هو بكر ، ثم عمر ،
ثم الله عنه خير من بعدهم ، فهذا هو قوله أندياه محاسن للتفديد ، حار
على الحق الواضح

فصل

[في قول عمر بن الخطاب]

قل عثمان بن عفان رضي الله عنه عمامة ، إذا كان إماماً ، وموجبات

(١) الذي رواه أحمد ومسلم ورواه غيره ، وهو كقوله الله عز وجل « يؤمكم أمروؤكم »

(٢) علي

القتل مصبوحة^(١) عند المصاء ، ولم يجر عليه^(٢) منها ما يوجب قتله .
ثم تولى قتله ، هجج ، ورعاع ، وأشابه من كل أوب ، وأحياف من سفلة
الأطراف^(٣) كالنجبي^(٤) ، والأختري الخمي^(٥) ، وأرادله من حزاعة ،
ومن يستحق القتل ، فليس لي هؤلاء قتله^(٦) ، فلا يشك^(٧) فيه أنه
قتل مطلوباً .

فصل

[في الطعن على الصحابة]

قد كثرت المطاعن على^(٨) أئمة الصحابة ، وعظم افتراء الراوية ،
وتحريضهم . والذي يجب على المعتقد أن يتزعمه^(٩) ، أن يعد أن حلة
الصحابة كانوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحمل المبيوط والمكان

(١) ح مصبوحة ، وشك من م

(٢) ح ٤٤ : عليهم ، وانسب من م (٣) رطاع ، م مذكور منه من

ولاشية باسم الأعلام . وليس أحد من أي عتقون

(٤) في المصنف م . ١ بحسب مخرج من م كنده مبهكة من م م

قاتل عنها رضي الله عنه . (٥) هو مالك من الحارث الشاعر الناصي . ولده علي

رضي الله عنه مضر ولكنه لم يصل إليها إذ دس عليه معاوية من سنة في سنة ١٠٠٠

كما ذكر ابن الأثير في حوادث سنة ٣٨٠ هـ .

وبهامس م ملاحه مولا أن أئمة ما كان بالمدية حين بكل عنها رضي الله عنه ،

بل كان م مكوفا ؟ فلم يشاركه في قتله

(٦) م عبارة : ومن سحق قتلا إلى هؤلاء قتله

(٧) ن زاد . حلة ؟ وم حذاه في م او م

(٨) م : شكت

(٩) م : مزمة

المحفوظ وما منهم إلا وهو منه "المحفوظ" محظوظ . وقد شهدنا بعض
الكتب على عدالتهم والرسا عن محتجهم "ببيعة" بيعة الرسول . وعن
اعتراف على حسن "شاه على المهاجرين" والأخبار

خفيق على "لندي" . أن يستصحب لهم ما كانوا عليه في دهر
الرسول صلى الله عليه وسلم . فإن قلب شاه فيبدر السن ومرة . فإن
صحب رده . وإن ظهر وكان آخذا . لم يقدح مما علم توارثه وشهدت
له بعض من ثم يبعي "لا يأتوا" ما في كل ما يبدل على وجه خبر .
ولا يكاد يودون بعدمه . وقد هو لأس معنى من سبيل ورسول .

فصل

أفي حكما قال على رضى الله عنه |

عن أن في حالك كان إماما . في أولته . ومقاتلوه وفاة . وحسن
الظن به . رضى الله عنه . فقد أخير ويرى . فطود وعاشه على الله
عم . فصدت المسير . وبصرة . مكان . قدوة بصدته . والظن . وقد
أشرب الإصصاء . فكان من الأمر . كان

ولا يحسم واحد من حسنة عن رلى . والله ولى . تجاور به
وفضله . وكانت له تدمة لآح . - - . ولى . بزمه رضى الله عنه (إمام)

ولا يكثر بقول من شرط العصمة لأئمة من الإمامية، فإن العتق
لا يقضي باشتراطها. وكل ما يحاولونه إثبات عصمة الإمام يلزمه عصمة
ولأنه وقضاه وجبته^(١) للأخرجة

فهذه رحمة الله وأصبح بالكم، فواضع في قواعد العقائد، يستفيل
سها المتدنى، ويتشوق بها^(٢) المنهى إلى حلة المصافات وقد تصرمت
بمور الله وتأنيده^(٣) والحمد لله المشكور على إفضاله، وصلى الله على محمد وآله
النبیین وإمام المرسلین وعلى آله الطيبين وصحبه الأكرمين وسدسنا^(٤).

تم محمد الله تعالى كتب الإرشاد، في فوائده الأدلة في أصول
الاعتقاد، إمام الشیخ الإمام زکریا الإسلام «أبي المعاني» المالك
ابن عبد الله بن يوسف الجويني «رحمى الله عنه

(١) من وجبه

(٢) ح ١٠ م ٥

(٣) م ٣٠ م ٥

(٤) وحده في آخر نسخة (م) ما بأن والحمد لله المشكور على إفضاله، وصلى الله على محمد
وآله وقد فرغ من تحريره بعد الصبح الفجر إلى رحمه الله عليه خالق برار نظام بين
حمد الأموي في يوم الاثنين من شعبان سنة اثنين وستين وخمسمائة حامداً قدس ووصياً على
سنة عنه السلام أما (ح) بعداً لكل نسخة هكذا: كمل كتاب الإرشاد بحمد الله وحسن عونه

فهرس تحليلي للأعلام والآراء

- ١ - ه - هامش .
- ٢ - وصفتنا العلم في موضعه على ما هو مشهور به ، نغني وإن كان مبدوءاً
بأب أو ابن أو نحو ذلك
- ٣ - أشرنا إلى أرقام صفحات المقدمة بالحروف الأبجدية

الاصية - وقفة من الخوارج - وعنه عند الله - المصنوع
 وروى كفا. نحوهم من هذه الآية ٢٨٥ : لا ترى اصف من قلوب
 دنيا كافر اكره تركه من كافر من كفر - اجم : ٢٨٥

آية - وقفة من اريد به حتى فوق الشجرة ١٠٠ هـ

اراهم عنه السلام - دعوته وانه استمع الله بقولها وانا واجعلنا
 مسددا لك ، الآية ، وقوله ، وحدثني في بعد الاصل ١٩٦٠ هـ : روى
 المعترلة انه محل انه مأمور بدخول البلد خمسة أمرا حقيقة ٢٤٦ هـ - قاله
 كان أمرا حقا ، بدليل ما حو. في محبة من الآية ، والقدم ٢٤٧
 ان ان أصبغة - كذا ، صغار لأط. هـ

ان اذ ثمر (مؤرخ) - . بته حدث سم لاشر سمحى وهـ ، في
 طريقه أو مص - ٢٢٢ هـ

ان احسن (٥٠٥ هـ) هم عدد التيم من بحر وأمه يسمون
 الشمسية وبالله صا ٢٤ هـ . كون الله جميعا له ، انه حتى لا آفة ،
 ٧٢ . حكماء صفات الله ثمة دة ٧٩ . روى شدت كلام النفس وسمه
 الخواصر ١٠٤ هـ . فيه ان يترك الله لك يدراك ، بل المدرك هو احوى لدى
 لا آفة هـ ١٦٦ هـ . تناقضه يجعله . الحال ، هي المدركة دون الذات ١٧٧ هـ -
 ١٧٨ هـ ، تأويل آيات الختم ، الطمع ونحوها بأو بلا شعا ٢١٤ هـ . يرى وأبوه
 أن الزلات تحبط ثواب الطاعات بتأثير عيبها ٢٩٠ هـ . رأيه في أسلم
 واستدام ربة واحدة أنه لا يصح نوبته : ٤٠٦ هـ

ان حصل - وروى حديث الشقاعة بمسده ٢٩٤ هـ

ان الخطيب (الحافظ العدادي) - في كتابه تاريخ بغداد في تاريخ
 المعسكر في الاسلام

١٠ حلدون - من خط الفلسفة هو الكلام ف ، يعرفه علم
الكلام ق

١١ حلكان - ترجمته لامام الحرمين : ن - ذكر أن سفيان الثوري
كان أحد لأنه محمد ، ٤٤١ هـ

١٢ ابرار اوسى - كان من متكلمي المعتزلة ثم صار ملحداً رديفاً ،
استنهام يهود إياه في مسألة النسخ : ٢٤٣

١٣ ابر لبكى (صاحب الطقات) - ترجمته لامام الحرمين : ن -

١٤ ابن سدر (الميسوف) - اختلعه سرح بن نصر الساماني

١٥ ابن عديس - عسيرة ، الحضور ، ختم ١٥٤ - تأويله لأنه ١٠٠٠

يقول مؤلفه الخ ، أى مستحلاً : ٢٨٨

١٦ ابن أحمد (المؤرخ) - كتابه مشتمل على : ج هـ ، ذكره في عظمة

بين أهل السنة والشيعة : محمد لامام الحرمين

١٧ ابن لمعلم المقيد الرافضي - عرفه هـ ط

١٨ ابن كلاب (عبد الله بن محمد) - أحد فقه المتكلمين من أهل السنة

١٩ هـ ، الكلام الألى لا ينصف يكونه أمراً أياً ، وحراً الاعداد وجود

المحاصير ١١٩

٢٠ ابن امرأة (أبو إسحق) - من خط لا يشا ق

٢١ ابن النديم - كتابه معروف

٢٢ ابن بكر (أحمد بن) - كان لامام راس على رين عديس من أحد

٢٣ ابن عن رصفه ١٠٠ ، وأظهر أيضاً صفحة ٢٤٧ ، لخص على أمارة مد

٢٤ الرسول ٤١٩٠ ، ثبت إمامته ، لأجاء ٤٢٨ ، هو أصل الناس مد

الرسول ٤٣١٠

٢٥ أبو الحسن الناصبي - شيخ أبي إسحق الأسعري ، ل

أبو داود (صاحب السنن) - روايته حديثاً في استحقاق النفي
بالقرآن ١٢٥

أبو در (الصحابي المعروف) - مايفته مع عمار وصيب لأبي
بكر ٤٢٨.

أبو القاسم سليمان الأنصاري - من شراح كتاب الإرشاد. ق.
أوليت أسرار الله به أن يصدق النبي. ومن صرح به جاء به أنه
لا يؤمن به: ٢٢٨

أبو المحاسن - ترجمه لأمم الحرم في كتابه النجوم الزاهرة. م.
أوهريرة - روايته حديثاً في استحقاق النفي بالقرآن ١٢٥. روايته
حديثه الإيمان بضع وتسعون حصه. الحج ٣٩٨
آدم عليه السلام - ما استحق أن يسجد له لما حصره من الخلق
بالدين. من اتاعا لأمر الله ١٥٦

أحمد بن الملا الحلبي - ترجمه لأمم الحرم في كتابه المستفيضة.
الأحطل لشاعر - بيته المشهور: من كلامه لفي القوادح. الحج ١٠٨
الإرشاد (كتاب) - كان ولشاعر لا. من صرح به عاصره حديثه
في علم الكلام: ع. تعريف به وبقية وشرحه. ص. ١٠
الأزرقه - أنواع مافع من الأزرق اعني الخارج من أشد فرق
الخوارج وأكثرها علماً، ترى أن العاصم بالله قد كثر شرك: ٣٨٦
الأدهر - واجه في مقاومة الإلحاد.

أسامة بن زيد - توليه رسول الله. م. معروف ٤٢
بسمان - بيده نسخة بسمان. ح. م. كثير من أعيان ط.
الاسميري (أبو إسحاق) - تعريف به. م. ذو شيع أبي القاسم
الاسميري ل. المخرج على أبي الحسن النعماني. م. هو صاحب كتاب
الجامع ٣٢٣

الإسفرابي (أبو القاسم) شيخ إمام الحرمين في علم الكلام ل وتلميذ
أبي اسماعيل الإسفرابي ل و ٥٣٢ .

الإسفرابي (أبو المظفر) - توفيت به ٢٩٠ . صاحب كتاب التبصير .
وبه ذكر أن أصل بن عطاء الغزال هو رأس المنزلة : ٦٠ هـ

اسماعيل عليه السلام - دعوته وأبوه إبراهيم الله بقولها ربنا واجعلنا
مسلمين لك ، الآية ١٩٦

اسماعيل بن جعفر الصادق - سنة الطائفة الاسماعيلية له ، وهي إحدى
فرق الشيعة : ١٠٠

اسماعيل بن عيسى - ويرى آل بويه . دعوته إلى مذهب أبي هاشم
الجبائي : ٣٤

الاسماعيلية - شكل من سكتكينها : ي . فرقة من الطائفة ليست
من الاسلام في شي . ٣٧ هـ

أشاعره : (أهل السنة) هم القوام على دين الله وأبيده : ح ؛ ظهور
التمصب بينهم وبين المنزلة أيام إمام الحرمين ل

الأشعر التميمي (مات بين الحارث) اشتراك في قتل عثمان ، توليته
مصر وموته قبل 'وصول إليها : ٤٣٢

الأشعر (أبو الحسن) - سنة ٤٤٠ . وشيخ أبي الحسن الناهلي :
ل و ٥٣٠ . إمام أهل السنة ٥٣٢ هـ

أصحاب الحديث - الإجماع . عندهم معرفة بالحسن . وإقرار بالسنن .
وعمل بالأركان : ٣٩٦

أب أنسلاف . أسفر . لأحوال في عهده بين الأشاعرة والمنزلة : ل
إمام حرمين (الخويزي) من رجال القرن الخامس في الدولة العباسية :

هـ ترجمته له وسنده . مؤلفاته : سوع

الامامية — ورقة من الشيعة تنقسم الى فرق كثيرة : ١٠٠ ، ترى أن
الرسول نصر على نولية على بعده : ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١
أهم من — جعل الجحش الشر من خلقه : ٢٥٦ ، الآلام يحملتها صابرة
عنه عبد الشوية دون بزدا : ٢٧٤

أهل الحق — (أهل السنة) . الله حي ، عالم قادر ، مريد ، وكل هذه
صفات فريدة ٧٩ ، الفاء أصوات المراء ، فهي أكاسيم ١٣٥ ، المدرك
شاهد مدرك يادراك ، كما أن العالم شاهدا عام يعلم ١٦٦ ، كل موجود يحور
أن يرى ١٧٤ ، الناري سبحانه يحور أن يرى ١٧٦ ، الله حاق كل شيء ،
ومن ذلك أفعال العباد : ١٨٧ ، ١٩٠ ، وطر أيضا ٢٠٩ ، إبطال مذهب
مخالفيهم في الهدى والضلال بأي من القرآن ٢١٠ ، الله لا يظلم المولود :
٢٢١ ، للطف خلق القدره على التلذذ ٣٠٠ ، تحورهم انحره المذات في
حق الأولاد ٣١٦ ، الباب فصل في المعاني والحق واحد ٣٨١ ، شناعة
حق ٢٩٢

أهل السنة — (أهل الحق) — يرى معظمهم أنه تنتمي الامانة فصل أهم
العصر ٤٣٠

(ب)

الباطية — ترى أن لكل ظاهر باطنا ولكل شرع تأويلا ، ليست من
الاسلام في شيء ٥٢٧

الباقلان (القاضي أبو بكر) تعرفه ح ، من أضر مذهب
الأشعرى ٤٠ ، يرى وجوب الدم من الثائب كلما ذكر سنة كان قاربها ٤٠٧
الهاملي (أبو الحسن) تخرج على الأشعرى ، وتولد عليه أنه إسحاق
الاسفراييني : ٥٢٢

النخاري — صاحب الجامع الصحيح ١٦٢ ، روي في حقه أن
الرسول قال لعلي أنت من عتبة هارون من موسى : ٤٢٢

البراهمة - فرقة من هندو نسبت إلى راءها الإله الأعلى : ٢٦٢ هـ ،
توافق معتزلة في التحسين والفتيح العقليين ٢٦٣ ، ابتكارها الثورات ،
وأحالتها مع الله رسولا ٣٠٢ . بناء ذلك على تحسين العقول ونقيحها :
٣٠٣ حرق المعوائد لا ينصف ، وبه لتكرار بصير معتادا لا معجزة :

٣١٠-٣١١

بروهو حورس - موسطان بون شهر توفى عام ٤١١ ق م ٥٣
شهر من معتزلة من أعلام معتزلة بعد ٥٣٣
العدد : (لادم عند أه) - صاحب كتاب 'عري بين عري ٥٢٣
السكره ' أم في أن الله والاطفال لا أم أصلا ٢٧٤ ٢٧٩
سكره ' صاحب كتاب الواحد - رعي مكرية ، وقد اهرد أصلا
كه ٣ - ٥٢٤

(ث)

حسن ، كنه - انز - فاس عثا ، رص الله عنه ٤٢٢
الشيعة - عري بامد - ٥٢٧٦ ، ابتكار العلامهم لحشر والآخره
٢٧٦ . مدعوه في لإلام والأعواس : ٢٧٦ - ٢٨ الرد عليهم ٢٨٠

(ث)

تمامه من أشهر من أعلام معتزلة بعداد ٢٢
شوه - قوهم باند أصليين وممن للعالم ٢٧٤ ، طلاق فوطهم
من الألام عظم قسح لعينه ٢٨٧

(ح)

الخارودية - فرقة من الشيعة الزيدية ١٠٠
الحاخط (عمرو بن بحر) - أنصام المعتزلة بعد وهاه عام ٢٥٥ هـ إلى
فرع البصرة وفرع بغداد : ٢٢

أحدث (أنواع) - من أعلام معتره لنصره . ٢٢ . معنى كون الله سبحانه
 نصراً أنه حي لا آفة به : ٧٢ . كلام الله يوجد مع قراءة كل قارئ : ١٢٢ -
 ١٢٣ . مصيره إلى قيام كلام الله بمحل الأسطر . ١٢٣ . تأويله آيات الحتم
 والطبع ونحوها تأويلاً شاعراً . ٢١٤ . يرى والله أن الزلات تحيط ثواب
 الطاعات إن أُرمت عليها : ٢٩٠ .

حبر بل عليه السلام - أدرك كلام الله وهو في مقامه فوق سبع سموات : ١٣٥ .
 جعفر الصادق - ربح الإسماعيلية أن الإمامة انتقلت منه إلى ابنه
 اسماعيل . ١٠٠ هـ

جهم بن صفوان - إنشائه عموماً حادثه للرب تعالى، هذا المذهب خروج
 عن الدين . ٩٦٠ هـ

أحمدية (الحرية) - تسكيل ابن سكتكين بها .
 أحمسة - أثناع جهم بن صفوان قولها من القدرة مطلقاً عن العبد : ٢١٥
 حور جماس - هو مصطفى بوزان شهر . توفي عام ٢٨٠ ق م : ٥٣ هـ
 حبيب - ناحيه كبره من بواحي بلسبور : ٥ هـ
 الجوي (الأب) - تفتحه الله بام الحرم عليه .

(ح)

الحافظ بن عساكر - ترجمه في التدين لإمام الحرم . م
 حرفوص بن ربه الحلبي - من رعماء الخوارج : ١٠٠ هـ
 حسن بن ثابت - مدحه عثمان بعد استشهاده : ١٢٥
 حسين والي (الشيخ) - سبب خلط الفلاسفة بعلم الكلام : ف
 الحشوية - تعريفها تحميمها : ٢٩ هـ ، كلام الله قديم وهو حروف
 وأصوات ، وسموع من الخراء غير كلام الله تعالى : ١٢٨ ، تمسكها
 بحديث من الله خلق آدم على صورته . ١٦٣ ، الرد على ذلك . ١٦٤

حالة - علوم في الشدد في الدين . ح . ي

(ح)

الحليل بن احمد - إمام النصريين : نحو واللغة ، وفاته في القرن
الأول - ١٤٧

الخوارزمي - تعريفها ١٠٠ . الر . علم في الوعد والوعيد : ٣٨١ .
تري أن من لم يب . ولو من ذنب واحد ، حبط عمله واستوجب الخلود :
٣٨٥ : ٣٨٦ ، الإيمان هو الطاعة : ٣٩٦ .
الحياض (أبو الحسين) . من أعلام معبريه بغداد : ٥٢٣ . أحد عنه
الاعمال أبو نظام الكندي مؤسس الفرق الكنديه ٢٤ ٥

(د)

الدور - من وق لا سماعليه . لسوء الإسلام وبنفسه ٥٢١

(هـ)

الدنية - تسمى الشمسية أيضاً لأن مؤسسها هو أبو هاشم بن حنبل .
سميت دنية لنحو زها متحقاق أحمد الله و مناب . هـ . بعض ٥٣٤

(و)

الرفعة - تكوين ان صك . هـ . فرقة من الناصبه است من
الإسلام : ٥٣٧ . حول بعض علاقاتها . ص ٢٧٤ . ترى ان النص على
إمامه على متواتر ٤١٩ . لأصحه نحوه بأن عبداً أمدى شراف في عقد سعة
لا نكر : ٤٢٨

رشاد عبد المطلب (الأسار) - ترجمة ابن الملا الحلي لإمام الحرم ٥١٣
الروم - ظهور ملكا مؤسس فرقة . نسخة المكتبة بالروم . معظم

الزبد من مكانة ٥٤٨ الزبد على اربعة في احتلاط نكلمه . المسح ثمانية
الزبد على صاحب الخول ٥٠

(ر)

الرحاح (ابراهيم السري) - الإمام مشهور في رجب و جمادى ١٥٢
ربيع حارثة - تعارف ثم به لاسول ياء . ٤٢٠
ربيع ربي العابدین - به نصاب المرفقة ليدية ٥١٠٠ .
ربدية - فرقة من الشيعة ، لا صحة عندها من اربعة نفس ، أهل اليمن
ليوم ربيدي : ٥١٠٠

(س)

سارو الإمام في الحارث ، أحد الأئمة عشرين ٤٤
السبائية إحدى الفرق الزيدية الثلاث ، الأخرى من عمال الحرورية
والأئمة به ١٠٠
- وسعدون من أشهر حاكم پروردگار اسفتو في عام
٤١١ ق ٥٢٢
سيف الدولة الحمداني - رعاه بغداد ١١١

(ش)

شامس - كان والإيراث يذهب آخر من بدنية نصر - يدق عدو السلام ع
الشحان - روايت حديثاً في سحران مع - سحران ١٢٥
شرف - عهدها لإبراهيم مستور ح

(ص)

صالح - مخرج التميمي - حارثي منه لي أناعه بسمون الصالحة ٥٢٢

بالإجماع والتواتر : ٤٢٩ - ٤٣٠ ، الخلاف في الأفضلية بينه وبين عثمان
رضي الله عنهما : ٤٣١ ؛ كان مقاتلوه بغاة : ٤٣٣

عمار بن إسماعيل - صابغته وأبو ذر - وصيبت لأسى بكر : ٤٣٨
عمر بن الخطاب - كان رأس الناس في زمانه : ٤٤١ هـ ، كان الإمام زيد بن
علي زين العابدين من أعداء الناس عن رفضه : ٤٤٠ هـ ؛ توليته نص من أبي
بكر وتعارف ذلك : ٤٤٠ ، ثبوت إمامته بالإجماع والتواتر : ٤٤٩ -
٤٣٠ ، هو أفضل الناس بعد الرسول وأبي بكر : ٤٣١

الغيسية - طائفة من اليهود ترون أن مودة محمد كانت للعرب وحدهم : ٤٣٨ هـ ؛
مؤسسها هو أبو عيسى الأصمعي الذي طوّر أيام المنصور العباسي : ٣٢٨ .

(غ)

لعرالي (حجة لاسلام) - رده على ' - طنية - ي ، 'التلبيد الأشهر لأمام
الحرمين - ف ، إحداه من مؤلفات ، مام الحرمين في الرد على الفلاسفة - ص

(ف)

لغاراسي (الفيلسوف) - احتياؤه لسيب الدولة الحمداني : ز .
الفلاسفة - دهاجم إلى أن يكون لفساد من آثار لطبايع ولقوى : ٢٢٤

(ق)

القادر بالله العباسي - أمره باتسكين محصور أهل السنة ي
"مدية - اتفق أهل المال على دمه ولعنها - ٢٥٥ ، محاولتهم دفع هذا
اللقب عنهم : ٢٥٦

لقشيري (صاحب الرسالة) - نقله الله الكامل عن الخويبي : ك .
النفطلي (جمال الدين) - كتب به تاريخ الحكماء - و - ر
لغلاسي (أبو العباس) - قوله أن الإيمان هو الطاعة سرّاً وعلناً ،
ولذلك يزيد وينقص : ٣٩٩

(ك)

كارادى فو (لمشرق) - كتابه ، اس ميناء مرجع فى الفلسفة الإسلامية . ر
 لكرامة - ورقة عالية فى التجسيم ، رعبها محمد بن كرام المتوفى سنة ٢٥٥
 أو - ٢٥٦ هـ ٣٩ ، تسميتهم الله تعالى حسبا : ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، تناقضها
 فى إثباته قولاً حذفاً مع بنى اصناف البارى به ٤٥٠ ، مصيرها للقول بغيام
 حوادث ، ذات الله تعالى : ٩٧ ، الإيمان هو فقط الإقرار باللسان : ٣٩٦ ،
 الكسب (أو تقاسم) - البارى لا يتصف بكونه مريداً على الحقيقة : ٦٣ ،
 بعض تسميات أنواعه : ٦٦ ، واطرأ أيضا صفحة ٦٨ : تسميته البارى سمياً
 بصيراً ، معناه كونه عادياً بالمعلومات على حقائقها : ٧٢ ، الله لا يرى ولا يرى
 به ولا غيره ١٧٦

اسكدرى (أبو نصر) - الورير ببغداد أيام إمام الحرمين والعقبة بين
 الأشعرية والمعتزلة ر
 اسكوثرى (الشيخ العلامة) نشره ، للعقيدة الطائمية ، لإمام الحرمين :
 س ٥ ، رأيه فى أن كتابى الشملى والإرشاد يؤرخان بداية عصر جديد
 فى علم الكلام : ع

(م)

المكالمون - اصطلاحهم على أن الجوهر هو المنحيز : ٤٦ ، وانظر
 صفحة ٦٠ ، ٦٢
 المتوكل على الله (الخليفة العباسى) - نبيه عن النظر وحججه على أبواب المقالات : ز
 محمد عليه الصلاة والسلام - وصف نريش له بالشؤم حين فقط أوزلوا :
 ٢٥٣ ، يقول فى إثبات نبوته ٢٢٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ : معجزاته - ٢٤٥ ، ٢٤٧ ،
 ٢٤٨ : آيات له غير القرآن : ٢٥٣
 محمد بن الحسين الباقر - إليه تنسب المرفة الباقية لإحدى فرق الإمامية ،
 وفاته سنة ١١٤ هـ ١٠٠٠ هـ

الواحد يوحنا ثم ثلثهما ٩٠ . يعتقدون إرادات حادثة لذبة الله تعالى في غير محل ٩٦ . كلام الله حادث : ١٠٠ ، ١٠١ ؛ تخطيهم في حقيقة الكلام . ١٠٢ . كإله الكلام . أقام العس ١٠٤ . كون المتكلم متكلماً من صفات لأفعال ١٠٩ ، ١١٤ . صدم عرائنات المعجزات ١١٢ ، ١١٤ . الخلاف عبر حقيقي في صفة الكلام ١١٦ ، ١١٧ ؛ المعدوم مأثور به : ١٢١ . نفي كون الله صمد رائدة عن الوجود ١٤٠ . تسويتهم بين الاسم والتسمية والوصف والصفة ١٤١ . صار معظمهم إلى أن المدرك شاهد بمدرك إدراك ١٦٦ . الإدراك بالرؤية يكون إشباع ينبعث من الرئي البشري : ١٦٩ . المواع من الإدراك بالرؤية ١٧٥ . اختلافهم في رؤية الله نفسه ورؤية الغير له : ١٧٦ . صلا استدلالية بآيه . لم نرى . على مع لرؤية ١٨٣ . اعتقاد مصهم أن موسى كان يعتقد حوار الرؤية عالياً : ١٨٤ . إجماعهم على أن العبد حائز لأفعالهم ١٨٧ . القدرة الحادثة لا تصلح لإعادة ما يجوز في العمل إعادته على الجملة ١٩٤ . عصمها وشبهها في حق العبد لأفعاله ٢٠٠ . الرد على بعض هذه الشبه : ٢٠٣ ، ٢٠٤ ؛ الخلق على أصولهم لا يتضمن إنيات ذات بخلاف الاختراع ٢٠٦ . رأيهم في الهدى والصلال : ٢١٢ . ٢١٣ . الحادث في حال حدوثه يستحيل أن يكون مقدوراً للتقديم والحادث ٢١٩ ، ٢٢١ ؛ القدرة تعاق بالتحلقات والمصارات ٢٢٣ . الرد على هذا ٢٢٤ . القول « لتولد وطلاته » : ٢٣٠ ، ٢٣٢ ؛ الرب يريد لما هو خير من أفعال العباد . لا المحظورات : ٢٤٠ . القول بذلك تضاع على الله بالقصور : ٢٤١ . الأمر بالشيء يتضمن كونه مراد للأمر : ٢٤٣ . إبراهيم عليه السلام لم يؤمر بنسخ ولده . بل يحيل ذلك حالاً : ٢٤٦ . الإرادة تكتسب صفة المراد بها : ٢٤٩ . استدلالهم على أن الله لا يريد ما نعتبه شراً : ٢٥٠ . العموم إذا دخله التحصيل صار محملاً : ٢٥١ . الخير والشر من أفعال العباد

على الله تعالى - ٢٨٨ ، الرد عليهم بعد الرد على الغناديين : ٢٨٩ ، ٢٩٥ ،
٢٩٧ ، ٢٩٩ : يجوز إسقاط العقاب ، إلا أنه يحسن لو فوجعه مستحقاً : ٢٨١ ،
عقاب العاص عدل ، والتجاوز عنه فضل : ٢٩٢
المعركة العدادية - وجوب فعل الأصلح ديناً وديناً - ٢٨٧ ، الرد
عليهم - ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ : حوار إسقاط العقاب عند طوائف منهم - ٢٨١ ،
كثير منهم يرون عدم حوار العمو ، بل حتم على الله عقاب الماصر على
الأدب - ٢٩٢ .

المعتصم بالله الخليفة العباسي - اصطباعه بلا ترك - هـ
لملحة - إسكار طوائف منها وجود الأعراس ١٨ ، يجوزها حتى
الحواهر من جميع الأعراس ٢٣ ، الرد عليها ٢٤ ، يرى معظمهم أن نعم
م رد على ما هو عليه : ٢٥ ، ٢٦ ، استبرؤها بالشرع : ٢٧٦
لأنقى (أبو الحسن) - صاحب كتاب التنبؤ والرد على أهل الأهواء والدع ،
وكد أن أو ثر ظهور الاعتزال كان بالبصرة : ٢٣ هـ
المكايه - مرقه مسيحية نسب إلى ملكا الذي ظهر بالروم : ٤٨
المهدى (الخليفة العباسي) - أراد سفيان الثوري على انقضاء ما : ٤١ هـ
موصياً مالك - جاء فيه حديث الزول المشهور : ١٦١
موسى عليه السلام - معارضة عيسى عليه السلام به في إعطاء الكلمة
أو حديثاً فيه - ٥٠ ، كلام الله الأزل كان خطأ له على تقدير وجوده - ١٢٦ ،
١٢٧ ، مؤله روضة الله دليل حوار - ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، إخباره بتأييد
شرعته ، فسح ليهود في معجزات عيسى ونحوه - عبيد السلام يلقب فدحا
في معجزة موسى : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، وانظر صفحة ٢٤٨
وذلك (المستشرق) - كتابه عزيج من الفلسفات اليهودية والعربية ،
مرجع في الفلسفة الإسلامية : ر

(ن)

نافع بن الأرق - هو شح الأراقة ، وناه عام ٦٥ هـ ١٠٠٠

٦٦ (أبو حنيفة) - ليس له في الحديث موافقة واحدة مع أحيانا
 ثمانين مع أبي حنيفة ٦٣ - روى عنه في - له في رواية ٦٧ .
 في الحديث مع أبي حنيفة ١٧٦

٦٧ - روى في أبي حنيفة ٦٣ - روى على حديث في - روى
 ٦٧ - روى في حديث - له ٦٨ - روى في حديث - روى
 في حديث ٧٥ . - روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث
 روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث ١١١

١٢٥ - روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث
 روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث
 روى في حديث ٤٨

"نصارى - روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث
 ثلاثة ٤٨ - روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث
 روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث
 روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث ٢٣

(٥)

واحد من عطاء العرب - هو أس الممثلة وفاة سنة ١٣١٥ هـ

(٥)

بني عليه السلام - سمعته في العرب - روى في حديث - روى في حديث
 روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث
 روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث
 روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث
 روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث ٢٤٧

روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث - روى في حديث

فهرست الموصوعات

٢	١ -
٦	٢ -
٥	٣ - روح
١١	٤ -
١٨	٥ -
١٩	٦ -
٢	٧ -
٣	٨ -
٥	٩ -
٦	١٠ -
٧	١١ -
٨	١٢ -
٨	١٣ -
١٢	١٤ -
١٣	١٥ -
١٤	١٦ -
١٥	١٧ -
١٧	١٨ -
٢١	١٩ -
٢٨	٢٠ -
٣٠	٢١ -
٣١	٢٢ -
٣٣	٢٣ -
٣٤	٢٤ -
٣٦	٢٥ -
٣٩	٢٦ -
٤٢	٢٧ -

مصحف

- ٢٤ - فصل في مدح الله تعالى من
٨ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٤٦ - وخص علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٥٢ - باب في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٦١ - باب في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٦٣ - فصل في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٧٢ - ١ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٧٦ - ٢ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٧٨ - ٣ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٧٩ - باب في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٨٠ - ١ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٨١ - ٢ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٩٤ - ٣ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٩٦ - ٤ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
٩٩ - ٥ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٠٢ - ٦ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٠٩ - ٧ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١١٩ - ٨ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٢٨ - ٩ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٣٠ - ١٠ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٣١ - ١١ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٣٢ - ١٢ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٣٣ - ١٣ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٣٥ - ١٤ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٣٦ - ١٥ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٣٧ - ١٦ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٣٨ - ١٧ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٤١ - ١٨ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٤١ - ١٩ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
١٤١ - ٢٠ - في مدح علي بن أبي طالب كرم الله وجهه

صفحة

١٤٣	٢ - اصل خبر مع وأسماء بن علي
١٤٣	٣ - مع وأسماء بن علي
١٥٥	٤ - خبر مع وأسماء بن علي
١٦٦	باب اثبات حواد الرؤية على الله تعالى
١٦٦	١ - اصل في كتاب الإدراك
١٧٣	٢ - خبر في كتاب حكمة
١٧٤	٣ - كل موجود محوور أن يمر
١٧٥	٤ - اصل لم يبق من الإدراك
١٧٦	٥ - رؤية الله تعالى
١١١	٦ - رؤية الله تعالى مستحسنة في العلم
١٨٥	٨ - الخبر في رؤية الله تعالى وأسماء بن علي
١٨٧	باب القول في حق الأعمال
١٨١	١ - اصل في كتاب ط
٢٣	٢ - خبر في مطالعة خبر الله وأسماء بن علي
٢٠٨	٣ - خبر في خبر حادثة معنونة
٢١٠	٤ - خبر في خبر اتصال وخبر وأسماء بن علي
٢٩٥	باب القول في الاستطاعة وحكمها
٢١٧	١ - خبر في خبر الحادثة لا يبق
٢١٨	٢ - خبر في الخبر الحادثة أيضا
٢١٩	٣ - الخبر في حال خبره مقصودة على
٢٢٣	٤ - خبر في خبر الحادثة واحد
٢٢٦	٥ - الخبر في خبر الحادثة
٢٢٨	٥ - خبر في خبر الحادثة وأسماء بن علي
٢٢٩	٦ - خبر في خبر الحادثة على ما لا يبق
٢٣٠	٧ - خبر في خبر الحادثة على ما لا يبق
٢٣٤	٨ - خبر في خبر الحادثة
٢٣٧	٩ - خبر في خبر الحادثة
٢٥٠	١٠ - خبر في خبر الحادثة
٢٥٤	١١ - خبر في خبر الحادثة
٢٥٥	١٢ - خبر في خبر الحادثة

٢٥٧

باب القول في التعديل والتجويد

٢٥٨

١ - فصل في تعديل وتجويد

٢٦٨

٢ - في أنه لا وجه لعل على تعدد أركان

٢٧٣

٣ - في الكلام وأحكامها

٢٧٩

٤ - في الدعوى وأصلها

٢٨٧

باب القول في الإصلاح والأصباح

٣٠٠

أصل القول في إصلاح

٣٠٢

باب القول في إثبات النبوة

٣٠٢

١ - فصل في إثبات نبوة النبي

٣٠٧

٢ - في أمته وأركانها وبرهانها

٣١٦

٣ - في إثبات كبريات ودرجاتها عن معراج

٣٢١

٤ - في سجدتها ومنها

٣٢٤

باب القول في الوصية التي منه تدل أمته على صدق الرسول

٣٣١

١ - فصل في أدلة على صدق النبي

٣٣١

٢ - في ما لا يخفى على من له من الله بصيرة

٣٣٨

القول في إثبات نبوة أمية محمد صلى الله عليه وسلم

٣٣٨

١ - فصل في السجدة

٣٤٥

٢ - في سجدة محمد صلى الله عليه وسلم

٣٤٥

٣ - في سجدة عمار بن مراد

٣٥٣

٤ - في سجدة رسول الله صلى الله عليه وسلم

٣٥٥

باب أحكام الأسماء

٣٥٦

فصل في أسماء الله

٣٥٨

باب القول في اسماء الله

٣٦١

باب الأسماء

٣٦٤

باب الأسماء

٣٦٧

باب في الأسماء

٣٦٨

باب في الأسماء المعروفة والهي عن اسمها

٣٧١

باب في الإسماء

۳۷۵

۳۷۵

۳۷۷

۳۷۷

۳۷۹

کتاب فی شرح دعای عهد و دعای...

۱ - فی شرح دعای عهد

۲ - فی شرح دعای...

۳ - فی شرح دعای...

کتاب فی شرح دعای عهد و دعای...

۳۸۱

کتاب فی شرح دعای عهد و دعای...

۳۸۳

۱ - فی شرح دعای عهد

۳۸۵

۲ - فی شرح دعای عهد

۳۸۹

۳ - فی شرح دعای عهد

۳۹۱

۴ - فی شرح دعای عهد

۳۹۲

۵ - فی شرح دعای عهد

۳۹۳

۶ - فی شرح دعای عهد

۳۹۶

کتاب فی شرح دعای عهد و...

۳۹۸

۱ - فی شرح دعای عهد

۳۹۹

۲ - فی شرح دعای عهد

۴۰۱

کتاب...

۴۰۳

۱ - فی شرح دعای عهد

۴۰۵

۲ - فی شرح دعای عهد

۴۰۷

۳ - فی شرح دعای عهد

۴۰۸

۴ - فی شرح دعای عهد

۴۰۸

۵ - فی شرح دعای عهد

۴۰۹

۶ - فی شرح دعای عهد

۴۱۰

کتاب فی شرح دعای عهد

۴۱۱

کتاب فی شرح دعای عهد

۴۱۹

کتاب فی شرح دعای عهد

۴۲۴

کتاب فی شرح دعای عهد و...

۴۲۵

۱ - فی شرح دعای عهد

۴۲۵

۲ - فی شرح دعای عهد

صفحة

٤٢٦

٣ - فصل في شرائط الإمامة

٤٢٨

عنوان في إثبات إمامة أبي بكر عمر وموسى وهان

٤٣٠

١ - فصل في إمامة القصور و... من... من... من...

٤٣١

٢ - فصل في... من... من... من...

٤٣٢

٣ - فصل في... من... من... من...

٤٣٣

٤ - فصل في حكم قتال... من... من... من...

٤٣٥

... من... من... من...

KITAB AL-IRSHAD
Par
IMAM AL-HARAMYN
mort en 475

Édité et annoté par

MOHAMMAD YOUSOF MOUSSA
Professeur à la Faculté de Théologie de l'Azhar. Docteur
en lettres de l'Université de Paris
et
'ALY ABD EL-MON 'EIM 'ABD EL-HAMID
de l'Université de l'Azhar

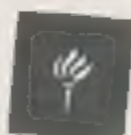
Le Caire, 1951
Imprimerie El-Masara





DATE DUE

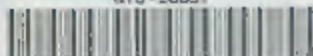
[illegible]



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

NYU - BOBST



31142 03174 7432

BP166 .J57 1950

Kab al-mad fa qand al-



NYU

BOBST LIBRARY
OFFSITE